سلسلة سيرة الملك خالد

الإنجازات التنموية الاقتصادية

في عهد الملك خالد (يرحمه الله)

الدكتور/ **صالح بن رميح الرميح**

أستاذ علم اجتماع التنمية
قسم الدراسات الاجتماعية
كلية الآداب – جامعة الملك سعود

شركة مكتبة العبيكان
Obeikan
Publishers & Booksellers

ⓒ مؤسسة الملك خالد الخيرية، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرميح، صالح رميح

الإنجازات التنموية الاقتصادية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز رحمه الله./ صالح رميح الرميح.- الرياض، ١٤٣١هـ

٢٦٠ ص؛ ١٦,٥ × ٢٤ سم.

ردمك: ٣-١-٩٠١٣٠-٦٠٣-٩٧٨

١. السعودية - التنمية الاقتصادية ٢. السعودية - خطط التنمية

أ. العنوان

ديوي ٣٣٨,٩٠٠٩٥٣١ ١٢١٠ / ١٤٣١

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة لمؤسسة الملك خالد الخيرية

يمنع نسخ أو استعمال جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من مؤسسة الملك خالد الخيرية

امتياز التوزيع

شركة مكتبة العبيكان

Obeikan

Publishers & Booksellers

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

الرقم المجاني الموحد لفروع المكتبة: ٩٢٠٠٢٠٢٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

(من أقوال الملك خالد رَحِمَهُ اللهُ)

✍ «لأن المؤمـن القوي خير من المؤمن الضعيف فإننـا نحرص على بناء قاعدة اقتصادية قوية أساسها وقاعدتها الإنسان السعودي الذي نبني فيه القدرة على تحديات التعامل مع منجزات العصر، في مستوى رفيع من الأداء».

الشكر والتقدير

لا يسـع الباحث بعـد أن وفقه الله عزّ وجلّ لإنجاز هـذه الدراسة إلا أن يتقدم بأجزل آيات الشكر ووافر التقدير والعرفان لصاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنـت عبـد الرحمن الفيصل المديـر العام لمؤسسـة الملك خالد الخيريـة على ثقتها بالباحـث وتكليفه بإعداد كتاب حـول الإنجازات التنموية الاقتصادية في عهد الملك خالد – رحمه الله.

كمـا أخص بالشكـر الجزيل سعادة الأستـاذ الدكتور/ سامي بـن عبدالعزيز الدامغ مدير مركز الدراسات والبحوث بمؤسسة الملك خالد الخيرية لتسهيل مهمتي العلمية، وتعاونه الصادق مع الباحث منذ أن كان البحث فكرة وإلى أن أصبح حقيقة ماثلـة، وكذلـك الإضافـات القيمة والملاحظـات البناءة وذلك مـن واقع تخصصه الأكاديمي وخبراته البحثية.كما أخص بالشكر القائمين على قاعدة معلومات الملك خالـد بن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقـع: http: //www. kingkhalid. org. sa، وأخص بالشكر الأستاذ ناصر بن علي العبيد الله المشرف العام على سيرة الملك خالـد، وذلك لما حوت القاعـدة من معارف وإحصاءات وبيانـات دقيقة و تفصيلية كثـيرة عن المعلومـات الوافية حول الحقبة التاريخية لحكـم الملك الصالح خالد بن عبد العزيز طيب الله ثراه، كما أخص بالشكر الجزيل كل من قدم مساعدة للباحث واقتطـع جزءاً من وقته الثمين للقيـام بهذه المهمة. إليهم جميعـاً الشكر والعرفان، وحمداً لله سبحانه وتعالى على ما وفقنا إليه، فله المنة والفضل.

الباحث

المحتويات

موضوع	صفحة
الشكر والتقدير	٧
فهرس المحتويات	٩
فهرس الجداول الإحصائية	١٣
المقدمة	١٥
• **الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية السابقة لحكم الملك خالد**	١٩
• **الفصل الثاني: الإطار الفكري لسياسة الملك خالد الاقتصادية**	٢٦
تمهيد	٢٩
المبادئ العامة لسياسة الملك خالد الاقتصادية	٢٩
اعتماد التخطيط أسلوباً في التنمية	٣١
تشجيع القطاع الخاص المسؤول اجتماعياً	٣٦
تحقيق خير ورفاهية المواطنين	٣٩
• **الفصل الثالث: مسارات العملية التنموية في عهد الملك خالد**	٤٥
تمهيد	٤٧

موضوع	صفحة

أولاً: استكمال ما بدأه الملك فيصل ومواصلة المسيرة ٤٧

ثانيًا: استخدام عوائد الطفرة النفطية في تحقيق القفزات التنموية ٤٩

ثالثًا: انتشار ثقافة الاستثمار والمضاربة في المجتمع العربي السعودي ٥١

رابعًا: العلاقات البارزة على مسيرة التنمية في عهد الملك خالد ٥٢

خامسًا: اكتمال خطة التنمية الثانية والتمهيد لنجاحات الخطط التالية ٦٢

• **الفصل الرابع: إسهامات الملك خالد في مجالات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية** ٧١

تمهيد ٧٣

أولاً: توفير مقومات الدعم الإنتاجي الزراعي ٧٤

ثانياً: توزيع الأراضي البور على المزارعين ٧٥

ثالثاً: نمو الثروة الداجنة والسمكية والحيوانية ٧٦

رابعاً: توفير موارد المياه وتطوير وسائل التقنية الخاصة بها ٧٨

خامساً: رؤية عامة لقطاع الزراعة ٨٠

• **الفصل الخامس: الإنجازات الصناعية الكبرى في عهد الملك خالد** ٨٥

تمهيد ٨٧

أولاً: إرساء دعائم الصناعات الثقيلة والأساسة ٨٨

ثانياً: حوافز التصنيع للقطاعين الخاص والأجنبي ٨٩

ثالثاً: إنشاء المدن والمناطق الصناعية ٩٥

موضوع	صفحة

رابعاً: تنمية قطاع الصناعة لقيادة التنمية الاقتصادية في المملكة ١٠٢

• **الفصل السادس: تطوير قطاعي التجارة الداخلية والخارجية** ١٠٩

تمهيد ١١١

أولاً: قطاع تصدير النفط ١١١

ثانياً: قطاع الواردات ١١٢

ثالثاً: ميزان مدفوعات المملكة ١١٨

رابعاً: ملامح قطاعي التجارة الداخلية والخارجية في نهأي خطة التنمية الثانية ١٢٣

• **الفصل السابع: تطور البنية التحتية للاقتصاد وقطاع الخدمات** ١٣٢

تمهيد ١٣٥

المحور الأول: إنجازات قطاع النقل في عهد الملك خالد ١٣٥

المحور الثاني: إنجازات الطرق والكباري والمطارات والموانى في عهد الملك خالد ١٤٥

المحور الثالث: إنجازات قطاع الإسكان والتطور العمراني في عهد الملك خالد ١٥٤

المحور الرابع: إنجازات قطاع المياه في عهد الملك خالد ١٦٦

المحور الخامس: إنجازات قطاع البنوك في عهد الملك خالد ١٧٠

• **الفصل الثامن: السياسات الاقتصادية للملك خالد وتحقيق رفاهية المواطن السعودي** ١٨١

تمهيد ١٨٣

المحور الأول: سياسة العمل والأجور ١٨٣

موضوع	صفحة

المحور الثاني: تنمية قطاع الإسكان والتشييد وتوزيع أراضي البناء على المواطنين ١٨٩

المحور الثالث: الخدمات التعليمية وبناء الإنسان السعودي ١٩١

التزايد المستمر في الاعتمادات المالية والإنفاق على التعليم ٢٠٨

المحور الرابع: الخدمات الصحية للمواطنين ٢١٥

المحور الخامس: تطور أنماط الرعأي الاجتماعية في ضوء السياسات الاقتصادية ٢١٩

- **الفصل التاسع: الملامح العامة لقطاعات الاقتصاد الوطني في عهد الملك خالد** ٢٣١

تمهيد ٢٣٣

المحور الأول: الخصائص العامة لقطاعات الاقتصاد في عهد الملك خالد ٢٣٣

المحور الثاني: إنجازات خطة التنمية الثانية وتمهيدها لخطة التنمية الثالثة

في عهد الملك فهد ٢٤٢

الخاتمة ٢٤٧

المراجع ٢٥٥

قائمة الجداول

نوع الجدول	الصفحة
جدول رقم (٢-١) يوضح ملخص الاعتمادات المالية للخطة الخمسية الأولى ١٣٩٠هـ -١٣٩٥هـ مقارنة بالاعتمادات المالية للخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥هـ -١٤٠٠هـ.	٣٤
جدول رقم (٣-١) يوضح إجمالي الإيرادات والنفقات(مليار ريال) خلال الفترة١٣٩٥هـ/١٣٩٦هـ-١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ.	٤٨
جدول رقم (٥-١) يوضح عدد المشاريع الصناعية الممولة من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي حسب القطاع خلال الفترة ١٣٩٤هـ/ ٩٥ – ١٣٩٩هـ/ ١٤٠٠هـ.	٩٨
جدول رقم (٥-٢) القروض الصناعية التي وافق عليها صندوق التنمية الصناعية السعودي حسب القطاع الصناعي خلال الفترة ٩٤/ ١٣٩٥هـ- ١٤٠٠هـ/ ١٤٠١هـ.	١٠٠
جدول رقم (٩-١) يوضح قروض المساكن الخاصة خلال المدة من ١٣٩٥هـ/ ١٤٠٢هـ - ١٩٧٥/ ١٩٨٢م.	٢٣٥
جدول رقم (٩-٢) يوضح قروض الاستثمار من عام ١٣٩٧هـ إلى ١٤٠٢هـ.	٢٣٦
جدول (خ-١) تطور عدد الموظفين والمتعاقدين خلال الفترة من عام ١٣٥٩/٩٤ هـ - ١٤٠٤/٤٠٣ هـ.١٣٩٥/٩٤هـ =سنة الأساس.	٢٤٩
جدول (خ-٢) تطور عدد خريجي الجامعات السعودية خلال فترة من عام (١٣٩٣/٩٢هـ – ١٤٠٢/٤٠١هـ) ٩٢ / ١٣٩٣هـ = سنة الأساس.	٢٥٢

المقدمة

يثـير الحديث عن تاريخ الحكام والملوك كثيراً مـن الجدل حول الغأيالحقيقية مـن ذلك التاريخ والفوائـد المتحققة منه. والواقع أن التاريخ لا يكتب من زاوية سرد الأحداث والوقائع فحسب، وإنما نستخلص منه الدلالات والعبر والدروس المستفادة التي تتعلـق بالمنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي تمـت على أيدي القادة الذين أثروا في حياة بلادهم وانتقلوا بها عبر مراحل النمو والتقدم.

والحقيقـة أن التاريـخ لم يرتبـط بإنجـازات الحكام في مجتمع مـن المجتمعات مثلما ارتبط بما أنجزه أبناء الملك عبد العزيز، والذين تعد إنجازاتهم سلسلة متصلة الحلقـات لتنفيذ المشروعات الاقتصادية، وتحقيق الإنجـازات التنموية. والملك خالد تميز عهده بالرخاء الاقتصادي العظيم الذي أسهم في رقي النهضة الحضارية والتغير الاجتماعي في شتى المرافق والخدمات التنموية بالبلاد، فشهدت النهضة الاقتصادية في البـلاد تطـورا كبيرا،حيث تم افتتـاح مدينتي ينبع و الجبيـل الصناعيتين،وكذلك جامعتـي الملـك فيصل بالدمـام وأم القرى بمكـة المكرمة. وشهـدت المملكة في عهده خـيرات كثيرة، وتضاعفت إمكاناتها في البناء و التنميـة الاقتصادية والاجتماعية ما جعـل المملكة تضاهـي كثيرًا من الـدول النامية وتسير في ركب التحـول الحضاري أو مراحل التنمية في وصف العالم «روستو» التحول إلى المجتمع الحديث.

وما تم على يد المغفور له إن شاء الله الملك خالد من برامج ومشروعات تنموية يعد قفزة رائعة في مضمار التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمع العربي السعودي، وهي أعمال جديرة بالتقييم والاهتمام وبالمراجعة.

وإذا كان هـذا العمـل العلمـي الذي بـين أيدينا يرمـى إلى عرض المكتسبات الاقتصاديـة للمجتمع العربي السعودي والتي تحققت خـلال فترة حكم الملك خالد الوجيزة نسبياً في تاريخ المملكة فإن المعاني الأساسة التي تستشف منها هي أن الهمة العالية والمحبة الغالية للوطن هي الحافز الكامن وراء ضخامة هذه الإنجازات، كما أنها هي الدافع للاهتمام بالاستفادة من كل المعطيات الضرورية المتاحة واستغلالها في بناء وتنميته و تطويره المجتمع السعودي.

وترجـع أهميـة الدراسـة للجانب الاقتصادي مـن فترة حكم الملـك خالد إلى الفوائد المتعددة التي تتحقق منها وهي:

١. غرس القيم التربوية.

إن إلقاء الضوء على الإنجازات الاقتصادية التي تحققت إبان حكم الملك خالد تمثـل جهداً يستحق الاهتمام وذلك لما يبثه في نفوس الشباب من روح الاعتزاز الوطني بما وصل إليه المجتمع من رقي وتقدم.

٢. تنمية الوعي بالتاريخ المعاصر للمملكة.

تنطوي التجربة الوطنية التنموية على خبرات طويلة من العمل الجاد والدؤوب لتخطـي أوضـاع التخلف وبناء المجتمع الحديث الـذي يساير مجريات العصر ويواجـه التحديات التي تعرضهـا عليه عولمة المجتمعـات الإقليمية ودمجها في الاقتصاد الدولي.

٣. التأكيد على الارتباط الوثيق بين الحاكم والرعية.

يسهم تدويـن التاريخ الاقتصادي للمجتمع في إبراز مدى التلاحم بين الحاكم وأفـراد الرعيـة وعمق اهتمامـه بأمور رعيتـه وجهده الكبير مـن أجل تحقيق رفاهيتهم وإدراكه لاحتياجاتهم ولكيفية إشباعها.

وهكـذا يمكـن القول أن كتابة تاريخ القادة يعد في حـد ذاته درساً من الدروس العلميـة التـي يستفيـد منهـا الدارسـون في المجتمع حيـث يتعرفون علـى الظروف التاريخية التي مرت بها بلادهم والتي أثرت على بناءاتها الاقتصادية والاجتماعية وعلـى الكيفية التي يستجيب بها قادتهم لتلك الظـروف والأساليب التي استخدمت في معالجتها.

وتجـدر الإشارة إلى أن كتابـة التاريخ ليست سرداً للحـوادث وتمجيداً لأعمال الحـكام وإنما هـو عمل علمي منظم يتم وفـق إجراءات منهجيـة وضوابط محددة فالمنهـج التاريخي يعنـي اتباع القواعد والشروط التي يجـب مراعاتها عند التعامل مـع الأحداث التاريخية سواء بالكتابـة أو التأليف أو بالدراسة والتعليم. وتتعلق هذه الشروط بالغأيوالهدف مـن الدراسة، كما تتعلق بالأسلوب والمصطلحات (السلمي، ١٩٨٦) وتعتمـد كتابة التاريخ على المصادر الموثـوق بها والمعتبرة في تسجيل الوقائع الاجتماعية وأعمال بناء الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والإدارية.

ويراعـى الباحـث عند معالجة تاريـخ مجتمعه الموازنـة بين ما يشـار إليه من أحـداث وما ينطق بـه الواقع مـن دلالات تؤيدها وتبرهن عليهـا ولا تتناقض معها، وفي هـذا الصدد ينبغي مراعاة الموضوعية والحيـاد في تحليل المعلومات التاريخية، وتجنب المبالغات والمغالطات التي يعمد إليها بعض الباحثين لتضخيم الحقائق.

ويجب أن يقوم الباحث التاريخي أيضاً على الالتزام بفكرة العدالة والأمانة في ذكـر الحقائق والكشف عن الوقائع التي تصور المجتمع وما حققه من إنجازات على طريق التنمية والتقدم الاقتصادي.

وقـد توخينـا في هذا العمل الذي بـين أيدينا كل ما أشرنـا إليه من متطلبات منهجيـة لكـي تعم بـه الفائدة ولكـي يكون لبنـة في صـرح الأعمـال العلمية التي تتنـاول السـيرة الذاتية لبنـاة المجتمـع السعودي بجوانبـه المختلفـة الاقتصادية والاجتماعية.

المنهجية

يعد المسح الشامل الحقلي من المناهج والطرق العلمية التي تستخدم في العلوم الاجتماعيــة. وهو أكثر ملائمة لهــذا النوع من الدراســات الوثائقية. وتم استخدام هذا المنهج لجمع المعلومات من الميدان.

و تم العمل بالطريقة الآتية:

١- الحصر الشامل لجميع مواد وبيانات المحاور.

و تم الحصر بأسلوبين:

أ- التوثيق من الدوائر الرسمية كالوزارات والمصالح الحكومية ذات العلاقة.

ب- التوثيق من المصادر الأساسة، مثل خطط التنمية.

٢- مقابلات مع بعض المسؤولين، أو الرواة والإخباريين الذين عاصروا الملك.

ولإنجاز هذا المشروع وفق خطة زمنية محددة:

أ- سعــي الباحث إلى سرعة إنجاز العمل بالحصول على أكبر قدر من المعلومات والإحصائيات.

ب- متابعــة العمل فيه وتصويبــه وإكمال النواقص وغير ذلــك مما يساعد على إنجاز العمل.

الفصل الأول

الأوضاع الاقتصادية السابقة
لحكم الملك خالد

مما لا شك فيه أن الملك خالد قد حكم البلاد في فترة مهمة من تاريخها، قاد شعبه نحو الرخاء، وقاد أمته نحو التضامن العربي والإسلامي والتميز الدولي، لذا كان لابد من إعطاء هذه الشخصية حقها من البحث والاستقصاء لتظهر شامخة كما هي حقا. (خياط: ٢٠٠٣م).

والحقيقة أن الحديث عن الملك خالد، وما كان في عصره من تطور ونهضة في البلاد لا بد أن يمهد له حديث عن النظام السابق لتوليه العهد. حيث تجدر الإشارة إلي أن الملك فيصل كان على أعلى درجات التفاهم السياسي والإداري والاقتصادي مع المودة الخالصة مع ولي العهد الأمير خالد بن عبدالعزيز وكان من نتاج ذلك تطور البلاد في العديد من الميادين الداخلية والخارجية، كما كان الأمر لاحقا مع الملك خالد بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير فهد بن عبدالعزيز، وكما الأمر الآن. وعليه تجدر الإشارة إلي بعض ملامح التطور في المملكة في عهد الفيصل باعتبار وجود الأمير خالد بن عبدالعزيز في موضع المسؤولية مشيرا ومنفذا قد أدى إلى وجود بصماته على الإصلاحات كافة لاسيما الاقتصادية تحديدا التي تمت في عهد الفيصل رحمه الله. وذلك علي النحو الآتي: (خياط: ٢٠٠٣م).

١. إنشاء الهيئة المركزية للتخطيط: وقد أنشئت بالمرسوم الملكي رقم ١٩ في ١٣٨٤/٩/١٧هـ الموافق ١٩٦٥/١/١٩م، لتحل محل المجلس الأعلى للتخطيط أنشئ المجلس الأعلى للتخطيط بتاريخ ١٣٨٠/٧/١٧ بناء على تقرير بعثة البنك الدولي المقدم لمجلس الوزراء، وكان الهدف من المجلس تخطيط ورسم سياسة الإنماء الاقتصادي، ويضم عضوية وزراء المالية والمواصلات والبترول والتجارة والزراعة، وبرئاسة رئيس مجلس الوزراء. انظر: معهد الإدارة العامة: تطور الإدارة العامة في المملكة في خلال مائة عام، ص ٣٣٥.، وتتألف من (١٢) خبيراً اقتصاديا يعاونهم عدد من الموظفين الفنيين والإداريين،

ويرأسهـا رئيس بمرتبة وزير، ويرتبط بالملك مباشرة، وكانت المهم التي تقوم بها هذه الهيئة تتركز أساسا على ممهم التخطيط والتنسيق مع كافة الأجهزة الحكوميـة الأخرى المختلفـة كافة من أجل إعداد الخطـط الإنمائية، من أجل متابعة عمليات التنفيذ المتعلقة بالخطط التي يتم إقرارها.وهذا يعني أن فكرة التخطيط قد نبتت في ولأيعهد الأمير خالد ولا دل على ذلك أن التنمية المخططة وغـير العشوائية كانت إحدى الدعائم التي قامت عليهـا فلسفته الاقتصادية. السبب في إنشاء هذه الهيئة أن المجلس الأعلى للتخطيط كان أعضاؤه منشغلون بوزاراتهـم، والتخطيط يحتاج إلى تفـرغ وتركيز، وقد تطورت هذه الهيئة حتى صارت في عهد الملك خالد وزارة للتخطيط. انظر: المرجع السابق.

٢.إنشـاء المؤسسـات المالية وصناديـق التنمية: حيث أنشئ في عهـد الملك فيصل العديد من المؤسسات المالية مثل البنك الزراعي السعودي الذي أنشئ بموجب المرسـوم الملكي رقم ٤٤ في ١٣٩١/٩/٢١هـ الموافق ١٩٧١/١١/٩م وكان له دور مهـم في دفع التنمية الزراعية بما وفره من قروض للمزارعين. كما أنشئ بنك التسليـف السعودي بموجب المرسوم الملكي رقـم ٤٤ في١٣٩١/٦/٢١هـ الموافق ١٩٧١/٨/١٢م والذي أسهم في إقراض المواطنين بشروط ميسرة وبدون فوائد، ومعهـد الإدارة العامة: تطـور الإدارة العامة في المملكة في خلال مائة عام، ص ٤٧٣. أنشـئ كذلك صندوق التنمية الصناعيـة السعودي بالمرسوم الملكي رقم ٢٣ في ١٣٩٤/٦/١١هـ الموافق ١٩٧٤/٧/١م نفس المرجع، ص ٤٧٣.، وكان له دور مهـم في دفع العجلـة الصناعية في البلاد من خلال القروض الميسرة التي كان يؤمنها للمشروعات الصناعية في المملكة، وكان من الصناديق المهمة التي أسهمـت بدور رائد في مجال الإسـكان وفي مجال الاستثمار العقاري؛ مما كان لـه أكبر الأثر في دعم الحركة العقارية في المملكة وتوفير المساكن لقطاع واسع من المواطنين.

ويستفاد من ذلك، أن سياسة الإقراض في المملكة قد سارت بتوجيهات من الملك فيصل وولى عهده الأمير خالد في اتجاه إفساح المجال للمواطنين متوسطي الحال لمباشرة النشاط الاقتصادي.

٣. كذلك فقد حدث تطور مهم في عهد الملك فيصل فيما يتصل بقطاع المواصلات، ومن ذلك أولا تحويل الخطوط الجوية السعودية إلى مؤسسة عامة أصدر بتأسيسها المرسوم الملكي رقم ٤٢ في ١٣٨٥/٧/١٨هـ الموافق ١٩٦٥/١١/١١م مما دعم استقلالها ومكنها من تطوير خدماتها وتدعيم أسطولها الجوي بالعديد من الطائرات وتوفير وسيلة للنقل السريع، لاسيما في رحلاتها الداخلية بين مدن المملكة المتباعدة، وثانيا بعد ذلك بقليل صدر المرسوم الملكي رقم ٣ وتاريخ ٢٢/ ١٣٨٦/١هـ الموافق ١٩٦٦/٥/١٢م بالموافقة على إنشاء المؤسسة العامة لخطوط حديد المملكة العربية السعودية الذي أسهم في تطوير هذا المرفق المهم والذي يربط شرق المملكة بعاصمتها، ويخدم المدن والمناطق التي يمر بها ويسهم في نقل البضائع والمسافرين بين المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض محمود حجازي: ملك وتاريخ، ص٢٥٦، حسن محمد: عشر سنوات مع الملك فيصل ص٦٤..

٤. تأسيس نظام الشركات: حيث صدر في عهد الملك فيصل نظام خاص للشركات وفقا للمرسوم الملكي رقم: م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ الموافق ١٩٦٥/٧/٢١م وقد أوضحت المذكرة التفسيرية المرفقة به الهدف من إصداره، وهو أنه على الرغم من أن الشركات الموجودة تغطي بأنشطتها أوجه النشاط المالي والتجاري والصناعي كافة فإن نصوص الأنظمة التي تحكمها لا تزيد حتى الآن على بعض مواد وردت في نظام المحكمة التجارية، ومن هنا بدت الحاجة إلى وضع نظام شامل للشركات يوضح الأحكام الواجبة الاتباع في تأسيسها وفي مزاولتها لنشاطها، وكان لهذا النظام أكبر الأثر في تنشيط الحركة التجارية وتنظيم الشركات لتساهم في دعم الاقتصاد الوطني. وتعد سياسة الخصخصة التي تبناها الملك خالد بعد ذلك امتدادا لهذا التوجه نحو تنظيم العمل في القطاع الخاص وتمكين الشركات من أداء واجبها الوطني في بناء الاقتصاد.

٥. إقـرار نظـام توزيع الأراضي البـور: من خلال صدور المرسـوم الملكي رقم: ٢٦ وتاريـخ ١٣٨٨/٧/٢٦هـ الموافـق ١٩٦٨/١٠/١٨م بالموافقة علـى نظام توزيع الأراضي البور، وقد صدر النظام متوخيا إتاحة الفرصة للمواطنين لاستغلالها واستصلاحها للزراعة لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة.

٦. صياغـة نظـام التأمينات الاجتماعيـة: من خلال صدور المرسـوم الملكي رقم: م/٢٢ وتاريـخ ١٣٧٩/٩/٦هـ الموافـق ١٩٦٠/٣/٣م بالموافقـة علـى نظـام التأمينات الاجتماعية والذي يسعى إلى حمأيالمأجورين وأن تقدم لهم بمقتضاه التعويضات المنصوص عليها في حالات إصابات العمال والأمراض المهنية، وفي حالـة العجـز والشيخوخة والوفـاة، وتعويضات العجز بسبـب المرض إلى غير ذلك مما يكفل للعاملين حقوقهم في أثناء العمل وبعده.

٧. إقـرار نظـام الموظفين العام: حيث صـدر نظام جديد للموظفـين سمي(نظام الموظفـين العـام) وكان قد صدر بالمرسوم الملكي رقـم: م/٥ في ١٣٩١/٢/١هـ الموافـق ١٩٧١/٣/٢٧م وذلـك إثـر قـرار صدر مـن اللجنة العليـا للإصلاح الإداري يقضي بإعادة تنظيم ديوان الموظفين وتطويره ليكون قادرا على القيام بما ينسجم ودور الحديث في إطار الدولة الحديثة ويعد هذا النظام قفزة نوعية في تطوير جهاز التوظيف في المملكة.

٨. ومن الجدير بالذكر، أن المرحلة التي تولى الملك فيصل فيها حكم البلاد كانت مرحلـة اقتصادية صعبة، فقـد كان الريال السعودي يمـر بأزمة كبيرة نتيجة الإنهاك الذي يعاني منه لعدم وجود غطاء كاف من العملات الأجنبية، ومن ثم فقد كان أول إجراء قام به الملك فيصل هو تمكين الريال السعودي من استعادة قوتـه من جديد والنهوض بطريقـة أقوى أمام العملات الأخرى. وقد بدأ الملك فيصـل باستغلال كافـة موارد البلاد ليمكن القـوة الاقتصادية من أخذ زمام

المبـادرة، وأخذت العملات الأجنبية تتجه إلى خزينة الدولة بعد النشاط الذي حققته مبيعات النفط وتنظيم موارد الدخل القومي.

وبعـد سنـوات أربـع من حكـم الملك فيصـل كان الوضـع قد أخـذ بالتحسن وأخذت الأمور تتجه لصالح المملكة فقد كان الانتصار السياسي الذي حققه الملك فيصـل على الساحة العربية والإسلاميـة يواكبه نمو اقتصادي للبلاد في مواردها كافـة فكان القطـاع المصرفي من بين تلك القطاعات التـي تطورت بالرغم من أن أضرارهـا الاقتصاديـة والتجاريـة في بدأيالستينيـات كانت محـدودة إذا قورنت بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى.

وقد كانت أولى لمسات الملـك فيصل على الأوضاع الاقتصادية السعودية على الصعيـد الـدولي زيادة حصة المملكـة في صندوق النقد الـدولي ورفع اكتتابها في البنـك الدولي للإنشـاء والتعمير، وكان ذلـك في ١٣٨٥/٢/٢٣ هـ الموافق ٦/٢٢/ ١٩٦٥م، وفي العـام نفسه خطت مؤسسة النقد العربي السعودي خطوة لبناء تقنية مصرفية تتواكب مع ما يشهده العالم من تطور في هذا المجال، حيث تم افتتاح معهد التدريب المصرفي، وهو معهد تابع لمؤسسة النقد يهتم بتدريب الكوادر البشرية في البنـوك، السعوديـة، وذلك بعقـد دورات تدريبية ذات مدد قصـيرة الهدف منها تعريـف المتدرب بالمستجدات على الساحة المصرفيـة، وطريقة حل أي مشكلة بين العميـل والبنك، ومعالجة المشكلات المحاسبيـة أو المصرفية داخل البنك، إضافة إلى محاضـرات ونـدوات يقيمهـا المعهد عبر دوراتـه التدريبية لإطـلاع الموظفين المصرفيين على التحديث الذي تعيشه الإدارة المصرفية والمحاسبية البنكية.

ولضمـان أداء مصرفي أفضـل أصدر الملك فيصل في عـام ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦م نظـام مراقبة البنوك الذي يخـول لمؤسسة النقد مراجعـة التقارير الشهرية التي تصدرهـا البنوك والإشراف على سلامة أمـوال المودعين وتحسين أداء المصارف في أجواء أكثر قدرة على الاستجابة للتحديث. وفي عام ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م تم إنشاء

غرفـة مقاصة جدة وذلك بهدف تنظيم صـرف استبدال الأوراق التجارية خاصة الشيـكات. ونظرا للتطور المصرفي وسرعة التعامـل مع التقنية المصرفية الحديثة أقيمـت في الرياض غرفـة مقاصة في جمادى الثانية ١٣٨٧ هـ سبتمبر ١٩٦٨م كما تم في الوقت نفسه استكمال طرح النقود الجديدة من فئة العشرة والخمسة ريالات والريـال الواحد وقد بدأ التعامـل بالنقود الجديدة بصـورة متكاملة يوم ١١/٧/ ١٣٨٨هـ الموافق ٢٥ يناير ١٩٦٩م.

وإثـر التطور الاقتصادي والتجاري الذي شهدته المنطقة الشرقية من المملكة استجابـت البنوك التجارية بتكثيف تواجدها المصرفي هناك، وافتتحت عدة فروع للكثـير من البنـوك وتكونت إدارات إقليميـة لهذه البنوك التجاريـة. لذلك قامت مؤسسة النقد بإنشاء غرفة مقاصة في فرع المؤسسة بالدمام في محرم عام ١٣٨٨ هـ مارس ١٩٦٩م وبعـد هذا الإجراء الجديـد ظهر تطور في المؤشـر الاقتصادي العـام بعـد أن أخذت المؤسسـات الخاصة تستفيـد من الفرص التـي منحتها لها الدولة بالرغم من أنها فرص خاضعة لبرنامج ذي مراحل.

ومـن ناحية أخرى زادت عائدات النفط بعد ازديـاد الطلب عليه في الأسواق العالمية. لذلك كان لا بد أن تثبت المملكة موقعها في الاقتصاد الدولي عبر صناديقه وبنوكه المتخصصة. فقـد أصدر الملك فيصل مرسوما ملكيا يقضي بزيادة حصة المملكـة في صندوق النقد الدولي ورفـع اكتتاب المملكة في البنـك الدولي للإنشاء والتعمـير وكان ذلـك في ١٣٩٠/١٢/٢٩ هـ الموافق ٢٥ فبرايـر ١٩٧١م. وكان من الملاحـظ أن تطـور الأعمال الماليـة والمصرفية في عهد الملك فيصـل قد ركز على عمليـة تنظيم وإدارة المصـارف القائمة، وافتتاح فروع لهـا في كافة أنحاء المملكة مع دراسة الجـدوى الاقتصادية لإغاثة العديد من البنوك وسط تخطيط مدروس يخدم الأغراض والأهداف المشتركة، وشهد عام ١٣٩١ هـ افتتاح العديد من فروع البنوك القائمة إضافة إلى افتتاح بنوك أجنبية. (المهنا، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)

الفصل الثاني

الإطار الفكري لسياسة الملك خالد الاقتصادية

- تمهيد.
- المبادئ العامة لسياسة الملك خالد الاقتصادية.
- اعتماد التخطيط أسلوباً في التنمية.
- تشجيع القطاع الخاص المسؤول اجتماعياً.
- تحقيق خير ورفاهية المواطنين.

تمهيد

تشير السياسة الاقتصادية إلى الجهود والإسهمات التي تبذل من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وزيادة دورها الفاعل في الأنشطة الإنتاجية، وإرساء دعائم الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تساعد على نجاح كل هذه الجهود.

وتوجه السياسة الاقتصادية أطراً فكرية تقودها في شتى المجالات، وتحدد لها المسار الذي تتخذه، وترسى لها المبادئ العامة التي لا ينبغي مخالفتها والحياد عنها. و في هذا الفصل نبدأ بإلقاء الضوء على المبادئ العامة التي قامت عليها السياسة الاقتصادية التي وضعها الملك خالد- رحمه الله- ثم نحدد الأطر الفكرية التي وجهت البرامج المتعددة لتلك السياسة.

المبادئ العامة لسياسة الملك خالد الاقتصادية

تنبع المبادئ العامة التي تنهض على أساسها السياسية الاقتصادية للملك خالد من المشكاة التي نبعت منها سياسات أسلافه من الملوك (سعود، وفيصل) والذين نهجوا نهج المؤسس - رحمهم الله - القائم على الشريعة الإسلامية وقيم تعاليم الدين الحنيف، هذا فضلاً عن المبادئ التي صاغها المجتمع العربي السعودي وحفظها تراثه الثقافي والأخلاقي.

ولعل من أهم المبادئ المحددة للسياسة الاقتصادية في عهده - رحمه الله تعالى - ما يلي:

١-الالتزام بألا تتصادم تلك السياسة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

٢- أن يكون الهدف الأساس من السياسة الاقتصادية هو تحقيق رفاهية المواطن السعودي وإشباع حاجاته المتعددة، وألا يكون تحقيق حرية العمل الاقتصادي على حساب المصلحة العامة لكل من المواطن والمجتمع العربي السعودي.

٣- بنيت السياسة الاقتصادية للملك خالد على أساس تحقيق التوازن بين قدرات المملكة ومواردها من ناحية، وأهدافها وتطلعاتها من ناحية أخرى، وكان في تحقيق هذا التوازن مراعاة لِئَلاّ تتحمل الأجيال القادمة تبعات الالتزامات الاقتصادية وتكلفتها في تلك الحقبة.

٤- تقوم السياسة الاقتصادية على أساس التخفيف من الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للدخل الوطني، وذلك بالعمل على تنوع مصادر هذا الدخل.

٥- أكدت السياسة الاقتصادية للملك خالد على أهمية إعداد العنصر البشري حيث لا يمكن إنجاز أهداف هذه السياسة إذا لم تتوافر الإمكانيات البشرية اللازمة لذلك، ويتحقق ذلك ليس عن طريق التعليم وحسب وإنما من خلال العناية بالمستوى الصحي والثقافي للمواطنين في إطار ما يعرف بالتنمية البشرية.

وهكذا نرى أن نبلور المبادئ العامة للسياسة الاقتصادية للملك خالد في عدة محاور هي:

١- تحقيق التوازن بين التطور المادي والذي يتركز على العمران والتكنولوجيا وأدواتها والتطور اللامادي أو المعنوي والذي يتعلق بالثقافة والمبادئ الاجتماعية المقترنة به.

٢- الاعتماد على المبادرات الفردية في إطار من مبادئ الحرية الاقتصادية مع عدم تجاهل دور الحكومة في دفع عملية التنمية وتوجيهها.

٣- القيام بالمحافظة على القيم الإسلامية السمحة مع الانفتاح على الغرب اقتصادياً وعلمياً وثقافياً.

٤- إشباع حاجات المواطنين وتحقيق رفاهيتهم والمحافظة على موارد الدولة من الهدر لتوجيهها نحو التنمية (العسكر،١٤١٩ هـ:١٨- ١٩).

و فيما يلي نعرض تفصيلات السياسة الاقتصادية للملك خالد:

أولاً: اعتماد التخطيط أسلوباً في التنمية

مـن بين المبادئ التي حددت الأسـس المكونة لإطار التنمية في المملكة مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية المتوازنة من خلال تطوير موارد المملكة، وهذا ما يعرف في أدبيات التنمية الاقتصادية اليوم بسياسة التنمية بالاعتماد على الذات.

وكان السبيـل إلى تحقيق هذه السياسة بتوجيه الدولة إلى التخطيط كأسلوب يعمـل على توجيه موارد المجتمع نحـو تحقيق الأهداف التنمويـة التي تتحدد وفق أولويـات تتحـدد في ضوء المصلحـة الوطنية العامـة وما يقتضيه خـير المواطنين (**وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، ١٣٩٥/١٤٠٠هـ:٢٧**).

وتعد أهداف الخطة بمثابة الغايات الأساسة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، فهـي تعنى بالنتائج المطلوب الوصول إليها أو تحقيقها سواء أكانت مادية أم مالية ويجب أن تتسم الأهداف بالواقعية والقابلية للتطبيق، بمعنى أن تتناسب مع موارد وإمكانيات الدولة المادية الطبيعية والبشرية (المراوني، ١٤٢٥هـ: ٢٧).

١- مرحلة ما قبل إنشاء وزارة التخطيط:

وبالرغـم مـن أن جهود التنميـة في المملكة قد بدأت بصـورة فاعلة منذ عام ١٣٦٨هـ والذي يعد نقطة التحـول في تاريخ التنمية بالمملكـة، إلا أن اتجاه الدولة للأخـذ بالأسلوب المؤسسـي للتخطيط لم يبدأ إلا من عـام ١٣٧٩ هـ، حيث شكلت لجنـة التنمية الاقتصاديـة بقرار مجلس الـوزراء رقـم (٧٧٢٥) وتاريخ ١٤/٥/ ١٣٧٨هـ ليعهد إليها بمهمة دعم الأوضاع الاقتصادية في المملكة واتخاذ الإجراءات المالية والاقتصادية الضرورية لتحقيق الاستمرار في تلك الأوضاع. كما أنيط بهذه اللجنة مسؤولية دراسة برامـج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المقترحة وانتقاء المشروعات المناسبة بحسب درجة أهميتها.

وقامت لجنة التنمية الاقتصادية بعدد من الدراسات أوصت على إثرها بإنشاء لجنة المعونة الفنية لتتولى مهمة إعداد برنامج للتنمية الاقتصادية، وصدر قرار بإنشاء هذه اللجنة عام ١٣٧٨هـ، وأسندت إليها مهمة إعداد برنامج التنمية الاقتصادية.

وكان من أبرز ما أكدت عليه لجنة المعونة الفنية من أسس لعملها:

١-أهمية تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي لتوفير المناخ المناسب لعملية التنمية.

٢-أن تبدأ عملية التنمية بالمشروعات التي لها أولوية اقتصادية والتي تعود بالفائدة على أكبر عدد من الناس.

٣-أن يتركز الاستثمار الحكومي على المشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

٤-أن تقتصر الاستثمارات في بدأيالبرنامج على مجالات تنمية مصادر المياه وتنمية إنتاج المحاصيل وتحسين المواصلات والتوسع في التعليم وبرامج الصحة (المرواني، ١٤٢٥هـ: ٥٩).

وفي عام ١٣٨٠هـ، تم إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية مجموعة من الوزراء ذوي العلاقة للقيام بتخطيط سياسة الإنماء الاقتصادي ورسمها بين مختلف الوزارات والمصالح، والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها. وقد تركز عمل المجلس على القطاع العام، وانشغل بدراسة ميزانيات المشاريع، وانصرف عن مهمته الأساسة التي تتعلق برسم البرامج التنموية وتخطيطها.

وقد قامت الدولة بدعوة فريق من الخبراء العاملين بهيئة فورد Ford Foundation، وبالأمم المتحدة وطلبت منهم دراسة تطوير المجلس الأعلى للتخطيط وانتهت آراء الخبراء إلى ضرورة تفعيل دور المجلس؛ فصدر المرسوم

الملكي رقم (١٩) وتاريخ ١٣٨٤/٩/١٧ هـ بإنشاء الهيئة المركزية للتخطيط لتحل محله، وتقوم بدوره إلى جانب القيام بإعداد التقارير الاقتصادية الدورية وإعداد خطط التنمية، وتقدير تكاليفها المالية، وتقديم التوصيات والمشورة في شؤون التخطيط للوزارات والهيئات الحكومية. وقد قامت الهيئة بإعداد خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ) ومتابعة تنفيذها.

٢- إنشاء وزارة التخطيط في عهد الملك خالد

ومع بدأيحكم الملك خالد رحمه الله اتجه الرأي إلى الاستفادة من التراث المعرفي المتوافر عن التخطيط وأساليبه ومن آراء الخبراء وتجاربهم ممن تعاونوا مع الدولة بالدراسات والمشورة، فتم صدور المرسوم الملكي في ١٣٩٥/١٠/٨هـ بتحويل الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة للتخطيط لتتولى جميع المهم المتعلقة بالتخطيط وإعداد الخطط الخمسية للتنمية الشاملة، وما يتطلب ذلك من التنسيق والمتابعة مع المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة (الإدارة العامة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م: ٨٣).

٣- ملامح الخطة الثانية للتنمية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)

شهدت المملكة في بدأيالخطة الثانية ظروفاً اقتصادية طيبة، فقد زادت إيراداتها زيادة كبيرة نتيجة الطلب على النفط الخام وارتفاع أسعاره ارتفاعا ملحوظا، ولكن واجهت الخطة عدة عقبات ورثتها من الخطة الخمسيه السابقة(١٣٩٠-١٣٩٥هـ) وتتمثل في:

- ضعف المقدرة الاستيعابية للموانئ السعودية.
- الزيادة المطردة لمعدلات نمو السكان.
- الاعتماد الكبير على السلع المستوردة مما أسهم في سهولة تسرب التضخم المستور (الحارثي وآخرون، ١٤١٩ هـ: ٥٤، ٦٣).

بالإضافة إلى ذلك فقد عانت الخطة من عدم توافر البنية التحية، والتجهيزات الأساسة اللازمة للتنمية، ونقص القوى العاملة.

وقد حاولت المملكة التغلب على هذه العقبات وتحقيق أهداف خطة التنمية التي كانت ترجمة للمبادئ العامة لسياسة الملك خالد الاقتصادية والتي أشرنا إليها سلفا.

وتتضح ملامح الخطة الثانية للتنمية ١٣٩٥/١٤٠٠هـ من خلال مقارنتها بخطة التنمية الأولى حيث نلاحظ زيادة ضخمة في الاعتمادات المالية للخطة الخمسية الثانية، واهتماما بالغا بالتعليم والصحة والمرافق العامة والخدمات والنقل والموصلات والصناعة والزراعة والتجارة، وهي عناصر تعرف في مجموعها بالتجهيزات الأساسة.

جدول رقم (٢-١) يوضح

ملخص الاعتمادات المالية للخطة الخمسية الأولى

١٣٩٠/١٣٩٥ مقارنة بالاعتمادات المالية للخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥/١٤٠٠هـ

قطاع التنمية	المستهدف			المنصرف		
	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الفرق٪	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الفرق
تنمية الموارد الاقتصادية	٤,٣٥	٩٢,١٤	٢١١٨	٩,٥	٩٧,٣	١٠٢٤
تنمية الموارد البشرية	٧,٣٨	٨٠,١٣	١٠٨٦	٧,٠	٥١,٠	٧٢٩
التنمية الاجتماعية	١,٩٢	٣٣,٢١	١٧٢٩	٣,٥	٢٧,٦	٧٨٩
التجهيزات الأساسية	١٠,٣٩	١١٢,٩٤	١٠٨٧	١٤,١	١٧١,٣	١٢١٥
المجموع (بليون ريال)	٢٤,٠٤	٣١٨,٤٢	١٣٢٥	٣٤,١	٣٤٧,٢	١٠١٨

● مصدر البيانات: وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة ١٤١٥/١٤٢٠هـ، والجدول من إعداد الباحث.

وتكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (١-١) أن مجموع ما أنفق في الخطة الخمسيه الثانية يبلغ عشرة أضعاف ما أنفق في الخطة الخمسيه الأولى، وأن جملة النفقات على تنمية الموارد البشرية وعلى بنود التنمية الاجتماعية والصحة في الخطة الخمسيه الثانية قد بلغ سبعة أضعاف ما أنفق في الخطة الخمسيه الأولي. ولا تعزى هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي، إلى زيارة إيرادات مبيعات النفط فحسب،، وإنما ترجع أيضاً إلى وجود إرادة تنموية قوية لدى الحكومة، والتي أنشأت الجهاز الحكومي الذي يضع الإطار الذي يحتوي خطة التنمية بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية وتحريك إمكانيات وموارد المجتمع لتنفيذ هذه الخطة لتغيير أوضاع المملكة إلى الأفضل.

وتؤكد تقارير الباحثين أن التخطيط الجيد الذي كان أحد سمات خطة التنمية الثانية أدى إلى انخفاض معدل التضخم الذي كان قد بلغ ذروته في السنة الأخيرة من الخطة الأولى. وقد تميزت الخطة الثانية أيضاً بما يلي:

أ- إزالة الاختناقات المتعلقة بالعرض، عن طريق:

- زيادة تدفق الواردات والخدمات المستورة من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ وتبسيط الإجراءات -الجمركية- وتسهيل تنفيذها.
- زيادة حجم المجودات المحلية المتوافرة (مثل توزيع الأراضي على ذوي الدخل المحدود).
- تحسين شبكة النقل الداخلي.

ب- تثبيت تكاليف المعيشة عن طريق:

- مراقبة الأسعار (وخاصة تحديد أسعار التجزئة والإيجارات).
- حمأيا لمستهلك بالنسبة للجودة النوعية والمواصفات الأخرى للسلع والخدمات (المرواني: ١٤٢٥هـ، ٧٢).

ثانياً: تشجيع القطاع الخاص المسؤول اجتماعياً

على الرغم من أن القطاع الخاص السعودي قد تبلورت معالمه التنظيمية وتحددت القواعد التي تحكم عمله المؤسسي منذ زمن بعيد، إلا أن دوره الفاعل لم يبدأ إلا مع خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠هـ.

فقد حظي القطاع الخاص باهتمام أكبر في هذه الخطة، التي كان من أولويات أهدافها (تهيئة الظروف التي تمكن القطاع الخاص من العمل بسرعة وبطريقة فاعلة في إنشاء المباني التي تتطلبها الخطة، وتوفير اللوازم والخدمات الضرورية لمساندة النمو السريع في النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية كافة) (مركز البحوث والدراسات، ١٤١٩هـ، ص ١٣٧).

وقد أطلق المسؤولون الحرية للقطاع الخاص لكي يباشر دوره في تحقيق أهداف الخطة إلا إذا تعارض هذا الدور مع الأهداف الاجتماعية التي ترمي إليها الحكومة، أو تعرض إنشاء مشروعات أخرى أكثر إنتاجاً. وهذا التوقف يجذب انتباهنا إلى الوعي السائد لدى متخذي القرار في أهمية الدور الاقتصادي الاجتماعي للقطاع الخاص وضرورة أن يتكامل هذا الدور مع أنشطة المؤسسات الأخرى.

ويشك إفساح المجال أمام القطاع الخاص للإسهم في تنفيذ خطة التنمية، وهو محل وطني عام بالدرجة الأولى، تعبيراً عن (اقتناع القيادة السياسية بالتحول إلى اقتصاد السوق ومن ثم إلى المفاهيم الجديدة التي تتحكم في ذلك الاقتصاد – وتأكيداً لوجود – القدرات التنظيمية والتمويلية لدى القطاع الخاص الوطني (الناشف، ٢٠٠٠م، ص ٢٣ و ٣٤). وهذا معناه أن القطاع الخاص يجب أن يتمتع بالإمكانيات التي تبرر مشاركته في تحمل أعباء تنفيذ الخطة وهو ما يخفف عن الحكومة كثيراً من الأعباء المادية والتنظيمية.

دور الدولة في تنمية القطاع الخاص

أدركت الدولة أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، وأسست هذا الدور على عدد من القواعد التي راعت تحقيقها وهي:

١- تأكيد مبدأ الحرية الاقتصادية

وترى الدولة أن هذا المبدأ لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعد مظلة لفلسفة الحكم والاقتصاد. وفي إطار هذه الحرية تسمح النظم للمؤسسات والشركات بالقيام بالأنشطة الاقتصادية كافة، في إطار من الحرية دون أي قيود تفرض عليها، مع كفالة حرية المنافسة بين المشروعات، وتنظيم أنشطتها وفقاً لآليات السوق.

٢- توفير مناخ من الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي

تدرك الدولة أن ازدهار المشروع الخاص مرهون بتوافر الأوضاع المستقرة في المجالين السياسي والاجتماعي، وفي ظل هذا الاستقرار يأمن المستثمرون على أموالهم وممتلكاتهم وأنفسهم، مما يتيح الفرصة للعمل المنتج الذي يخدم المجتمع ويحقق التنمية.

ولا توفر الدولة الأمن والأمان للمستثمرين ضد غيرهم من الأفراد، ولكنها تؤمنهم أيضاً ضد المصادرة والتأميم، وذلك على أن تستثمر الأموال على النحو الذي تقره الشريعة الإسلامية ولا يتصادم مع نظم المجتمع.

٣- تقديم الحوافز للمستثمرين:

وقد قامت الدولة في تشجيع منها للقطاع الخاص بتوفير الأراضي للمستثمرين بإيجارات رمزية، وتأمين خدمات الكهرباء والمياه بأسعار مدعومة، وتقديم إعفاءات لتدريب العمال السعوديين وغير ذلك من أوجه الدعم المختلفة.

وبالنظـر إلى دور القطاع الخاصـ في خطة التنمية الثالثـة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ، وهـي التي بدأها المغفور له الملك خالد رحمه الله، تجد أنه قد ازدادت أهمية ذلك حسب ما تكشف عنه تقارير وزارة التخطيط (١٣٩٠/١٤١٧هـ) فقد تزايد إسهم القطاع الخاص في التنمية، ورأت الحكومة ضرورة أن يتولى مهمة تحقيق الأهداف الرئيسة في الخطة. وبذلك أنيط به مسؤولية القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتغيير بنيته بما يقلل من الوزن النسبي لقطاع النفط في توليد الناتج المحلي.

وقـد اشتملت الخطة على إجراءات ترمـي إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنميـة، من ذلك على سبيل المثال، تقـديم التسهيلات للشركات السعودية ليكون لهـا الأولويـة في تنفيـذ المشروعـات التنمويـة(وزارة التخطيط، خطـة التنمية، ١٣٩٠-١٤١٧هـ). وتيسير حصول هذه الشركات على التراخيص اللازمة للقيام في أنشطتها في شتى المجالات.

والواقـع أن تنمية نشاط القطاع الخاصـ يرجع الفضل فيه إلى تنمية القطاع البـترولي الذي لعـب دور القطـاع الرائـد في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية في المجتمـع السعـودي. والقطاع الرائـد - على نحو ما يرى علمـاء الاجتماع - هو الـذي يحدث تنميـة موجات متعاقبة من التنمية في القطاعـات الأخرى. فقد أرى تنميـة قطاع البترول في إيجاد فرصـ استثمارية كبيرة للمواطنين لممارسة تحقيق الأنشطة الاقتصادية، ومن هـذه الفرص تأمين وسائل النقل والإنشاءات الحديثة ذات العلاقـة بعمليات حفر وإنتاج البـترول وصيانتها وشق ورصف الطرق وتأمين أنـواع من المواد الغذائيـة، وتكسير الصخور وجليها وبناء مساكـن العمال وإقامة الأسوار والحواجز وغيرها.

لقـد أتاحـت هذه الأعمـال التنمويـة الفرصة لجيـل من صغـار المستثمرين وأصحـاب الأعمـال الذين أسنـدت إليهم ممهـم تنفيذ هذه المقـاولات، وتمكنوا نتيجة لذلك من إنشاء شركات في مختلف الأعمال التجارية والإنتاجية، وانتشرت

أعمالهـم في المـدن الكبرى وفي المـدن الصغرى، وذلك بفضل مبـادرات الحكومة التـي اهتمت بمنح رجال الأعمال الفرصة لعرض منتجاتهم في الأسواق، والقيام بدور فاعل في إنعاش التجارة والأعمال.

وقـد أسفرت جهـود أصحاب هذه المشروعات عن زيـادة وقوى العاملين فيها فأسهمـوا في تنشيط سوق استهلاك السلـع والخدمات ما ساعد على زيادة حركة الرواج التجاري والإنتاجي في البلاد.

ثالثاً: تحقيق خير ورفاهية المواطنين

اهتمت الدولة في خططها وجهودها التنموية بوضع خير المواطنين ورفاهيتهم في أعلـى سلم أولوياتها، بحيث تكـون الجهود التنموية لصالـح كل أفراد المجتمع السعـودي بوجه عام. وبذلك يمكن القول أن التنمية التي تمت في عهد الملك خالد –طيـب الله ثراه– كانت تجرى وفـق المفهوم الحديث للعمليات التنموية، والتي تـرى أن الإنسان هو محور التنمية وغايتها، فالأفراد هم أساس المجتمع الذي تبدأ تنميتـه مـن أجلهم ومن خلالهم. وعلى ذلك يمكن النظـر إلى تقدم الإنسان على أنـه غاية في ذاته، وهو في الوقـت نفسه الوسيلة لمزيد من التقدم والتطور (زيادة، ١٩٨٧، ص ٦٧).

وتكشـف الإنجـازات التي تمت في مجال التنميـة الاجتماعية عن طبيعة هذا الاتجـاه نحـو تحقيق رفاهيـة المواطن، فقد عمل الملك خالـد – يرحمه الله – على تأسيـس دور التوجيـه الاجتماعـي ودور الملاحظـة الاجتماعيـة ومراكـز التأهيل الشامل والمهني وعهد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بصرف المعاشات والمساعدات للمستحقين ورعايتهم اجتماعياً وصحياً.

وفي عهـده اهتمت الـوزارة اهتماماً كبيراً بالمعوقـين والمحتاجين، حيث تبنت حكومـة المملكـة – ولأول مـرة في تاريخهـا – إستراتيجية كاملـة لرعأيهذه الفئة

وتأصيلها، وأنشئت مراكز رعأيالمعوقين في أرجاء المملكة لتقدم لهم شتى الخدمات العلاجية والإيوائية والتعليمية والتأهيلية.

وقد تأسس في عهده –يرحمه الله– عددٌ كبيرٌ من الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية بلغ ١٠٩ جمعية تنتشر في أنحاء المملكة. كما زيدت معاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي في عام ١٣٩٧هـ بنسبة ٥٠٪، ثم زيدت مرة أخرى عام ١٤٠١هـ بنسبة ٤٠٪ أي أن قيمتها قد تضاعفت تقريباً خلال أربع سنوات.

وهكذا، يتبين لنا من جملة الحقائق سالفة الذكر أن المفاهيم والأفكار التي كانت توجه قرارات الدولة كان مبعثها الشعور بالمسؤولية عن المواطنين والرغبة في تحقيق أعلى درجات الرفاهية والعيش المستقر لهم ولأبنائهم على أرض المملكة.

تطور الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية في ظل السياسات الاقتصادية للملك خالد بشكل قفزات كبيرة. وقد كان تطور هذا الاقتصاد في مصلحة إعادة تأسيس القطاعات الاقتصادية بشكل يسمح معه بالقيام بحركة نشيطة لتنمية الاقتصاد الوطني، بالشكل والحجم الذي واكب عملية التنمية، وقد انعكست هذه السياسة الاقتصادية على القطاعات القائدة للاقتصاد الوطني لا سيما قطاعي الزراعة والصناعة، وكذلك قطاع المواصلات والقطاعات الأخرى التي تسهم بالتحليل الأخير في إقامة الهياكل الأساسة والإطارات لمسيرة الاقتصاد في أي بلد في العالم لا سيما قطاع التعليم الذي يختص بالتربية والتعليم وتشكيل القوة الإطارية اللازمة للعمل الاجتماعي وقطاع الصحة الذي يهتم بتدعيم الصحة العامة للمواطنين، والعمل على سلامة المجتمع من الأمراض ومكافحتها وكذلك على قطاع الخدمات الأخرى، وبخاصة قطاع البناء والتشييد– الذي يعدّه معظم الدارسين لقضايا التنمية – قطاعًا أساسيا من قطاعات الاقتصاد الوطني وكذلك الحال مع قطاع المواصلات لأنهما القطاعان اللذان يدخلان في جملة قطاع الأسس، وبدونهما لا يمكن إقامة البنيان الاقتصادي الشامل، مع

عدم تجاهل أهمية الكهرباء كقطاع أساس وإنتاجي بنفس الوقت... إلخ. (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

وكان من الواضح أن مبادئ سياسة المملكة التي أعلن عنها الملك خالد، معنية بالأساس - في جميع مساراتها - بالاستمرار في نهج سلفه جلالة الملك فيصل - يرحمهما الله - وهي في الوقت نفسه تشكل حلقة ضمن السياسة السعودية الشاملة التي سنّها الملك عبدالعزيز طّيب الله ثراه. وينطوي الإطار الفكري لسياسة الملك خالد الاقتصادية علي إنجاز مجموعة من المبادئ المهمة يعد من أبرزها المبادئ الآتية: (الدعجاني: ١٤٢٥هـ).

١. تدعيم التعاون الاقتصادي وغيره من صور التعاون الأخرى مع مختلف دول العالم لاسيما الدول العربية والإسلامية.

٢. تنمية الموارد الوطنية، وذلك بتنمية الصناعات بكل أنواعها، البترولية والتعدينية، الثقيلة والخفيفة، وتطوير القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٣. رفع مستوى معيشة الشعب ورفاهيته، وتحقيق أرقى مستويات الضمان الاجتماعي لأفراده.

٤. مكافحة الأمية وتيسير التعليم بمراحله كافة لجميع أبناء الشعب: إيمانًا من الدولة بأهمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق الرقيّ الحضاري والتنمية الاقتصادية.

٥. دعم قطاع المواصلات بتوفير الطرق والموانئ، والقطارات، وكذلك تطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٦. العنأيبسكنى المواطن عن طريق توفير المسكن المريح الملائم الذي تتوفر فيه الكهرباء والماء.

٧. تقويــة أجهزة الدولة الإدارية، وتنمية كفايتها وفاعليتها، وتطوير أنظمتها حتى تــؤدّي مــا يُنــاطُ بها من أمــور بعيدًا عــن الفوضى والروتين، وبمــا يهيئ المناخ لعمليات التنمية الاقتصادية.

٨. عَــدُّ البترول ثــروة وطنية حبا الله بها المملكة، ولكنهــا تتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه شعوب العالم، لكيلا تطغي الأنانية على مصالح الشعوب، وليحلّ التفاهم محل المجابهة، وليســود العالم عهد من الرخاء الاقتصادي، تسهم فيه المملكة متمثلة في ذلك روح ونص بيان مؤتمر الأوبيك.

٩. الســير قدما في خطة التنمية الخمسية الثانية في القطاعات كافة، وتوجيهها لما فيــه مصلحــة الوطن والمواطن. وهي الخطة التي تحولــت المملكة بموجبها إلى دولــة عصرية تستخدم أحدث مــا توصل إليه العالم من تقــدم تكنولوجي كما تم بموجبهــا تحقيــق العديد من الإنجازات في مجــال الخدمات بوجه عام وفي زيــادة الإنتــاج المحلي بوجه خاص وأصبح المجتمع السعــودي بموجب هذه ١٢ الخطــة من مجتمعات الوفرة والرخاء، بعــد أن تجاوز بفضل الخطة الخمسية الأولى مرحلــة الانتهاء من إعداد الهياكل والبنية الأساسة للتنمية كما كان من إنجازاتــه وضع الخطة الخمسية الثالثة التي تستهدف أكثر ما تستهدف تنمية القــوى البشرية السعودية والتي رصدت لها ميزانية تقدر بحوالي(٢٥٠) بليون دولار. (المجيولي: دت/http: //www. kingkalid. org. sa).

١٠. استمــرار العمل نحو توجيه عملية التنميــة في المملكة العربية السعودية صوب تحويل إيرادات الزيت إلى موجودات وأصول محلية منتجة. ولما كان النفط ثروة عامــة تتجمع إيراداته في خزينة الدولة، فمن الطبيعــي أن تتبنى الدولة الدور الأكــبر في عملية التنمية. ولا يقتصر هذا الــدور على تصميم وتنظيم عمليات التخطيــط، بل يتعــداه إلى تمويل مشاريــع التنمية، والإشــراف على تنفيذها، والقيــام بإدارتهــا بعد وضعها بمرحلــة الاستثمار. ولذلــك كان من الضروري

أن تعمل المملكة على توسيع مؤسسات الدولة لتحقيق المهم المتنوعة الملقاة على عاتقها، وعلى إعداد جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بضخامة مسؤوليته ويخلص في القيام بواجبه، ويبذل تعاونه مع الآخرين (باشا: ١٩٨٥م).

١١. شهدت المملكة العربية السعودية في عهد الملك خالد يرحمه الله وبقيادته وتوجيهاته وتحت رعايته نهضة إنمائية وعمرانية سارت وفق خطط مرسومة روعي فيها التأكيد المستمر على تعميق القيم الروحية للمجتمع السعودي وقد شملت هذه النهضة مختلف المجالات على الصعيدين الداخلي والخارجي. (المجيولي: دت/http: //www. kingkalid. org. sa).

١٢. التأكيد على أن التخطيط المركزي الشامل على أسس سليمة ومعايير موضوعية واضحة، يُعدّ العامل الأهم في تحقيق أهداف التنمية فهو يُعدُّ من أهم الأدوات التي تقوم بتنظيم العمل الاقتصادي الإنمائي والعادي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويشمل في ذلك القطاعين العام والخاص. وهو يتناول تحديد التناسبات الأساسة بين فروع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية، ويقرر التوازنات في التنمية بين سلع التصدير وسلع الاستهلاك المحلي بما فيها بدائل المستوردات ويحدد مسبقًا الأولويات القيمية والزمنية لتنمية مختلف فروع الاقتصاد الوطني وأنواع المنتجات، وتوزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام. (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

١٣. تنويع القاعدة الإنتاجية، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال والموارد البشرية المتاحة إلى القطاعات الإنتاجية. كالزراعة، والصناعة والتعدين، مع تشجيع القطاع الخاص ليمارس دورًا في هذه المجالات. (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

١٤. زيادة الفاعلية الاقتصادية والإدارية من خلال: تبني سياسة مالية ونقدية سليمة، تتضمن تحقيق الأهداف العامة للتنمية دون أن تسبب ارتفاعًا في

معـدلات التضخـم، والمحافظـة علـى رأس المـال الثابـت للبـلاد والعمل على استمراريتـه لوقـت طويل مـن خلال التوسـع في برامـج الصيانـة. (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م)

١٥. تنميـة المـوارد البشرية لضمـان مشاركتها في التنمية بشـكل فعال عن طريق التركيـز على التعليم مستوياتـه بكافة والتدريب العملـي، والعمل علي إحداث تغيـير جـذري في الهيـكل الإداري الحكومي لرفـع مستواه، وتطويـر الأداء في العمـل، لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد القوى العاملة المتاحة. (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

١٦. انطلقـت الخطـة الخمسيـة الثانيـة ١٣٩٥/ ١٣٩٦- ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ الموافـق ١٩٧٥- ١٩٨٠م في عهـد الملـك خالـد شأنهـا شأن الخطـة الخمسية الأولي(السابقـة)، والخطـة الخمسيـة الثالثة(اللاحقـة) مـن فلسفـة عامة مؤداها أن التنمية للاقتصاد الوطني لا تكون على حساب احتياجات الجماهير الأساسـة، وربمـا الكماليـة، ومن هنا كانت مسـيرة التنمية تسـير مع مسيرة الرخاء الحقيقي الذي يعيشـه المواطن السعودي وتحديدًا سكان المدن الكبرى وأن الأخـير لم يتحمـل أي نتيجة من نتائج التنمية كمـا حدث في معظم الدول الناميـة لأن الدول ذات العائدات البترولية تظل حالـة خاصة.. وأن المحافظة على تيسير السبل أمامهم لم تكن محدودة لأسباب تنموية، وأن المحافظة على هذا التـوازن بين الرخاء للمواطـن والمجتمع دون الإضـرار بمسيرة التنمية لا يمكـن أن يتأتى لدولـة أخرى ما لم تكن هـذه الدولة كالمملكـة لأسباب تتعلق: بالسياسة العامة للاقتصاد الوطني لكونه اقتصادًا حرا ومفتوحًا، والانطلاقة التـي بدأت فيها التنمية وبدأيالتحول والظـروف والأسباب والشروط الخاصة جـدا، الإحساس بضـرورة أن يشعر المواطـن بالرخاء ويعيش ذلـك دونما أي تأخير. (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

الفصل الثالث

مسارات العملية التنموية في عهد الملك خالد

- تمهيد.
- أولاً: استكمال ما بدأه الملك فيصل ومواصلة المسيرة.
- ثانياً: استخدام عوائد الطفرة النفطية في تحقيق القفزات التنموية.
- ثالثاً: انتشار ثقافة الاستثمار والمضاربة في المجتمع العربي السعودي.
- رابعاً: العلاقات البارزة على مسيرة التنمية في عهد الملك خالد.
- خامساً: اكتمال خطة التنمية انطلاقة نحو الرفاهية.

تمهيد

وضعت حكومة المملكة العربية السعودية في طليعة أهدافها الاقتصادية التي تعمل على تحقيقها بدفع عجلة النمو الاقتصادي بمعدل سريع، وتنويع مصادر الدخل لتقليل اعتماد المملكة على صادرات الزيت، وتطوير موارد البلاد البشرية والمادية، وبناء الهيكل الأساس المادي والاجتماعي اللازم للتنمية وتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين في إطار الحرية الفردية ومبادئ العدالة الاجتماعية التي تنتهجها المملكة. ولتحقيق هذه الأهداف أخذت الحكومة على عاتقها الاستفادة الكاملة من الظروف المواتية الناتجة عن توفر الموارد المالية. وللوفاء بالتزاماتها نحو تحقيق تلك الأهداف اضطلعت الحكومة بالدور الأكبر في الإسراع بالتنمية، وتوفير التسهيلات والحوافز الكافية للقطاع الخاص للقيام بدوره المهم بغية تحقيق النمو المطرد المتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية.

أولاً: استكمال ما بدأه الملك فيصل ومواصلة المسيرة

ومنذ اليوم الأول الذي تولى فيه الملك خالد بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة كان حريصًا على أن يعلن سياسته بوضوح، وأنه سوف يسير على درب سلفه العظيم الملك فيصل، والذي حقق لبلاده نهضة واضحة نقلتها إلى مسار الدول التي خطت خطوات مهمة في طريق البناء والتقدم. ومن مقولات الملك خالد ذات الدلالة في هذا الخصوص: «إنه وإذا كانت أسباب نجاحنا فيما أنجزناه إنما تتمثل في العزم والتصميم والعمل والجهد فليس أمامنا إلا أن نتمسك بتلك الأسباب في معالجة قضايانا في الحاضر وأهدافنا في المستقبل» (http://www. King Khalid. org. sa).

وقد تولى الملك خالد تقاليد الحكم وكانت الخطة الخمسية الأولى ١٣٩١-١٣٩٥هـ في أواخر مراحل تنفيذها، وتواكبت في عهده تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للتنمية ١٣٩٦- ١٤٠٠هـ - وقد بلغ إجمالي المتطلبات المالية لهذه الخطة

٤٩٨. ٣ مليار ريال سعودي، وزادت بنسبة ٨. ٩٪ عن الخطة الخمسية الأولى ونجحت في تحقيق أهدافها حيث بلغ متوسط معدل النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي ٨. ٤٪، وحقق القطاع غير النفطي نموًا بمعدل سنوي قدره ١٥. ٨٢٪، وتمت السيطرة على معدلات التضخم حتى إن نسبته لم تتعد ٦٪، وبلغ إجمالي المبالغ التي رصدت للخطة الخمسية الثالثة ١٤٠١- ١٤٠٥هـ التي بدأت في عهده الميمون ٧٨٢. ٨ مليار ريال، وهكذا شهدت هذه الخطة زيادة عما خصص للخطة السابقة بلغت حوالي ٢٨٤. ٥ مليار ريال سعودي. وبالنسبة لميزانيات خطط التنمية السبع، فسنقتصر على تطورها خلال مدة حكم الملك خالد يرحمه الله، وذلك من حيث: إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، وهي كالآتي - مع ملاحظة أن الأرقام المبينة بمليارات الريالات: (الدعجاني: ١٤٢٥هـ).

جدول رقم (٣-١) يوضح

إجمالي الإيرادات والنفقات (مليار ريال) خلال الفترة

١٣٩٥/١٣٩٦-١٤٠١/١٤٠٢

العام	٩٦/١٣٩٥	٩٧/١٣٩٦	٩٨/١٣٩٧	٩٩/١٣٩٨	٤٠٠/١٣٩٩	٤٠١/١٤٠٠	٤٠٢/١٤٠١
إجمالي الإيرادات	١٠٣,٢٨٤	١٣٥,٥٠٥	١٣٠,٥٠٥	١٣١,٥٠٥	٢١١,١٩٦	٣٤٨,١٠٠	٣٦٨,٠٠٦
إجمالي النفقات	٨١,٧٨٤	١٢٨,٢٧٣	١٣٨,٠٤٨	١٤٧,٩٧١	١٨٨,٣٦٣	٢٣٦,٢٧٠	٢٦٨,٨٩٤

● المصدر: (الدعجاني: ١٤٢٥هـ).

ويلاحظ من البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣-١) أن النفقات تزايدت باستمرار خلال الأعوام كلّها، وكذلك الإيراداتُ باستثناء عام ٩٧/ ١٣٩٨هـ، إذ هبطت الإيرادات، ويُعزي هذا الهبوطُ إلى الركودِ السائد في أسواق الزيت العالمية. كما يلاحظ أيضًا أنه رغم النمو الدائم للنفقات، فقد فاقتِ النفقاتُ خلال العامين المتتاليين ٩٧/ ١٣٩٨هـ و ٩٨/ ١٣٩٩هـ الإيرادات، بينما استمرّ

الوفـر خلال الأعوام الخمسة الباقية وبشكلٍ يدعـو للفخر، حتى إن عَجزَ العامين غطاه وفر عامٍ واحدٍ وزيادة. (الدعجاني: ١٤٢٥هـ).

ثانياً: استخدام عوائد الطفرة النفطية في تحقيق القفزات التنموية

بعـد أن ارتفـع سعـر البرميـل إلى رقـم لم تشهده فـترة الستينيـات وأوائل السبعينيـات. إذ كاد يلامـس ما فوق الأربعين دولارا في الأسواق الحرة. رأى الملك خالد إن الظروف الاقتصادية المواتية التي كان لا بد للثراء أن يتحقق معها بسرعة وأن تتزايد إيـرادات خزانة الدولة بعائدات النفط لابد أن يستفاد منها في تسريع عجلة التنمية، وصرف هذه الأموال في قنوات تعود على الدولة مواطنين ومؤسسات بنقلـة اقتصادية واجتماعيـة تاريخية. فكان لابد من تبنـي سياسة حرق المراحل واختصار الوقت للوصول إلى المكان الأبعد بسرعة.

وقـد كان الأمـير فهد بن عبـد العزيز - ولي العهد آنـذاك - يقف إلى جانب أخيه الملك خالد في سائر أحوال الدولة، شأنه في ذلك شأن أولياء العهد السابقين. وبـدأت الدولة بتنشيـط القطاعين العـام والخاص معا، وأخـذت تهيئ للإصلاح الإداري في المؤسسة الحكومية، وعن طريق الغرف التجارية كانت الإشارة بأن شيئا جديـدا سيحدث، وأن على القطاع الخاص أن يسجل موقفا مهما في هذه الحقبة، كذلك فقد طرحت الدولة مشروعات التنمية، وأخذت المؤسسات والشركات المحلية والأجنبيـة على السـواء تشارك في تنفيـذ مشاريع الإسكان والطـرق والمواصلات والتعليم وشهدت البلاد نهضة عمرانية وانتعش قطاع المقاولات.

كما شهدت نهضة تقنية فنهض قطاع التدريب المهني والإدارة والتقنية وتطور قطاع التعليم، فافتتحت الدولة عددا من الكليات والجامعات، وفتحت باب البعثات الخارجية للدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فغادر البلاد أكثر من مئـة ألف طالب للحصول علـى الشهادات العليا والجامعيـة في التخصصات الفنية والإدارية المتقدمة. (المهنا: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ونتيجة لهذه النهضة السريعة استجابت البنوك التجارية لهذه النقلة، فانتشرت فروع البنوك في الأحياء فتحول كل حي إلى مدينة مثل المدن ذات التجمع السكاني الكبير، وتطورت خدمات البنوك لتشمل نواحي مثيرة تؤكد مشاركتها في تنفيذ برامج التنمية، حيث تبنت تمويل إقامة مشروعات تنموية تابعة للقطاع الخاص مثل الفنادق والمصانع والوحدات السكنية ذات الطابع التجاري. وإثر التطور الذي شهدته ساحة المال والاقتصاد كان لا بد من استجابة القطاع المصرفي لهذا التطور. وقد تم فتح عدد من البنوك الأجنبية والوطنية إضافة إلى انتشار المؤسسات المصرفية ذات الطابع غير البنكي.

وكان من مظاهر التغير التي طرأت على القطاع المالي أن شهدت الساحة المصرفية ظهور الصيارفة الذين حاولوا إضفاء الطابع البنكي على معاملاتهم المالية، وقامت تلك المؤسسات بافتتاح أقسام هي من طبيعة عمل البنوك، مثل فتح حسابات المودعين، وخدمة العملاء بأسلوب بنكي، دون أخذ تصريح من مؤسسة النقد العربي السعودي على هذا العمل الإضافي - الذي لا يعد من صميم عمل الصيارفة - لذلك كان لا بد أن تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي باتخاذ تدابير عاجلة وسط الطفرة الاقتصادية التي عمت سائر القطاعات المالية والتجارية. وقد كان من أهم تلك التدابير توضيح مهمهم أعمال مؤسسات الصرافة، إذ إنها ليست مخولة أساسا لأخذ أموال المودعين، كما أن التصريح الذي تحمله مؤسسات الصرافة يحظر نشاطها في تعاطي النقد وصرفه وفق أطر معينة لا يدخل العمل البنكي في مجالاتها، وقد شهدت البلاد أيضا قيام مؤسسات تجارية ساعدتها الملاءة المادية أن تتحول إلى مخازن مالية سخرتها لبناء مشروعات مشتركة واستندت تلك المؤسسات في عملياتها التجارية على وسائل سريعة توصل إلى الهدف في أقصر وقت ممكن، إذ إن الحركة التجارية المفاجئة جاءت بنتائج إيجابية وسلبية في الوقت نفسه. وكان لابد لسلبياتها وإيجابياتها أن تنطبع على الصرافة، شأنها في ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى كافة (المهنا: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ثالثاً: انتشار ثقافة الاستثمار والمضاربة في المجتمع العربي السعودي

وكان مـن آثار الرواج الاقتصادي والمـالي الذي شهدته المملكة مع تولي الملك خالد الحكم أن تكونت رؤية لدى أفراد المجتمع ترتكز علي أنه - وإذا كانت المملكة العربيـة السعوديـة تحتل مكانـة اقتصادية رفيعـة على المستوى الـدولي من واقع الخطـط الطموحة للتنميـة الاقتصادية، وذلك بفضل الدور البـارز الذي تساهم به المملكة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي - فإن البنوك وشركات الاستثمار والتنميـة تحتل بدورها مكانة مهمة بين الشـركات والمؤسسات المالية التي تساهم في تحقيق أهـداف التنمية الاقتصادية في المملكة. (بكـر: د. ت/http://www. kingkhalid. org. sa).

وهـذه المؤسسات يجـب أن تكـون الأداة التي يستعان بهـا لتحقيق الثراء عن طريـق الاستثمـار والمضاربة ومنذ عـام ١٩٧٥م وحتى عـام ١٩٨٣م كانت الحياة التجاريـة والصناعيـة هي سيـد التفكير العـام لشتى شرائح المجتمـع السعودي. وظهرت في هـذه الفترة مؤسسات للإنشاء والتعمير ونشطـت على إثرها الأعمال السائـدة كافة، فقد تحولت تجارة العقارات إلى تجـارة ضاربة إثر ازدياد الطلب على المساكن والمكاتب. وأخذ القطاع الخاص يختصر المسافات لتلبية ذلك المطلب، فقامـت عدة مؤسسات للإنشـاء والإعمار الكثير منها لا يعتمد على تجربة مسبقة لكنها في النهأينفذت مشروعات ساهمت في سد الحاجة، ولكن على حساب قطاع تجـاري آخـر، فقد قامت مخططـات شاسعة نفذهـا التجار وبسرعـة فائقة دون أن تحمـل مواصفات تؤهلها لتأمـين خدمات المستفيدين منهـا، وارتفع سعر المتر المربع في المدن الرئيسة إلى أسعار أعلى بكثير من الحد الأعلى المتوقع وذلك المدن الكبرى الرئيسة.

أمـا التنميـة الزراعية فقـد كان موقف الدولـة فيها واضحا بعـد أن دعمت المزارعـين وأمدتهـم بقروض بدون فوائـد لتمكنهم مـن سد حاجـة المملكة من

القمـح، وخلال سنـوات قليلة تحولت الدولـة إلى بلد مصدر للقمـح بعد أن كانت تستـورده، وقامـت بتصدير هـذه المادة الغذائيـة المهمـة إلى دول تمتلك مقومات الزراعـة. وأصبحت هذه النقلة مؤشرا لظهـور طفرة اقتصادية انطبع أثرها على الفـرد السعودي والأسرة السعوديـة، وتحول المجتمع السعـودي إلى اتباع أساليب حضاريـة في تنمية النشء، وتكوين بنية قويـة لأجيال الغد وذلك بتنمية مهاراتهم الفكريـة بشتى المعارف العصرية، وجاء الواقـع الجديد منسجما مع وضع المملكة الاقتصادي (المهنا: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

رابعاً: العلامات البارزة على مسيرة التنمية في عهد الملك خالد

ويمكـن أن نتبين أبرز معالم النهضة في عهد الملك خالد بإيراد أهم إنجازات الخطـة الخمسية الثانية التي بدأ العمل بها بعد تولي جلالته بفترة قليلة عام ألف وثلاثمئة وخمسة وتسعين للهجـرة، الموافق ألف وتسعمئة وخمسة وسبعين للميلاد عـام ١٣٩٥- ١٩٧٥م، بعد انتهاء الخطة الخمسيـة الأولى التي بدأ العمل بها عام ألـف وثلاثمئة وتسعين للهجرة الموافق ألف وتسعمئة وسبعين للميلاد عام ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م. وقد كان الفارق بين المبلغ المخصص لكل منهما كبيرا جدا حيث تم رصد مبلـغ يقارب ٥٠٠ بليون ريال لمصروفات الخطة الخمسية الثانية، بينما لم يتجاوز مقـدار المبلغ المرصود للخطة الخمسيـة الأولى ٣.٤١ بليون ريال فقط. (العمري: ١٤٠٨هـ).

وإذا نظرنا بصفة إجمالية إلى التطورات المالية في المملكة في السنوات الأخيرة لوجدنـا أن ميزانية الدولة شهدت نموا لم يسبـق له مثيل، كما مرت بتطور وتغيير شامـل عبر الثلاثين عامـا الماضية، ويظهـر ذلك واضحا في ميزانيـات السنوات الأخـيرة، وإذا ما نظرنا إلى ميزانيات الأعوام من ١٣٩٥ إلى ١٣٩٨هـ، وهي بعض السنـوات التي تناولتها دراستنا، لاتضح لنا الفرق الشاسع الذي يتمثل في الزيادة الضخمة في جانبي الإيرادات والمصروفات، ويعكس لنا ذلك التركيز المستمر نحو

الاهتمام بالمجالات الإنمائية، وبوجه خاص بناء الهيكل الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يعد ضروريا لتحقيق اضطراد النمو الاقتصادي. (الدغيدي: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

وفيما يلي نتكلم عن أهم العلامات البارزة التي تميزت بها العملية التنموية في عهد الملك خالد:

١- تنمية قطاعات الاقتصاد وإزالة الاختناقات

شهدت المملكة نموا مطردا في جميع قطاعات اقتصادها خلال العامين الماليين ١٤٩٥/٩٤هـ، و١٤٩٦/٩٥هـ، وقامت الحكومة بتجنيد كل الطاقات المادية والبشرية لتنفيذ الخطة الثانية، والتعجيل بالنمو الاقتصادي. وقد أبدى القطاع الخاص تجاوبا ومرونة متزايدين، وأخذت مساهمته في تكوين رأس المال الإجمالي تزداد بسرعة. وعلى الرغم من المعدل المرتفع لنمو الإنتاج المحلي الإجمالي(عدا الزيت) والواردات إلا أن المعروض من السلع والخدمات كان قاصرا عن مواكبة الزيادة في الطلب الناتج عن القطاعين العام والخاص.

وقد كرست الحكومة جهودها لإزالة الاختناقات الرئيسة بزيادة المعروض من السلع والخدمات من المصادر المحلية والخارجية لمواجهة الفجوة التضخمية المتزايدة. وفي سبيل ذلك عمدت الحكومة أيضا إلى تنظيم إنفاقها لخفض معدل النمو النقدي بالإضافة إلى اتخاذ عدة إجراءات للتخفيف من آثار التضخم على المواطنين شملت إجراء تخفيض كبير في الرسوم الجمركية والضرائب الإضافية أو إلغائها، ومنح الإعانات لعدد من المواد الضرورية خاصة المواد الغذائية. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

بدت صورة الاقتصاد السعودي في نهأيعام ١٣٩٧/٩٦هـ أكثر إشراقا مما كانت عليه في العامين السابقين فقد أثمرت جهود الحكومة إلى حد كبير في

إزالــة العوائق والاختناقات وزيــادة المعروض من السلع والخدمــات، فتم القضاء علــى التكدســ في الموانــئ، والتغلب على النقصــ في المعروض مــن مختلف السلع والخدمات.

٢- علاج الفجوة التضخمية في الاقتصاد

وبعد أن كانت الفجوة التضخمية قد بلغت ذروتها في عام ١٣٩٦/٩٥هـ عادت إلى الانخفاضــ بدرجة كبيرة في عــام ١٣٩٧/٩٦هـ، واتجه معدل التضخم المرتفع إلى الهبــوط، وتحققت للاقتصاد السعودي السيطرة علــى معظم المشكلات التي نجمت عن التطور السريع. ولما كانت الحكومة عاقدة العزم على إزالة الاختناقات الرئيسة وتنظيم الإنفــاق العام بما يتواءم مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد فمما لا شــك فيــه أن نسبة التضخــم ستستمــر في الانخفاض إلى أن تصــل إلى حدود معقولة.

وقــدرت الزيــادة في الإنتاج المحلي الإجمــالي بالأسعار الجاريــة حينها بنسبة (٢٥٪) في عام ١٣٩٧/٩٦هـ مقابل(١٦ ٪) في العام السابق، وقد زاد الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت بنسبة(٢١ ٪)، والإنتاج المحلي الإجمالي للقطاعات الأخرى الخاصــة والعامة عدا الزيــت ٣٦ ٪ ومن العوامل المشجعة حالة الانتعاش التي حظي بهــا القطاع الخاص عدا الزيــت والتي انعكست في نمو الإنتــاج المحلي لهذا القطاع بنسبــة (٥١ ٪) في عــام ١٣٩٧/٩٦هــ مقابل (٤٦ ٪) في العــام السابق. وبلغ معدل النمــو الحقيقــي في الإنتاج المحلــي الإجمالي (١٦٪) في عــام ١٣٩٧/٩٦هـ مسجلا بذلــك تحسنــا ملحوظا عــن الزيادة التي تحققــت في العام الماضــي، والتي لم تتعد نصف هذه النسبة بسبب النمو البطيء في الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت.

وتجــدر الإشــارة إلى أن الإنتــاج المحلــي الإجمــالي الحقيقي قــد سجل نموا إجماليــا بنسبــة (٨٨ ٪) خلال خطة التنميــة الأولى، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره(١٣. ٤ ٪).

٣- تنشيط القطاع الخاص

أظهـر القطـاع الخاص -عدا الزيـت- انتعاشا ملحوظا حيـث بلغ معدل نمو إنتاجـه المحلي الإجمالي الحقيقي (١٧٪) سنويا خـلال العامين الأولين من فترة خطـة التنميـة الثانية، بعد أن كان قـد تضاعف خلال خطة التنميـة الأولى ولابد مـن الإشارة بصفة خاصـة إلى الانخفاض الكبير في معدل ارتفاع معامل استبعاد الزيـادة في الأسعار الخاص بالإنتاج المحلـي الإجمالي للقطاع الخاص عدا الزيت والذي انخفض من (٤٢٪) في عام ١٣٩٧/٩٥هـ إلى (١٧٪) في عام ١٣٩٧/٩٦هـ، ويتوقع حدوث انخفاض آخر في العام المالي ١٣٩٨/٩٧هـ. وارتفع تكوين رأس المال الإجمـالي بنسبة (١٠٨٪) في عام ١٣٩٧/٥٩هـ وشكل (٢٣ ٪) من الإنفاق المحلي الإجمـالي، ويعتبر هذا الارتفـاع الكبير بالرغم من الاختناقـات المادية والبشرية مـن الإنجازات المهمـة للاقتصاد السعودي، كما أنه يبشـر بمستقبل مشرق للنمو الاقتصادي في البلاد.

ومـمـا هو جدير بالذكـر أن تكوين رأس المال الإجمالي قد سجل زيادة تقارب ستة أمثال خلال فترة خطة التنمية الأولى (١٤٨٦٦ مليون ريال في عام ١٣٩٥/٩٤هـ مقابل ٢٥٩٧ مليون ريال في عام ١٣٩٠/٨٩هـ٠ وهي السنة السابقة لبدأ فترة خطة التنميـة الأولى) أي بمعـدل نمو سنوي مركب بلـغ (٤٤ ٪) وبالرغم من كون هذا المعـدل في حد ذاتـه يعتبر عاليا، غير أن المعدل المحقق في عام ١٣٩٦/٩٥هـ يقرب من مثلين ونصف المعدل المركب المحقق خلال فترة خطة التنمية الأولى.

وسجلـت قيمـة الواردات(سيف) بالأسعار الجارية زيـادة بلغت نسبتها (٨١٪) في عـام ١٣٩٦/٩٥هـ فارتفعت إلى ٣٤٧٨٩ مليون ريال، ويتوقع أن تسجل زيادة أخرى بنسبة (٦٠٪) خلال عام ١٣٩٧/٩٦هـ فتصل إلى ٥٥٥٢٢ مليون ريال بالرغم من حالة التكدس التي تعرضت لها المـواني، وتم التغلب عليها في بدأيعـام ١٣٩٧هـ. وتجاوزت واردات القطاع الخاص في عام ١٣٩٧/٩٥هـ ضعف قيمتها فبلغت ٢٧٥١٠ مليون ريال،

ثم واصلت الارتفاع بنسبة (٧٣٪) إلى ٤٧٥٠٠ مليون ريال في عام ١٣٩٦/ ٩٧ وبذلك تكون قد ازدادت إلى مثلين ونصف خلال فترة قصيرة لم تتعد العامين.

ويتوقع للقطاع الخاص تحقيق مزيد من التوسع في الواردات من السلع والخدمات خاصة بعد القضاء على حالة التكدس في الموانى، ومع النمو في طلب الحكومة خلال عام ١٣٩٨/٩٧هـ، مما سيساعد في تخفيض معدل التضخم. كما واصل فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات انخفاضه في عام ١٩٧٦م بسبب الارتفاع السريع في المدفوعات بالنسبة للمتحصلات بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في تدفق رأس المال للخارج في كلا القطاعين العام والخاص، مما أدى إلى انخفاض الفائض الكلي في ميزان المدفوعات في عام ١٩٧٦م إلى ٢.١٣ بليون ريال ومن هذا الرقم شكلت الزيادة في الموجودات الأجنبية لمؤسسة النقد وللبنوك التجارية ١١. ٤ بليون ريال و٨.١ بليون ريال على، ومن المتوقع أن يستمر اتجاه الانخفاض في الحساب الجاري وفي الميزان الأساس وذلك بسبب توقع استمرار الارتفاع السريع في الواردات وتزايد تدفق رأس المال بواسطة القطاعين العام والخاص للخارج.

٤- ارتفاع الإنفاق الحكومي

وقد ارتفع الإنفاق الحكومي الفعلي في عام ١٣٩٦/ ٩٧ إلى مستوى أكبر من مستواه في عام ١٣٩٦/٩٥هـ وهو ٨.٨١ بليون ريال، ويقدر مبدئيا بأنه قد قارب الاعتماد المخصص له في الميزانية وبذلك تكون الفجوة بين الإنفاق المعتمد والإنفاق الفعلي قد تلاشت تقريبا لأول مرة. وقد بلغ معدل النمو أكثر من عشرة أمثال ما كان عليه إذا ما قورن بالإنفاق البالغ ٢,١٠ بلايين ريال قبل خمس سنوات في عام ٩٢/ ١٣٩٣هـ، وهذا التوسع المطرد في الإنفاق الحكومي يتمشى بطبيعة الحال مع رغبة الحكومة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأقصى سرعة ممكنة.

وأدت الزيادة الكبيرة في الإنفاق المحلي إلى زيادة ملحوظة في صافي السيولة لدى القطاع الخاص، ففي عام ١٣٩٥/ ٩٦ ارتفعت بنسبة (٧٤٪) إلى ٥.٢٤ بليون

ريـال، وتشير التقديرات إلى أنها سترتفع بحـوالي(٥٣ ٪) في عام ١٣٩٧/٩٦هـ، فتصـل إلى حوالي ٣٧ بليون ريال وبالرغم مـن أن الإنفاق الحكومي المحلي يعتبر مسؤولاً بصفة رئيسـة عن ظاهرة الارتفاع في السيولة الإجمالية في الاقتصاد، إلا أن هنـاك أيضـا ثلاثة عوامل أخـرى مستقلة لها أهميتها في وجـود هذه الظاهرة وهـي: الإنفاق الحكومـي الفعلي عن طريق مؤسسات التسليـف الحكومية، وإنفاق شركات الزيت بالريال في المملكة، والزيادة في الائتمان المصرفي.

ولقـد كان نصيـب الحكومة من الزيـادة في السيولة الإجماليـة في عام ٩٥/ ١٣٩٦هـ يشـكل نسبـة (٧٦ ٪)، ونصيب مؤسسـات التسليـف المتخصصة نسبة (١١ ٪)، ونصيـب إنفـاق شركات الزيت بالريال نسبـة (٧ ٪)، ونصيب الائتمان المصرفي نسبة (٦ ٪).

وهكـذا فقد كان الإنفـاق الحكومي المحلي هو العامل الأكـبر في تكوين السيولة الإجمالية، بينما كان نصيب الائتمان المصرفي صغيرا جدا، ويجري تعويض الزيادة في السيولة الإجمالية تدريجياً عن طريق العجز الصافي في ميزان مدفوعات القطاع الخاص، ويشـكل الجزء المتبقـي صـافي السيولة لـدى القطاع الخاص. وكان من التطـورات المشجعة تناقص معدل التزايد في السيولة لدى القطاع الخاص من ٧٤ ٪ في عام ١٣٩٥/ ٩٦ إلى(٥٣ ٪) في عام ١٣٩٦/ ٩٧ بالرغم من استمراره في الارتفاع، ومن المتوقع حدوث مزيد من الانخفاض خلال عام ١٣٩٧/ ٩٨ بسبب الارتفاع المتدني في الإنفاق الحكومي، والعجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص.

٥- تزايد معدلات الائتمان المصرفي

تصاعـدت القروض الممنوحـة للقطـاع الخاص مـن مؤسسـات التسليف المتخصصة بسرعة من ٨٢٤ مليون ريال في عام ١٣٩٤/ ٩٥ إلى ٦٢٤٤ مليون ريال في عـام ١٣٩٥/ ٩٦ و١٤٦١٦ مليـون ريال في عـام ١٣٩٦/ ٩٧، وشـكلت القروض الممنوحـة من قبـل صندوق التنميـة العقاريـة في عـام ١٣٩٦/ ٩٧ نسبة (٥١ ٪)

تقريبـا من إجمالي القروض الممنوحة من قبل مؤسسـات التسليف، بينما شكلت القروض الممنوحة من قبـل صندوق التنمية الصناعية نسبـة (١٥ ٪)، وصندوق الاستثمـارات العامـة نسبـة (٢٨ ٪)، ومؤسسـات التسليـف الحكوميـة الثـلاث الباقية (البنـك الزراعـي، وبنك التسليـف السعودي، وصنـدوق تمويل المقاولين) نسبة (٦ ٪) وبالرغم من أن هذا الائتمان يعتبر ضروريا ولصالح الاقتصاد، على المـدى الطويـل، إلا أنه يزيد من السيولـة لدى القطاع الخاص في المدى القصير دون حـدوث زيادة مماثلة في المعروض مـن السـلع والخدمات بيد أن الحكومة قد اتخذت الإجـراءات اللازمة لضمان بقاء الآثار التضخميـة القصيرة الأجل لهذا التوسـع في الائتمـان عند أدنى حد ممكـن. أيضا فقد ارتفعـت مطلوبات البنوك التجاريـة مـن القطاع الخاص بنسبـة (٥٨ ٪) في عـام ١٣٩٦/٩٥هـ فبلغت ٥,٨ بلايين ريال، وكـانت قـد زادت بنسـبة (٧٧ ٪) و٦٩ ٪ خـلال العـامـين الماضـيين مما يـدل على أن معـدل النمو في هـذه المطلوبـات قـد أخـذ في الانخفـاض، غيـر أن القيمـة المطلقـة قـد ارتفعت من ١٣٩٢ مليـون ريال في عـام ١٣٩٤/٩٣هـ إلى ٢٢٠٠ مليـون ريال، و٣١٠٦ مليون ريال في عامي ١٣٩٥/٩٤هـ، و ١٣٩٦/٩٥هـ على التوالي.

٦- مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات والتضخم

ومـع أن الزيـادة في الائتمـان المصـرفي كانـت مـن نصيب جميـع قطاعات الاقتصـاد إلا أن نصيـب قطاعـات الصناعة والتجـارة والبنـاء والإنشاءات كان بارزا، ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من النمو الملحوظ في مطلوبات البنوك من القطـاع الخاص، إلا أن نسبة هذه المطلوبـات إلى المعروض من السلع لدى القطاع الخاص، والـواردات تتجه نحـو الانخفاض، إذ إن النسبتين بعـد أن ارتفعتا من (١١٪) و(٣٦٪) علـى التوالي في عـام ١٣٩٢/٩٣، إلى (١٥ ٪) و(٣٩ ٪) في عام ١٣٩٥/٩٤هـ عادتا فانخفضتا إلى (١٣ ٪) و(٣١ ٪) في عام ١٣٩٦/٩٥هـ.

وهكـذا فإنـه بالرغم من زيـادة الائتمان المصـرفي استجابة لزيـادة حاجة القطـاع الخاص للائتمان إلا أن كلا مـن الواردات ومجمـوع المعروض من السلع قـد ارتفـع بنسبة أعلـى ولذلك فإن الائتمـان المصرفي لم يكن مصـدرا للضغوط التضخميـة في الاقتصاد. وتصاعـد العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص - الـذي يعتبر العامل الوحيـد الموازن للارتفاع في السيولـة الإجمالية في الاقتصاد، حيث ارتفع إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه خلال فترة سنتين، من ١٧ , ٩ مليون ريال في عام ١٣٩٥/٩٤هـ إلى ٣٧ , ٥ مليون ريال في عام ١٣٩٦/٩٥هـ، وإلى ٥٣ , ١ مليون ريـال في عام ١٣٩٧/٩٦هـ، ومن المتوقـع أن يسجل مزيدا من الارتفاع في المستقبل القريب بسبب النمو السريع في المدفوعات مقابل السلع والخدمات وفي تدفق رأس المال الخاص إلى الخارج.

ومـن الجدير بالذكـر أن الفجوة التضخميـة لم تنعكس بأكملهـا في زيادات الأسعـار وذلك بسبب الإعانات الحكومية المدفوعة على السلع الضرورية، وتحديد الإيجـارات، وجهود الحكومة التنظيمية، ومـن المتوقع أن يحدث انخفاض ملحوظ في معدل التضخم في عـام ١٣٩٨/٩٧هـ مع تزايد المعروض من السلع والخدمات، وانخفاض السيولة لدى القطـاع الخاص، واستمرار الحكومة في تقديم الإعانات، غـير أن مشكلة احتواء التضخم في المملكة ضمن حدود طبيعية يستدعي السيطرة علـى الاختناقـات في قطاعـين مهمـين في الاقتصاد همـا: الإسـكان والخدمات. والمعروض في هذين القطاعين آخذ في الزيادة المطردة، ومن المتوقع أن تخف وطأة النقصـ في قطاع الإسـكان بدرجة كبيرة في المستقبل القريـب. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

٧- مظاهر الاستقرار في الاقتصاد السعودي خلال سنوات الخطة الثانية

توفـرت للاقتصاد السعودي عوامل الاستقرار والثبات بفضل السياسة المالية التـي تمكنت من إزالة معظـم الاختناقات، وتضييق الفجـوة الزمنية بين العرض

والطلب، والسيطرة على الأسباب المحلية للتضخم، وتتجلى مظاهر الاستقرار الاقتصادي - والتي انعكست على التطورات في مظاهر الحياة اليومية - فيما يلي:

- اختفت ظاهرة تكدس الموانئ، وتقلصت إلى حد كبير مشاكل التأخر في الاتصالات بأنواعها، وقلت حالات انقطاع الكهرباء والمياه، وأصبحت خدمات الصحة والتعليم ميسورة للمواطن بصورة أفضل.

- نما الإنتاج المحلي الحقيقي بمعدل (٦,٧٪) في عام ١٣٩٩/٩٨ وهو معدل أبطأ بقليل من متوسط النمو المركب الذي بلغ (٧,٩٪) في الأعوام الثلاث السابقة. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الانخفاض في معدل نمو قطاع الزيت، الذي يسهم بحوالي نصف الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلى نحو (٨,١٪) هذا العام، مقابل نمو مركب متوسطه (٤,٤٪) في الأعوام الثلاث السابقة.

- حافظ القطاع غير البترولي على معدل نموه المتحقق في العام السابق، والذي بلغ (٧,١٣٪). أما إسمهم الحكومة في الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي فقد سجل معدلا أبطأ نتيجة للسياسة المالية التي حدت من الضغوط التضخمية على الاقتصاد المحلي، ولم يؤثر سلبيًا على الاتجاه التصاعدي لنشاط القطاع الخاص الذي حقق نموًا بلغ معدله (١,١٤٪) في عام ٩٨/ ١٣٩٩.

- بمقارنة ما تحقق من نتائج خلال الأعوام الأربع الأولى من خطة التنمية الثانية مع المستهدف منها نجد أن الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق نموًا متوسطه (٢,٩٪) سنويًا مقابل هدف معدله (٢,١٠٪) في الخطة، وذلك نتيجة لأن قطاع البترول الذي يخضع لعوامل خارجية قد حقق نموًا معدله السنوي ٧,٣٪ مقابل هدف معدله (٧,٩٪) في الخطة.

- حقق القطاع الخاص غير البترولي معدل نمو سنوي بلغ (٢,١٦٪)، وهو أعلى كثيرًا من المعدل المستهدف ونسبته (٤,١٣٪).

- أما من ناحية الإنفاق المحلي الإجمالي فقد بلغ ٧,٢٢٣ بليون ريال في عام ١٣٩٧/ ٩٨ بزيادة معدلها ١,٩٪ من العام الذي سبقه. وتغيرت الأهمية النسبية لمكوناته، فقد استمر فائض الصادرات في اتجاهه التنازلي؛ حيث هبط نصيبه في المجموع من(٦٣ ٪) في عام ١٣٩٤/ ٩٥ إلى ٢٦ ٪ في عام ١٣٩٧/ ٩٨. ومن المقدر استمرار انخفاضه في عام ١٣٩٨/ ٩٩ نظرًا لأن نمو الواردات فاق نمو الصادرات بدرجة كبيرة.

- وارتفع نصيب الاستهلاك الإجمالي من (٢٤ ٪) في عام ١٣٩٤/ ٩٥ إلى (٤٤٪) في عام ١٣٩٨/٩٧، وقد شكل استهلاك القطاع الخاص (٥٢ ٪) من الاستهلاك الإجمالي، بينما تراجع الاستهلاك الحكومي ليشكل النسبة الباقية، نتيجة لسياسة الحكومة في ضبط نفقاتها الاستهلاكية.

- ارتفع نصيب تكوين رأس المال الإجمالي من (١٣ ٪) إلى (٣٠ ٪)عن الفترة المشار اليها سلفاً، وكان من المتوقع ارتفاعه مرة أخرى ليصل إلى أكثر من ثلث مجموع الإنفاق المحلي الإجمالي في عام ١٣٩٨/ ٩٩.

- وبصفة إجمالية، فإن النمط الذي ساد خلال الأعوام الأربع حتى ١٣٩٧/ ٩٨ يتمثل في نمو سريع في الاستهلاك، وخاصة في القطاع الخاص، ونمو سريع أيضًا في تكوين رأس المال، وخاصة في القطاع الحكومي، وقد أدى هذان الاتجاهان إلى خفض صافي القطاع الخارجي. وهناك عوامل أخرى أسهمت بشكل إيجابي في الحد من التضخم مثل: إزالة الاختناقات في الاقتصاد، وتطور البنية الأساسة مما أدى إلى سهولة تدفق السلع، وتزايد المنافسة في الأسواق المحلية. ومن الجانب الآخر، كانت هناك عوامل تعمل في الاتجاه المضاد منها الارتفاع في أسعار الواردات مقومة بالدولار الذي بلغت نسبته(١٢,٨ ٪)، ومع التحسن في سعر صرف الريال بالنسبة للدولار الذي بلغ (٨,٣ ٪) فإن صافي الزيادة في أسعار الواردات بالريال بلغ (٧,٨ ٪).

ونظـرًا لأن الـواردات تشكل حوالي نصف مجموع الإمـدادات الحقيقية للسلع فـإن الزيـادة في أسعارها تؤثر على المستوى العام لأسعـار السوق المحلي. غير أنـه قد أمكن تخفيف أثر هذا التضخم المستورد إلى حد كبير نتيجة لاستمرار الإعانة الحكومية على عدد من السلع الأساسة المستوردة، وارتفاع قيمة الريال بالنسبـة للدولار، إلى جانب انخفاض هوامش الربح نتيجة لتقلص الفجوة بين الطلـب والعرض وزيادة المنافسة التجارية تبعًا لذلك. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

خامسا: اكتمال خطة التنمية الثانية والتمهيد لنجاحات الخطط التالية

انتهت خطة التنمية الثانية للمملكة (١٣٩٦/٩٥ -١٣٩٩/ ١٤٠٠) بنهأيجمادى الثانيـة ١٤٠٠ (مايو ١٩٨٠) محققة الأهداف المرسومـة لها. وبذلك انقضى عقد كامـل من التنميـة المعتمدة على منهج التخطيط استطاعـت المملكة خلاله إحراز تقدم مهم لبلوغ أهدافها البعيدة الرامية إلى تحقيق نمو يعتمد على القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وتوفير الرفاهية للمواطنين. فقد ارتفع الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقـي للمملكة خلال الأعوام العشـرة الماضية إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف مـا كان عليـه، وبلغ الناتج المحلي الإجمـالي للفرد ٤٤٥٠٠ ريـال (١٣٤٠٠ دولار) في عـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠. وقـد شمـل النمو مختلف قطاعـات الاقتصاد، وعم خيره جميـع المواطنين كمـا انعكست آثار الرخـاء في مختلف أرجاء المملكـة. وبمناسبة انتهـاء تلك الحقبة المهمة من تاريخ المملكة الاقتصـادي.. التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠، وقـد كان نجـاح خطة التنميـة الثانية الذي تحققـت على يد الملك خالـد عامـلا جوهريا في النجاح الـذي حققته خطط التنمية التاليـة والتي بدأت من حيث انتهى البناء الضخم الذي أرست دعائمه الخطة الرائدة (خطة التنمية الثانيـة) التي سبقتهم. وتتجلى الآثـار الإيجابية لخطة التنمية الثانية في عدد من المجالات نشير منها إلى ما يلي:

١- ارتفاع إجمالي الإنتاج المحلي غير النفطي

بانقضاء العام الأول (١٤٠٠/ ١٤٠١) من خطة التنمية الثالثة، حقق الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي معدل نمو مقداره ١٢ ٪، أي مثلي المعدل المتوقع في الخطة والذي قدر بنحو ٢,٦ ٪. وتعزى العوامل الرئيسة لهذا الإنجاز المهم إلى ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي، وكذلك إلى اكتمال وتشغيل التجهيزات الأساسة الحديثة، والقضاء على المشكلات التي كانت تعترض تدفق السلع والخدمات. وارتفع الإنفاق الحكومي بمعدل (٢٦ ٪) ليصل في العام ١٤٠٠/ ١٤٠١ إلى (٦,٦) بليون ريال عقب زيادة نسبتها (٢٧ ٪) في العام السابق. كما سجل الإنفاق المحلي ارتفاعا بنسبة (١٦٪)، واستعاد نصيبه النسبي الاعتيادي، أي نحو ثلثي إجمالي الإنفاق. وتبعا لذلك لم يولد الإنفاق الحكومي أي ضغوط تضخمية تذكر. وانسجاما مع الأهداف المرسومة في الخطة الثالثة فقد انحصر التركيز الرئيس في الإنفاق الحكومي على مشروعات تطوير وتنويع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، وكذلك جعل المرافق والخدمات التعليمية والصحية ميسورة وفي متناول جميع فئات المواطنين، بالإضافة إلى إنجاز مشروعات الإسكان الحكومية وتوسعة المرافق العامة والخدمات البلدية لتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الحضرية والريفية.

ويقدر ارتفاع معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي بحوالي (١٢٪) في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١، أي بنفس المعدل المتحقق في العام السابق. أما بالنسبة للزيادة في القيمة المضافة فقد حقق القطاع الخاص غير النفطي معدلا أعلى بلغ (١٣٪). إن استمرار ارتفاع معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي يعتبر من الظواهر الصحية للاقتصاد السعودي، وينسجم مع السياسة التي تنتهجها الحكومة لدعم نشاط القطاع الخاص، غير أن معظم النمو في هذا القطاع يعزى بصورة رئيسة إلى نمو قطاعي التجارة والخدمات، وذلك نتيجة للارتفاع الحاد في حجم الواردات لتلبية المتطلبات المتزايدة للاقتصاد السعودي المزدهر.

وإدراكا مـن الحكومة لهذا الواقع فقد عمـدت إلى توفير الحوافز التشجيعية وإنشـاء المرافق المساندة للقطاعات الإنتاجيـة، وخاصة بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعـة ليتمكنـا من تحقيق معدلات نمـو أسرع، والإسمهم بقـدر أكبر في نمو الإنتـاج المحلـي الإجمالي غير النفطي. ولهـذا السبب ركزت الخطـة الثالثة على دعـم القطاعات الإنتاجيـة للاقتصاد الوطني. وانخفض معـدل نمو الإنفاق على الاستهـلاك خـلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ حيث بلـغ (١٩٪) مقابل (٣١ ٪) في العام السابق. ويتمشى هـذا الاتجاه مع انخفاض معدل نمو الإنفاق النهائي للفرد الذي شهده الاقتصاد خلال الخطة الثانية.

٢. ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار الإجمالي الثابت

وكان من نتائج تنفيذ السياسة الاقتصادية - التي رسمت خطوطها العريضة الخطـة الثانيـة للتنميـة - أن ارتفع معدل نمـو تكوين رأس المـال بمعدل (٣٠ ٪) مقابل (٣ ٪) في العام السابق. وقد انخفض نصيبا الاستهلاك وتكوين رأس المال إلى (٤١ ٪) و (٢٦ ٪) نتيجـة الزيادة الكبيرة في صافي فائض التصدير والناجم عـن ارتفاع إنتـاج وأسعار النفط. غـير أنه يتوقع حدوث انخفاض حاد في صافي فائض التصدير في المستقبـل القريب. كما سجل نصيـب الحكومة في الاستثمار الإجمـالي الثابت ارتفاعا مطردا من (٤٢ ٪) في العـام الأخير من الخطة الأولى إلى (٦٥٪) في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠، العام الختامي للخطة الثانية. وفي حين انخفض النصيـب النسبـي للقطـاع الخاص غير النفطـي، إلا أنه سجل معـدل نمو سنوي مركـب مقـداره(٢٨٪) ليصل إلى ٢٣١٨٣ مليون ريال في عـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠، أي ثلاثة أمثال ونصف المستوى الذي حققه في عام ١٣٩٤/١٣٩٥، أما بالنسبة لقطاع التشييـد والبناء الذي ارتفـع نصيبه في الاستثمار الإجمـالي الثابت بشكل مطرد حتـى بلغ (٨٣ ٪) في عـام ١٣٩٨/ ٩٩، فقد تعرض للانخفاض ليصل إلى (٨١٪) خـلال عـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠. وانطلاقـا من سياسـة الحكومة المعتمـدة في الخطة

الثالثـة، يؤمل أن يستمر الاتجـاه التنازلي لنصيب قطاع التشييد والبناء في تكوين رأس المال لصالح القطاعات الأخرى. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

٣. انخفاض معدل التضخم وتحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد

استمـر الاقتصاد السعودي في تحقيق تقدم مطرد خلال العام المالي ١٤٠١/ ١٤٠٢، صاحبه انخفاض كبير في معدل التضخم. وواصلت الحكومة بعزم سياستها الراميـة إلى تحقيق الرفاهية لتمكين فئات المواطنين كافة من المشاركة في الرخاء الاقتصـادي. وتدل جميع المؤشرات المتوافـرة إلى تحقيق توازن أفضل في مختلف قطاعات الاقتصاد. وأشارت التقديرات إلى زيادة الإنفاق الفعلي الحكومي خلال عـام ١٤٠١/ ١٤٠٢، بمعـدل (١٤ ٪)؛ ليصل إلى نحو ٢٦٨ و ٩ بليون ريال، مقارنة بضعفي هذا المعدل في العام المالي السابق.

ونظرا لالتزام الحكومة الثابت بالتنمية الاقتصادية فقد ارتفع معدل الإنفاق على المشاريع، وزاد نصيبه في إجمالي الإنفاق إلى (٦٤ ٪) مقابل (٦٢ ٪) في العام السابـق. أما الإيـرادات فقد ارتفعت بمعدل منخفض مقـداره (٦ ٪)، لتصل إلى ٣٦٨ بليـون ريـال، وبذلك تقلص الفائـض إلى ٩٩ و ١ بليون ريـال مقابل ١١١ و٥ بليون ريـال في العام السابق. وارتفع حجم الإنفاق الفعلـي الإجمالي (على أساس التدفـق النقـدي) بمعـدل قـدره (١٧ , ١ ٪)، ونظرا للانخفاض الـذي طرأ على الإنفـاق الحكومي المباشر بالنقد الأجنبي، في حين زادت الإيرادات المحلية بمعدل طفيف - فقد ارتفع صافي التدفقات النقدية في الاقتصاد المحلي من خلال الإنفاق الحكومي بمعدل قدره (٢٧ و ٦ ٪) أي ضعفي نظيره في العام السابق تقريباً.

ومـن الواضح أن الهبوط يؤثر في معدل الإنفـاق المقدر في الميزانية على الاقتصاد غـير النفطي، الذي استطاع المحافظة على معدل نمو مرتفع وقريب من المعدل المتحقق في العـام السابق. وقدرت الإيرادات والمصروفـات في ميزانية عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ بنحو ٣١٢. ٤ بليـون ريـال، أي بانخفاض معدله (١٤و ٨ ٪) في الإيـرادات، وارتفاع معدله (

١٦و ٥ ٪) في المصروفات مقارنة بالأرقام الفعلية لعام ١٤٠١/ ١٤٠٢. وشكل الإنفاق على المشاريع والبالغ نحو ٨,٢٠٢ بليون ريال - نسبة (٦٥٪) من مجموع الإنفاق المقدر في الميزانية، بزيادة معدلها (١٧و ٥ ٪) عن الإنفاق الفعلي البالغ زهاء ٦.١٧٢ بليون ريال في العام السابق. أما المصروفات المتكررة، والتي تشكل الرصيد الباقي من المخصصات والبالغ ٦,١١٠ بليون ريال- فقد شهدت معدل نمو أقل مقداره (١٤ و ٨٪)، ومن ثم انخفض نصيبها في إجمالي المخصصات إلى نسبة (٣٥ ٪). ويقدر معدل النمو الذي حققه الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ بنسبة (١١و١٪)، ورغم أنه أقل من نظيره في العام السابق إلا أنه يُعدُّ أعلى بكثير من معدل النمو السنوي المتوقع في الخطة الثالثة، والبالغ (٦ و ٢ ٪).

وبالنسبة للاستثمارات الثابتة الإجمالية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فقد ارتفعت من (٣٠٪) قبل الخطة الأولى إلى (٥٩,٥٪) في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١. وقد ساعد تدفق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الاستثمارات بنسبة كبيرة في بناء قاعدة إنتاجية عريضة للاقتصاد، غير أن المساهمة الفورية لهذه الاستثمارات في زيادة الإنتاج ما زالت ضئيلة بسبب طول الفترة اللازمة لدخولها مرحلة التنفيذ. إلا أنها مع مرور الوقت ستمارس دورها الطبيعي في الإنتاج وخدمة القدرات الكامنة لتحقيق النمو في الاقتصاد السعودي. وأشارت الأرقام الإحصائية المتوفرة إلى أن معدل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية قد أخذ بالانخفاض بعد الزيادة الحادة التي سجلها في النصف الأخير من السبعينيات، وترجع هذه الطفرة في ارتفاع نمو الواردات إلى التوسع الصناعي والزراعي الذي شهدته المملكة. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

٤. توجية العائد الاقتصادي لتحديث المجتمع العربي السعودي

بحلول العام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ (١٩٨٢/ ٨٣) دخل الاقتصاد السعودي مرحلة جديدة من مراحل تطوره الحديث. فقد مر الاقتصاد عبر ثلاث مراحل

ساهمت جميعها بوضع الأسس الراسخة للنمو المستقر والمتوازن لاقتصاد البلاد على المدى البعيد. وتميزت المراحل السابقة بإنجاز معظم مشروعات تجهيزات البنية الأساسة التي تطلبها الاقتصاد. كما تم ربط مختلف أجزاء المملكة بشبكة من الطرق وأنظمة نقل برية وجوية فاعلة. وقطع التطور العمراني شوطا متقدما. وارتفعت كمية الطاقة الكهربائية المولدة بمعدلات عالية. كما شمل التطور المرافق العامة الأخرى بما فيها الخدمات البريدية والهاتف والاتصالات السلكية واللاسلكية التي شهدت توسعا مرموقا يواكب التطور الذي تعيشه البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد استمر تطوير برامج التعليم والخدمات الصحية. وأصبح الريال السعودي عملة قوية ومستقرة، ونشأ في المملكة جهاز مصرفي سعودي قوي، له شبكة فروع يتزايد عددها بمعدل سريع. وبفضل ما تقدمه الحكومة من تشجيع وحوافز، فقد نما في المملكة قطاع خاص قوي ونشط يمارس نشاطه في إطار من المنافسة الحرة. وعلاوة على استمرار ازدهار قطاع التجارة، حقق قطاعا الصناعة والزراعة تقدما كبيرا، كما زادت الطاقة الإنتاجية، وهناك خطط لزيادتها في المستقبل القريب أيضاً. وهكذا خطت البلاد خطوة قوية وراسخة نحو المرحلة الرابعة من تاريخ تطورها. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

لقد تطور الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية في ظل السياسات الاقتصادية للملك خالد بشكل قفزات كبيرة، وقد كان تطور هذا الاقتصاد في مصلحة إعادة تأسيس القطاعات الاقتصادية بشكل يسمح معه بالقيام بحركة نشيطة لتنمية الاقتصاد الوطني، بالشكل والحجم الذي واكب عملية التنمية، وقد انعكست هذه السياسة الاقتصادية على القطاعات القائدة للاقتصاد الوطني - لا سيما - قطاعي الزراعة والصناعة، وكذلك قطاع المواصلات والقطاعات الأخرى التي تسهم بالتحليل الأخير في إقامة الهياكل الأساسة والأطر لمسيرة الاقتصاد في أي بلد من العالم – لاسيما- قطاع التعليم الذي يختص بتكوين القوى البشرية وتأهيلها وتشكيل القوة الإطارية اللازمة للعمل الاجتماعي وقطاع

الصحة الذي يهتم بتدعيم الصحة العامة للمواطنين، والعمل على سلامة المجتمع من الأمراض ومكافحتها، وكذلك على قطاع الخدمات الأخرى، وبخاصة قطاع البناء والتشييد الذي يعتبره معظم الدارسين لقضايا التنمية قطاعاً أساسياً من قطاعات الاقتصاد الوطني - وكذلك الحال مع قطاع المواصلات لأنهما القطاعان اللذان يدخلان في جملة قطاع الأسس، وبدونهما لا يمكن إقامة البنيان الاقتصادي الشامل مع عدم تجاهل أهمية الكهرباء كقطاع أساس وإنتاجي بنفس الوقت... إلخ. (الشرع: ١٤٠٨هـ ١٩٨٤م).

لقد حرصت حكومة الملك خالد على إنجاز خطة التنمية الخمسية الثانية في القطاعات كافة، وتوجيهها لما فيه مصلحة الوطن والمواطن. وهي الخطة التي تحولت المملكة بموجبها إلى دولة عصرية تستخدم أحدث ما توصل إليه العالم من تقدم تكنولوجي، كما تم بموجبها تحقيق العديد من الإنجازات في مجال الخدمات بوجه عام وفي زيادة الإنتاج المحلي بوجه خاص، وانتقل المجتمع العربي السعودي بفضل منجزات هذه الخطة إلى مرحلة الرخاء والاستهلاك الوفير - على حد تعبير العالم «روستو» Rostow - من مراحل النمو الاقتصادي (حسن، ١٩٩٥). وبعد أن تجاوز بفضل الخطة الخمسية الأولى مرحلة الانتهاء من إعداد الهياكل والبنية الأساسة للتنمية وضع الركائز التي قامت عليها إنجازات الخطة الخمسية الثالثة والتي تستهدف أكثر ما تستهدف تنمية القوى البشرية السعودية والإنفاق على إعدادها ما يزيد عن (٢٥٠) بليون دولار.

٥. ترشيد استخدام الموارد المالية للدولة

ولم تتجاهل السياسات التنموية لحكومة الملك خالد توجيه عملية التنمية في المملكة العربية السعودية صوب تحويل إيرادات الزيت إلى موجودات وأصول محلية منتجة. ولما كان النفط ثروة عامة تتجمع إيراداته في خزينة الدولة، فمن الطبيعي أن تتبنى الدولة الدور الأكبر في عملية التنمية. ولا يقتصر هذا الدور

علـى تصميم وتنظيم عمليـات التخطيط، بل يتعداه إلى تمويـل مشاريع التنمية، والإشراف على تنفيذهـا، والقيام بإدارتها بعد وضعها بمرحلة الاستثمار. ولذلك كان مـن الضروري أن تعمل المملكـة على توسيع مؤسسـات الدولة لتحقيق المهم المتنوعة الملقاة على عاتقها، وعلى إعداد جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بضخامة مسؤوليته ويخلص في القيام بواجبه، ويبذل تعاونه مع الآخرين (باشا: ١٩٨٥م).

كمـا استخدمت موارد الدولة أيضـاً في عهد الملك خالد يرحمه الله في تحقيق نهضة إنمائية وعمرانية سارت وفق خطط مرسومة روعي فيها التأكيد المستمر على تعميـق القيم الروحية للمجتمع السعودي وقد شملت هذه النهضة مختلف المجالات على الصعيدين الداخلي والخارجي. (http:www.kingkalid.org.sa).

وتحقيقاً لمزيد من الاستخدام الفعال لموارد الدولة تبنت سياسة حكومة الملك خالـد أسلوب التخطيـط المركزي الشامل علـى أسس سليمة ومعايـير موضوعية واضحـة، علـى نحو ما أشرنـا سلفاً وذلك علـى أساس هذا الأسلـوب يُعدّ العامل الأهـم في تحقيـق أهـداف التنمية، فهو يعد مـن أهم الأدوات التـي تقوم بتنظيم العمـل الاقتصادي الإنمائي والعادي على مستـوى الاقتصاد الوطني ككل، ويشمل في ذلك القطاعين العام والخاص. وهو يتناول تحديد التناسبات الأساسة بين فروع الصناعـات الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية، ويقرر التوازنات في التنمية بين سلـع التصدير وسلع الاستهلاك المحلي. بما فيها بدائل المستوردات ويحدد مسبقاً الأولويات القيمية والزمنية لتنمية مختلف فروع الاقتصاد الوطني وأنواع المنتجات، وتوزيـع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام. (الشرع: ١٤٠٨/١٩٨٤م) ومن صور ترشيد استخدام موارد الدولة ما عمدت إليه سياسة الملك خالد الاقتصادية من تنويـع القاعدة الإنتاجية كالزراعة، والصناعـة والتعدين، مع تشجيع القطاع الخاصـ ليمارسـ دوراً في هذه المجالات. والعمل على زيـادة الفاعلية الاقتصادية والإداريـة من خلال تبنـي سياسة مالية ونقدية سليمـة، تتضمن تحقيق الأهداف العامـة للتنمية دون أن تسبب ارتفاعاً في معـدلات التضخم، والمحافظة على رأس

المال الثابت للبلاد والعمل على استمراريته لوقت طويل من خلال التوسع في برامج الصيانة.

٦. التأكيد على أن الإنسان السعودي هو غاية التنمية

تكشف خطة التنمية الثانية وإنجازاتها عن فلسفة حديثة مفادها أن كل جهد مادي تقوم به الدولة إنما يكون لمصلحة الإنسان ولتحقيق رفاهيته واستقراره. ويعد نجاح التنمية الاقتصادية مؤشراً على فاعلية الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لضمان مشاركتها في التنمية بشكل فعال وذلك عن طريق التركيز في التعليم بمستوياته كافة والتدريب العملي، والعمل على إحداث تغيير جذري في الهيكل الإداري الحكومي لرفع مستواه، وتطوير الأداء في العمل، لتحقيق الاستفادة من موارد القوى العاملة المتاحة (الشرع: ١٤٠٨/١٩٨٤م).

وقد انطلقت الخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥/١٣٩٦-١٣٩٩/١٤٠٠هـ الموافق ١٩٧٥-١٩٨٠م في عهد الملك خالد شأنها شأن الخطة الخمسية الأولى (السابقة)، والخطة الخمسية الثالثة (اللاحقة) من هذه الفلسفة التي ترى أن التنمية للاقتصاد الوطني لا تكون على حساب احتياجات الجماهير الأساسة وربما الكمالية، ومن هنا كانت مسيرة التنمية تسير مع مسيرة الرخاء الحقيقي الذي يعيشه المواطن السعودي، وتحديداً سكان المدن الكبرى، وأن الأخير لم يتحمل أي نتيجة من نتائج التنمية كما حدث في معظم الدول النامية. وأن المحافظة على تيسير السبل أمامهم لم تكن محددة لأسباب تنموية، وأن المحافظة على هذا التوازن بين الرخاء للمواطن والمجتمع دون الإضرار بمسيرة التنمية لا يمكن أن يأتي لدولة أخرى ما لم تكن هذه الدولة كالمملكة. لأسباب تتعلق: بالسياسة العامة للاقتصاد الوطني لكونه اقتصاداً حراً ومفتوحاً، والانطلاقة التي بدأت فيها التنمية، وبداية التحول، والظروف والأسباب والشروط الخاصة جداً، والإحساس بضرورة أن يشعر المواطن بالرخاء ويعيش ذلك دونما أي تأخير. (الشرع: ١٤٠٨/١٩٨٤م).

الفصل الرابع

إسهامات الملك خالد
في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني

- تمهيد.
- أولاً: توفير مقومات الدعم الإنتاجي الزراعي والحيواني.
- ثانياً: توزيع الأراضي البور على المزارعين.
- ثالثاً: نمو الثروة الداجنة والسمكية والحيوانية.
- رابعاً: توفير موارد المياه وتطوير وسائل التقنية الخاصة بها.
- خامساً: رؤية عامة لقطاع الزراعة.

تمهيد

يرجع الاهتمام بالإنتاج الزراعي والحيواني في المملكة إلى الإدراك الواعي الذي أظهره الملك عبد العزيز يرحمه الله بأهمية هذين القطاعين في توطين أبناء المجتمع العربي السعودي من البدو، وذلك في عملية بنائية متكاملة تعينهم على مواجهة ظروف الطبيعة، وتحقق لهم الاستقرار عن طريق الاعتماد على تنمية موارد البيئة المحلية ومعطياتها. ولا يخلو هذا التوجه أيضاً من فهم سياسي لأهمية ربط الإنسان بمجتمعه ترسيخاً لانتمائه وهويته وتيسيراً لتقديم أوجه الرعأي الاجتماعية التي توفرها له الدولة في موطنه الدائم المستقر.

ولهذا فإن جهود تنمية قطاعي الإنتاج الزراعي والحيواني لأي حكومة سعودية تعد حلقة من سلسلة طويلة من العمل الدؤوب عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي وأسباب عيش الإنسان السعودي، بل وتعد أيضاً مرحلة من مراحل مواجهة التحديات التي تفرضها محاولة التغلب على الصعوبات التي تفرضها البيئة. وهكذا بقدر ما يتيحه قطاع الزراعة والمياه من فرص للمملكة فإنه أيضا يمثل تحديا لها، إذ تتوفر لهذا القطاع إمكانيات كبيرة للمساهمة بقدر ملحوظ في تنويع الاقتصاد وإتاحة العمل المربح لسكان الأرياف، ومن ثم استيعابهم بصورة مفيدة في النشاط الاقتصادي.

وعلي الرغم من تضافر عوامل عدة تجعل من تنمية قطاع الزراعة أحد الأهداف الصعبة التي تواجهها جهود التنمية بالمملكة، ومنها علي سبيل المثال: عوامل طبيعية ومناخية، كندرة المياه، وزحف الرمال، وقسوة الأحوال الجوية، بجانب عوامل أخري تتعلق بقلة الأيدي العاملة المدربة وغير المدربة (الدغيدي: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

وفي هذا الفصل نحاول أن نلقي الضوء على إسهامات الملك خالد في مجالات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وتوضيح الجهود التي بذلت في عهده للنهوض

بهـذا القطاع الغذائي المهم، وقد حظي قطـاع الزراعة باهتمام الملك خالد الخاص، وكان لـه نصيب وافر من ميزانية الدولة، لاسيمـا في الخطة الخمسية الثالثة، حيث استخدمت أحدث الأساليب الزراعية، ومنحت القروض بتسهيلات منقطعة النظير، حتى أصبح هذا القطاع مصدر ثروة كبيرة للمملكة التي صارت دولة مصدرة، بعد أن كانت دولة مستوردة للإنتاج الزراعي، وللقمح بوجه خاص. (الدعجاني: ١٤٢٥هـ).

وفيمـا يلي نعرض أبـرز إسهامات الملـك خالد في مجالات الإنتـاج الزراعي والثروة الحيوانية علي النحو الآتي:

أولا: توفير مقومات دعم الإنتاج الزراعي

من أجل دعم الإنتاج الزراعي على المدى الطويل أوضحت خطة التنمية الثانية الإجـراءات اللازمـة لتحقيق زيادة الكفاءة في استخـدام المياه الجوفية، وتحسين طرق استخـدام المياه والمحافظة عليهـا، وتدعيم برامج الأبحـاث والدراسات في وزارة الزراعـة بغرض زيـادة الإنتاج وتطويـر وسائل تسويق سريعـة واقتصادية خصوصـا بالنسبة للفواكه والخضراوات، هـذا بالإضافة إلى التوسع في التسليف الزراعـي وفي إمكانيات التدريـب بإنشاء خمس مدارس زراعيـة مهنية، وتشجيع استخدام البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات الحشرية بتوسعة خدمات الإرشاد، والاستمـرار في برنامـج الإعانـات، واستخـدام الآلات الزراعيـة المناسبة لزيادة إنتاجية الأرض والعمل.

وفي المرحلـة الأولى من الخطة قدمت الدولـة الإعانات الكافية بقصد حمأي الإنتاج الزراعي المحلي وتمكينه من مواجهة المواد الغذائية والماشية المستوردة دون زيادة أسعارها بوضع الحوافز الجمركية العالمية. وقد اعتمد في خطة التنمية مبلغ ٣٨٧٥٠ مليون ريال لتنمية قطاع الزراعة والمياه، يخصص منه ٣٤٠٦٥ مليون ريال لتطويـر مصادر المياه، و ٤٦٨٥ مليون ريال لتمويـل النفقات المتكررة والمشروعات الخاصة ببرامج تنمية الزراعة.

وفيما يخص مشروعات الري وتطوير الزراعة فقد تمكنت هيئة إدارة وتشغيل مشروع الري والصرف بالإحساء من إضافة ٣٠٠٠ هكتار إلى الأرض القابلة للزراعة حتى نهاية عام ١٣٩٥هـ، وبذلك زادت المساحة المزروعة في منطقة الإحساء إلى أكثر من ١١٠٠٠ هكتار. وقامت الهيئة بإنشاء وحدة إحصائية للقيام بإعداد البيانات والإحصائيات عن أحجام الحيازات الزراعية والمساحات المزروعة وغير المزروعة في المنطقة، بالإضافة إلى افتتاح ستة مكاتب جديدة للإرشاد الزراعي لتقديم الخدمات للمزارعين. وأنشئ قسم خاص للتدريب يشرف عليه أحد خبراء الأمم المتحدة يعقد فيه حاليا دورة تدريبية مدتها ٣٠ أسبوعا لعدد ٢٠ متدربا في مجال أساليب الزراعة.

كما أرست وزارة الزراعة في ذي القعدة ١٣٩٥ عقدا على شركة فرنسية لتطوير وإدارة مصادر المياه بمنطقة الإحساء بهدف إعداد خطة متكاملة لتحسين توزيع المياه في المنطقة والاستفادة القصوى من مصادر المياه الجوفية وتحديد مواقع عيون المياه وكذلك البحث عن مصادر مياه إضافية للاستفادة منها مستقبلا. كما جرى العمل في مشروع لتطوير وادي جيزان في الجنوب. بتكاليف تبلغ ١١٨. ٦ مليون ريال. وقد تم إنشاء القنوات الرئيسية وجري العمل على إنشاء القنوات الفرعية، وسبق أن تم بناء خزان للمياه في هذه المنطقة في عام ١٣٩١ سعته ٧١ مليون قدم مكعب.

ثانياً: توزيع الأراضي البور على المزارعين

بلغت مساحة الأراضي البور الموزعة على المزارعين ٤٨٥ ألف دونم حتى نهاية عام ١٣٩٥هـ وذلك وفق النظام الذي بدئ العمل به منذ عام ١٣٨٨هـ/ ٨٩م. وبموجب هذا النظام يمنح المزارعون الأفراد مساحات لا تقل عن ٥ هكتارات ولا تتجاوز ١٠ هكتارات من الأراضي البور بينما تمنح الشركات مساحات لا تتجاوز ٤٠٠ هكتار.

أولى نظـام منح الأراضي البـور أهمية خاصة للاستغـلال الجدي للمساحة الموزعـة لأغراض التنمية الزراعيـة، إذ حـددت بموجبه فترة أوليـة للاستغلال مدتهـا ٣ سنوات يجري خلالهـا ملاحظة استغلال الأرض. وقـد أسفرت سياسة توزيع الأراضي عن ارتفاع إنتاج المملكة من القمح بنسبة ٦٨ ٪، من ٩٠ ألف طن في عام ١٣٩٤ إلى ١٥٠٨٤٠ طنا خلال عام ٩٤/ ١٣٩٥. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة أيضاً إلى الحوافز المختلفة التي قدمت لمزارعي القمح وإلى المحصول المرتفع لنوع القمح المعروف باسم المكسيباك الذي تتزايد زراعته الآن في المملكة.

وعنـد نهأي فترة خطة التنمية الأولى عـام ٩٤/ ١٣٩٥هـ بلغ مجموع مساحة الأرض المزروعة قمحا في المملكة ٧٢ ألف هكتار منها ٧ آلاف هكتار تقريبا بصنف المكسيبـاك. وتعمل وزارة الزراعة على التوسع في زراعة هذا الصنف ليشمل كافة المساحة المزروعة قمحا في المملكة بنهأي فترة خطة التنمية الثانية في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠.

ثالثاً: نمو الثروة الداجنة والسمكية والحيوانية

تطور نمـو وانتشار مزارع الدواجن في المملكة تطـورا جديرا بالاهتمام. ففي عـام ١٣٨٤ لم يتجـاوز عدد هـذه المزارع ٣٤ مزرعـة وكان إنتاجهـا ٤٦٤ طنا من الدجاج و ١١ مليون بيضة. وبنهأي عام ١٣٩١ ارتفع عدد المزارع إلى ١٠٤ مزرعة، أي تضاعـف عددها ثلاث مرات وبلغ إنتاجهـا ٤٦٣٤ طنا من الدجاج و ٤٣ مليون بيضـة. وارتفع الإنتاج إلى حوالي ٧٠٠٠ طن من الدجاج و ٩٠ مليون بيضة في عام ٩٤/ ١٣٩٥. كمـا دعمت الحكومة إنشاء مزارع لتربية الماشية وإنتاج الألبان، وبما يسهـم في زيادة المعروض من اللحـوم المنتجة محليا ومنتجـات الألبان بما يحقق أهداف خطة التنمية.

فضـلا عـن ذلك فإنه ومـن أجل تطويـر مصائد الأسمـاك في المملكة وقعت اتفاقيـة في محـرم ١٣٩٦ (يناير ١٩٧٦) مع شركـة بريطانية للقيـام بالدراسات

والتجـارب اللازمـة لتطوير المـوارد السمكية حول سواحل المملكـة وتحسين طرق الصيد وتدريب الفنيين السعوديين (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

وقد ارتفعـت الاعتمادات المخصصـة للزراعة والميـاه في ميزانية الدولة من ١٣٩٩ مليـون ريال عـام ١٣٩٤/٩٥ إلى ٨٦٧٠ مليون ريال في عـام ١٣٩٩/١٤٠٠. وقد خصص لوزارة الزراعـة والمياه في العام الأخير ٤١٦٩ مليون ريال وللمؤسسة العامـة لتحلية الميـاه المالحة ٣٥٩١ مليون ريال كما خصصـ للبنك الزراعي ٩٠٩ مليون ريال.

ومـن الملاحظ الزيـادة الكبيرة في استثمـارات القطاع الخاص وخاصة في الإنتـاج الحيـواني وإنتاج الألبـان والخضراوات. وقـد ترتب على ذلـك تزايد في المساهمـة المطلقة للقطـاع الزراعي في الإنتـاج المحلي الإجمالي خـلال السنوات الأخـيرة وإن كانت مساهمته النسبية في ذلك الإنتـاج تتجه نحو الانخفاض نظرًا لتفوق معدلات النمو في القطاعات الأخرى.

وقـد بلـغ متوسط معـدل النمو السنـوي لقطـاع الزراعة نحـو (٤ ٪) لفترة الأربـع سنوات المنقضية من الخطة الثانية وهو معـدل - وإن كان مقبولاً بالقياس إلى المستويـات العالمية - إلا أنه قابـل للتحسن لإمكانات الاستثمار العام والخاص ولارتفـاع الإنتاجية الحدية للمـوارد الزراعية التي لم تستغل بعـد، ونظرًا للجهود التـي تبذلها الحكومـة للتغلب على العوامـل التي تحد من زيـادة الإنتاج الزراعي والحيـواني وفي مقدمتها: ندرة المياه، وقلـة الأيدي العاملة، وصغر حجم الوحدات الإنتاجية وتفرقها.

وفي مجال موارد التربـة أوضحت نتائج الدراسات وجود مساحات كبيرة من الأراضـي القابلة للزراعة والتي تتطلب إجـراء دراسات تفصيلية. وفي عام ١٣٩٧ تم إنجاز الدراسات التفصيلية لوادي الدواسر، وشرع في إعداد خطة لاستصلاح عشـرة آلاف هكتـار هناك وتزويدها بالبنيـات الأساسة. وقـد تم التعاقد في عام

١٣٩٨ مـع إحدى الشركات المتخصصة لتنفيـذ مشروع تجريبي على مساحة ٢٥٠ هكتـارًا لتحديـد وسائل الري والمحاصيـل المناسبة تمهيـدًا لاستصلاح مساحات الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة.

و قامـت الحكومة بتوزيع الأراضي البور بمساحـات صغيرة نسبيًا على صغار المستثمريـن بعـد مسحهـا والتأكد من صلاحيتهـا للزراعة. وحتـى منتصف عام ١٣٩٩، تم توزيـع ٨٣١٤٧٩ دونمًـا علـى ١١٧٨٧ فردًا. كمـا تم توزيع ٣٠٧٢٧ دونمًا علـى سبعة وثلاثين مشروعًا مـن مشروعات الدواجن والألبـان وتسمين الأغنام. وحتـى منتصف عـام ١٣٩٩ تم إنشاء ٣٣ سدًا في أرجـاء مختلفة من البلاد، منها عشرون سدًا تم إنشاؤها خلال خطة التنمية الجارية، كما أن هناك ١٣ سدًا يجري تنفيذها في الوقت الحاضر. وفيما يتعلق بإنتاج الألبان، فقد ارتفع الإنتاج السنوي للحليـب من ٩٢٣٣ طـن في عام ١٣٩٨ إلى حـوالي ١٦٠٠٠ طن في عـام ١٣٩٩هـ. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

رابعاً: توفير موارد المياه وتطوير الوسائل التقنية الخاصة بها

لقـد بذلت جهـود ضخمة في عهـد الملك خالـد لتوفير المياه لمناطـق متعددة في المملكـة علـى اتسـاعها، فقد تم تطويـر واسـتغلال تكوينـي الوسـيع والمنجور بالمنطقـة الوسطـى لتوفير قدر كبير من متطلبات مدينـة الرياض من الماء، لتبدأ شبـكات توزيع الماء من المنطقتين عملها في عـام ١٤٠٢ (١٩٨٢). كما جري إعداد عمليـات المسـح اللازمة في تكوينات مائية أخـرى في (أم رضـه والـدمـام ونيوجين في المنطقـة الشرقية والسـاق والوجيد وتبـوك في القصيم والمنطقـة الشمالية)، وانتهـت أعمال المسح خلال الخطة الثالثة، واستكملـت عمليات المسح لموارد المياه الجوفيـة في الإحسـاء في المنطقة الشرقيـة والمدينة المنـورة ووادي خليص ووادي تربة في المنطقة الغربية. ويجري العمل في المرحلة الثانية من عمليات المسح لوادي تربة.

كما تم إجراء دراسات هيدرولوجية لأحواض عشرة وديان أخرى لتقييم مدى الحاجة لإنشاء سدود فيها. وتمت المصادقة في عام ١٤٠٠ على نظام المحافظة على المياه عهد بموجبه لوزارة الزراعة والمياه مسؤولية المحافظة على مصادر المياه وحمايتها من التلوث والعمل على تطويرها. وجري تنفيذ مشروعات إنمائية في وادي جيزان ووادي ضمد ووادي الدواسر والجوف والأفلاج لاستصلاح أراض مساحتها الإجمالية ٢١٠٠٠ هيكتار لزراعتها بطريقة الري. وتم في منتصف عام ١٤٠٠ (١٩٨٠) توزيع نحو ٩٨٨٤٨ هيكتارا لحوالي ١٤٥٥٤ فردا، بالإضافة إلى ستين مشروعا من مشروعات الدواجن والألبان وتسمين الأغنام. وفي إطار برنامج الأبحاث الزراعية بشكل خاص بتحسين وإكثار تقاوي القمح لتحسين وزيادة إنتاجية المحصول. فقد وزعت وزارة الزراعة خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ حوالي ٤٥٥ طنا من التقاوي المنتجة بأنواعها الثلاث المكسيباك والجوري وديراب. كما خضعت محاصيل الحبوب الأخرى كالشعير والذرة الرفيعة والدخن لنفس البرنامج وتمر بمرحلة الاختيار، فمرحلة الإكثار ثم التوزيع. ويمر محصول الشعير حاليا بمرحلة الإكثار بعد أن تم اختيار صنفين نتيجة التجارب على مئتي صنف. وقد تم توزيع ٣.٨ أطنان من تقاوي الصنف المحسن (بيتشر) على المزارعين خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠. هذا وزاد إنتاج الحبوب والخضراوات والفاكهة بدرجة ملموسة، وتم تصدير الفائض من الإنتاج إلى البلدان المجاورة. وارتفع الإنتاج الإجمالي لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسة بنسبة ٢١ ٪ عن السنوات السابقة من ١.٢ مليون طن إلى ١.٥ مليون طن. وحقق إنتاج الذرة الرفيعة والقمح والبصل تقدما ملحوظا. كما كان للحوافز التشجيعية التي قدمتها الحكومة - والمتمثلة في إعانة الأعلاف، ومنح القروض الميسرة للمشروعات الزراعية والصناعات الزراعية، وتطوير الخدمات البيطرية - أثرها المهم في إقبال رأس المال الخاص للاستثمار في مشروعات الدواجن والألبان. وقد ارتفع إنتاج الدجاج اللاحم من ١٤ مليون دجاجة في عام ١٣٩٥ إلى ٣٠ مليون دجاجة في عام ١٣٩٩. كذلك ارتفع إنتاج

البيض من ٢٠٤ مليون بيضة إلى ٥٥٢ مليون بيضة خلال نفس الفترة. أما بالنسبة لإنتاج الألبان، فقد زاد الإنتاج السنوي للحليب من ٩٢٣٣ طنا في عام ١٣٩٨ إلى حوالي ٣٢٠٠٠ طن في عام ١٤٠٠. وفيما يتعلق بالثروة السمكية؛ فقد ساهمت المملكة في الشركة العربية لمصائد الأسماك، التي تقوم بالصيد في أعماق البحار. وجددت الحكومة خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ اشتراكها في مركز التدريب على مصائد الأسماك في الكويت إلى جانب اشتراك المملكة في مشروع تنمية مصائد الأسماك لدول البحر الأحمر وخليج عدن. كما أصبحت المملكة عضوا في لجنة مصائد الأسماك للمحيط الهندي. وأنشئت الشركة السعودية للأسماك بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٧ وتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٤٠٠ (٢٦ مارس ١٩٨٠) برأس مال قدره ١٠٠ مليون ريال موزعا على مليون سهم قيمة كل سهم ١٠٠ ريال اكتتبت الحكومة بنسبة ٤٠ ٪ منها والجمهور بنسبة ٢٩. ٦ ٪، واكتتب المؤسسون بالنسبة الباقية. وتهدف الشركة إلى صيد الأسماك واستغلال الثروة المائية الحية في مياه المملكة الإقليمية والدولية وتصنيعها وتسويقها داخل المملكة وخارجها. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

خامساً: رؤية عامة لقطاع الزراعة

وبشكل عام فقد حقق قطاع الزراعة تحسنا ملحوظا في معدل نموه؛ حيث قدرت الزيادة في القيمة المضافة التي حققها القطاع بنحو ٦ ٪ خلال عامي ١٤٠٠/ ١٤٠١ و ١٤٠١/ ١٤٠٢، وهما العامان الأولان في خطة التنمية الثالثة. وقد سجل القطاع الزراعي خلال الخطتين الأولى (١٣٩٠/ ٩١ - ١٣٩٤/ ٩٥)، والثانية (١٣٩٥/ ٩٦ - ١٣٩٩/ ١٤٠٠) - نموا بمعدل سنوي مركب مقداره ٣. ٦ ٪ و٥ ٪ على التوالي. ويعزى تحسن الأداء في القطاع الزراعي إلى ما قدمته الحكومة من حوافز وتسهيلات، انعكست آثارها في الزيادة الكبيرة لاستثمارات القطاع الخاص في الزراعة والمشروعات القائمة على تصنيع المنتجات الزراعية. وواصلت الحكومة زيادة المخصصات المعتمدة في الميزانية لتنمية قطاع الزراعة

والميـاه. وبلغـت الاعتمادات الإجماليـة لهذا القطاع، بما فيهـا مخصصات وزارة الزراعة والميـاه، والمؤسسة العامـة لتحلية المياه المالحة، والبنـك الزراعي- زهاء ٣.١٥ بليون ريال للعام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ مقابل ٢.١٢ بليون ريال و٨.١٣ بليون ريـال في عامـي ١٤٠٠/ ١٤٠١، ١٤٠١/ ١٤٠٢ علـى التوالي. كمـا تم خلال عامي ١٤٠٠/ ١٤٠١ و١٤٠١/ ١٤٠٢ حفر حوالي ١٠٠ بئر أنبوبي، و٢٠ بئرا عاديا؛ لتوفير مياه الشـرب اللازمة للمقيمين في المناطق الريفية. وقامـت وزارة الزراعة والمياه بتركيب وتشغيل ٤٣ وحدة ضخ لتأمين مياه الشرب. وبلغ مجموع عدد هذه المشاريع التـي تقوم الوزارة بتشغيلهـا وصيانتها في المناطق الوسطـى والشمالية والشرقية والجنوبية نحو ٥٠٩ مشاريع، وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بالإشراف على مشروعـات المياه في المدن الرئيسة. وقامت الحكومة بموجب نظام توزيع الأراضي البـور بتوزيع حـوالي ٤٣٣٣٤ هكتار خلال عـام ١٤٠٢، وبذلـك أصبحت المساحة الإجمالية للأراضي التي وزعتها الحكومة حتى ذلك العام زهاء ١٦٦٤٩٧ هكتارا، استفـاد منها نحو ٢٣٣٣٧ مواطنا. بالإضافة إلى ٢٦١ مشروعا للدواجن والألبان. ويعـدُّ سد نجران الـذي جرى تدشينـه في منتصف عام ١٤٠٢ مـن أكبر السدود في المملكـة، حيث تبلـغ طاقته التخزينية نحـو ٨٥ مليون متر مكعـب. وأسهم هذا السـد في ري حوالي ١٠٠٠٠ هكتـار من الأراضي الزراعيـة، وتم خلال هذا العام الانتهـاء مـن تنفيذ سد وادي تربـة بطاقة تخزينية قدرهـا ٢٠ مليون متر مكعب، وسـد ليا بطاقـة تخزينية قدرها ١٠ ملايين متر مكعـب؛ لخدمة منطقة الطائف. وفي مجـال الخدمات البيطرية قامـت الوزارة بتأسيس ٣٧ وحـدة بيطرية متنقلة خـلال عـام ١٤٠١/ ١٤٠٢، وتم توزيعهـا على مناطق مختلفة مـن المملكة. وجري تأمـين ٣٠ وحدة إضافية لتوزيعها على مناطق أخـرى. وحرصا من الحكومة على تشجيـع تطوير صناعـة الأسماك فقد استمرت في تقديم العـون المالي للصيادين بواسطـة البنك الزراعي، ومنح البنك خلال عـام ١٤٠٠/ ١٤٠١ نحو ٤١٤ قرضا تبلـغ قيمتها زهاء ٢٣ مليون ريال لتمويل شـراء معدات للصيد. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

وخـلال عـام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ - وهو العـام الثالث من خطة التنميـة الثالثة- واصل قطاع الزراعة والمياه تحقيق معدلات نمو عالية، حيث قدرت القيمة المضافة لهـذا القطـاع في الإنتاج المحلي الإجمـالي بحوالي ١٠.٠ ٪ مقارنـة بمتوسط نمو مقـداره ٦ ٪ خلال العامـين السابقين. كما حافظ قطاع الزراعـة على نصيبه في الإنتـاج المحلي الحقيقي غير النفطـي خلال الأعوام الثلاث الأولى للخطة. لكن - ونظرا لأن قطاع الزراعة كان لا يزال صغيرا نسبيا- فلم يسهم معدل نموه المرتفع في رفع نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، وظل نصيب هذا القطاع بحدود ٦ ٪ خلال الثلاث سنوات الأولى من خطة التنمية الثالثة. وقد بلغت مخصصات قطـاع الزراعة والمياه في ميزانية العام المالي ١٤٠٣/ ١٤٠٤- وتشمل مخصصات الإنفاق لوزارة الزراعة والمياه، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والبنـك الزراعـي - حـوالي ١١ بليـون ريال، وهـي تقل عن مخصصـات الإنفاق في العـام المالي السابق بسبـب اعتبارات مالية. ونظرا لإنجـاز معظم مشروعات تجهيزات البنية الأساسة الخاصة بالقطاع الزراعي، فإن هذا الانخفاض الطفيف في نصيـب قطـاع الزراعة في إجمـالي مخصصات الميزانية (مـن ٩.٤ ٪ في عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ إلى ٢.٤ ٪ في عـام ١٤٠٣/ ١٤٠٤) يعكـس اهتمام الدولة في تطوير القطـاع الزراعـي بشـكل عام. وقامـت وزارة الزراعـة والمياه خـلال العام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ بإجـراء حصـر زراعي شامـل على مرحلتين تمـت الأولى في نهأي عـام ١٤٠٢ والمرحلة الثانيـة في بدأي عام ١٤٠٣. ويتوقـع أن تظهر نتائج الحصر النهائيـة في منتصف عام ١٤٠٤. واستمر الإنتاج الحيواني في النمو السريع نتيجة للطلب المتزايد عليه وكذلك بفضل الدعم الحكومي لهذا القطاع على شكل قروض وإعانـات. ولقد ارتفع إنتـاج الدجاج اللاحم من حوالي ٦٨٠٠٠ طن في عام ١٤٠١ إلى حـوالي ٨٠٠٠٠ طن في عـام ١٤٠٢ أي بزيادة نسبتها ١٨ ٪ عن السنة السابقة نتيجـة لإقامة المشروعات الجديدة وتوسعة المشروعات القائمة. وبالرغم من هذه الزيـادة الكبيرة في الإنتاج إلا أنـه لا زال يمثل ٢٩ ٪ من مجموع الاستهلاك الكلي

والـذي يقدر بحوالي ٢٧٦٠٠٠ طن، وذلـك بسبب ارتفاع الطلب عليه نتيجة للوعي الغذائي، والزيادة في عـدد السكان نتيجة لاستقدام الأيدي العاملة الأجنبية. كما زاد إنتـاج البيض مـن ١٠١٢ مليون بيضة في عام ١٤٠١ إلى ١١٢٤ مليون بيضة في عام ١٤٠٢ مشكلا نسبة ٨٧ ٪ من إجمالي الاستهلاك الكلي الذي يبلغ ١٢٩٧ مليون بيضـة سنويا. وفي مجـال تربية وتسمين الأغنام زاد عـدد المشاريع من ٥ مشاريع في عـام ١٤٠١ إلى ١٦ مشروعـا في عـام ١٤٠٢. ويقدر ارتفـاع حجم مبيعاتها من ٦٢٢٠٠٠ رأس إلى ٧٧٦٠٠٠ رأس بالرغم من أن معظم هذه المشاريع لم تصل إلى مرحلـة التشغيل الكامل. أما مشاريـع تربية وتسمين العجول فقد بلغ عددها أربعة مشاريـع، وتقدر مبيعاتها بحـوالي ٢٤٠٠٠ رأس في عام ١٤٠١ مقابل ٥٢٠٠٠ رأس في عام ١٤٠٢ وبنسبة زيادة بلغت ١١٦ ٪. وفي مجال الاهتمام بالطب البيطري تم في عـام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ استلام ٣٠ وحدة بيطريـة متنقلة، كما تم ترسية ٣٠ وحدة أخـرى، والعمل جار لاستلامها، ويجري توزيعها على فروع الوزارة للعمل الميداني. كمـا تم تصنيـع وتوزيع كميـات كبيرة من الجرعـات واللقاحـات المقاومة للعديد مـن الأمراض الحيوانية، بالإضافة إلى استـيراد بعض اللقاحات من الخارج تبعا لنوعيـة الأمراض. وبلغ عدد القروض الزراعيـة التي منحها البنك خلال ٩٢ عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ حـوالي ٣٨٨٨٦ قرضا، بقيمة إجمالية مقدارها ٤١٦٦ مليون ريال، مقابل ٣٧٤٤٧ قرضا، قيمتها الإجمالية ٢٩٣٣ مليون ريال في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ أي بزيادة نسبتها ٣. ٨ ٪ في عدد القروض، و ٤٢ ٪ في قيمتها. وبلغت الإعانات المقدمة مـن البنـك الزراعي خلال عـام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ حوالي ١٣٢٢ مليـون ريال، مقابل ٩٧٩ مليـون ريال في العـام السابق، أي بزيادة نسبتها ٣٥ ٪، وتغطي هذه الإعانات المكائن والمضخات التي استأثرت بأكبر نسبة من مجموع الإعانات(٣٥. ٧ ٪) تليها الأعـلاف(٣٢. ٧ ٪) ثم الآلات الزراعيـة (٢٨، ١ ٪). وخصصت النسبة الباقية مـن الإعانات لمعـدات وأدوات تربية الدواجن وإنتاج الألبـان وتكاليف نقل الأبقار المستوردة. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

كان واضحـاً في ظـل عهد الملـك خالد أنـه - وعلى الرغم ممـا تفرضه بعض العوامل الجغرافية مثل المناخ الجاف وندرة المياه من صعوبات جمة في طريق التنمية الزراعية بالمملكة - أن هناك إصراراً علي المضي قدما في تطوير موارد المياه والثروة الزراعيـة لتنويع مصادر الغـذاء المحلي، والحد من اعتماد البلاد على المستورد من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ولتلبية الزيادة الحادة في الطلب على المياه.

ولتحقيق هذا الغرض تم إنشاء التجهيزات الأساسة اللازمة بما فيها السدود وشبـكات الـري والصرف ومحطـات تحلية الميـاه المالحة وشبـكات الطرق لربط المناطـق الزراعية بمراكز التسويـق. كما قدمت الدولة حوافـز مختلفة وخدمات إرشادية زراعية، وأجريت الأبحاث المتنوعة الخاصة بدراسة التربة والتعرف على مصادر المياه وإصلاح وتطوير الأراضي، والمحافظة على المراعي، وحمأي الغابات والثروة السمكية، بالإضافة إلى توزيع التقاوي، وتوفير الخدمات البيطرية.

وفي حين كانت الدولة تصـرف إعانات للمزارعين لتشجيعهم على التوسع في إنتـاج المحاصيل، منح البنك الزراعي قروضا لهم لتمويل شراء المعدات الزراعية كمـا يمنح صندوق التنمية الصناعية السعـودي القروض اللازمة لمشاريع تصنيع المواد الغذائية. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

ولا يقتصر الدعم الحكومي على الإقراض والإعانات المنظورة وغير المنظورة، إذ ينتفـع القطـاع الزراعي بشـكل مباشر وغـير مباشر بمشروعـات التجهيزات الأساسة التـي أقامتها الدولة، وتشمل إنشاء الطـرق الرئيسة والفرعية، والطرق الزراعيـة التـي ربطـت مراكـز الإنتاج بمراكـز التسويـق والاستهـلاك، وكذلك إنشـاء السدود لحفـظ المياه الجوفية والسطحية، ومسـح الأودية والسهول القابلة للاستصـلاح الزراعي، وحفر الآبار، وإنشاء مشروعـات التحلية على نطاق واسع لمقابلـة استهلاك المدن والقرى وتوفير المياه الجوفيـة للأغراض الزراعية، وربط المملكة بشبكة اتصالات متقدمة، وغيرها من مشروعات البنية الأساسة الحيوية. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

الفصل الخامس

الإنجازات الصناعية الكبرى في عهد الملك خالد

- تمهيد.
- أولاً: إرساء دعائم الصناعات الثقيلة والأساسة.
- ثانياً: حوافز التصنيع للقطاعين الخاص والأجنبي.
- ثالثاً: إنشاء المدن والمناطق الصناعية.
- رابعاً: تطوير قطاع الصناعة لقيادة التنمية الاقتصادية في المملكة.

تمهيد

يذهب معظم علماء الاجتماع إلى أن التصنيع يعد علامة فارقة في تاريخ المجتمعات، حيث ينقلها من المرحلة التقليدية إلى مرحلة التحديث، وتعد تجربة الدول المتقدمة مع التصنيع كقاطرة للتقدم، وشاهداً على أهمية هذا القطاع الاقتصادي المهم.

ولم تخرج المملكة العربية السعودية عن هذه القاعدة، ونظرت إلى الصناعات على أنها الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ولما كانت صناعة استخراج النفط من القطاع الرائد في المملكة؛ فقد اتجهت الحكومات المتوالية إلى الحد من الاعتماد عليها كمصدر وحيد للدخل، وسعت إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتنمية مصادر الدخل غير النفطي، وتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي. واهتمت الدولة بنقل التقنية الحديثة التي تساهم في رفع كفاءة الإنتاج وبناء الاقتصاد المتوازن.

وقد هدفت السياسة الصناعية للمملكة في عهد الملك خالد إلي تنويع وتطوير القاعدة الاقتصادية باستخدام الموارد المتوفرة في المملكة من هيدروكربونات وغاز وثروة معدنية، والاستفادة بالإمكانيات الزراعية والصناعية المتاحة، وذلك لتقليل اعتماد المملكة على صادرات الزيت - التي ما زالت تسهم بالجانب الأكبر من الإيرادات بالعملات الأجنبية وفي الإنتاج المحلي الإجمالي.

وتركزت الإنجازات الصناعية بصفة رئيسة في مجالات تشجيع وتدعيم وتوجيه مشروعات التوسع في الكهرباء التي قام القطاع الخاص باستثمارات كثيرة فيها لضمان توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين والصناعة وبأسعار معقولة، وتشجيع ومساعدة القطاع الخاص على إنشاء صناعات خفيفة ومتوسطة بهدف إشباع الطلب المحلي وزيادة الدخل الناتج عنها، إلى جانب مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة التي تتطلب استثمارات ضخمة. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

وفي هذا الفصل نستعرض الإنجازات الصناعية الكبرى التي تم إنجازها خلال فترة حكم الملك خالد وذلك للكشف عن الدور الذي لعبته في نقل المجتمع العربي السعودي إلى مرحلة الإنتاج الصناعي المتقدم الذي يحتل مكانة رفيعة بين المنتجات العالمية.

أولاً: إرسال دعائم الصناعات الثقيلة والأساسة

خططت الحكومة في عهد الملك خالد لإنشاء قاعدة للإنتاج الصناعي تسهم بمرور الزمن في التقليل من اعتماد البلاد على الزيت كمصدر رئيسي للدخل. وتحقيقا لهذا الهدف فقد كان الاتجاه بالاشتراك مع الشركات الوطنية والأجنبية لإقامة مجمع للصناعات الثقيلة يعتمد على المواد الهيدروكربونية والمعادن بغرض التصدير وذلك للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها البلاد في هذا المجال، ولتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص لإنشاء عدد من الصناعات لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية ومتطلبات التنمية في البلاد، والتقليل من اعتماد المملكة على الواردات.

وقد أنشأت الحكومة الشركة السعودية للصناعات الأساسة (سابك) في عام ١٣٩٦ (١٩٧٦م) رأس مالٍ مبدئي قدره ١٠ ملايين ريال لتتولى القيام بإنشاء الصناعات القائمة على المواد الهيدروكربونية والمعادن المدرجة ضمن خطة التنمية الثانية. وقد خصصت الحكومة لهذه المشروعات منطقتين صناعيتين: في الجبيل على الخليج العربي، وينبع على البحر الأحمر. وتضمن البرنامج إنشاء أربعة مجمعات للبتروكيماويات في الجبيل ومجمع واحد في ينبع ينتج كل منها ٥٠٠ ألف طن من غاز الإثيلين سنويا.

ومن بين المشروعات الأخرى التي تم التخطيط لها: أربعة مصانع للأسمدة (لإنتاج الأمونيا واليوريا) ومصنعان للميثانول ومصنع للأعلاف (بروتينات بترولية) ومصنع للقضبان الحديدية في الجبيل. كما استكملت دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بمجمعات الإثيلين الأربعة في الجبيل.

وقد أسهمت الحكومة في تطوير تلك الصناعات بتقديم الكثير من التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في الصناعة، وكان من أهم هذه الإجراءات وأكثرها فاعلية إنشاء صندوق التنمية الصناعية بهدف منح القروض بدون فوائد للمشروعات الصناعية. وقد زادت مدفوعات الصندوق من القروض الصناعية إلى أكثر من أربع مرات حيث بلغت ٥٢١ مليون ريال في عام ١٩٧٦ مقابل ١٢٠ مليون ريال في عام ١٩٧٥. وارتفع عدد القروض الصناعية التي التزم بها الصندوق من ٢٠ قرضا في عام ١٩٧٥ إلى ٨٠ قرضا في عام ١٩٧٦.

أما الإجراء المهم الآخر في هذا الصدد فهو إنشاء صندوق الاستثمارات العامة لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) ومؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية، وكذلك للمساهمة في رأسمال المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية التي أنشئت حديثا في المملكة وقد منح صندوق الاستثمارات العامة بترومين قرضا قيمته ٤٧٠٦ مليون ريال في عام ١٣٩٦ لتوسعة مصفاتي جدة والرياض وإقامة بعض المنشآت البحرية، كما ساهم الصندوق بمبلغ ٤٥٧ مليون ريال في رأس مال أربعة مشروعات محلية.

ثانياً: حوافز التصنيع للقطاعين الخاص والأجنبي

واصلت الحكومة بتوجيهات من الملك خالد جهودها الرامية إلى تطوير القاعدة الصناعية في المملكة بتطبيق سياسة ذات شقين: الشق الأول هو تشجيع رؤوس الأموال الخاصة على إقامة الصناعات المحلية ذات الجدوى، والشق الثاني هو أخذ زمام المبادرة والإسمهم في إقامة الصناعات التي تتطلب استثمارات كبيرة ولا تجتذب رؤوس الأموال الخاصة في مراحل الإعداد لها وإنشائها. وتتنافس هذه الحوافز من حيث طبيعتها والجهات التي تقدمها:

١. طبيعة سياسة الحوافز

فبالنسبة لتشجيع القطاع الخاص على إقامة الصناعات، فإن الحكومة اختصته بمجموعة من الحوافز، و شملت: الإعفاء من الرسوم الجمركية على المستورد من المعدات والآلات وقطع الغيار والمواد الخام والمواد شبه المصنعة ومواد التعبئة والتغليف وتحسين المركز التنافسي للمنتجات المحلية عن طريق الحمأي الجمركية وفرض الحصص على الواردات المنافسة.

كما شملت تلك الحوافر تقديم القروض الميسرة وتوزيع الأراضي في المناطق الصناعية بإيجار اسمي على المشروعات الصناعية وإعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات المحلية، هذا إلى جانب مساعدة المستثمرين في إعداد الأبحاث التسويقية ودراسات الجدوى الاقتصادية، من ثم تمكينهم من التعرف على المشروعات ذات الربحية المعقولة. كما تمتعت الصناعات المرخص بإقامتها وفقًا لنظام حمأي وتشجيع الصناعات الوطنية بجميع الحوافز المتقدم ذكرها.

وكذلك فقد قدمت الحكومة حوافز مماثلة إلى رأس المال الأجنبي والخبرات الفنية الأجنبية التي تساهم في التنمية الصناعية بالمملكة. فوفقًا لنظام استثمار رأس المال الأجنبي الجديد الصادر في ربيع الأول ١٣٩٩ (فبراير ١٩٧٩).

تمتع رأس المال الأجنبي المستثمر في مشروعات التنمية (باستثناء مشروعات استخراج البترول والمعادن) والمصحوب بخبرات فنية أجنبية بجميع المزايا المذكورة آنفًا، بالإضافة إلى إعفاء المشروعات الصناعية والزراعية التي يسهم فيها من ضرائب الدخل والشركات لمدة عشر سنوات وإعفاء المشروعات الأخرى لمدة خمس سنوات شريطة ألا تقل نسبة المشاركة الوطنية في رأسمال هذه المشروعات عن ٢٥ ٪. وبالإضافة إلى القروض الطويلة الأجل والمساهمة في رأسمال الصناعات الجديدة تقوم الحكومة بتقديم الحوافز والتسهيلات التالية: إعفاء المواد الخام

والمعدات وقطع الغيار التي تحتاج إليها الصناعات المحلية من الرسوم الجمركية، وتوفير الحمأي الكافية للصناعات الجديدة لتمكينها من مواجهة منافسة السلع المستوردة، ومنح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات المحلية، وتقديم العون لرجال الأعمال في اختيار المشروعات ذات الجدوى عن طريق إعداد وتقويم دراسات الجدوى الاقتصادية.

ويمنح رأس المال الأجنبي امتيازات مماثلة في حالة استثماره في مشروعات التنمية الاقتصادية. ولقد خطت الحكومة خطوات أخرى في هذا المجال فقامت بتوفير بعض الخدمات المكملة للمشروعات الصناعية عن طريق إنشاء المناطق الصناعية وتأمين التدريب الصناعي. أيضًا فإن إقامة المناطق الصناعية تعتبر في طليعة التسهيلات البناءة التي قدمتها الحكومة للقطاع الخاص لتشجيع التوسع الصناعي، واشتملت هذه المناطق على قطع من الأراضي تؤجر لأصحاب المشروعات بأسعار رمزية، كما أنها مجهزة بالمرافق اللازمة والورش ووسائل النقل والمواصلات والبنوك وغيرها من الخدمات الضرورية.

وقد أدت الزيادة المطردة في حركة البناء والتعمير في البلاد إلى زيادة ملحوظة في الطلب على الأسمنت. ولمواجهة هذا الطلب المتزايد عملت الحكومة باستمرار على تشجيع توسعة مصانع الأسمنت القائمة، وإنشاء مصانع جديدة، واستيراد كميات كبيرة من الأسمنت من الخارج. وتواصل وزارة الصناعة والكهرباء، وهي المسؤولة عن صناعة الأسمنت، جهودها المكثفة لتحقيق هدف الوصول بالإنتاج الوطني من الأسمنت إلى عشرة ملايين طن سنويا قبل حلول عام ١٤٠٠. كما قامت وزارة التجارة، المسؤولة عن تأمين الواردات من الأسمنت، بترتيب استيراد ما مجموعه ٣. ٤ ملايين طن من الأسمنت تقدر قيمتها بمبلغ ١٩٩. ٣ مليون دولار خلال الأعوام المالية الثلاثة المنتهية في ١٣٩٦/ ٩٧. وقد ارتفعت واردات الوزارة من الأسمنت من ٠. ٩ مليون طن في عام ١٣٩٥/ ٩٤ إلى ١. ٢ مليون طن في عام ١٣٩٥/ ٩٦ و١. ٣ مليون طن في عام ١٣٩٦/ ٩٧. ويتم توزيع هذا الأسمنت عن

طريـق مصانـع الأسمنت. وبلغ الإنتاج الكلي لمصانـع الأسمنت الثلاثة القائمة في المملكـة (في الرياض وجدة والدمـام) ١,١ مليون طن في عـام ١٣٩٦، أي حوالي نفـس الإنتاج الـذي تحقق في العام السابق وذلك نتيجـة لبعض الصعوبات الفنية التـي واجهتها بعض المصانع. وقد بلغ إنتاج مصنـع الرياض ٣٢١٠٣٦ طن وإنتاج مصنعي جدة والدمام ٤٣٦٥٦٣ طن و٣٦٣٢٢٠ طن على التوالي. كما وافقت وزارة الصناعـة في عـام ١٣٩٦ على إنشـاء مصنع للأسمنت في ينبـع بطاقة ٣١٢٠ طن يوميا إثر استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وفي جمـادى الثانية ١٣٩٧ (مايـو ١٩٧٧) وقعت اتفاقية مـع إحدى الشركات الألمانيـة لإنشـاء مصنـع أسمنت ينبع خـلال ٣٣ شهرا بتكلفة قدرهـا ٨٠٠ مليون ريال بما في ذلك تكلفة بناء المجمعات السكنية للموظفين والعمال ومحطة للتحلية وأخرى لتوليد الكهرباء.

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية فقد كان تجاوب القطاع الخاص مع الحوافز العديدة التي قدمتها الحكومة لتشجيع الاستثمارات الصناعية طيباً. واتضح ذلك مـن عدد التراخيـص الصناعية التي منحتهـا وزارة الصناعـة والكهرباء خلال عـام ١٣٩٦. وقد بلغ عدد المشروعات المرخص لها خـلال العام ٢٦٢ مشروعا بلغ مجموع رؤوس أموالها المصرح بها ٣٦٠٠ مليون ريال. ومن المتوقع أن تستوعب هذه المشروعـات عند تنفيذها ما يقرب مـن ١٤٥٩٢ عاملا. وتمثل المشروعات المتعلقة بمـواد البنـاء والتعمير حوالي ٦٠ ٪ من مجموع المشروعـات وأكثر من ثلاثة أرباع إجمـالي رأس المال المصرح به مما يعكس حالة الازدهار التي يعيشها قطاع البناء والتعمـير وهو أمر طبيعي في المراحـل الأولية للتنمية، كما يعكـس الحوافز المالية التـي تقدمها الحكومة عن طريق صندوقي التنميـة الصناعية والتنمية العقارية. ويلـي ذلك في الترتيب مشروعـات المنتجات المعدنية والمنتجـات الكيماوية (١٠ ٪ لكل منهما) والمواد الغذائية والمشروبات (٩ ٪).

أمـا بالنسبـة للتوزيـع الجغرافي لهـذه المشروعات علـى المناطـق الرئيسية الثـلاث فهـو على النحو التـالي: ١١٠ مشروعـا (٤٢٪) في المنطقـة الوسطى و٨٥ مشروعـا (٣٢٪) في المنطقـة الغربيـة و٦٠ مشروعـا (٢٣٪) في المنطقة الشرقية. وبلغ عـدد المشروعات المشتركة مع مؤسسات أجنبيـة ٦١ مشروعا أي بنسبة ٢٣٪ من مجموع المشروعات المرخص لها وعددها ٢٦٢ مشروعا. أيضا فقد أنتج مصنع القضبان الحديدية في جدة قضبان الحديد المسلح المختلفة السمك من ١٤ إلى ٢٠ مليمـترا والتي تستخدم في أعمـال البناء المحلية. وقد بلغ إنتاج المصنع ٩٠٠٠ طن في عـام ١٣٩٦ مقابل ١٢٦٥٠ طـن في عام ١٣٩٥، غير أن المصنـع يتوقع أن يصل إنتاجـه في عـام ١٣٩٧ إلى ١١٠٠٠ طن نتيجة لزيادة كفاءتـه الإنتاجية. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

أمـا فيما يتعلق بالشق الثاني من سياسـة الحكومة الصناعية وهو أخذ زمام المبـادرة بالنسبة للمشروعات التي تتطلب استثمـارات كبيرة، فإنها قامت بتنفيذ هـذه المشروعات عـن طريق الشركـة السعوديـة للصناعات الأساسـة (سابك) والمؤسسة العامة للبـترول والمعادن (بترومين) حيث تختص الأولى بإقامة وتشغيل وتسويق منتجات الصناعات الأساسة القائمة على استغلال المواد الهيدروكربونية والمعدنيـة، وتختص الثانية بتأمين الوقود والمواد الخام الغازية وأعمال استكشاف وتطوير المـوارد المعدنية. وإلى جانب (سابك) و(بترومـين) اللتان تسهمان بشكل مباشر في عمليـات الإنتاج، هناك عدد آخر من المؤسسات الحكومية التي تختص بتقـديم الحوافز والمساعدات بأنواعها المختلفـة إلى المشروعات الصناعية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

١. الجهات التي تقدم الحوافز والمساعدات

ومـن أهم هـذه المؤسسات التي تقد الحوافز لإنشـاء الصناعات التي تتطلب استثمارات كبيرة نشير إلى ما يلي:

أ- الصندوق السعودي للتنمية الصناعية

وقد أنشئ هذا الصندوق في عام ١٣٩٤هـ بهدف تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل بدون فوائد لإقامة وتوسعة المشروعات الصناعية الخاصة وكذلك مشروعات المرافق الكهربائية. ومنذ إنشائه، قام الصندوق بدور بارز في دعم التنمية الصناعية بالبلاد. ففي خلال الفترة من ١٣٩٤/٩٥ - ١٣٩٨/٩٩، وافق الصندوق على منح ٥٠٦ قروض صناعية مجموع قيمتها ٥٤١٦ مليون ريال. أما قيمة القروض الصناعية التي صرفها خلال عام ١٣٩٨/٩٩ فقد بلغت ١١١٧ مليون ريال، وبذلك بلغ مجموع القروض الصناعية التي صرفها الصندوق حتى نهاية ذلك العام ٣٤١٤ مليون ريال هذا بخلاف القروض التي قام الصندوق بمنحها لشركات الكهرباء.

ب- الدار السعودية للخدمات الاستشارية

حيث قامت الحكومة بتحويل مركز الأبحاث والتنمية الصناعية إلى هيئة جديدة مستقلة تحت اسم الدار السعودية للخدمات الاستشارية وذلك اعتبارًا من غرة رجب ١٣٩٩. ومهمتها تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالأمور الفنية والإدارية والتشغيلية والتسويقية للمشروعات الحكومية والخاصة وإعداد دراسات التقييم والجدوى الاقتصادية بناء على طلبها وذلك مقابل رسوم معقولة. وقد حدد رأسمالها بمبلغ ١٦٣ مليون ريال دفعت الحكومة منها ١٠٠ مليون ريال نقدًا أما الباقي وقدره ٦٣ مليون ريال فيمثل موجودات مركز الأبحاث والتنمية الصناعية التي آلت ملكيتها إلى الدار الجديدة.

ج- صندوق الاستثمارات العامة

ومنذ تأسيسه وحتى نهاية ١٣٩٨/٩٩ بلغت قيمة القروض التي صرفها الصندوق ١٠٨١٢ مليون ريال بينما بلغت استثماراته المحلية ٤٧٥٠ مليون ريال

واستثماراته الخارجية ٩٥٣ مليون ريال. وبلغت قيمة القروض التي منحها صندوق الاستثمارات العامة بنهأي العام المالي ١٣٩٩/ ١٤٠٠ نحو ١٣ بليون ريال. كما شارك الصندوق كمساهم عن الحكومة في استثمارات متنوعة، وبلغت استثماراته المحلية بنهأي عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ زهاء خمسة بلايين ريال واستثماراته الخارجية ٩٩٤ مليون ريال (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠). وبلغت قيمة القروض التي صرفها الصندوق لعام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ حوالي ٩. ٥ بليون ريال، وبذلك يصل قيمة ما قدمه الصندوق من قروض حتى نهأي عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ حوالي ٤٣. ٨ بليون ريال. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

ثالثاً: إنشاء المدن والمناطق الصناعية

شهدت المناطق الصناعية توسعًا ملحوظًا في كل من الرياض وجدة والدمام حيث تمت توسعة مساحة منطقة الرياض من ٤٥١٠٢٨ مترا مربعا إلى ٢١٠٠٠٠٠٠ متر مربع ومنطقة جدة من ١٠٤٤٠٠٨ متر مربع إلى ٩١٠٠٠٠٠ متر مربع ومنطقة الدمام من ٩٩٤٦٥٣ متر مربع إلى ٢٤٠٠٠٠٠٠ متر مربع. كما تجاوب القطاع الخاص مع الحوافز المختلفة التي هيأتها له الدولة إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية التي رخص لها خلال الأعوام ١٣٩٥ - ١٣٩٨هـ ١٠٣٥ منشأة: منها ٧٥٨ منشأة وطنية بموجب نظام حمأي وتشجيع الصناعات الوطنية و٢٧٧ منشأة مختلطة وفقًا لنظام استثمار رأس المال الأجنبي. وبلغ مجموع رأس المال المصرح به لهذه المنشآت ١٦٧٨٠ مليون ريال منه ١١٣٣٢ مليون ريال للمنشآت الوطنية و٥٤٤٨ مليون ريال للمنشآت المختلطة.

وقد بلغ عدد المنشآت التي بدأ العمل فيها بالفعل خلال الفترة المذكورة ٦٥٠ منشأة برأس مال مصرح به مجموعه ١٠٠٦٨ مليون ريال دفع منه مبلغ ٤٠٧٢ مليون ريال. ومن هذه المنشآت ٤٦٧ منشأة وطنية برأسمال مصرح به قدره ٧٢٠١ مليون ريال دفع منه ٣٠١٠ مليون ريال و١٨٣ منشأة مختلطة برأسمال مصرح

بـه قدره ٢٨٦٧ مليـون ريال دفع منـه ١٠٦٢ مليون ريال. كما حقـق إنتاج مصانع الأسمنـت العاملة في المملكة زيادة ملحوظة في عـام ١٣٩٨ حيث ارتفع بنسبة ٣٨. ٥ ٪ عـن عـام ١٣٩٧ و٦٠ ٪ عن عام ١٣٩٦. كذلك فقد أنتجـت الشركة السعودية للأسمدة (سافكو) ٢٦٠٠٣٣ طنا متريا من اليوريا و١٣٢٧٢ طنا متريا من حامض الكبريتيك في عام ١٩٧٨ مقابل ٢٢١٤٧٤ طنا متريا و٩٧٤٠ طنا متريا على التوالي في عـام ١٩٧٧. أما إنتـاج الشركة المقرر لعام ١٩٧٩ فهـو ٢٦٥٠٠٠ طن متري من اليوريـا و١٤٣١٠ أطنان مترية مـن حامض الكبريتيـك. وإلى جانب هذا المشروع هنـاك مشروعات أسمدة جديـدة على نطاق واسع تقوم حاليًـا الشركة السعودية للصناعات الأساسة بالتخطيط لها بالتعاون مع شركات أجنبية متخصصة.

أيضـاً فقـد حققـت الهيئـة الملكيـة للجبيـل وينبـع منـذ إنشائهـا في عـام ١٣٩٥ (١٩٧٥) تقدمًـا ملحوظًـا في تنفيذ برنامج تطوير التجهيـزات الأساسة في هاتـين المدينتين. وشمل هـذا البرنامج إقامة المطـارات والمرافق ومحطات تحلية المياه وأنظمة التبريد الصناعي باستخدام مياه البحر وأنظمة تفريغ ومناولة المواد بالجملـة ومرافق التخزين وكذلك شمل البرنامج إعداد مواقع للصناعات الأولية والمساندة وإنشاء التجهيزات السلكية واللاسلكية وبناء المجمعات السكنية المزودة بالمدارس والمستشفيات ومناطق للترفيه ومراكز للتدريب المهني. وقد أبرمت الهيئة عقـودًا قيمتها ٨. ١٧٧٢ مليون ريـال خلال الفترة من يونيو ١٩٧٧ إلى يونيو ١٩٧٨ وذلـك للقيام بدراسـات وتصميمات وإنشاءات تتعلـق بمشروعات ٨١ التجهيزات الأساسـة. وقد خص الجبيـل ٥. ١١٣٩ مليون ريال وينبع ٣. ٦٣٣ مليون ريال. وقد بلغـت قيمة العقود المنتهيـة والتي قيد التنفيذ حتى يونيـو ١٩٧٨م ٩. ١٧٠٦ مليون ريال للجبيل الصناعية، و٤. ٨٦٤ مليون ريال لينبع الصناعية.

ونظرًا لما تتمتع به المملكة من وفرة نسبية في بعض عوامل الإنتاج وخاصة رأس المـال والطاقـة فقد كان من الطبيعـي أن يتم الاتجاه نحو الصناعـات التي تعتمد علـى الاستخـدام المكثف لهذه العوامـل. ولذلك تمثل الغرض الأساسـ من إنشاء

الشركـة السعودية للصناعات الأساسة (سابك) هو تصنيع المواد الهيدروكربونية والمعـادن. وقد خطت سابك خطوات عملية بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة نحو تحقيق هذا الهدف. وجري تباعًا إبرام اتفاقيات نهائية لتنفيذ هذه المشروعات مـن الإثيلين ومشتقاته والميثانول وسمـاد اليوريا والحديد والصلب والألومنيوم... إلخ، ليصل أغلبها إلى مرحلة التشغيل في أواخر الخطة الخمسية الثالثة، ولتساهم هـذه الصناعـات مساهمة مباشرة في زيـادة الإنتاج المحلـي الإجمالي وفي زيادة قـدرة البلاد على التصدير بالإضافـة إلى مساهمتها في تطوير القوى البشرية في البـلاد وتوليد العديـد من الأنشطة الاقتصادية الأخـرى (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

ولأهمية مدينتي الجبيل وينبع فقد رأينا إلقاء مزيد من الضوء عليهما فمدينة الجبيـل مساحتهـا ٩٠٠ كيلومترا مربعًا، وينبع ومساحتهـا ١٥٠ كيلومترا مربعًا – واضطلعت الهيئة الملكية بمسؤولية تخطيط وتصميم وإعداد المواقع وإقامة المرافق للمناطـق الصناعية والسكنيـة في المنطقتين. وجرى تخصيـص مناطق صناعية للصناعـات الأولية مثـل مصافي النفط ومجمعـات الصناعـات البتروكيميائية، كمـا خصصـت مناطـق للصناعات الثانويـة كمصانـع تشكيل المعـادن ومصانع الكيمياويات، والصناعات المساندة مثل مصانع تجهيز مواد البناء. وتعطي الهيئة جل اهتمامها كي تكتمل التجهيزات الأساسة وتباشر العمل في الوقت الذي تبدأ فيه المشروعات الصناعية الأساسة إنتاجها. وضمت مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتين مرافـق سكنية متكاملة يتوفر بها ما تحتاجـه من خدمات، وقد خططتا لاستيعاب ما يربو على ٣٥٠٠٠٠ نسمة في الجبيل و١٥٠٠٠٠ نسمة في ينبع.

وقـد وافقت وزارة الصناعـة والكهرباء حتى نهأي عـام ١٣٩٩ (١٩٧٩) على منـح تراخيص لحـوالي ١٦٣٨ مشروعًا صناعيًا بلغ إجمـالي رأس مالها المصرح بـه زهاء ٢٩,٨ بليون ريال، وتشمل ١٢٢٢ مشروعًا برأس مال سعودي قدره ٢٦,٢ بليون ريال و٤١٦ مشروعا برأس مال مشترك قدره ٣,٦ بليون ريال. وباشر حوالي

٨٣٨ مشروعـا من أصل المشاريع المرخص لها بالعمل بنهأي عام ١٣٩٩. كما وافق صنـدوق التنمية الصناعية السعودي خلال العام المالي ١٣٩٩/١٤٠٠ على قروض صناعية بلغت قيمتها ١,٨ بليون ريال، صرف منها حوالي ١,٣ بليون ريال وبذلك ارتفـع مجموع التزاماته من القروض الصناعية إلى ٦,٨ بليون ريال كما بلغ عدد المشاريع التي مولها ٥٧٧ مشروع.

وشملـت المشروعـات الصناعية التي باشـرت الإنتاج بتمويل مـن الصندوق حتى شهـر رمضان ١٤٠٠ (يوليه ١٩٨٠) ٣٥١ مصنعا لمـواد البناء و٩٩ للمنتجات الاستهلاكيـة و٢٣ لصناعة التجهيـزات التجارية و٤٣ للمنتجـات الصناعية و١٧ لصناعة معدات النقل والسيـارات. كذلك فقد أسند إلى الصندوق إدارة برنامج إقراض خاص اعتمد له مبلغ ٢٠٠ مليون ريال لتمويل مشاريع مستودعات ومخازن التبريـد. وحتى نهأي عـام ١٤٠٠ (١٠ نوفمـبر ١٩٨٠) التزم الصنـدوق بقروض بلغت قيمتهـا ١٧٩ مليون ريال لإنشاء ٣٩ مشروعا لمخازن التبريد. ومن المتوقع أن يختتم برنامجه بمنح قروض لخمسة مشاريع أخرى قيمتها ٢٠ مليون ريال، وتعكس الجداول التالية حجم مساهمة الصندوق الضخمة في مشاريع التنمية بالمملكة في عهد الملك خالد: (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

جدول رقم (٥-١) يوضح

عدد المشاريع الصناعية الممولة من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي

حسب القطاع خلال الفترة ١٣٩٤ / ٩٥ - ١٣٩٩ / ١٤٠٠

القطاع	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	١٤٠٠/٩٩	المجموع
منتجات غذائية	١	٧	٢	١٦	٢٠	١٨	٦٤
مشروبات	–	١	١	٢	٦	٥	١٥
منسوجات	–	٣	–	–	١	٣	٧
منتجات جلدية	–	–	–	–	–	٢	٢
منتجات خشبية	١	١	١	١	–	–	٤

الأثاث الخشبي	٢	٣	٣	٢	–	٣	١٣
منتجات الورق	–	–	٥	٣	٢	٢	١٢
منتجات طباعة	–	١	١	٤	٥	٣	١٤
منتجات كيميائية	٢	٨	٧	٥	٨	٥	٣٥
منتجات الزيت والغاز	–	–	١	–	–	٣	٤
منتجات مطاطية	–	–	١	–	–	٣	٤
منتجات بلاستيكية	١	٦	٨	١١	٦	١٢	٤٤
منتجات الصيني والخزف	–	–	٢	–	–	–	٢
منتجات الزجاج	–	–	٢	٢	٢	٤	١٠
الأسمنت	–	١	–	٤	–	١	٦
مواد بناء أخرى	٦	١٧	٦٨	٥١	٤٠	١٧	١٩٩
منتجات معدنية	٤	٩	١٦	٢٠	١٦	١٩	٨٤
مكائن	١	٤	٤	٢	٢	٥	١٨
معدات كهربائية	٣	٢	٢	٨	٢	٣	٢٠
معدات نقل	–	٢	٤	٤	–	٤	١٤
مصنوعات أخرى	–	–	٢	–	١	١	٤
النقل البحري	–	–	٢	–	–	–	٢
المجموع	٢١	٦٥	١٣٤	١٣٦	١١١	١١٠	٥٧٧

● المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي.

وتكشف البيانات الواردة في الجدول رقم (٥-١) عن أن ٦٦٪ من المشاريع الصناعية الممولة من قبل صندوق التنمية السعودي قد تم خلال الأعوام من (٩٦/٩٧ ٩٨/١٣٩٩هـ). وهذا يعني أن خطة التنمية في عهد الملك خالد أولت عنأي خاصة بالمشروعات الصناعية منذ البدايات الأولى لها وذلك إدراكاً من ولاة الأمر لأهمية هذا النشاط الاقتصادي في توفير فرص العمل لأبناء المملكة وفي دعم قدراتها المادية.

ومـن الملاحظ أيضاً أن ١٧٪ مـن المشروعات الصناعية كانت من مشروعات إنتـاج السلع الإنتاجية مثل مصانع المنتجات المعدنية والمكائن والمعدات الكهربائية وميادين النقل. وتعد هـذه النسبة مؤشراً جيداً على جدية التنمية الاقتصادية في المملكة حيث أن الاهتمام بهذا النوع من الصناعات يساعد على انتشار الصناعات الأخـرى التي تقوم على هذه المنتجات، وبذلك تكـون المملكة قد تجنبت المشكلات التي وقعت في بلدان أخرى أولت اهتماماً لإنتاج السلع الاستهلاكية فتراجعت قيمة الإنتاج الصناعي الاستثماري إلى حد كبير.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن شركات منتجات مواد البناء والأسمنت والزجاج والمنتجات البلاستيكية تشكل ٤٥٪ من جملة المشاريع الصناعية التي يقوم بتمويلها صنـدوق التنمية السعـودي وهذا يوضح لنا مدى الارتبـاط القوي بين المشروعات الصناعية وخطط الإنماء والتعمير والتشييد التي منحتها حكومة الملك خالد دفعة قوية وهيأت لها فرص الازدهار في خلال سنوات قليلة من خطة التنمية الثانية.

جدول رقم (٥-٢) يوضح

القروض الصناعية التي وافق عليها صندوق التنمية الصناعية السعودي، حسب القطاع الصناعي خلال الفترة ٩٤/ ١٣٩٥- ١٤٠٠/ ١٤٠١ (بملايين الريالات)

القطاع	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	١٤٠٠/٩٩	١٤٠١/١٤٠٠	المجموع
المواد الغذائية	١٠	٩٤	٩	٢٠٢	١٠٧	١٢٦	١٠٧	٦٥٥
مشروبات	–	٧	٢٢	١٦	٥٢	١٢٦	٦٤	٢٨٧
منسوجات	–	٤٧	٣	–	٢١	٣٤	٨٣	١٤٣
صناعة الجلود	–	–	–	–	–	٨	٢	١٠
منتجات خشبية	٤	٥	٦	١	–	–	–	١٦
الأثاث الخشبي	١٢	٧	٢٥	٥	٦	١٩	١٥	٨٩
منتجات الورق	–	–	٢٨	٢٣	١٢	٢٣	٤	١٠١

مواد الطباعة	–	٦	١٩	٥١	٢٩	١٥	١٧	١٣٨
مواد كيميائية	١٢	٣٩	١٧٠	٢٦	١٦٨	٤٥	٣٩	٤٩٩
منتجات الزيت والغاز	–	–	٨٨	–	–	٢٩	–	١١٧
منتجات مطاطية	–	–	١٤	٣	–	–	–	١٧
منتجات بلاستيكية	١	٢٧	٤٩	٤٦	٢٦	٦٥	٥٧	٢٧١
منتجات الصيني والخزف	–	–	٥٢	١٠	–	–	٨٠	١٤٢
منتجات زجاجية	–	–	٢٠	٢١	١١	١٦	٧٤	١٤٢
الأسمنت	–	٣٦٠	–	٨٦٣	–	٤٠٠	٤٠٠	٢٠٢٣
مواد بناء أخرى	٨٧	١٧٤	٥٠٨	٤٨٦	٤٠٤	٧٩	١٠٠	١٩٣٩
منتجات معدنية	٧	٢٠٢	٨٨	١٨٣	١٢٤	١٤٥	١٧١	٩٢٠
صناعة المكائن	٥	٩	٣٥	١٠	١٣	٨٠	٣٠	١٨٢
المعدات الكهربائية	١٢	٣٠	١٨	٢	١٢	١٤	١٧	١٥٤
معدات النقل	–	٢١	٢٤	٩٢	–	١٣	٣	١٥٣
صناعات أخرى	–	–	٥	١	٢	٢	٤	١٤
النقل البحري	–	–	٦٨	–	–	–	–	٦٨
المجموع	١٥٠	١٠٢٨	١٢٥١	٢٠٩١	٩٨٧	١٣٣٩	١٢٥٩	٨١٠٦

● المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي.

كان تشجيع قطاع الصناعة في عهد الملك خالد ينطلق من فكر تنموي رشيد، يعي أهمية الصناعة في ريادة قطاعات الإنتاج الأخرى دون إغفال لتلك القطاعات من أهمية في نجاح الصناعة وخاصة قطاع الزراعة واستخراج المواد الأولية. وقد

نجـح قطـاع الصناعة منذ السنـوات الأولى في ريادتة للعمـل التنموي في مختلف القطاعـات الإنتاجية ولم يفقد قـوة الدفع الذاتي التي اكتسبهـا حيث، يعد قطاع صناعـة الأسمنت من بين أهم القطاعـات المستفيدة من قروض الصندوق، حيث بلغـت قيمة القروض التي التزم الصنـدوق بتقديمها لهذا القطـاع ٢ بليون ريال خـلال السنوات الست الماضية. وقد شهدت صناعـة الأسمنت توسعا كبيرا لتلبية الاحتياجـات المتزايدة لمشروعـات التشييد والبناء. وبدأت ثلاثـة مصانع أسمنت جديـدة إنتاجها التجاري في عام ١٤٠١، وبذلـك تصبح الطاقة الإنتاجية السنوية مـن الأسمنت زهـاء ٦,٦ مليون طن. وأنتجت مصانـع الأسمنت الستة العاملة في المملكـة نحـو ٣,٤ مليون طن خلال عام ١٤٠١. كما يجـري حاليا إنشاء مشروعي أسمنت آخرين، وبذلك سترتفع الطاقة الإنتاجية السنوية للأسمنت عن ٨,٦مليون طـن، عندما يبـدأ المشروعان إنتاجهمـا في عام ١٤٠٢. (التقريـر السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

رابعاً: تنمية قطاع الصناعة لقيادة التنمية الاقتصادية في المملكة

حافظ القطاع الصناعـي السعودي على معدل النمو الذي بدأ تحقيقه خلال خطـة التنمية الثانيـة، وبدأ نحـو ٣٢٧ مشروعا صناعيا جديـدا في الإنتاج خلال عـام ١٤٠٠، كمـا أصـدرت وزارة الصناعة والكهربـاء خلال نفـس الفترة زهاء ٤٢٦ ترخيصا، بعضها لإنشـاء مشروعات صناعية جديدة وبعضها الآخر لتوسعة المصانـع القائمـة حاليا، وقد بلغ رأس المال المصرح بـه للمشروعات المرخص لها في عـام ١٤٠٠ نحـو ٣١ بليـون ريال بمـا في ذلك رأسمـال المشروعـات المشتركة لشركـة سابـك في قطـاع البتروكيميائيـات، ومثلت شركـة الصناعـات الأساسة السعودية(سابك) المحرك الرئيس لتطوير الصناعات الثقيلة في المملكة. وأبرمت الشركـة عشـر اتفاقيات لإنشـاء مشروعات مشتركة مع شـركات أجنبية في حقل صناعـة البتروكميائيات والمعادن والأسمدة. وقد أنجـزت سابك مشروع التوسعة لمصنـع درفلة الحديد والصلب بجدة. كما عقدت اتفاقيات مشاركة لإقامة مصنع

لتركيـز خام الحديـد بطريقة التخفيض المباشر، ومصنع آخـر لدرفلة الصلب، وكذلك لإنشاء مجمع لصناعة السماد لإنتاج الأمونيا واليوريا ومصنعين للميثانول، بالإضافة إلى أربعة مجمعات للصناعات البتروكميائية تعتمد على الإيثيلين كمادة أوليـة. وستقام هـذه المشروعات جميعها في مدينة الجبيـل الصناعية في المنطقة الشرقية.

وسينشـأ مجمع خامس للصناعات البـتر وكيماوية في مدينة ينبع الصناعية. وتستخدم سابك في صناعتها غاز الإيثان والميثان، الذي ينتجه مشروع تجميع الغاز الحكومي، إما كوقود أو كلقيم للصناعة. وتم بالفعل إبرام عقود الإنشاء للعديد من هـذه المشروعات فقد أرست سابك في عـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ عقودا لتشييد مصنع تركيز خامات الحديد ومصنع درفلة الصلب، ومجمع الأسمدة. وتم في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ ترسية عقـد إنشاء أول مشـروع للميثانول. وقامت الهيئـة الملكية للجبيل وينبـع في نفس الوقت بإعداد تجهيزات البنيـة الأساسة لهذه المشاريع. ففي خلال عـام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ أبرم فـرع الهيئة في الجبيل عقودا بلغـت قيمتها ٧,٦ بليون ريـال لتطوير التجهيـزات الأساسة، بما في ذلك إنشاء حـزام نقل خامات الحديد (بتكلفـة ٨٥ مليـون ريال) ومرافق تحميـل اليوريا (٨٥ مليون ريـال) وإعداد موقع مشـروع مجمـع إنتاج السماد (١٧ مليـون ريال). وشكل مصنـع السماد في الجبيل توسعـا ملحوظا لصناعة قائمة بالفعل منذ وقت طويل ونشطة في مجال التصدير، فقـد أنتجت شركة الأسمدة العربية السعودية في عـام ١٩٨١م زهاء ٣٤٢٢٨٩ طنًا من اليوريا، واتجه القسم الأعظم من الإنتاج للتصدير في الأسواق العالمية.

كما خططت سابك للجيل الثاني من الصناعات، الذي يركز على الصناعات الوسيطـة في مجـال إنتـاج البتروكيماويات والمعـادن، والتي تقوم علـى استخدام منتجـات الجيـل الأول من الصناعـات الأساسة كمادة أولية، بهـدف توفير المواد اللازمـة لأسواق التصدير، وتغذية متطلبات الصناعات القائمة في المملكة، والتي تستخدم المعادن والمنتجات البتروكيميائية كمواد أولية. وبلغ عدد المصانع العاملة

في قطاعات الصناعات المعدنية والكيميائية والبلاستيكية بنهأي عام ١٤٠٠ زهاء ٤٤٧ مصنعا. هذا، ولم تصمم مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان لدعم مشروعات سابك فحسب، بل ولدعم قاعدة عريضة من المشروعات الصناعية والخدمات المساندة، ومجمعات تكرير النفط التي ستقوم بترومين بإنشائها بمشاركة أجنبية.

وتم في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ توزيع قطع أراضٍ في منطقة الصناعات المساندة بمدينة الجبيل، استفاد منها حوالي ٥٠ مشروعا صناعيا، بما فيها ١٢ مصنعا للمنتجات المعدنية والكيميائية والبلاستيكية. كما منح فرع الهيئة الملكية بالجبيل ٢٣ امتيازا لمشروعات خدمات متنوعة تقام في المدينة الصناعية. ويعدُّ صندوق الاستثمارات العامة المرتبط بوزارة المالية الممول الرئيس لمشروعات شركة سابك ومؤسسة بترومين والمشروعات الصناعية والتجارية الأخرى للقطاع العام. وصرف الصندوق خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ قروضا بلغت قيمتها ٦ بلايين ريال بزيادة قدرها ٩,٢ بليون ريال عن العام السابق. كما مضى العمل قدما في تطوير المناطق الصناعية في المدن الرئيسة من المملكة خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١. وجهزت هذه المناطق بجميع المرافق بما فيها وسائل الاتصالات الهاتفية والتلكس. وباشرت المناطق الصناعية التي أشرفت على تنفيذها وزارة الصناعة والكهرباء عملها في كل من الرياض وجدة والدمام والقصيم والهفوف. ويعد قطاع صناعة الأسمنت من بين أهم القطاعات المستفيدة من قروض الصندوق، حيث بلغت قيمة القروض التي التزم الصندوق بتقديمها لهذا القطاع بليوني ريال خلال السنوات الست الماضية. وقد شهدت صناعة الأسمنت توسعا كبيرا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمشروعات التشييد والبناء. وبدأت ثلاثة مصانع اسمنت جديدة إنتاجها التجاري في عام ١٤٠١، وبذلك تصبح الطاقة الإنتاجية السنوية من الأسمنت زهاء ٦,٦ مليون طن. وأنتجت مصانع الأسمنت الستة العاملة في المملكة نحو ٣,٤ مليون طن خلال عام ١٤٠١. كما يجري حاليا إنشاء مشروعي أسمنت آخرين، وبذلك

سترتفع الطاقة الإنتاجية السنوية للأسمنت عن ٨. ٦ مَلاَيِيْنَ طن، عندما يبدأ المشروعان إنتاجهما في عام ١٤٠٢. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

وقد تابع المستثمرون السعوديون إنشاء مشروعات الصناعات التحويلية مستفيدين من الدعم السخي الذي تقدمه الحكومة، انطلاقا من هدفها الرئيس في مساعدة القطاع الخاص لإقامة صناعات مجدية تستطيع في النهأي الوقوف في وجه المنافسة في سوق حرة. وقد أخذت الحكومة زمام المبادرة في إنشاء مشروعات الصناعات الأساسة المعتمدة علي تصنيع المواد الهيدروكربونية، وذلك بالمشاركة مع شركات أجنبية. وبدأ في عام ١٤٠١ تشغيل ١٩٢ مصنعا، بلغ إجمالي رأس مالها المصرح به نحو ستة بلايين ريال.

كما منحت وزارة الصناعة والكهرباء خلال نفس العام ٤٢١ ترخيصا صناعيا جديدا برأسمال إجمالي مصرح به مقداره زهاء ٤, ٣٥ بليون ريال. وضمت هذه المشاريع ستة مصانع للبتروكيماويات: ثلاثة منها لشركة الصناعات الأساسة (سابك)، وثلاث أخرى لشركة بترومين. وقد أصدرت الوزارة حتى نهأي عام ١٤٠١ ما يربوعن ٢٤٠٠ ترخيصٍ صناعيٍ، منها ١٣٦١ مشروعا بدأت حينئذ الإنتاج فعلا. وبلغ عدد المشاريع الصناعية التي اشترك فيها مستثمرون أجانب بنهأي عام ١٤٠١ زهاء ٤٩٩ مشروعا، ساهم رأس المال الأجنبي فيها بحوالي ٢٧ بليون ريال من إجمالي رأس مالها المصرح به، والبالغ ٦٠ بليون ريال. كما وافق صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال العام المالي ١٤٠١/ ١٤٠٢ على ٨٨ قرضا صناعيا بلغت قيمتها ١, ٤ بليون ريال، مقابل ٨٩ قرضا بلغت قيمتها ١, ٣ بليون ريال في العام المالي السابق. وبذلك بلغ المجموع التراكمي للقروض التي وافق عليها الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤ وحتى نهأي عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهاء ٨٠٩ قروض، وصلت قيمتها إلى نحو٩. ٥ بلايين ريال. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

والواقـع أن قطاع الصناعة قد واصل نمـوه المطرد بفضل ما تقدمه الحكومة مـن دعم للنهوض بالصناعات الوطنيـة، وتشكيل قاعدة من الصناعات الأساسة والتحويليـة تكون قـادرة في المستقبل علـى منافسة الصناعة المماثلـة في الأسواق الحـرة، وتكويـن مصدر قـوي ودائم للدخل يمكـن الاعتماد عليـه. حيث بلغ عدد التراخيـص الصناعية حتـى نهأي عام ١٤٠٢ هـ ٢٦٨٩ ترخيصا بتمويل إجمالي بلـغ ٥,١١٢٢٧٦ مليـون ريال، منهـا ١٥١١ مصنعا منتجا، بلـغ تمويلها الإجمالي ٩,٣٢٢٦٤ مليـون ريـال، و ٥١٤ مصنعـا تحـت التنفيـذ، و ٦٤٤ ترخيصا لم تبدأ التنفيذ بعد حينذاك، وشكلت نسبة ٢٥ ٪ من إجمالي التراخيص. وفي عام ١٤٠٢ هـ منحـت وزارة الصناعة والكهرباء ٢٤٦ ترخيصـا بتمويل بلغ ٩,١٣٢٦٣ مليون ريـال دخل منها ٥٥ مصنعا مرحلـة الإنتاج، وبلغ إجمـالي تمويلها ٠,٦٨٦ مليون ريـال. وشـكل قطاع مواد البناء من أكـبر القطاعات الصناعيـة، حيث مثل نسبة ٣٩٪ مـن إجمالي رأسمـال القطاعات الصناعيـة، يليه قطاع المنتجـات المعدنية والمكائن والمعدات، حيث بلغت نسبته ٢٢٪، يليه قطاع المنتجات الكيماوية والمطاطية والبلاستيكيـة بنسبة ٢٠٪، ثم قطاع المنتجـات الغذائية بنسبة ١٢٪، وبلغ إجمالي تمويل هذه القطاعات الأربعة ٢,٢٩٩٠٧ مليون ريال بنسبة ٩٣٪ من إجمالي تمويل المصانع المنتجة كما أنها تشكل نسبة ٨٦ ٪ من إجمالي عدد المصانع.

ونتيجة لمـا حققه قطاع الصناعة من نجاح وتقدم فـإن المستثمرين الأجانب أبـدوا رغبة كبيرة للمشاركـة في المشاريع الصناعية. وقد بلغ عـدد المشاريع التي يساهـم فيها رأس المال الأجنبـي ٥١٨ مشروعا بتمويل إجمالي بلـغ ٩,٦٨ بليون ريـال، ساهم فيها الشريـك الأجنبي بمبلغ ٦,٣٢ بليون ريـال، أي بنسبة ٤٧٪ من إجمـالي التمويل. وبلغ إنتاج الأسمنت في المملكـة لعام ١٤٠٣هـ حوالي ١,٨ مليون طـن بزيادة نسبتها ١٤٪ عن عام ١٤٠٢ و٧٠٪ عن عام ١٤٠١هـ. وقد شكل الإنتاج المحلـي حوالي ٣٦٪ من مجمـوع الاستهلاك البالغ حوالي ٢٢ مليون طن. وارتفعت نسبة الإنتـاج المحلي إلى الاستهلاك بعد الانتهاء مـن تنفيذ المشروعات الجديدة

وانتجت المصانع القائمة بأقصى طاقتها. وبلغت الطاقة الإنتاجية لشركات الأسمنت العاملة حاليا وهي ثمان شركات حوالي ٢,٩ مليون طن، تصل طاقتها الإنتاجية إلى حوالي ١٤ مليون طن من الأسمنت بعد تشغيل الشركات التي ماتزال تحت التنفيذ، وهي الشركة السعودية الكويتية للأسمنت، والتي بدأ إنتاجها التجريبي خلال الربع الأول من عام ١٤٠٥، وشركة الأسمنت العربية المحدودة برابغ، والتي بدأ إنتاجها في نهأي عام ١٤٠٤، وشركة الأسمنت الأبيض السعودي، والتي كانت لا تزال في هذا التوقيت في بدأي مراحل التنفيذ. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

الفصل السادس

تطوير قطاعي التجارة الداخلية والخارجية

- تمهيد..
- أولاً: قطاع تصدير النفط.
- ثانياً: قطاع الواردات.
- ثالثاً: ميزان مدفوعات المملكة.
- رابعاً: ملامح قطاعي التجارة الداخلية والخارجية في نهاية خطة التنمية الثانية.

تمهيد

يعد نمو قطاع التجارة الداخلية والخارجية أحد مؤشرات تقدم الاقتصاد الوطني واستقلاله، وخاصة بعد أن دخلت مجتمعات الخليج العربي والمملكة علي وجه الخصوص مرحلة المجتمع العالمي عن طريق الاستهلاك واسع المدى، بعد ارتفاع مستوى المعيشة الذي نتج عن تزايد الإيرادات النفطية، وجهود هذه المجتمعات في زيادة معدلات الإنتاج في الصناعة والزراعة، لتمثل دوراً بارز في مجال التجارة العالمية.

ويحتل قطاعي التجارة الداخلية والخارجية مكانة مهمة بالنسبة للاقتصاد السعودي، حيث يشكل إنتاج وتصدير الزيت الجانب الأكبر من الإنتاج الإجمالي، ومن الموارد بالعملات الأجنبية وإيرادات الحكومة. ونظرا لما للتجارة الخارجية من أهمية في تنمية اقتصاد المملكة وتحقيق الرفاهية للمواطنين؛ فقد انتهجت الحكومة من سياسات الاستيراد والتصدير والصرف ما يناسب الاقتصاد الذي يلعب فيه قطاع التجارة الخارجية الدور الرئيس. وفي هذا الفصل نعرض للتطورات التنموية التي شهدها كل من قطاعي التجارة الداخلية والخارجية، لنكشف عن مدى التغيرات التي طرأت عليهما خلال عهد الملك خالد.

أولاً: قطاع تصدير النفط

بلغت قيمة الإيرادات الإجمالية لصادرات الزيت الخام والمكرر لكل من شركة أرامكو وجيتي والزيت العربية مبلغ ٣٨٥٠١ مليون دولار في عام ١٩٧٦ على أساس الأسعار المعلنة مقابل ٢٩٥٧٩ مليون دولار في العام السابق أي بزيادة نسبتها (٣٠٪) عن عام ١٩٧٥ و(٨٪) عن عام ١٩٧٤ حيث سجل عام ١٩٧٥ انخفاضا نسبته (١٧٪). وساهم الزيت الخام بنسبة ٩٤ ٪ من هذه الإيرادات بينما ساهمت المنتجات المكررة بنسبة (الـ ٦٪) الباقية. وتقدر قيمة الصادرات غير النفطية في عام ١٩٧٦ بحوالي ٨١ مليون دولار أي بأقل من خمس الواحد ٪ من قيمة صادرات الزيت.

وقد حصلت أوروبا الغربية على النصيب الأكبر من صادرات المملكة من الزيت(٤٢٪) وجاءت في المركز الثاني بعض البلدان الآسيوية باستثناء بلدان الشرق الأوسط. (٣٠٪) واحتلت المركز الثالث بلدان نصف الكرة الغربي (٢٢٪). وبالنسبة لكل دولة على حدة، فقد احتفظت اليابان بمركزها كأكبر عميل للمملكة حيث شكلت وارداتها (٢٠٪) من صادرات المملكة من الزيت في عام ١٩٧٦ (٧٧٠٣ مليون دولار). واحتلت فرنسا المركز الثاني، بيد أن الفارق بينها وبين المركز الأول كبير حيث حصلت على (١٢٪) من صادرات المملكة (٤٤٣٥ مليون دولار). أما الدول التي سجلت زيادات ملحوظة في نصيبها من صادرات المملكة فهي الولايات المتحدة الأمريكية(من ٥, ٣٪ إلى ٨, ٤٪) وجزر الأنتيل الهولندية(من ٨, ٤٪ إلى ٦٪) وسنغافورة(من ٥, ٢٪ إلى ٤, ٣٪).

وقد استمر نصيب كل من المملكة المتحدة وأسبانيا وإيطاليا في الانخفاض، حيث انخفض نصيب المملكة المتحدة من (٩٪) في عام ١٩٧٤ إلى (٦٪) في عام ١٩٧٥، و٥٪ في عام ١٩٧٦، وانخفض نصيب أسبانيا من (٦ ٪) في عام ١٩٧٤ إلى (٥٪) في عام ١٩٧٥، و(٢, ٣٪) في عام ١٩٧٦، ونصيب إيطاليا من (١٠٪) في عام ١٩٧٤ إلى (٨٪) في عام ١٩٧٥، و(٦٪) في عام ١٩٧٦.

ثانياً: قطاع الواردات

بلغت قيمة صادرات المملكة من الزيت في عام ١٩٧٨ بلغت ٤, ٣٧ بليون دولار مسجلة انخفاضًا نسبته (١٤٪) عن العام السابق، في حين أن كمية المصدر من الزيت انخفضت بمعدل (٢, ١٠٪) إلى٦. ٢٩٨٥ مليون برميل. ويرجع معظم الانخفاض في هذه الصادرات إلى انخفاض كمية صادرات أرامكو بنسبة (١١٪)؛ حيث بلغت ٢٩٠٠ مليون برميل، وإن كانت قد زادت في الربع الأخير من العام نظرًا لرغبة المملكة في الحد من النقص الذي طرأ على إمدادات الزيت العالمية. وقد استمر هذا الاتجاه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩ حيث ارتفعت كمية

الصـادرات بنسبة (٢٠٪) عن مستواهـا في نفس الفترة من عام ١٩٧٨. هذا وقد ساهمـت صادرات الزيت الخام بحوالي (٩٤٪) من إجمالي قيمة صادرات الزيت الخام بحوالي (٩٤٪) من إجمـالي قيمة صادرات الزيت بينما ساهمت المنتجات المكررة بالنسبة الباقية.

وفيمـا يتعلق بالـواردات فقد كان لتنفيـذ خطة التنمية والزيـادة في الدخول الفرديـة، وزيادة الميل للاستيراد وارتفاع الأسعـار العالمية أثرها في زيادة واردات المملكـة خلال عام ١٩٧٦ بمبلغ ٢١٢١٥ مليون ريال أو بنسبة ٥, ٨٣٪. وجاءت هذه الزيادة علاوة على الزيادة التي تحققت في عام ١٩٧٥ والتي بلغت ٣, ١٠٨٣٧مليون ريال (٧٤٪) و٦, ٦٠٦٨ مليون ريال (٧١٪) في عام ١٩٧٤م.

وقـد استمر مستوى الواردات في الزيادة بصورة مطردة من ٧, ١٤٥٧٤ مليون ريـال في عـام ١٩٧٤ إلى ٢٥٤١٢ مليـون ريال في عـام ١٩٧٥، و٤٦٦٢٧ مليون ريال في عـام ١٩٧٦. وهكـذا تكون قيمة الواردات قـد زادت إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه خـلال فترة وجيزة قدرها عامان. ويمكن تصور مدى سرعة التوسع في الواردات إذا أخذ في الاعتبار أن الزيادة في واردات عام ١٩٧٦ والتي بلغت ٢١٢١٥ مليون ريال تعادل حوالي مرة ونصف قيمة الواردات في عام ١٩٧٤ أي منذ عامين، وتعـزى هذه الزيادات الكبـيرة إلى الدعم الحكومي غير المحـدود، والدور الفاعل الذي لعبه الجهاز المصرفي، وذلك برغم تكدس الموانئ واختناقات النقل والتخزين والأيدي العاملة. وقد شملت الزيادة في الواردات القطاعات الثلاثة كافة وهي قطاع الزيت والقطاع العام والقطاع الخاص. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

وحظـي القطاع الخاص كالعادة بالنصيب الأكبر من الواردات (٨٤٪) وتلاه القطـاع العام (١٤٪) وقطاع الزيت (٢٪). كمـا سجل القطاع الخاص أيضًا أكبر معـدل لنمو وارداتـه (١١١٪). تلاه القطاع العام وقطاع الزيـت بفارق كبير حيث سجلا (٢٢٪) و(٩٪) على التوالي.

ويتضح أن واردات القطاع الخاص قد تزايدت حوالي أربعة أمثال خلال فترة قصيرة تقارب العامين، وأن الزيادة في واردات القطاع الخاص وحده في عام ١٩٧٦ قد تجاوزت بصورة ملحوظة إجمالي واردات القطاع الخاص في العام السابق (عام ١٩٧٥) حيث بلغت قيمتها ١٨٥١٨ مليون ريال. وتُعدُّ الزيادة التي أمكن تحقيقها في واردات القطاع الخاص - بالرغم من الاختناقات المختلفة - أحد المنجزات البارزة للاقتصاد السعودي.

وقد اتسمت هذه الزيادة في الواردات بتأثيرها في الحد بعض الشيء من معدل التضخم المرتفع في الاقتصاد السعودي، ومن المؤمل أن تؤدي الزيادة المنتظرة في السلع المعروضة بالإضافة إلى سياسة التحكم في الطلب وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى خفض معدل التضخم في البلاد بنسبة كبيرة. كما زادت قيمة المواد الغذائية التي تمول بواسطة البنوك التجارية في عام ١٩٧٦ بمبلغ ٢٦١٢ مليون ريال أي بنسبة (١٠٪) بينما زادت قيمة الواردات الأخرى بمبلغ ٦٦٩١ مليون ريال أي بنسبة ٦١٪ حيث بلغت ١٧٦٠٥ مليون ريال.

وحدث هبوط متوازن في نسبة الزيادة في المواد الغذائية المستوردة من ٢٥٪ في عام ١٣٩٣ إلى ٢٢٪ عام ١٣٩٤ إلى ١٨٪ في عام ١٣٩٥ إلى ١٣٪ في العام ١٣٩٦ وذلك أمر متوقع بالنسبة لاقتصاد سريع النمو مثل الاقتصاد السعودي حيث تتزايد الدخول الفردية ونفقات التنمية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى معدلات النمو المرتفعة التي تحققت بنسبة ١٠٨٪ في استيراد مواد البناء، و(٥١٪) في الآلات والأجهزة، و(٤٢٪) في المنسوجات والملبوسات، و(٦٢٪) في السلع الأخرى كافة. ويلاحظ أن نسبة السلع غير الغذائية إلى إجمالي الواردات قد زادت من ٧٥٪ في عام ١٣٩٣ إلى (٨٧٪) في عام ١٣٩٦، وأن أكبر قدر من الزيادة كان في نصيب السيارات (من ١٣ إلى ٢٠٪) والآلات والأجهزة (من ١٨ إلى ٢٢٪) والسلع الأخرى (من ٢٤ إلى ٢٨٪). وبقيت نسبة مواد البناء كما هي دون تغيير بينما انخفضت نسبة المنسوجات والملبوسات.

أمـا فيما يخصـ الواردات فقد ارتفعـت قيمة واردات المملكـة في عام ١٩٧٨ لتصـل إلى ٨٢,٨ بليـون ريال بمعدل نمـو نسبته (٣٦٪) وهو مـا يقل عن نصف معدل نموها السنوي الذي بلغ حوالي (٨٠٪) في الأعوام من ١٩٧٤-١٨٧٦، الأمر الذي يشير إلى عودة واردات المملكة إلى معدلات النمو الطبيعية. ويعد معدل النمو المتباطـئ لـواردات القطاع الخاص(٣٩٪) في عـام ١٩٧٨ مقابل (٩٠٪) في عام ١٩٧٦) مـن المؤشرات العاكسـة لسياسة الحكومة في ضبط معـدلات نمو الإنفاق العـام. ومـن ناحية أخرى، أظهـرت واردات قطاع الزيت ارتفاعًـا كبيرًا في معدل نموهـا حيث بلغت خـلال عام ١٩٧٨ ما يزيد عن ثلاثة أضعـاف ما كانت عليه في العـام السابق، الأمر الذي يعكس، إلى جانب عوامل أخرى، مدى التقدم في تنفيذ برنامـج الحكومة لتجميع ومعالجة الغاز والتوسع في شبكتي خطوط أنابيب الزيت الخام والغاز الطبيعي السائل بالإضافة إلى التكاليف الأكثر ارتفاعًا لمعدات الزيت (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

كذلك فقد حققت قيمة واردات القطاع الخاص التي تمولها البنوك التجارية نمـوًا نسبته (١١٪)في عـام ١٣٩٩/٩٨ مقابل (٢٣٪) في العام السابق لتصل إلى ٣١,١ بليـون ريـال تمثـل أقل من نصـف واردات القطاع الخاصـ في عام ١٩٧٨. ومن ناحيـة أخرى فقد شهدت واردات مواد البنـاء ارتفاعًا معدله (٢٥٪)، وهذا المعدل يفوق بكثير معدل نموها في العام الماضي الذي وصل إلى (٥٪)فقط. كذلك ارتفـع نصيب هذه الفئة في مجموع الواردات الممولة بواسطة البنوك التجارية إلى (١٠,٥٪). وبالنسبـة لفئـة المواد الغذائيـة، فقد استمرت هـي الأخرى في النمو بمعـدل (٢٢٪). ويعزى هـذا الارتفاع على وجه الخصوص إلى واردات الحبوب التي تجاوزت الزيادة في قيمتها بليون ريال.

هذا وقـد تغير التوزيع النسبي لأنصبة المواد غير الغذائية في عام ١٣٩٨/٩٩ حيـث تراجع نصيب الآلات والأجهزة لصالـح فئة السلع الأخرى التي تشكل حاليًا ما يقرب من ثلث مجموع الواردات الممولة بواسطة البنوك التجارية. وفيما يتصل

بالإنتاج المحلي الإجمالي فقد استمر الاقتصاد السعودي يحقق نموًا مطردًا، إذ بلغ معدل النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية ٦ , ٧٪ في عام ١٣٩٨/٩٩ بزيادة ملحوظة عن معدل العام السابق الذي بلغ ٩ , ٥٪. ويعزى هذا الارتفاع إلى الإسهام الإيجابي لقطاع الزيت حيث سجل نموًا نسبته (٨ , ١٪) مقابل انخفاض نسبته (٥ , ٠٪) في عام ١٣٩٨/٩٧.

وقد حافظ القطاع غير البترولي خلال عام ١٣٩٩/٩٨ على معدل النمو الذي حققه في العام السابق، وقد انخفض معدل النمو في القطاع الحكومي حيث قدر بنحو (٩ , ١٢٪) في عام ١٣٩٩/٩٨ مقابل (٥ , ١٣٪) في عام ١٣٩٨/٩٧. ويرجع هذا الانخفاض الطفيف إلى جهود الحكومة للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية والتي تمثلت في الحد من نمو النفقات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة. وقد حققت هذه الجهود النتائج المطلوبة ولم تؤثر سلبيًا على الاتجاه التصاعدي لنشاط القطاع الخاص غير البترولي الذي سجل نموًا بلغ (١ , ١٤٪) في عام ١٣٩٨/٩٩ وهو يساوي تقريبًا معدل نموه في العام المنصرم. هذا، وقد قدر الإنتاج المحلي الإجمالي بحوالي ٥ , ٢٥٥ بليون ريال أي بزيادة نسبتها (١٥٪) عن عام ١٣٩٨/٩٧. وقد نتج ذلك بالدرجة الأولى عن الإسهام الإيجابي لقطاع الزيت هذا العام كما سبق الإشارة إليه، ولقد ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الزيت في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (٩ , ٨٪) نتيجة لزيادة إنتاج الزيت في الأرباع الثلاث الأخيرة من العام المالي من ناحية، ولارتفاع أسعاره في النصف الأخير من العام من ناحية أخرى (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

أما فيما يتعلق بالقطاع غير البترولي بوجه عام، فقد شهد بعض الإبطاء في معدل نموه بالأسعار الجارية الذي قدر بنحو (٢ , ٢٤٪) لعام ١٣٩٩/٩٨ مقابل (٣ , ٣٠٪) في العام السابق (١٣٩٨/٩٧) إلا أن معدل نموه الحقيقي ظل على نفس مستوى الأعوام السابقة نظرًا لاتجاه الأسعار للاستقرار خلال السنوات الأخيرة.

أما القطاع الحكومي فقد أظهر بعض الهبوط في معدل نموه بالأسعار الجارية حيث قدر بحوالي (٨, ٢٩ ٪) لعام ١٣٩٩/٩٨ مقابل (٤١, ٤١٪) في العام السابق. ويرجع ذلك لما سبق ذكره وهو الحد من نمو الإنفاق العام. وقد انعكس ذلك بدرجة أقل من معدل نمو القطاع الخاص بالأسعار الجارية الذي قدر بنحو (٨, ١٩٪) مقابل (٤, ٢٢٪) في العام السابق، وإن كان معدل نموه بالأسعار الثابتة لم يتأثر تقريبًا، مما يدل على أن هذا القطاع ما زال يتمتع بالنشاط والحيوية، حتى وإن أظهر بعض التباطؤ في نموه بالمقارنة بالعامين الأولين من خطة التنمية الثانية.

وبالنسبة للإنفاق المحلي الإجمالي فقد بلغت قيمة الإنفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمشترين ٢٢٣٠٧ مليون ريال في عام ١٣٩٨/٩٧. بمعدل نمو قدره ١, ٩ ٪. هذا وقد حدث تغير مهم في تركيب الاستهلاك الكلي، فبعد أن كان الاستهلاك الحكومي النهائي يشكل (٥٥٪) من الاستهلاك الكلي على مدى العامين ١٣٩٦/٩٥، و ١٣٩٧/٩٦، انخفض هذا النصيب إلى (٤٨٪) في عام ١٣٩٨/٩٧ بينما ارتفع نصيب استهلاك القطاع الخاص إلى (٥٢٪). وبهذا انعكست نسبة إسهام القطاعين التي كانت سائدة في عام ١٣٩٥/٩٤ الأمر الذي يشير إلى فاعلية الضبط التدريجي الذي طبقته الحكومة على النمو في نفقاتها الاستهلاكية، وإلى الارتفاع في استهلاك القطاع الخاص نتيجة للنمو السريع في دخول الأفراد. ومن جانب آخر، فقد تحقق أيضًا نمو سريع في تكون رأس المال الثابت إذ بلغ (٣٠٪) من الإنفاق المحلي الإجمالي في العام الأخير (١٣٩٨/٩٧). وقد كان نمو هذين العنصرين للإنفاق الإجمالي على حساب عنصره الثالث وهو فائض الصادرات الذي انخفض نصيبه في الإنفاق الإجمالي باطراد من ٦٣ ٪ في عام ١٣٩٥/٩٤ إلى ٢٦ ٪ في عام ١٣٩٨/٩٧.

ومما يجدر ملاحظته أن الانخفاض في صافي الصادرات قد نجم بشكل رئيس عن الارتفاع في الواردات من السلع والخدمات حيث بلغت ٨, ٩ بليون ريال في عام ١٣٩٨/٩٧. بينما أظهرت الصادرات انخفاضًا طفيفًا حيث بلغت ١٣٩, ٥ بليون

ريـال في ذلك العام، الأمر الـذي يشير إلى أن معظم النمو في الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال كان مرتكزًا على الواردات. وعلى حين أظهر تركيب الاستهلاك الكلـي زيادة في معدلات نمـو الاستهلاك الخاص عنهـا في الاستهلاك الحكومي، فقد كان هناك اتجاه عكسي فيما يتعلق بشق الاستثمار، إذ استمر نصيب القطاع الحكومي في اتجاهه الصعودي فارتفع من (٤١٪) عام ١٣٩٦/٩٥ و ١٣٩٧/٩٦ ثم إلى (٦٠ ٪) في ١٣٩٨/٩٧ ليبلغ ٤٠,٥ بليون ريال في ذلك العام. أما نصيب القطاع الخاص (غـير البـترولي) فقط هبط من حوالي ثلث مجمـوع تكوين رأس المال في الأعوام الثلاث (من ١٣٩٤/٩٥ إلى ١٣٩٦/٩٧) إلى (٢٨٪) في عام ١٣٩٨/٩٧ في حـين ارتفع الرقم المطلق للإنفاق الفعلـي لهذا القطاع خلال العام الأخير بحوالي (١١٪) ليصل إلى ١٨,٦ بليون ريال (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

ثالثًا: ميزان مدفوعات المملكة

وبلغ مجموع المتحصلات من حساب المعاملات الجارية في عام ١٩٧٦م ١٤١,١ بليـون ريـال أي بزيادة نسبتهـا (٣٢٪)، ونظرا لأن جانـب المدفوعات من حساب المعامـلات الجارية قد بلغ ٩٣,٤ بليون ريال نسبتها (٦٠٪) فقد انخفض الفائض إلى ٤٧,٧ بليـون ريـال. وساهمـت صادرات الزيـت بنسبة (٨٨٪) مـن إجمالي المتحصـلات بينمـا ساهمت الصادرات غير النفطية وإيـرادات الزيت من شركة الزيـت العربية وشركـة جيتي وغيرها من شركات الزيـت مجتمعة بنسبة (٢٪)، وشكلت نفقات الحجـاج والمتحصلات الأخرى النسبة الباقية وقدرها ١٠٪. أيضًا فـإن فائض حساب المعامـلات الجارية البالغ ٤٧,٤ بليون ريـال يدعمه ٦ بلايين ريـال ناتجة عن تدفق رأس مـالي وارد إلى المملكة، بيـد أن التدفقات الرأسمالية إلى الخـارج قـد استحوذ على ٣,٨ بليون ريال، وبذلـك انخفض إجمالي الفائض في ميـزان مدفوعات المملكة إلى ١٣,٩ بليـون ريال، منها ١١,٤ بليون ريال تمثلت في زيـادة احتياطيـات مؤسسة النقد العربي السعـودي، ١,٨ بليون ريال زيادة في صافي موجودات البنوك التجاريـة بالعملات الأجنبية. أما الرصيد المتبقي وقدره

٧٤٦ مليـون ريال فيمثل فائضـ المدفوعات عن المتحصلات الأخـرى غير المبينة. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

سجل ميزان مدفوعات المملكة تحسنا ملحوظا في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ بسبب الزيـادة في حجم صادرات النفـط وارتفاع أسعاره بعد الانخفاضـ النسبي الذي طـرأ على عائـدات التصدير خلال عـام ١٩٧٨. واستمرت مدفوعـات الاستيراد والخدمـات في اتجاهها التصاعدي، رغـم أن معدل نموها قد تباطـأ نوعا ما في السنوات الأخيرة لتتلاءم مع ميل الواردات للعودة لنموها الطبيعي.

وقد انعكست هذه التطورات في تحول العجز في الحساب الجاري في عام ١٩٧٨ إلى فائضـ في عامـي ١٩٧٩ و١٩٨٠. وفيمـا يتعلق بالصادرات فقـد ارتفعت قيمة صادرات المملكة من الزيت في عام ١٩٧٩ بنسبة (٧,٥٢٪) حيث بلغت ١٩٢ بليون ريـال(١,٥٧ بليـون دولار) في أعقاب انخفاضهـا إلى ١,١٢٧ بليون ريال (٣٧,٤ بليـون دولار) في عام ١٩٧٨ مقارنة بقيمتهـا البالغة ١٤٤ بليون ريال(٤٠,٨ بليون دولار) في عام ١٩٧٧. وقد ارتفعت قيمة الصادرات مرة أخرى بنسبة (٦٨,٧٪) في عام ١٩٨٠ إلى ٣٢٠,٩ بليون ريال (٩٦,٤ بليون دولار) بسبب الارتفاع في كمية وأسعار الصادرات.

ويعـزى الارتفـاع في حجـم الصـادرات خلال عـام ١٩٨٠ إلى رغبـة المملكة تعويضـ النقص الذي طرأ على إمـدادات الزيت العالمية بسبب صراع الخليج بين إيـران والعراق. وقد شكلت صـادرات الزيت الخام حوالي (٩٥,٦٪) من إجمالي العائـدات من الزيت بينما شكلت المنتجات المكررة نسبـة (٤,٤٪). أما بالنسبة للواردات فقد سجلت واردات المملكة مرة أخرى معدل نمو مرتفع خلال عام ١٩٨٠ حيـث بلغت نسبة الزيـادة (٢٧,٩٪) مما رفع قيمة الـواردات (سيف) بما يقدر بـ١١٨,٣ بليون ريال. وقـد طرأت زيادة نسبتهـا (١٣٪) في أسعار الواردات لعام ١٩٨٠ قابلها ارتفاع طفيف مقداره (١٪) في سعر صرف الريال مما خفض معدل

الزيادة في تكلفة الواردات إلى (١٢٪). ولذا قدر النمو الحقيقي في قيمة الواردات بحوالي(١٤ إلى ١٥٪).

وبخصوص توزيع الواردات حسب القطاعات فقد عادت واردات قطاع الزيت التي انخفضت بما يقارب (٣٥٪) في عام ١٩٧٩ إلى الارتفاع مسجلة زيادة تقدر ب (٣,٢٦٪) في عام ١٩٨٠. ومن أبرز العوامل التي ساهمت في هبوط واردات قطاع الزيت لعام ١٩٧٩ هو إنجاز المراحل الأولى لمشروع تجميع ومعالجة الغاز. غير أن استمرار العمل في مشروعي أنابيب الزيت الخام والغاز الطبيعي من المنطقة الشرقية إلى ينبع خلال عام ١٩٨٠ والنمو الطبيعي للواردات خلال العام كان له أثر في زيادة نسبة الواردات للعام المذكور. وبلغ نصيب قطاع الزيت في إجمالي الواردات (١,٣٪) مقابل (٢,٣٪) في عام ١٩٧٩ و(٦,٥٪) في عام ١٩٧٨ و(٢,٢٪) في عام ١٩٧٧. وارتفعت الواردات المباشرة للقطاع العام خلال عام ١٩٨٠ بنسبة (٢٩,٩٪) حيث بلغت ٩,١٧ بليون ريال مشكلة حوالي (١,١٥٪) من مجموع الواردات، وقد كان نصيبها قبل خمس سنوات خلت حوالي (١,٢٩٪) من المجموع. ويعود السبب في دنو حصتها على مدى الأعوام إلى الارتفاع الحاد في واردات القطاع الخاص نتيجة للسياسة الحكومية الرامية إلى الاعتماد على القطاع الخاص إلى حد كبير في تلبية احتياجات المملكة من الواردات غير الإستراتيجية.

أما واردات القطاع الخاص والتي بلغت قيمتها نحو ٧,٩٦ بليون ريال فسجلت زيادة معدلها (١,٢٨٪) في عام ١٩٨٠ مقابل (٧,٧٣٪) في عام ١٩٧٨ و(٢,٦٧٪) في عام ١٩٧٥. وقد ارتفع نصيبها النسبي عبر السنوات إلى (٧,٨١٪) في عام ١٩٨٠ مقابل (٧,٧٦٪) في عام ١٩٧٨ و(٢,٦٧٪) في عام ١٩٧٥.

وبلغت قيمة واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية للعام المالي ١٣٩٩/ ١٤٠٠ نحو ٨,٤١ تمثل حوالي نصف مجموع واردات القطاع الخاص، ويمثل الباقي سلعا إما دفعت أثمانها نقدا أو استوردت بطريق البر أو تم ترتيب

استيرادها دون توسط البنوك االمحلية في تمويلها (إما مباشرة من المقاولين، أو بواسطة بنوك غير محلية أو بتمويل من المصدرين). بليون ريال وهي تمثل زيادة نسبتها (٣٤, ٥٪) عن العام المالي السابق. وساهمت جميع فئات الواردات في هذه الزيادة وبالأخص مواد البناء التي سجلت أعلى معدل للنمو مقداره (٧١٪) تبعتها المواد الغذائية بمعدل (٤٣٪)، فوسائط النقل بمعدل(٣٣ ٪) فالمعدات والأجهزة بمعدل (٢٣٪) ثم المنسوجات والملابس بمعدل (٢٢٪).

أما من حيث الأنصبة النسبية فقد حافظت واردات « الآلات والأجهزة « و» المواد الغذائية « على مركزيهما الأول والثاني مشكلتين نسبة خمس وسدس مجموع الواردات على التوالي. وتحسن مركز واردات مواد البناء حيث انتقلت من المركز الرابع إلى الثالث وارتفع نصيبها من (١١٪) إلى (١٣٪). وتراجعت واردات وسائط النقل من المركز الثالث إلى الرابع نظرا لانخفاض نصيبها في إجمالي الواردات من(١, ١٢٪) في عام ١٣٩٨/ ٩٩ إلى (٨, ١٢٪) في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ مواصلة ميلها نحو الانخفاض منذ بلوغها ذروة النمو ومقداره (٢٠٪) في عام ١٣٩٥/ ٩٦.

وحافظت المنسوجات والملابس على نصيبها خلال الأعوام الخمس الماضية والذي تراوح بين (٧, ٨٪). وبخصوص نوع وكمية الواردات من البيانات الخاصة بالسلع المفرغة في موانئ المملكة الرئيسة. فقد بلغ إجمالي السلع المفرغة خلال عام ١٤٠٠ نحو٦. ٤٥ مليون طن شحني، أي بزيادة نسبتها (٦, ١٤٪) من إجمالي السلع المفرغة في العام السابق والبالغة ٨, ٣٩ مليون طن شحني. ومن بين أصناف البضائع المستوردة المختلفة، بلغت الواردات من المواد الغذائية ومواد البناء حوالي ٢, ٨ مليون طن و٩, ١٩ مليون طن على التوالي، مشكلة نسبة (١٨٪) و(٦, ٤٣٪) من إجمالي الواردات. وقد حققت المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة ٢٤ ٪ ومواد البناء بنسبة (١٨٪) على مدار العام. وشكل الأسمنت ما يربو عن نصف مواد البناء المستوردة، وسجل زيادة نسبتها (١٩٪) حيث بلغ ٤, ١٠ مليون طن. وانخفضت

واردات المعدات بنسبة (٩٪) إلى ٢ مليون طن. وارتفعت نسبة البضائع العامة بمعدل (١٪) حيث بلغت ١٠ مليون طن. كذلك زاد عدد المستورد من المواشي بحوالي (١٪) إلى ٣.١ مليون رأسا. وارتفع عدد السيارات المستوردة بنسبة (٢١٪) إلى ٣٨٠٦٧١ سيارة. أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد سجل ميزان مدفوعات المملكة فائضا في الحساب الجاري مقداره ١١٧ بليون ريال في عام ١٩٨٠ مقارنة بفائض بسيط مقداره ٣٤,٨ بليون ريال في عام ١٩٧٩ وعجز مقداره ٧,٥ بليون ريال في عام ١٩٧٨. وكان هذا التحول في عام ١٩٧٩ والتحسن الكبير في عام ١٩٨٠ نتيجة تضاعف الفائض في حساب الميزان التجاري من ٥٧,٧ بليون ريال في عام ١٩٧٨ إلى ١١١ بليون ريال في عام ١٩٧٩ ثم إلى ٢١٧,١ بليون ريال في عام ١٩٨٠.

وقابل التحسن في فائض الميزان التجاري حدوث زيادة كبيرة في مدفوعات الخدمات والتحويلات من ٦٥,٢ بليون ريال في عام ١٩٧٨ إلى ٧٦,٢ بليون ريال في عام ١٩٧٩ ثم إلى ١٠٠,١ بليون ريال في عام ١٩٨٠. وارتفعت قيمة الصادرات بأسعار السوق بنسبة (٥١٪) في عام ١٩٧٩ و(٦٧٪) في عام ١٩٨٠. ويعود ذلك لزيادة حجم صادرات الزيت الخام من جهة، وتصحيح أسعار الزيت من جهة ثانية. كما زادت مدفوعات الواردات خلال العامين بنسبة (١٦,٢٪) و(٢٦,٨٪) على التوالي.

وسجلت جميع المتحصلات والمدفوعات في جانب «الخدمات والتحويلات» زيادات بنسب متفاوتة خلال عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ ففي جانب المتحصلات تم تحقيق زيادات مهمة خلال العامين المذكورين تحت بند عائدات الاستثمار (١٣,٢٪ و٤٩,٧٪) وكذلك تحت بند متحصلات «أخرى» الذي يشمل بشكل رئيسي إنفاق الحجيج والإيرادات الخارجية لمؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية (٢٣,٢٪ و١٦٪).

أما في جانب المدفوعات، فقد طرأت زيادات ملحوظة في خدمات «الشحن والتأمين» (١٦,٢٪ و٣٤,٣٪) وفي تحويلات الأرباح (٧٥,٦٪ و٥,٣٪) وخدمات

القطـاع الخاصـ الأخـرى، وتشمـل بشكل رئيسـ مدفوعـات السياحـة والسفر، وتحويلات عوائد الاستثمـار للشركات الخاصة غير البترولية (٥, ١٢٪ و٢, ١٨٪) وكذلك الخدمات الحكومية الأخرى، وتشمل التحويلات الرسمية، خلاف الواردات الحكوميـة المباشـرة (١٤ ٪ و٥٤, ٨٪) والتحويـلات الخاصة الأخـرى التي تشمل تحويـلات المقيمين الأجانـب (١٦, ٩٪ و١٢, ٥٪). واستفادت البنوك التجارية من زيادة فرص الدخل من الاستثمار في الخارج وزادت صافي موجوداتها الأجنبية إلى ٢, ٥ بليـون ريال و٧, ٩ بليون ريال خـلال ١٩٧٩ و١٩٨٠. وبذلك بلغ فائض ميزان مدفوعـات المملكـة ٢, ٤ بليـون ريال و٧٥ بليـون ريال خلال عامـي ١٩٧٩ و١٩٨٠ وانعكس ذلك في زيادة الموجودات الأجنبية لمؤسسة النقد. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠)

رابعـا: ملامح قطاعـي التجارة الداخليـة والخارجيـة في نهأي خطة التنمية الثانية

ارتفعـت قيمة صادرات المملكة من الزيت، بما فيهـا صادرات الغاز الطبيعي السائل، خلال عام ١٩٨١ بمعدل (١١, ٤٪) نتيجة زيادة نسبتها (١٣٪) في متوسط أسعـار الزيت وانخفاض حجم الصـادرات بحوالي (٢٪)، بسبب الهبوط النسبي في طلب الأقطار المستهلكة الرئيسة، وظهور فائض في أسواق الزيت العالمية. ومثلت المنتجـات النفطية المكررة (٥٪) من إجمالي قيمة صـادرات الزيت البالغة ٣٧٥. ٨ بليـون ريـال، أما وقود السفن فشـكل نسبة (١٪)، وشكل النفـط الخام النسبة الباقية وهي (٩٤٪).

أما وبخصوص الواردات فقد قدرت قيمة إجمـالي واردات المملكة (سيف) في عـام ١٩٨١ بنحـو ٣, ١٣٥ بليون ريال، أي بزيادة معدلهـا (٢٢ ٪) عن واردات العـام السابـق والبالغة ٨, ١١٠ بليون ريـال وباستبعاد التغـير في أسعار الواردات وأســعـار صرف النقـد الأجنبي، بلغ معدل الزيـادة في حجم الصادرات حوالي

(١٥٪)، وبعد أن سجلت الواردات أعلى معدل للنمو بلغ (٨١٪) في عام ١٩٧٦ انخفض هذا المعدل إلى (١٦٪) في عام ١٩٧٩، ثم ارتفع إلى(٢٠٪) في عام ١٩٨٠ وإلى (٢٢٪) في عام ١٩٨١، ويرجع السبب الرئيس في هذا التحول إلى ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي في الأعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١ بعد الانخفاض الذي حدث في عام ١٩٧٨.

وسجلت واردات القطاع الخاص زيادة نسبتها (٢٠٪) لتبلغ ١١٦,٥ بليون ريال، بمعدل يقل عن مثيله في العام السابق، مشكلة نسبة (٨٦٪) من إجمالي الواردات. أما بالنسبة لواردات القطاع العام فقد استعادت اتجاهها التصاعدي في عام ١٩٨١ مسجلة ارتفاعا حادا نسبته (٥٠٪)، فأصبحت تمثل (١٢٪) من إجمالي الواردات. وفيما يتعلق بالنصيب النسبي لقطاع الزيت في إجمالي الواردات، فهو يتراوح بين (٢ و٣ ٪) فيما عدا عام ١٩٧٨ حيث زادت واردات هذا القطاع إلى حوالي ثلاثة أمثال ما كانت عليه لتبلغ قيمتها زهاء ٥,٤ بليون ريال، ويرجع ذلك إلى إنشاء مشروع تجميع ومعالجة الغاز وشبكة أنابيب نقل الزيت الخام والغاز الطبيعي السائل. وحققت قيمة واردات القطاع الخاص التي جرى تمويلها بواسطة المصارف التجارية معدل نمو بلغ حوالي الربع.

وسجلت واردات المنسوجات والملابس أعلى نسبة زيادة(٧٥٪) تلتها المواد الغذائية(٤٢٪) فالسيارات(٢٩٪) فالآلات والأجهزة(١٤٪). وبلغ النصيب النسبي لواردات المواد الغذائية في مجموع واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (١٨٪) في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ مقابل (١٦٪) و(١٥٪) في العامين السابقين. ويمكن أن يعزى النصيب المرتفع لواردات المواد الغذائية إلى الاتجاه التصاعدي في الأسعار العالمية لبعض المواد الغذائية، وكذلك ارتفاع دخل الأسر السعودية وزيادة عدد الأجانب المقيمين في المملكة. وزاد نصيب المنسوجات والملابس من (٨ ٪) إلى (١٠٪). أما نصيب السيارات فقد أخذ في التناقص حيث بلغ (١٨٪) في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ مقابل (٢٤٪) في عام ١٣٩٧/ ١٣٩٨.

كذلك تناقص نصيب الآلات والأجهزة ليبلغ (١٨٪) في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ بعد أن سجل (٢٤٪) في عام ١٣٩٧/ ٩٨. ويعزى هذا الانخفاض إلى هبوط استيراد الأجهزة لأن الواردات من الآلات لا تزال في تزايد مستمر، كما انخفض نصيب واردات مواد البناء إلى (١١٪). في حين سجل ميزان مدفوعات المملكة فائضا مرتفعا في الحساب الجاري، مقداره ١٤٤ بليون ريال (٦,٤٢ بليون دولار) في عام ١٩٨١ مقابل ٧,١٣٧ بليون ريال في عام ١٩٨٠.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض معدل النمو في العجز في حساب الخدمات والتحويلات(١١٪) في عام ١٩٨١مقابل (٣١ ٪) في عام ١٩٨٠) وإلى ارتفاع فائض الميزان التجاري بنسبة (٧٪). وقد ساهمت قيمة الصادرات في الحساب الجاري بحوالي ٢,٣٧٣ بليون ريال، وفي المقابل بلغت قيمة الواردات نحو ٧,١١٤ بليون ريال، بزيادة عن العام السابق نسبتها (٢٢٪)، لذا فقد بلغ الفائض في حساب الميزان التجاري نحو ٥,٢٥٨ بليون ريال، كما بلغت المتحصلات في جانب الخدمات والتحويلات زهاء ٢,٥٠ بليون ريال، محققة معدل نمو نسبته (٣٤ ٪). أما المدفوعات فقد بلغت ٧,٦٤ بليون ريال بزيادة نسبتها (١٧٪).

وقد سددت الحكومة ما يقارب من نصف مجموع المدفوعات في جانب الخدمات والتحويلات (٤٧٪) بسبب الارتفاع الكبير في المعونات الخارجية. وانعكس فائض الحساب الجاري بصورة رئيسة في الموجودات الأجنبية لمؤسسة النقد بنحو ١٢٢ بليون ريال(٣٦ بليون دولار) كذلك زاد صافي مطلوبات المصارف التجارية في الخارج بحوالي ٩,١٠ بليون ريال (٢,٣ بليون دولار)، في حين أضاف القطاع الخاص(غير النفطي) حوالي ٤,١١ بليون ريال (٤,٣ بليون دولار) من فائض الحساب الجاري إلى استثماراته في الخارج. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

عمدت الحكومة إلى تبني سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية بهدف تقليل الاعتماد على صادرات الزيت، خاصة مع انخفاض حجم صادرات المملكة من

الزيت خلال عـام ١٩٨٢ نتيجة للانكماش الاقتصادي الذي ساد العالم، والفائض في أسواق الزيت، وقيام الدولة المستوردة للزيت باستهلاك مخزونها بدلا من شراء كميات جديدة من الزيت. وقد بلغت قيمة صادرات الزيت خلال العام المذكور ٢٥١ بليـون ريال مقابل ٣٧٧ بليـون ريال في عام ١٩٨١، أي بنقص نسبته (٣٤٪) مقارنة بزيـادة نسبتهـا (١٢٪) في العـام السابق. هـذا وشكل الزيت الخـام (٩٤٪) من إجمالي صادرات الزيت، بينما شكلت المنتجات المكررة ووقود السفن (٦٪).

وبلغت واردات المملكة حوالي ١٦٨ بليون ريال في عام ١٩٨٢ مقابل ١٣٦ بليون ريال خلال العام السابق، أي بمعدل زيادة قدره (٢٤٪)، ومن ضمن العوامل التي ساهمـت في ذلك المعدل ارتفاع الواردات اللازمـة لتنفيذ المشاريع البتروكيميائية التابعـة للشركة السعودية للصناعـات الأساسة (سابك). وشكل معدل الزيادة في واردات عام ١٩٨٢ استمرارا للاتجاه الذي بدأ في عام ١٩٨٠ عندما أخذت واردات المملكـة في الارتفاع بمعـدلات متزايدة بعد ما حققت معدلا متدنيـا نسبيا في عام ١٩٧٩.

كذلـك فإن نظرة إلى تصنيف الواردات تبين أن واردات القطاع الخاص غير النفطـي سجلت زيادة معدلها (٢٦,٦٪)، مستمـرة بذلك في الحصول على أكبر نصيـب (٨٨٪) من الـواردات الإجماليـة للمملكة. واحتلـت واردات القطاع العام المركـز الثاني حيث سجلت زيـادة نسبتها (١٠٪) خلال عام ١٩٨٢ مقارنة بزيادة نسبتهـا (٦٠٪) في عـام ١٩٨١. وهكذا انخفض نصيب القطـاع العام في إجمالي الواردات إلى (١١٪) في عام ١٩٨٢ مقابل (١٢٪) في عام ١٩٨١ بعد أن بلغت تلك النسبـة ذروتهـا (٢١٪) في عـام ١٩٧٧. ويعكس هذا التطـور سياسة الحكومة في تأمـين كل احتياجاتها غير الدفاعية عن طريق القطاع الخاص. أما واردات قطاع الزيت فقد بـدأت انخفاضها في عام ١٩٧٩، واستمرت في ذلك الاتجاه خلال عام ١٩٨٢ أيضـاً؛ لذا انخفض نصيبها من إجمالي الواردات من (٢٪) في عام ١٩٨١ إلى حوالي (١٪) في عام١٩٨٢.

ويعـزى الانخفاض المستمر في واردات قطـاع الزيت، وكذا نصيبه النسبي في إجمـالي الـواردات- إلى اكتمال مشـروع تجميع الغاز الذي قامـت بتنفيذه شركة أرامكـو نيابة عن الحكومة، إضافة إلى اعتماد شركـة أرامكو المتزايد على السوق المحليـة لتأمـين مشترياتها، وكذا نقص حجم الإنتاج في عـام ١٩٨٢. وبلغت قيمة واردات القطـاع الخاص التي قامـت المصارف التجارية بتمويلهـا ٥٩ بليون ريال خـلال العـام المـالي ١٤٠١/١٤٠٢، مسجلـة بذلك زيـادة قدرهـا (١٣٪) مقابل (٢٤٪) في العام السابق. وسجلت الواردات من السيارات أعلى نسبة زيادة (٢٦٪) بالرغـم من أن تلك الزيادة كانت أقل من مثيلاتها في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ (٢٩ ٪) وعـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ (٣٣ ٪). وجـاءت مواد البناء في المرتبـة الثانية حين سجلت زيادة قدرها (١٧ ٪)، وهي نسبة تمثل تحسنا ملحوظا مقارنة بمعدل النمو في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ البالـغ (٤ ٪)؛ ممـا قد يشير إلى انتعاش في قطاع البناء. واحتلت الآلات والأجهزة المركز الثالث عندما سجلت نموا معدله (١٣٪)، وهو معدل مساو تقريبا لمعدل العـام الماضي. واحتفظت كل من المواد الغذائية والمواد غير الغذائية بنصيبهـا النسبي في إجمـالي الواردات الممولة بواسطـة المصارف التجارية وهي (١٨ ٪) و(٨٢ ٪) على التوالي.

ومن ضمن المواد غير الغذائية شكلت الآلات والأجهزة (١٨٪) في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢، وهو نفس النصيب الذي حصلت عليه في العام السابق. أما السيارات فقد زاد نصيبهـا مـن (١٣٪) إلى (١٥٪) في عـام ١٤٠١/ ١٤٠٢. بينمـا جاءت مواد البنـاء في المركـز الثالث حين شكلـت (١٢٪)، وهي نسبة تزيد قليـلا عن مثيلتها للعام السابق. وتمكنت الدول النامية من زيادة نصيبها في إجمالي واردات المملكة حيـث ارتفـع نصيب تلك المجموعة من (١٨٪) في عـام ١٩٨٠ إلى (٢٤٪) في عام ١٩٨١، ويدل هذا التطور على أن تلك البلدان وخاصة دول الشرق الأقصى أصبحت مصدرا مهما لواردات المملكة.

كذلـك فقد سجل ميزان مدفوعات المملكة فائضا في ميزان الحساب الجاري يقـدر بحـوالي أربعة بلايين ريال في عـام ١٩٨٢ مقارنة بفائض قـدره ١٣٠ بليون

ريـال في عـام ١٩٨١. ويأتي هذا التطور نتيجة انخفاض في قيمة صادرات الزيت بلـغ (٣٤٪) في وقـت ارتفعت فيه قيمة الواردات بنسبـة (٢٤٪)، الأمر الذي أدى إلى هبـوط حـاد في الفائض التجاري من ٢٦١ بليون ريـال في عام ١٩٨١ إلى ١٠٨ بليـون ريال خلال عـام ١٩٨٢. هـذا ولم يكن انخفاض الفائض التجـاري كافيا لموازنـة العجز في حساب الخدمـات والتحويلات، بالرغم من تناقص ذلك العجز إلى ١٠٤ بليـون ريال في عـام ١٩٨٢ مقابل ١٣١ بليون ريـال في عام ١٩٨١، بسبب ارتفـاع نسبته (٦٪) في المتحصلات، وانخفاض نسبته (١٣٪) في المدفوعات. وفي جانـب المتحصلات سجلت زيادات في كل من عائدات الاستثمار (٨٪)، والعائدات الأخـرى (٨٪) التي تشمل أساسـا نفقات الحجاج ودخل الخطـوط السعودية من النقـد الأجنبـي، والتـي توازنت بشـكل جزئي من جـراء انخفاض في قيمة وقود السفن بلغ (٣٧٪).

أمـا في جانـب المدفوعـات فقـد كان هنـاك انخفاض في تحويـلات أرباح شـركات الزيـت (٣١٪) والمصروفـات الحكوميـة الأخـرى بما فيهـا المساعدات الخارجيـة، وباستثنـاء الـواردات المباشـرة للحكومـة (١٣٪)، وخدمـات القطاع الخاص الأخرى (٢٤٪) التي تتكون بصـورة رئيسة من السياحة، وتحويلات دخل الاستثمـار للشركات غير النفطية. هذا وقد أدى الانخفاض في البندين المذكورين إلى موازنـة الزيادة في بندي تكاليـف الشحن والتأمين (٢٤٪)، وتحويلات القطاع الخاص (٤٪). وسجـل بند حركة رأس المال صافي تدفقـات إلى الدخل لحساب القطـاع الخاص بلغت ٢٣ بليون ريـال خلال عام ١٩٨٢ مقابـل ٣٥ بليون ريال في عام ١٩٨١.

ويشـير تفصيـل حركة رأس المـال إلى وجود صافي تدفـق إلى الداخل بلغ ٢٠ بليـون ريال في العمليات الرأسماليـة لقطاع الزيت والاستثمـار المباشر للشركات غـير النفطية، وذلـك مقابل ٢٢ بليون ريال في عام ١٩٨١. أما بند صافي العمليات الرأسماليـة الأخرى للقطاع الخاص بما في ذلك الخطأ والسهو فقد بلغ ١٣ بليون

ريـال كما في العـام السابق. وقد توازنت هذه التدفقـات إلى الداخل بشكل جزئي مـع الزيادة البالغة عشرة بلايـين ريال في صافي الموجـودات الأجنبية للمصارف التجارية علما بأن تلك الزيادة بلغت حوالي نصف الزيادة المحققة في عام ١٩٨١. وقـد تمخض صافي التدفقـات إلى الداخل الذي تحقق في حساب حركة رأس المال بعـد أخذ الفائض المحـدود في ميزان الحساب الجاري في الاعتبار عن فائض كلي في ميـزان مدفوعـات المملكة لعـام ١٩٨٢ قـدره ٢٧ بليون ريـال، انعكس في زيادة الموجـودات الأجنبية لمؤسسـة النقد العربي السعـودي. (التقريـر السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

وقـد شهدت كل من التجـارة الخارجية وميزان المدفوعـات في المملكة خلال عـام ١٩٨٣ ميـلا أكثر حدة للاتجاهات التي بدأت في عـام ١٩٨٢. فقد انخفضت عائـدات التصدير بمعدل نسبته (٤٠٪)، بالإضافـة إلى انخفاض معدله (٣٤٪) في عـام ١٩٨٢، وأعقـب الانخفاض في معـدل نمـو المدفوعـات مقابل الـواردات خـلال العامين السابقين حدوث هبوط فعلـي معدله (٤٪). وبما أن الانخفاض في عائدات التصدير قد تجاوز الهبوط في مدفوعات الواردات، فقد انخفض الفائض التجـاري بما يربـو عن الثلثـين (إلى ٣٩ بليون ريـال من ١٣٢ بليـون ريال في عام ١٩٨٢). وبالرغم من أنـه صاحب ذلك نقص معدله (٣٢٪) في صافي المدفوعات في حسـاب الخدمـات والتحويلات، إلا أنه لم يعوض العجـز الذي سجله الحساب التجاري بالكامل. ونتيجة لذلك سجل رصيد الحساب الجاري عجزا كبيرا بلغ ٤٥ بليـون ريال. وجرى تمويل ٢ بليون ريال من هذا العجز من صافي تدفقات رأسمال القطـاع الخاص إلى الداخل، أما الرصيـد المتبقي فتم تمويله مـن الاحتياطيات العامة للدولة.

وبخصوص صـادرات المملكة فقد حدث بعض التحسن في الطلب على الزيت خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٣، وشكل الزيت الخام نسبة (٩٣٪) من إجمالي صادرات الزيت (١٤١ بليون ريال) بينما شكلت المنتجات المكررة الرصيد المتبقي،

وهـو نسبـة (٧٪). وشكل وقـود السفن نسبـة (٠,٥٪)، أي ٧٥٧ مليون ريال من إجمالي المنتجات المكررة.

ما قيمة واردات المملكة الإجمالية فبلغت في عام ١٩٨٣ زهاء ١٣٣ بليون ريال، مقابـل ١٣٩ بليـون ريال في عام ١٩٨٢، مسجلة انخفاضـا معدله ٤٪. ويعزى هذا الانخفاض بأكمله إلى تدني حجم واردات القطاع غير النفطي من ١٣٧ بليون ريال في عـام ١٩٨٢ إلى ١٣١ بليون ريال في عـام ١٩٨٣. ومن جهة ثانية سجلت واردات قطـاع الزيت زيادة طفيفة خلال الفترة من ٢,٢ بليون ريال إلى ٤,٢ بليون ريال. ويرجـع هبـوط واردات القطاع غير النفطي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي وإلى المخـزون الكبير من السلع في العامين السابقين. وبالرغم من أن النصيب النسبي لـواردات القطاع غير النفطي البالغ (٢,٩٨٪) في عام ١٩٨٣، قد انخفض بنسبة طفيفـة عن عـام ١٩٨٢ إلا أنه مثل تحسنـا ملحوظا بالمقارنة بنظـيره لعام ١٩٧٨ والبالغ (٥,٩٣٪).

وبلغـت القيمـة الإجمالية لـواردات القطاع الخاص التي مولتهـا المصارف التجاريـة زهـاء ٧١ بليون ريال خلال عـام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ المنتهي بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٨٣ مقابـل ٥٩ بليون ريال في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢، محققة زيادة نسبتها (٢١٪). ويبـين توزيع هـذه الواردات حسـب مجموعات السلـع أن واردات المـواد الغذائية قـد انخفضت بنسبـة (٨٪)، بينما سجلت الواردات غـير الغذائية زيادة معدلها (٢٨٪)، ومـن بين مجموعـة المواد غير الغذائيـة، حققت مواد البنـاء أكبر نسبة زيـادة(٢٩٪) تلتها المنسوجـات والملبوسات (٢٤٪) ثـم الآلات والأجهزة (٢١٪) فالسيـارات(١٩٪). وظلـت الآلات والأجهـزة تشـكل أكـبر بنـد للـواردات حيث استحوذت على نسبة (١٨٪) من مجموع الواردات. واستعادت السيارات مركزها الثـاني (١٥٪) بعـد أن فقدت هـذا المركز في الفترة السابقـة، بينما جاءت المواد الغذائية في المركز الثالث(١٣٪) ومواد البناء في المركز الرابع (١٣٪) والمنسوجات والملابس في المركز الخامس (٨٪).

وبالنسبة لبند الخدمات والتحويلات، فقد سجلت المتحصلات (من عائدات الاستثمار ووقود السفن والعائدات الأخرى) ارتفاعاً بنسبة (٩٪) لتبلغ ٧١ بليون ريال، بينما انخفضت المدفوعات بنسبة ١٩٪ لتبلغ ١٦٤ بليون ريال. وتعرضت جميع مكونات المدفوعات لانخفاضات تتراوح بين نسبة عالية مقدارها (٤٦٪) بالنسبة لعائد استثمارات قطاع الزيت، ونسبة (٣٪) بالنسبة لتحويلات القطاع الخاص. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

وخلاصة العرض السابق أنه وإن كان تصدير النفط الخام يعد المصدر الرئيس لإيرادات المملكة حيث يشكل ما يزيد عن ٩٤٪ من صادرات المملكة إلا أن حكومة الملك خالد يرحمه الله قد عملت على تنويع مصادر الدخل فعملت على زيادة الصادرات من الحاصلات الزراعية، ومن الإنتاج الصناعي، ومن الخدمات غير المتطورة، مثل: خدمات الحج، والاستثمارات في البنوك. وقد أصبحت هذه السياسة خطاً ثابتاً في الاقتصاد السعودي سارت عليه خطط التنمية التالية.

الفصل السابع

تطور البنية التحتية للاقتصاد وقطاع الخدمات

- تمهيد..
- المحور الأول: إنجازات قطاع النقل في عهد الملك خالد.
  - أولاً: قطاع النقل البري والجوي.
  - ثانياً: قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريدية.
- المحور الثاني: إنجازات الطرق والكباري والمطارات والموانى في عهد الملك خالد.
  - أولاً: الطرق والكباري.
  - ثانياً: موانئ المملكة.
  - ثالثاً: مطارات المملكة.
- المحور الثالث: إنجازات قطاع الإسكان والتطور العمراني في عهد الملك خالد.
- المحور الرابع: إنجازات قطاع المياه في عهد الملك خالد.
- المحور الخامس: إنجازات قطاع البنوك في عهد الملك خالد.

تمهيد

مـن الضروري قبل الشروع في تنفيـذ أي تنمية شاملة في بلد ما تهيئة وإعداد التجهيـزات الأساسة التي تشكل الخلفية الفيزيقيـة اللازمة لكل مشروع إنمائي، وتأخـذ هذه الملاحظة أهمية خاصـة في بلد كالمملكة العربية السعودية، حيث رقعة المساحة واسعة جدا، والمقومات الأساسة للهيكلية التحتية كانت لا تزال غير مكتملة، فكان لابد لتحقيق التنمية الاقتصادية من تطوير هذه التجهيزات، بإنشاء شبكات النقـل الداخليـة والخارجية لمواجهة الزيـادة المتوقعة في نقل الأفـراد والبضائع، وزيادة طاقة الموانئ والمطارات لاستقبال الأشخاص والسلع والمواد الأولية اللازمة لأغراض التنمية، بالإضافة إلى تأسيس شبكة اتصال سلكية ولا سلكية، وخدمات بريديـة ناجعة، تفي بالحاجـات المستقبلية، لتأمين الاتصـال السريع بين مختلف أنحاء المملكة من جهة، وبين المملكة والعالم الخارجي من جهة أخرى. كما أنه من الضروري لأغراض التنميـة، توفير الخدمات الأساسة في المدن والريف من سكن وكهرباء وماء ومجاري تؤمن حاجات السكان المحليين والوافدين إلى المملكة للعمل في برامج التنمية. (باشا: ١٩٨٥م).

وقـد كشفت خطـة التنمية الثانية في عهـد الملك خالد عن وعـي تنموي لدى الحكومـة، برهنت عليه اهتماماتها بتوفير الخدمات في مختلف أرجاء المملكة وفي شتـى المجالات لخدمة الأنشطـة، التنموية التي تقوم بهـا أجهزتها، وهو ما سوف نشير إليه فيما يلي:

المحور الأول: إنجازات قطاع النقل في عهد الملك خالد

حظي قطاع النقل والمواصلات منذ فترة طويلة بالأولوية في اعتمادات ميزانية المملكـة، وتزايدت هذه الاعتمادات بنسبة ملحوظة، كما سجلت زيادة نسبتها ٤٣٪ خـلال عـام ٩٧/١٣٩٦ فارتفعت مـن ١١٥٦٥ مليون ريال في عـام ٩٦/١٣٩٥ إلى ١٦٥٦٨ مليون ريال. وبلغت المبالغ المعتمدة للطرق والموانئ ١٣٧٧٦ مليون ريال من

مجمـوع الاعتمادات، وللمواصلات السلكية واللاسلكية (البرق والبريد والهاتف) ٢٧٩٢ مليون ريال. ومن أجل تحسين الكفاءة الإدارية قررت الحكومة تقسيم وزارة المواصـلات إلى وزارة البرق والبريد والهاتـف ووزارة المواصلات (طرق ومواني) وذلـك ابتـداء من ٨ شـوال ١٣٩٥ (١٣ أكتوبـر ١٩٧٥). (التقريـر السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

ونظـرا لقيام الدولـة بتنفيذ معظم مشاريع البنيـة الأساسة - بما في ذلك إنشـاء نظام فاعل وشامل للنقل والمواصـلات خلال خطتي التنمية الأولى والثانية - فقـد تركزت إستراتيجية التنمية في المملكة خلال خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠/ ١٤٠١ - ١٤٠٤/ ١٤٠٥، ١٩٨٠/ ١٩٨٥) علـى توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ولكـون المملكـة تقع على مساحـة شاسعة من الأرض - ونظرا للحاجـة إلى ربط المراكـز السكانيـة المختلفـة، ومراكـز الإنتاج بعضهـا ببعض- فقـد حظي قطاع النقـل والمواصـلات بمخصصات كبـيرة في الميزانية؛ ممـا أدي إلى تحقيق تقدم ملحـوظ في مختلف مجالاته. وقد بلغ مجمـوع ما خصصته الحكومة لقطاع النقل والمواصـلات في ميزانيـة العام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ مبلـغ ٥.٣٢ بليون ريال، منها ٤.١٠ بليـون ريـال لمشاريع الطـرق، و٦.١٠ بليـون ريال للمطـارات، و١.٧ بليون ريـال للبرق والبريد والهاتـف، و٩.٢ بليون ريال للموانئ، و٩٨٧ مليون ريال للسكة الحديدية، و٥٠٠ مليون ريال للخطوط الجوية العربية السعودية. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

أولا: قطاع النقل البري والجوي

١. أنشئـت الشركـة السعودية للنقـل الجماعي في عـام ١٣٩٩ بهدف تيسير نقل الركاب وتخفيف حـدة الزحام والاختناقات المرورية في شوارع المدن الرئيسة بالمملكة، وتوفير خدمات النقل لحجاج بيت الله الحرام لأداء المناسك. ويبلغ رأس مال الشركة ١٠٠٠ مليون ريال؛ خصص منه (٢٠٪) لصندوق الاستثمارات العامة

و(١٠ ٪) لمؤسسة التأمينات الاجتماعية و٢٠ ٪ للمؤسسين و(٥٠ ٪) للاكتتاب العام. وقد باشرت الشركة السعودية للنقل الجماعي نشاطها في كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام. كما بدأت أيضا في تسيير خط جدة / مكة / الطائف وساهمت في نقل آلاف من حجاج بيت الله الحرام أثناء موسم الحج. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/ ١٩٨٠).

وبلغ عدد الركاب الذين نقلتهم الشركة السعودية للنقل الجماعي داخل المدن، وفيما بين المدن وبين المدن والمطارات- حوالي ١١٩ مليون راكب خلال العام المالي ١٤٠١/ ١٤٠٢، مقابل حوالي ٦٤ مليون راكب في العام السابق، أي بزيادة كبيرة بلغت حوالي (٨٦٪). وبحلول ذلك العام أصبحت الشركة تمارس نشاطها في سبع مدن رئيسة بالمملكة، هي الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف وبريدة والدمام. كما تقوم أيضا بتسيير رحلات منتظمة بين كل من جدة / مكة المكرمة وجدة / المدينة المنورة، وجدة / الطائف. ومكة المكرمة / المدينة المنورة، والطائف / المدينة المنورة. ومكة المكرمة / الطائف في المنطقة الغربية، وبين الدمام / الخبر الظهران / الهفوف/ صفوى/ رحيمة بالمنطقة الشرقية. وكذلك بين بريدة / عنيزة / البدائع بالمنطقة الوسطى.

وقامت الشركة مؤخرا بتسيير رحلات منتظمة بين كل من الرياض/ الدمام، والرياض/ بريدة، والرياض/ الطائف، وجدة / ينبع، وينبع / المدينة المنورة. وبالإضافة إلى ذلك تقدم الشركة خدماتها بين المدن والمطارات في كل من جدة، والمدينة المنورة، والطائف، والقصيم، والظهران. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/ ١٩٨٢).

كذلك فقد قامت الشركة السعودية للنقل الجماعي خلال العام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ بنقل حوالي ١٤٦ مليون راكب. وبلغ عدد الحافلات التي تمتلكها الشركة حتى نهأي عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ٧٦٩ حافلة. وقامت الشركة حتى غرة ربيع الثاني

١٤٠٣ (منتصف يناير ١٩٨٣) بتسيير ٨٧ خطا تخدم اتجاهات مختلفة داخل المدن موزعة على النحو التالي: ١٨ في جدة و ١٧ في مكة المكرمة و١٥ في كل من الرياض والدمام، و ١٠ في المدينة المنورة، و ٦ خطوط في كل من الطائف والقصيم. كما بلغ عدد الخطوط التي قامت الشركة بتسييرها فيما بين المدن حتى أوائل شهر يونيو ١٩٨٣ م ١٩ خطا. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

٢. قامت الخطوط السعودية خلال عام ١٩٧٩ بنقل زهاء ٨ مليون راكب وشحن حوالي ٦١ مليون كيلوجرام من البضائع أي بزيادة عن العام السابق بلغت (٢٣ ٪) في كل من عدد الركاب والبضائع. وتمت توسعة وتطوير خدمات الركاب في المحطات الداخلية والخارجية بشكل ملحوظ. ولمواجهة النمو في حركة النقل زودت الخطوط السعودية أسطولها الجوي بخمس طائرات جديدة، فارتفع مجموع طائراته إلى ٧٥ طائرة (منها ٢٣ طائرة مستأجرة لفترات مختلفة). وقد أدى هذا إلى زيادة السعة المتوفرة بنسبة تزيد على (٤٤ ٪) خلال العام. وتم التوسع في الخدمات الفنية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال صيانة الأسطول الجوي.

وبصدد مراقبة الحركة الجوية بدأ تشغيل محطة قراءة وتحليل معلومات أجهزة الطيران (فرايرز) وكذلك نظام الإدارة الهندسية والصيانة (ميميس) وفقا للنظام الآلي اعتبارا من نهأي العام المذكور مما ساعد كثيرا في سرعة الحصول على قطع الغيار، وقد انعكس ذلك في انتظام حركة الطائرات. وحققت الخطوط السعودية دخلا من عملياتها خلال عام ١٩٧٩ بلغ ٢,٣ بليون ريال بزيادة معدلها (٨,٢٣ ٪) عن عام ١٩٧٨. هذا وقد بلغ عدد العاملين بالخطوط السعودية في نهأي عام ١٩٧٩ ما يقرب من ١٦٠٠٠ موظف، يشكل المواطنون السعوديون حوالي نصفهم، يحتلون معظم المناصب الرئيسة، ويتوقع ارتفاع هذه النسبة في السنوات القادمة نتيجة إدخال برنامج جديد متكامل للتدريب. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

كما قامت الخطوط السعودية خلال عام ١٩٨٠ بنقل حوالي ٥,٩ مليونا راكب وشحن ٧٢ مليون كيلوجرام من البضائع. وبلغ مجموع الطائرات التي تمتلكها السعودية بنهأي عام ١٩٨٠ زهاء ٦٩ طائرة (منها ١٦ طائرة مستأجرة لفترات مختلفة) وتزمع السعودية زيادة أسطولها الجوي خلال العامين القادمين بشراء ٢٣ طائرة جديدة. وزاد عدد العاملين بالخطوط السعودية بنهأي عام ١٩٨٠ عن ١٨٠٠٠ موظفٍ (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

وقامت الخطوط أيضا خلال عام ١٩٨١م بنقل حوالي ١,٩ مليون راكب، وشحن حوالي ١٣٣ مليون كيلو جرام من البضائع. وبلغ مجموع الطائرات التي تمتلكها السعودية بنهأي عام ١٩٨١ زهاء ٤٨ طائرة.. وبلغ عدد العاملين بالخطوط السعودية بنهأي ١٩٨١ حوالي ٢٢٤٤٦ موظفا. وقد شكل الموظفون السعوديون حوالي (٤٨٪) من إجمالي عدد العمال بنهأي عام ١٩٨١ (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢). وقامت الخطوط السعودية كذلك خلال عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ ٨٤ بنقل حوالي ٢,١٠ مليون راكب وشحن حوالي ١,١٣٥ مليون كيلوجرام من البضائع، وبلغ مجموع الطائرات التي تمتلكها السعودية حتى منتصف عام ١٤٠٣ هـ ٥١ طائرة. وتزمع السعودية زيادة أسطولها الجوي ليصل إلى ٦٢ طائرة بنهأي عام ١٩٨٤. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣)

٣.قامت المؤسسة العامة لخطوط سكة الحديد خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ بنقل زهاء ٢٧٥٤٤٦ راكبا وشحن ٥,١ مليون طن من البضائع، وافتتحت المؤسسة في رجب ١٤٠١ (مايو ١٩٨١) المحطة الجمركية الجديدة بالرياض، وتم في منتصف جمادى الثانية ١٤٠١ (إبريل ١٩٨١) إبرام عقد لتنفيذ المرحلة الأولى من هذا الخط لربط الدمام بالهفوف، أما المرحلة الثانية التي تربط الهفوف بخريص فقد أبرم عقدها في غرة ذي القعدة ١٤٠١ (٣٠ أغسطس ١٩٨١) كما أبرم عقد آخر لتنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع لربط خريص بالرياض بتكلفة إجمالية لكامل المشروع والمتوقع الانتهاء من تنفيذه خلال عامين ونصف، حوالي ٢,١ بليون ريال.

كذلك فقد قامت الشركة السعودية للنقل الجماعي خلال العام المالي ١٣٩٩/ ١٤٠٠ بنقل حوالي ٧,٢٩ مليون راكب، منهم ٣,٢٨ مليون راكب داخل المدن و ٤,١ مليون راكب بين المدن، وبلغ عدد العاملين في الشركة نحو ٣٥٠٢ موظف يشكل المواطنون السعوديون حوالي ثلثهم، ويحتلون معظم المناصب الإدارية. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

كما قامت المؤسسة العامة لخطوط سكة الحديد خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ بنقل ٢٩٧٥٣٠ راكبا، وشحن حوالي ٨,١ مليون طن من البضائع، وقامت المؤسسة بتسيير الخط الحديدي الرئيس في المملكة بين مدينتي الدمام والرياض، والذي يغطي ٥٦٢ كيلو مترا، بالإضافة إلى ١٧ كيلو مترا داخل ميناء الدمام. وهناك خطوط إضافية يبلغ طولها ١٤٠ كيلو مترا تربط الخط الحديدي الرئيس بشركة الأسمدة العربية السعودية في الدمام، ومشروع الري والصرف ومصنع الأسمنت في الإحساء، ومحطة تحميل غاز الوقود التابعة لبترومين في الظهران ومركز بترومين ومصنع الأسمنت في الرياض. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

أيضا فقد قامت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية خلال عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ بنقل ٢٧٢٣٧٧ راكبا وشحن حوالي ٣,١ مليون طن من البضائع واستمرت المؤسسة في العمل علي توسيع شبكتها وتطويرها لتصبح أكثر فاعلية. وقامت بتجديد الخط الحديدي بين الدمام والرياض، والبدء في إنشاء خط حديدي مباشر بين الهفوف والرياض. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

ثانيا: قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريدية

١. بلغ مجموع اعتمادات خطة التنمية الثانية لقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ٤٣٦٩ مليون ريال، خصص منه ٤,٣٢٠٦ ملايين ريال أو ٧٤٪ للمشروعات و ٦,١١٦٢ مليون ريال أو (٢٦٪) للنفقات المتكررة. ومن أجل تقوية طاقة وكفاءة وفاعلية قطاع الخدمات السلكية واللاسلكية والبريدية أنشئت وزارة

البرق والبريد والهاتف لتتولى المسؤولية في هذا القطاع. وقد اعتمد لهذه الوزارة مبلغ ٦,٢٧٩١ مليون ريال في ميزانية ١٣٩٦/ ٩٧ مقابل ٥,٢٢١٧ مليون ريال في ميزانية العام السابق.

وتم إنجاز المرحلة الأولى من شبكة العمود الفقري التي حققت الاتصال الهاتفي المباشر بين المدن الرئيسة في المناطق الغربية والوسطى والشرقية، وجرى تشغيل هذه المرحلة في ذي الحجة ١٣٩٥ (ديسمبر ١٩٧٥). وبدئ في تشغيل المحطة الأرضية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية في الرياض. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

٢. بلغ العدد الإجمالي لخطوط الهاتف الآلي العاملة بالمملكة حتى نهأي عام ١٣٩٥/ ٩٦هـ ١٢٦٦٠٠ خط مقابل ٩٣٦٠٠ خط في العام السابق. وقد تم في أعقاب استكمال وتشغيل المرحلة الأولى من شبكة الاتصال الهاتفي المباشر بين المدن الرئيسة في المناطق الغربية والوسطى والشرقية توقيع عقد بتاريخ ٦ يونية ١٩٧٧ مع إحدى الشركات الأمريكية لتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من هذا المشروع. وبلغت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع ٥,١ بليون ريال يدخل فيها تشغيل وصيانة الشبكة لمدة عام واحد كما تم تشغيل شبكة الكابل المحوري التي تربط الدمام بالكويت بنهأي عام ١٣٩٦ بطاقة ٣٠٠ قناة. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

٣. بلغ مجموع خطوط الهاتف الآلية العاملة في المملكة حتى نهأي ١٣٩٨/ ٩٩هـ ٢٠٥٠٠٠ خط. وبنهأي ١٣٩٨/٩٩ تم تركيب ما مجموعه ١١ محطة أرضية للاتصالات بين المدن عبر الأقمار الصناعية في جدة والرياض والمدينة المنورة وحائل وأبها وبريدة وتبوك والباحة وجيزان ونجران والجوف. وتم أيضًا توسعة طاقة المحطات الأرضية لاتصالات الهاتف والبرق عبر الأقمار الصناعية في الرياض والطائف. كما تم توفير خدمات التلكس في ١٩ مدينة في المملكة حيث

يبلـغ مجموع الخطوط التـي تعمل حاليًا ٦٣٥٠ خطًا. وفي حقـل التدريب، بلغ عدد الملتحقـين ببرامـج التدريب المحلية مـن موظفي مكاتب البريـد ٤٦٨ متدربًا، وتم ابتعـاث ٦٨ طالبًا للتدرب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

٤. استمـر نظـام الهاتـف في المملكـة في تحقيـق تقـدم ملحـوظ لم تقتصر مظاهـره علـى زيادة عـدد خطوط الهاتف فحسـب، بل انعكسـت أيضا في تطوير مستـوى الخدمات المقدمة للمشتركين حيث بلغ مجمـوع عدد توصيلات الخطوط الهاتفيـة خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ حوالي ٢٧٧٠٠٠ خط منها ١٠٣٠٠٠ خط جرى تركيبهـا خلال العام المذكور، وحوالي ١٧٠٠٠٠ خـط تم تركيبها منذ بدء برنامج توسعـة الشبكة الهاتفية أي بمعدل تركيب ما يقرب من ١٠٠٠٠ خط هاتفي جديد شهريـا. وبلغ عدد خطوط هواتـف الخدمة التي تعمل بالنقـد المعدني ١١٠٠ خط تنتشـر في ٣٥ مدينة من مدن المملكة. ومـن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ١٥٠٠ خـط في نهأي عام ١٤٠٠. وارتفع عدد المقاسـم الهاتفية الآلية ليصبح ٩٣ مقسما تعمل في ٥٣ مدينة وقرية. وبلغت طاقتها حوالي ٤٦٤٠٠٠ خط، أي بزيادة مقدارها ١٥٧٠٠٠ خط ومعدلها (٥١٪) خلال العام. وارتفع عدد خطوط الاتصال الدولية ليصبـح ٩٣٣ خطا، مما مكن المشتركين من الاتصال الهاتفي المباشر مع ٧٥ بلدا بواسطـة شبكة الاتصال الـدولي. كما تم في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ تركيب ١٩٠٠ خط إضـافي لشبكة التلكس السعودي، وبذلـك أصبح مجموع الخطوط يزيد عن ٥٧٠٠ خط. كما بلغ عدد المشتركين بهذه الخطوط ١٥٠٠٠ مشترك.

وبصـدد الخدمـات البريدية فقد شهـدت تحسنا ملحوظا اعتبـارا من عام ١٣٩٨ إثر تطبيق نظام الورديات على مدار ٢٤ ساعة في اليوم في المراكز البريدية بهـدف الإسراع في عمليـة تسليم البريد. أما في مجـال التدريب، فقد بلغ مجموع الملتحقـين من موظفي مراكز البريد بمعاهد التدريـب في الرياض وجدة والدمام ٨١٥ موظفا. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

٥. شهد العام المالي ١٤٠٠/ ١٤٠١ توسعا ملحوظا في خدمات البريد والبرق والهاتف، وارتفع عدد خطوط الهاتف الآلي العاملة في المملكة ليصبح ٤٣٣٠٠٠ خطا خلال العام، وزاد عدد خطوط هاتف العملة ليبلغ ١٨٨٤ خط، كما ارتفع عدد خطوط المقاسم بنسبة (٦٠٪) ليصل إلى حوالي ٧٤١٠٠٠ خطا خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١. وبلغ مجموع خطوط التلكس العاملة في المملكة ١٠١٨٦ خطا منتشرة في عدد كبير من المدن، كذلك توسعت الخدمات البريدية بشكل ملحوظ عبر السنوات الماضية،، كما تم ابتعاث ٢٢ موظفا إلى فرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية للتدرب على الأعمال البريدية. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/ ١٩٨١).

٦. بلغ مجموع خطوط الهاتف الآلي العاملة بالمملكة حتى نهأي ١٤٠١/ ١٤٠٢ ٦٣٣٣١٥ خطا، من بينها ١٨١٥٩٥ خطا تم تركيبها خلال العام. وقد حازت منطقة الرياض على نسبة ٢٦٪ من إجمالي هذه الخطوط، تلتها منطقة جدة (١٨٪)، فالدمام (١٢٪)، فمكة المكرمة (٨ ٪)، فالطائف(٦٪)، فالمدينة المنورة (٦٪). ثم مناطق المملكة الأخرى(٢٤ ٪). وزاد عدد أجهزة هواتف العملة ليصل إلى ٢١٦٠ جهازا خلال نفس الفترة مقابل ١٨٨٤ جهازا في العام السابق، كما ارتفعت طاقة المقاسم الهاتفية الآلية بنسبة (٣١ ٪) لتصل إلى حوالي ٩٧٠٦٧٢ خطا خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢. وبلغ عدد خطوط الهاتف السيارة خلال العام ١٩٣٥ خطا، موزعة على سبع مدن في المملكة هي الرياض وجدة والطائف ومكة المكرمة والدمام وأبقيق والهفوف. وبلغ مجموع خطوط التلكس العاملة في المملكة حتى نهأي العام المالي ١٤٠١/ ١٤٠٢ حوالي ١٢٥٢٦ خطا.

كما بلغ إجمالي عدد المكاتب البريدية العاملة في المملكة حتى نهأي عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهاء ٥٦٣ مكتبا رئيسا وفرعيا تشمل المكاتب الرئيسة الثلاثة التي انتهت المديرية العامة للبريد من إنشائها خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ في كل من الرياض وجدة والدمام. وجري تنفيذ مشروع إنشاء ٣٠ مكتبا بريديا فرعيا

في بعض مدن المملكة، وتم ترسية إنشاء خمسة مباني بريدية أخرى في كل من الطائف ونجران وحائل والرس وحفر الباطن.

ومن أجل تقديم خدمات بريدية أفضل قامت المديرية العامة للبريد بإنشاء صالات للصناديق البريدية في كل من الرياض وجدة، تتسع كل صالة منها لحوالي ٢٠ ألف صندوق بريد. ومن أجل تسهيل عملية فرز الرسائل والإسراع في نقلها تعاقدت المديرية مع شركة متخصصة لتوريد وتركيب وتشغيل آلة أتوماتيكية لفرز الرسائل في المجمع البريدي بالرياض. وتم أيضا إعداد نظام الرمز البريدي الخاص بالمملكة، وقامت المديرية بتوعية المواطنين لتعريفهم بكيفية استعمال هذا الرمز في مراسلاتهم. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

٧. بلغ مجموع خطوط الهاتف العاملة بالمملكة في نهأي عام ١٤٠٣ هـ ٨٠٧٣١٨ خطا، تغطي نحو ٢٨٥ مدينة وقرية. وقد حازت مدينة الرياض على نسبة ٣٤, ١٪ من إجمالي هذه الخطوط، تلتها مدينة جدة (١٨, ٦٪) فالدمام (١٣, ١٪) فمكة المكرمة (٧, ٥٪) والمدينة المنورة والطائف (٦, ٠٪ لكل منهما) ثم المناطق الأخرى (٢٤, ٧٪). وقد شمل العدد الإجمالي لخطوط الهاتف بنهأي العام ٧٩٣٦٩٠ خطا آليا (تضم ٤١٣٤ خطا لهاتف العملة و ٣٠٩٤ خطا للهاتف السيار)، بالإضافة إلى ١٣٦٢٨ خطا للهاتف اليدوي والخطوط الخاصة. وبلغ عدد خطوط التلكس بنهأي عام ١٤٠٣ هـ ١٦٠٤٤ خطا، وارتفعت طاقة مقاسم الهاتف والتلكس لتبلغ ١١٥٠٤٣١ خطا وهناك خطة لزيادة طاقتها لتصل إلى ٢, ٢٥ مليون خط في عام ١٩٩٠.

وبلغ عدد المكاتب البريدية القائمة في المملكة حتى نهأي عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ٥٨٦ مكتبا، منها ٤٤٥ مكتبا رئيسيا و ١٤١ مكتبا فرعيا. وفي مجال تحسين الخدمات البريدية في المملكة، تم في عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ إنشاء ثلاث مناطق بريدية جديدة في كل من مكة المكرمة والباحة وحائل، وبذلك ارتفع عدد هذه

المناطـق إلى إحـدى عشرة منطقة بريديـة موزعة في أنحاء مختلفـة من المملكة. وتقوم هذه المناطق بالإشراف على المراكز والمكاتب البريدية القريبة منها. وهناك خطة لإنشاء منطقة بريدية جديدة في تبوك في المستقبل القريب.

ولم تقتصـر جهود المملكة على تطوير نظام اتصالاتها محليا، بل وتعاونت مع الأقطار العربية الشقيقة لتطوير الاتصالات الإقليمية عبر الأقمار الصناعية. وفي الحقيقة، فإن المملكة هي المساهم الرئيس في مشروع القمر الصناعي الذي كانت لا تزال تنفذه حينذاك المنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات)، لتأمين خدمات الاتصـالات السلكية واللاسلكيـة بين الدول العربيـة الأعضاء في جامعة الدول العربية. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

المحـور الثـاني: إنجازات الطـرق والكباري والمطـارات والموانئ في عهد الملك خالد

أولا: الطرق والكباري

١. بلـغ مجموع أطـوال الطرق الرئيسة التي نفـذت في المملكة حتى نهأي عام ١٣٩٤/ ٩٥هـ ١٢٠٢٠ كيلـو مترا مقابل ١٠٩٣٨ كيلو مترا في نهـأي العام السابق، هـذا بالإضافـة إلى طـرح ١٦٧٤ كيلو مترا من الطرق في المناقصـة، و ٧٠٠٠ كيلو مـتر قيد الدراسـة. وارتفع مجموع أطـوال الطرق الزراعية التـي قامت بإنشائها وحدات تابعة لوزارة المواصلات من ٦٧٤١ كيلو مترا في عام ١٣٩٣/ ٩٤ إلى ٧٩٠٠ كيلو متر في عام ١٣٩٤/ ٩٥، وساعدت هذه الطرق في ربط ٣٢٢٥ قرية في مختلف أنحـاء البلاد. وبلغ مجموع أطـوال الطرق الرئيسة التي اكتمل تنفيذها حتى نهأي عام(١٣٩٥/ ٩٦) ١٤٠٠٠ كيلو متر. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦)

وبلـغ مجموع أطوال الطرق المسفلتة بالمملكة خلال عام ١٣٩٥/ ٩٦هـ ١٤٠٤٩ كيلومترا مقابل ١٢٠٢٠ كيلومترا في العام السابق أي بزيادة نسبتها (١٧٪). وبذلك

تعتبر السنة المالية ١٣٩٥/ ٩٦ سنة أكثر من عادية بالنسبة لإنشاء الطرق، حيث إن نسبة الزيادة التي تحققت في أطوال الطرق المسفلتة خلالها (١٧ ٪) قد جاوزت المتوسط المركب للزيادة خلال السنوات العشر السابقة وهو (١٣ ٪) سنويا. وقد كان لذلك أثره الطيب على حركة السلع بسبب ربط بعض الطرق المهمة. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

٢. بلغ مجموع أطوال الطرق المسفلتة التي تم إنشاؤها في المملكة خلال السنتين ١٣٩٧/٩٨ و١٣٩٨/٩٩هـ ٢٢٠٠ كيلومترًا و ١٨٩٦ كيلومترًا على التوالي. وبذلك وصل مجموع أطوال الطرق المسفلتة إلى ٢٠١٣٤ كيلومترًا، منها ١٠٨٣٤ كيلومترًا من الطرق الرئيسة و٦٠٣٠ كيلومترًا من الطرق الفرعية و ٣٢٧٠ كيلومترًا من وصلات الطرق.

وقد تم خلال ١٣٩٧-١٣٩٨ الانتهاء من تنفيذ عدد من الطرق الرئيسة منها: طريق الطائف - أبها - جيزان (٧٥٣ كيلومترًا) وخيبر - العلا - مدائن صالح (١٨٠ كيلومترًا) وطريف - الحدود الأردنية (١٨٤ كيلومترًا) والدرب - الشقيق - محايل (١٤٠ كيلومترًا) ورنية - الخرمة (١٧٣ كيلومترًا) والمزاحمية - القويعية (١٢٧ كيلومترًا) وبريدة - الزلفي (١٧٤ كيلومترًا). وتمهيد طريق الطائف - أبها - جيزان الذي تم الانتهاء منه في ذي القعدة ١٣٩٨ (أكتوبر ١٩٧٨) بتكلفة إجمالية قدرها ١٦٠٢ مليون ريال بأهمية خاصة حيث إنه يربط ثلاثة مناطق آهلة بالسكان في المملكة هي: المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية والغربية. أما الطرق المهمة الأخرى التي تم إنشاؤها خلال عام ١٣٩٨/٩٩ فقد شملت طريق الخرج - حرض (١٢٠ كيلومترًا) والقويعية - حلبان (١١٧ كيلومترًا) وعمق - وادي نهب (١١٠ كيلومترًا) ونجران - شرورة - الوديعة (١٠٦ كيلومترًا) والشعار - وادي ولف (٨٩ كيلومترًا) وأبقيق - الظهران (٧٦ كيلومترًا) وأرطاوية - الزلفي (٦١ كيلومترًا). (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

٣.بلغ مجموع الطرق المعبدة التي تم تنفيذها خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ حوالي ٩١٦ كيلو مترا منها ٦٧١ كيلو مترا تشكل طرقا رئيسة، و ٤٢ كيلو مترا طرقا ثانوية، و ٢٠٣ كيلو مترا وصلات طرق، وعلاوة على ذلك تم خلال العام إنشاء ٤٤٠٠ كيلو متر من الطرق الزراعية، وبذلك أصبح مجموع أطوال الطرق المعبدة والطرق الزراعية بنهأي عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ حوالي ٢٢٥٠١ كيلو مترا و ٢٨٥٨٦ كيلو مترا، على التوالي. وبدأ في مطلع العام المالي ١٤٠١/ ١٤٠٢ تنفيذ مجموعة جديدة من الطرق المعبدة تبلغ أطوالها الإجمالية نحو ١٢٤٩٢ كيلو مترا (منها ٨٣٤٧ كيلو مترا تمثل طرقا رئيسة، و ٥٠٥ كيلو مترا طرقا ثانوية، و ٣٦٤٠ كيلو مترا وصلات طرق) ومن أبرز هذه الطرق طريق الرياض/ الدمام السريع (٣٨٣ كيلو مترا) بتكلفته زهاء ١٤٤٧ مليون ريال، وكذلك طريق مكة المكرمة / المدينة المنورة السريع (٥١٤ كيلو مترا) بتكلفته الإجمالية ٢٥٠٨ مليون ريال. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

ثانياً: موانئ المملكة

١.هدفت خطة التنمية الثانية على المدى الطويل إلى إنشاء ٥٤ رصيفا في الموانئ الرئيسة منها ٣٠ رصيفا في الموانئ الواقعة على الخليج العربي الدمام (١٦ رصيفا) والجبيل (١٤ رصيفا)، و ٢٤ رصيفا في الموانئ الواقعة على البحر الأحمر جدة (٢٠ رصيفا) وينبع وجيزان (رصيفان لكل منهما). وقد اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة، حيث وقعت اتفاقية في جمادى الثانية ١٣٩٦ (يونيو ١٩٧٦) مع مجموعة من الشركات الفرنسية واليونانية والسويدية لبناء ٢٠ رصيفا في ميناء جدة شاملة لجميع المرافق والمستودعات اللازمة، بتكاليف إجمالية لهذا المشروع ٣٧١٠ ملايين ريال لترتفع طاقة الميناء عند إنجازه إلى أكثر من ١٠ ملايين طن سنويا. ومنح عقد مشروع توسعة ميناء الدمام إلى مجموعة من الشركات الهولندية واليونانية والألمانية في جمادى الثانية ١٣٩٦ (يونيو ١٩٧٦) بتكاليف بلغت ٣٣٨٢ مليون ريال.

وتضمن مشروع التوسعة إنشاء ١٦ رصيفا يتوقع إنجاز السبعة الأولى منها في مدة تتراوح بين ٢٧ و ٢٩ شهرا، والأرصفة التسعة الأخرى في المدة الباقية وقدرها ١٩ شهرا لترتفع طاقة ميناء الدمام عند الانتهاء من هذا المشروع إلى ما يزيد على ١٠ ملايين طن سنويا. كما وقعت اتفاقية في جمادى الثانية ١٣٩٦ (يونيو ١٩٧٦) مع مجموعة من الشركات الهولندية والألمانية والسعودية لبناء ١٤ رصيفا في ميناء الجبيل، بتكاليف تبلغ ٣٢٢١ مليون ريال. وتم التعاقد مع شركة فرنسية في نهأي جمادى الثانية ١٣٩٦ (يونيو ١٩٧٦) لتوسعة ميناء جيزان. وتضمن المشروع إنشاء رصيفين بمرافقهما ومستودعاتهما بتكاليف تبلغ ٤١٧ مليون ريال. لترتفع طاقة هذا الميناء بعد إنجاز المشروع في خلال السنوات الثلاث القادمة إلى نصف مليون طن سنويا. وقد اعتمدت خطة التنمية الثانية مبلغ ٦٩٢٥ مليون ريال للموانئ، منه ٢٢٤٢ مليون ريال لميناء جدة، و ١٩٤١ مليون ريال لميناء الدمام، و ١٨٨٠ مليون ريال لميناء الجبيل، و ٢٧٩ مليون ريال لميناء جيزان، و ١٧٢ مليون ريال لميناء ينبع، و ٤١١ مليون ريال للموانئ الصغرى. وشكلت مخصصات المشروعات حوالي (٩٩٪) من إجمالي المبلغ المعتمد. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

٢. من بين التطورات المهمة التي حدثت بالنسبة للموانئ تجدر الإشارة بوجه خاص إلى حدثين أولهما: إنشاء المؤسسة العامة للموانئ بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٦٥وتاريخ أول رمضان ١٣٩٦ (٢٦ أغسطس ١٩٧٦) لتتولى إدارة وتطوير الموانئ بالمملكة. وتتبع المؤسسة رئاسة مجلس الوزراء، ويديرها مجلس إدارة مكون من رئيس المؤسسة ومديرها العام وخمسة أعضاء من ذوي الخبرات المتخصصة. وثانيهما: تطور بارز في الاقتصاد السعودي وهو القضاء على التكدس في مينائي جدة والدمام، وما تلا ذلك اعتبارا من نهأي شهر فبراير ١٩٧٧ من إلغاء الرسوم الإضافية التي كانت مختلف شركات الشحن قد فرضتها بسبب التكدس على البضائع المشحونة إلى هذه الموانئ. وتم القضاء على التكدس بالرغم من زيادة الواردات بنسبة (٥٦٪) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٧

بالمقارنة بالأشهر الثلاثة المقابلة لها من عام ١٩٧٦. ويعزى انتهاء التكدس إلى الإجراءات قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي اتخذتها الحكومة سبق بيانها في التقرير السنوي للمؤسسة عن عام ١٣٩٦ (١٩٧٦م) ص - ٥٦.، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة مستقلة للموانئ. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

٣. أمكن التخلص نهائيًا في ربيع الأول ١٣٩٧ (فبراير ١٩٧٧)، من فترات الانتظار. وقد سجلت أوزان البضائع التي تم تفريغها في موانئ (جدة – الدمام - ينبع – جيزان) ارتفاعًا نسبته ٢٣٪ خلال عام ١٣٩٨هـ إذ بلغ مجموع تلك الأوزان ٣٤ مليون طن، وهو ما يعادل أكثر من ضعف أوزان البضائع التي تم تفريغها في عام ١٣٩٦ والتي بلغت ١٦ , ٥ مليون طن. كما تم الانتهاء من إنشاء ١٥ رصيفًا في ميناء جدة، وبذلك بلغ مجموع الأرصفة الموجودة في هذا الميناء حتى نهاية عام ١٣٩٨ (١٩٧٨) ٣١ رصيفًا. ومن المتوقع أن يزيد عددها إلى ٣٦ رصيفًا في عام ١٤٠٠ (١٩٨٠) و ٤٥ رصيفًا في عام ١٤٠١ (١٩٨١). وقد افتتح في ١٧ شعبان ١٣٩٩ (١٢ يوليو ١٩٧٩) محطة الحاويات بالميناء تشمل ثلاثة أرصفة طول كل منها ٢٥٠ متر تبلغ طاقة تفريغها الإجمالية ٣٥٠٠٠٠ حاوية سنويًا. كما تشمل المحطة على ساحة للتخزين مساحتها الإجمالي ٢٠٠٠٠٠ متر مربع. وقد كلف تنفيذ المشروع ٨٠٠ مليون ريال وهو جزء من برنامج المؤسسة العامة للموانئ لتحسين وتطوير خدمات مناولة الحاويات بميناء جدة، وفيما يتعلق بميناء الدمام، فقد بلغ عدد الأرصفة التي عملت فيها ٢٨ رصيفًا في عام ١٣٩٨ (١٩٧٨). (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

٤. بلغ مجموع السفن التي استقبلتها موانئ المملكة خلال عام ١٤٠٠ حوالي ٧٠٩٤ سفينة مقابل ٦٧٥٥ سفينة في عام ١٣٩٩، كما بلغ إجمالي وزن البضائع المفرغة خلال عام ١٤٠٠ نحو ٦ , ٤٥ مليون طن شحني أي بزيادة نسبتها (١٥٪) عن العام السابق وما يزيد عن مرتين ونصف وزن البضائع المفرغة في عام ١٣٩٦. وجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف البضائع المفرغة في عام ١٤٠٠ تم نقلها

بواسطـة الحاويات، وقامت المؤسسة العامة للموانـئ بتنفيذ برامج ضخمة لمقابلة احتياجات الحجم المتزايد لواردات القطاعين العام والخاص.

وقـد تضمنت هـذه البرامـج إنشـاء أرصفة جديـدة في الموانـئ وتجهيزها بالمعـدات الحديثة وتوسعة مرافقهـا الأساسة مما أدى إلى زيـادة طاقتها لمناولة البضائـع. وارتفـع العدد الإجمـالي للأرصفة في الموانئ الرئيسـة للمملكة من ٣٧ رصيفـا في عام ١٣٩٦ إلى ١١٦ رصيفا في عام ١٤٠٠. وقد ارتفعت إنتاجية الموانئ خـلال الأعوام الماضية بشكل كبير حيث قارب متوسط الإنتاجية اليومية للرصيف خـلال عام ١٤٠٠هـ ١٢٠٠ طن. هذا ويتصدر ميناءا جدة (٤٣ رصيفا) والدمام (٣٩ رصيفـا) بقيـة الموانئ من حيث طاقة التفريغ حيـث ساهمت بتفريغ (٥٦٪) و(٨, ٣٣٪) علـى التوالي من إجمالي البضائـع المفرغة خلال عام ١٤٠٠. وقد تم تجهيز هذين الميناءين بأحدث المعدات. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

٥. بلغ مجموع السفن التي استقبلتها الموانئ الرئيسة الخمسة في المملكة خلال عام ١٤٠١ حوالي ٧٥٥٩ سفينة، كما بلغ إجمالي وزن البضائع المفرغة خلال الفترة المذكورة حوالي ٣, ٥٣ مليون طن شحني مقابل ٤, ٦٤ مليون طن خلال عام ١٤٠٠، وبلغ مجمـوع الأرصفة العاملة في الموانئ الرئيسة للمملكة في نهأي عام ١٤٠١ نحو ١٠١ رصيـف، وبلـغ متوسط الإنتاجية اليومية للرصيـف في الموانئ الرئيسة خلال عام ١٤٠١ حوالي ١٢٧٠ طناً. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

٦. بلغ مجموع السفن التي استقبلتها الموانئ الرئيسة الخمسة في المملكة خلال النصـف الأول من عام ١٤٠٢هـ ٤٣٨٠ سفينة. وقد استحوذ ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام على نسبة ٩٠ ٪ من مجموع السفن خلال النصف الأول مـن عام ١٤٠٢، كما بلغ إجمـالي وزن البضائع المفرغة خلال النصف الأول مـن عام ١٤٠٢ حوالي ٣١. ٨ مليون طن شحنـي. وبلغ مجموع الأرصفة العاملة في الموانـئ الرئيسـة للمملكة حتـى منتصف عام ١٤٠٢ زهـاء ١٢٠ رصيفن بمتوسط

إنتاجيـة يومية للرصيـف في الموانئ الرئيسة خلال النصـف الأول من عام ١٤٠٢ حوالي ٢١٤٠ طن. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

٧. بلـغ مجموع السفـن التـي استقبلتها الموانـئ الرئيسة الخمـس في المملكة خـلال عـام ١٤٠٣ هـ ٩٠٣٦ سفينة، وقد استحـوذ ميناء جـدة الإسلامي وميناء الملـك عبدالعزيز بالدمـام على نسبـة (٨٨ ٪) من مجموع السفـن خلال الفترة قيـد الدراسة. وبلـغ عدد الأرصفـة القائمة حتى نهـأي جمادى الثانيـة ١٤٠٣ هـ ١٢١ رصيفـا. وتشير البيانـات التي أصدرتها المؤسسة العامـة للموانئ حول كمية البضائع التي تمت مناولتها في الموانئ الرئيسة الست بالمملكة إلا أن وزن الواردات والصادرات (باستثنـاء الزيـت) قد بلغ زهـاء ٤. ٧٣ مليون طن شحني خلال عام ١٤٠٣، أي بزيـادة قدرها (١١ ٪) عن وزن البضائـع في العام السابق والبالغ ٦٦. ٤ مليـون طن شحنـي. واستحوذ ميناء جـدة الإسلامي وميناء الملـك عبدالعزيز بالدمـام علـى نسبة (٥١ ٪) و(٣٢ ٪) على التوالي من إجمالي وزن البضائع التي جرى مناولتها.

وتشـير الأرقام المستقلة للـواردات والصادرات غير البترولية إلى أن الأولى ارتفعـت بنسبة (٧ ٪) تجـدر الملاحظة أنه في مقابل ارتفـاع نسبته ٧ في المائة في كمية الواردات خلال عام ١٤٠٣ طرأ انخفاض معدله ٤ في المائة في قيمة الواردات خـلال عـام ١٩٨٣. ويمكن تفسـير هـذا التباين بسبـب اختلاف السنـوات التي شملتهـا. والتغير في تكوين البضائع وانخفاض أسعار الواردات. من ٦٤. ٨ مليون طن شحني في عام ١٤٠٢ إلى ٦٩. ٦ مليون طن شحني في عام ١٤٠٣، بينما زادت الأخـيرة بمعدل نسبته (١٣٢٪)، من ١. ٦ مليـون طن شحني إلى ٣. ٨ مليون طن شحنـي. وتظهر الأرقام الإحصائية التفصيلية للـواردات أن المواد الغذائية ومواد البنـاء بلغـت ١١. ١ مليون طـن و ٣٠. ٩ مليون طن على التـوالي، مشكلة (١٥٪) و(٤٢٪) مـن إجمالي الواردات. وسجلت المـواد الغذائية تراجعا نسبته (٧٪) عن العـام الماضـي، بينما زادت مواد البنـاء بمعدل نسبته ١٧٪، وقـد سجل الأسمنت

أعلى معدل نمو مقداره (٣٣٪)، فبلغ وزنه ١,١٤ مليون طن. وانخفضت واردات السيارات بنسبة (٦٪) لتبلغ ١,٨ مليون طن، في حين زادت واردات المعدات بنسبة (١٣٪)، فبلغت ٢. ٢ مليون طن. وارتفعت كمية البضائع العامة بنسبة (٦٪) إلى ٤,١٦ مليون طن. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

ثانيا: بالنسبة للمطارات

١. واصلت المديرية العامة للطيران المدني جهودها من أجل تطوير وإنشاء مطارات جديدة في مختلف أنحاء المملكة. وشملت المشروعات تطوير مطارات الطائف والمدينة المنورة والجوف. كما تم إنشاء مبان جديدة للركاب في مطاري تبوك والطائف بتكلفة إجمالية قدرها ٧٧ مليون ريال، وتم افتتاح مطار الجوف الجديد في أبريل ١٩٧٧ بتكلفة قدرها ٨,٩١ مليون ريال. كذلك جري العمل على إنشاء مطارات جديدة في نجران وأبها. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

٢. بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة خلال عام ١٣٩٨/ ٩٩هـ ٢٢ مطارا مقابل ١٤ مطارا قبل الأعوام الثلاثة السابقة. وشمل هذا العدد ثلاثة مطارات دولية في كل من جدة والرياض والظهران. وبالإضافة إلى مشاريع بناء المطارات الجديدة، فقد بذلت الجهود لتحسين وتوسعة المطارات الحالية، فقد تم تنفيذ برامج توسعة وتحسين مطارات الطائف والمدينة المنورة والظهران والجوف. كذلك تم إنجاز صالات المسافرين في مطارات جدة والظهران وتبوك وبدنة والقصيم والطائف ونجران وأبها والجوف، كما انتهى العمل في بناء مهابط الطائرات في المطارات الخمسة الأولى ومطاري بيشة والوجه. ويجري العمل الآن لتطوير صالات المسافرين في مطارات الرياض والوجه وجيزان وحائل. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

٣. تم في جمادى الثانية ١٤٠١ (إبريل ١٩٨١) افتتاح المرحلة الأولى من مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، الذي تبلغ مساحته ١٠٥ كيلو متر مربع

(٥,٤٠ ميل مربع) ويقع على بعد ١٩ كيلو مترا شمالي جدة، بجانب استمرار العمل في تنفيذ مشروع مطار الملك خالد الدولي بالرياض، الذي بدأ العمل فيه في عام ١٩٧٨، لينتهي إنجازه في منتصف عام ١٩٨٣، ويقع المطار على بعد ٣٥ كيلو مترا شمالي الرياض ويغطي مساحة قدرها ٢٤٠ كيلو مترا. كما جري الإعداد لبناء مطار دولي ثالث في المنطقة الشرقية يقع بين الدمام والظهران، ليخدم أيضا المنطقة الصناعية في الجبيل وميناء رأس تنورة، وهو أكبر ميناء لتصدير النفط في العالم. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

٤. بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة حتى نهأي عام ١٤٠١/ ١٤٠٢هـ ٢٤ مطارا، وشمل هذا العدد ثلاثة مطارات دولية وهي مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة ومطار الملك خالد الدولي بالرياض ومطار المنطقة الشرقية الدولي بالظهران. وتم في شهر شوال ١٤٠٢ (أغسطس ١٩٨٢) افتتاح ٨٠ مطاراً جديدًا في الباحة (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

وتم بتاريخ ١٢ صفر ١٤٠٤ (١٦ نوفمبر ١٩٨٣) افتتاح مطار الملك خالد الدولي بالرياض. ويشغل المطار مساحة قدرها ٢٢٥ كيلومترا مربعا، وباستطاعته استقبال حوالي ٢٠ مليون راكب سنويا. ويوجد في المطار مدرجان متوازيان بطول ٤٢٠٠ متر وعرض كل منهما ٦٠ مترا، وأربع صالات للمسافرين وصالة ملكية، بالإضافة إلى المرافق التابعة لها، وبرج مراقبة يبلغ ارتفاعه ٨١ مترا، و٦٥ مبنى مساعدا لتقديم الخدمات إلى مختلف شركات الطيران، وموقف للسيارات يتسع لحوالي ١١٦٠٠ سيارة. وقامت المطارات الدولية الثلاث خلال عام ١٩٨٢ بخدمة زهاء ٥,١٠ مليون مسافر على الرحلات الداخلية و٦,٧ مليون مسافر على الرحلات الدولية، بالإضافة إلى مناولة ٤,٢٤١ مليون كيلوجرام من البضائع، أي بزيادة معدلها (٣,١١٪) و ٧.١١٪ و (٩,٤١٪) على التوالي، عن عام ١٩٨١. أما المطارات الأخرى فقد خدمت حوالي ٤.٤ مليون مسافر على الرحلات الداخلية، أي بزيادة قدرها (٥,١٢٪) عن العام السابق.

وارتفع معدل حركة المسافرين على الرحلات الداخلية والمسافرين على الرحلات الدولية وحركة نقل البضائع في المطارات الدولية الثلاث، خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣، بنسبة (١٣,٦٪)، و(١٥,٦٪)، و (٣٩,٣٪) على التوالي بالمقارنة بالنصف الأول من عام ١٩٨٢. وسجلت حركة المسافرين على الرحلات الداخلية في المطارات الأخرى زيادة معدلها (١٦,٥٪) خلال نفس الفترة. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

المحور الثالث: إنجازات قطاع الإسكان والتطور العمراني في عهد الملك خالد

١. إدراكا للأهمية البالغة لإيجاد وزارة مستقلة تتولى الإسراع في تنفيذ برامج ومشروعات البلديات. تم إنشاء وزارة للشؤون البلدية والقروية في شوال ١٣٩٥ (أكتوبر ١٩٧٥) لتضطلع بممهم وكالة البلديات التي كانت تابعة لوزارة الداخلية قبيل إنشاء الوزارة الجديدة. وقد رصد لها اعتمادات كافية بلغت ١,١٦ بليون ريال في ميزانية عام ١٣٩٦/ ٩٧ كي تتمكن من مواصلة العمل على تنفيذ برامجها بسرعة وفاعلية بحيث تحقق التطور العمراني في المدن الرئيسة والمناطق الريفية بالسرعة المطلوبة. وتمشيا مع توصيات خطة التنمية الثانية لنقل إدارة شبكات مياه الشرب في المدن بصفة تدريجية من وزارة الزراعة والمياه إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية فإن هذه الأخيرة تولت الإشراف على تشغيل وتطوير عدد من مشروعات المياه مدعمة باعتمادات مالية أدرجت لها في ميزانية عام ٩٦/ ١٣٩٧. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

٢. كانت أزمة السكن من بين الاختناقات الحادة التي واجهها الاقتصاد السعودي خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان الارتفاع المتصاعد في إيجارات المساكن من أهم أسباب التضخم السريع الذي تعرضت له البلاد. ولتحقيق الإنجاز والتعمير السريع لعدد كاف من المساكن، قامت الحكومة إلى جانب توفيرها التمويل بدون فوائد بدعم جهود القطاع الخاص في الإنشاء والتعمير، بوضع برامج لبناء وحدات سكنية بمبادرة مباشرة منها.

وقد أسست الحكومة صندوق التنمية العقارية في عام ١٣٩٤ لتشجيع بناء المساكن الخاصة، وقدم الصندوق للمواطنين قروضا بدون فوائد لبناء منازل للسكن الشخصي، وقروضا أخرى للشركات والأفراد لبناء مجمعات سكنية. وقد بلغ مجموع القروض التي التزم الصندوق بمنحها لبناء المنازل لغرض السكن الشخصي ٣٤٣٤٥ قرضا حتى نهأي عام ١٣٩٥/ ٩٦ قيمتها الإجمالية ٢,٨ بلايين ريال. وارتفع عدد هذه القروض بنهأي عام ١٣٩٦/ ٩٧ إلى ٧٩٥٠٥ قروض قيمتها ٢٣ بليون ريال وارتفعت المبالغ التي تم صرفها من قيمة القروض أربع مرات من ٦,٢ بليون ريال في نهأي السنة المالية ١٣٩٥/ ٩٦ إلى ٩,٩ بلايين ريال بنهأي السنة المالية ١٣٩٦/ ٩٧. وبلغ عدد القروض التي التزم الصندوق بمنحها لبناء مجمعات سكنية ٤٣٨ قرضا قيمتها ٢,١ بليون ريال صرف منها مبلغ ١٨٣ مليون ريال حتى نهأي عام ١٣٩٦/ ٩٧.

وللإسراع في تنفيذ برامج الحكومة الخاصة بالإسكان والأشغال العامة بصورة فاعلة تم إنشاء وزارة مستقلة للإسكان والأشغال العامة في عام ١٣٩٥ (١٩٧٥م)، ولتمكين هذه الوزارة الجديدة من تمويل مشروع الإسكان الحكومي الطموح الذي تضطلع بتنفيذه اعتمد لها في ميزانيتي العامين الماليين ١٣٩٦/ ٩٧ و١٣٩٧/٩٨ مبلغ ٨,١٦ بليون ريال خصص منه مبلغ ٨,٧ بلايين ريال للعام المالي الأخير. وتألف البرنامج الحكومي للإسكان من قسمين: الأول: خاص بالإسكان العاجل. والثاني: ينفذ على المدى البعيد. وتضمن برنامج الإسكان العاجل بناء مجمعات سكنية في المدن الكبرى خلال عامين. وقد أدرج لهذا البرنامج مبلغ ٦ بلايين ريال في ميزانية الأشغال العامة والإسكان لعام ١٣٩٦/ ٩٧. وتم التعاقد لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من مشروع مدينة جدة في أبريل ومايو عام ١٩٧٧، وتضمنت كل مرحلة منها تنفيذ ١٢ عمارة تتألف كل منها من ١٨ طابقا مزودة بكل الخدمات والمرافق الحديثة يكتمل بناؤها في ٢١ شهرا بتكلفة قدرها ٧٦٦ مليون ريال و٧٥٧ مليون ريال على التوالي. أما المرحلة الثالثة من مشروع الإسكان

بجدة والتـي تتضمن إنشاء ٨ عمارات بمواصفات مماثلة. كما تم التعاقد في شهر مايـو ١٩٧٧ لتنفيذ مشروع إسكان الدمام الذي يشتمل على بناء ٣٢ عمارة بتكلفة قدرهـا ١٩٠٠ مليون ريال. وتضمن برنامج الإسـكان الحكومي الطويل المدى بناء ١٤٨٠٠٠ وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة.

وللإسراع في تفريغ مواد البناء المستوردة لتنفيذ هذه المشاريع فقد تم بالفعل ترسية العقود الخاصة بإنشاء ميناءين بحريين أحدهما في رأس الغار على الخليج العربـي، بين رأس تنـورة والجبيل والآخر في تول على البحر الأحمر شمالي مدينة بتكلفة ١٥٧٥ مليون ريال. كذلك فقد ازداد الطلب على خدمات البلديات والمرافق العامـة مثل المـاء والكهرباء وتصريف مياه المجاري وخدمـات الهاتف، وذلك بعد التوسع الذي لم يسبق له مثيل في النشاط الاقتصادي، وفي مجال الإنشاء والتعمير وقد بادرت الحكومة بإنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية في النصف الثاني من عـام ١٣٩٥ (١٩٧٥) للإسراع بتنفيـذ المشروعات المتصلة بتنميـة المدن والقرى، ورصـدت لهذه الـوزارة في العام المـالي ١٣٩٦/ ٩٧ اعتمادات بلغـت ١,١٦ بليون ريال، أي ما يوازي (١٥٪) من إجمالي اعتمادات الميزانية، وأعقب ذلك تخصيص مبلـغ ٤,١٣ بليون ريال في العام المالي الحالي ١٣٩٧/ ٩٨. وتؤكد هذه الاعتمادات الكبـيرة في الميزانيـة تصميـم الحكومة على متابعـة تحقيق أهدافهـا في التوسع وتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الحضرية والريفية. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

٣. تم تخصيـص مـا جملته ٤,١٥ بليـون ريال في ميزانيـة ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ لوزارة الأشغال العامة والإسـكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية وهما الوزارتان اللتـان تتوليـان مشروعات الإسكان والتجهيـزات الأساسة المتعلقـة بتطوير المدن والقـرى. وبالإضافـة إلى المبلـغ المذكور خصصـت أربعة بلايين ريـال لصندوق التنميـة العقـاري. وواصلـت وزارة الأشغـال العامـة والإسكان تنفيـذ برنامجها الإسـكاني الكبير الذي يهدف أساسًا إلى توفير مساكن مناسبة بإيجارات معقولة

لذوي الدخل المحدود والمتوسط وتشمل خطة الوزارة برنامجًا عاجلا لإنشاء عمائر ذات طوابق متعددة في المدن الرئيسة خلال فترة عامين إلى جانب برنامج إسكان عام ينفذ على مدى أطول ويضم مجمعات سكنية متكاملة (فيلات وشقق) مزودة بما يلزمها من مرافق ومدارس وأسواق.

وفيما يتعلق بالإسكان العاجل فقد اكتمل تنفيذ مشروع جدة لبناء عمائر سكنية تحوي ١٩٢٠ وحدة سكنية بتكلفة كلية قدرها ٢ بليون ريال. وهو يتكون من عمائر سكنية تحوي ١٦٦٤ وحدة بتكلفة كلية قدرها ١,٩ بليون ريال. وهناك أيضًا مشروع مماثل لمدينة الرياض وقعت الوزارة عقد تنفيذه في جمادى الثانية ١٣٩٩هـ، وهو يشمل ٢٤ عمارة سكنية بها ١٤٤٠ وحدة مزودة بكل التسهيلات بما فيها ملاعب للأطفال ومواقف للسيارات بتكلفة إجمالية قدرت بنحو بليون ريال. أما فيما يتعلق ببرنامج الإسكان العام والذي سيستغرق تنفيذه أكثر من ثلاث سنوات، فقد وقعت الوزارة في منتصف عام ١٣٩٨هـ عقودا لبناء ٦٥٤٨ شقة و٢٩٨٣ فيلا في الرياض بتكلفة مجموعها ٨,٥ بليون ريال، وكذا لبناء ٣٤٢٠ فيلا في جدة بتكلفة مجموعها ٧,١ بليون ريال. هذا كما آلت للوزارة ملكية ١٠٠٠ فيلا في الرياض و٧٥٠ فيلا في جدة كانت قد أنشئت تحت إشراف وزارة المالية في عام ١٣٩٣/٩٤ هـ.

وبالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في الإسكان، فقد تم تمويل جانب كبير منها عن طريق قروض متوسطة وطويلة الأجل من صندوق التنمية العقاري. وقد بلغت قيمة مجموع القروض التي التزم بها الصندوق حتى نهاية عام ١٣٩٨هـ ٣٣.٨ بليون ريال تغطي ١٠٥ نحو ١٢٣٠٠٠ اتفاقية قرض لتمويل مشروعات المساكن الخاصة والمباني السكنية. أما مجموع القروض التي صرفها الصندوق خلال الفترة من ١٣٩٥/٩٦ إلى ١٣٩٨/٩٩ فقد بلغ ٤,٢٤ بليون ريال.

وما فتئت الحكومة في سعيها لتحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية والحضرية تخصص مبالغ متزايدة في ميزانياتها المتعاقبة لتنفيذ مشروعات

جديـدة، ولتشغيل وصيانـة المشروعات القائمة. وقد خصصـت في ميزانية العام المالي ١٣٩٩/١٤٠٠ مبلغ ٢,١٢ بليون ريال لوزارة الشؤون البلدية والقروية وكذلك ١٠٦ بلديـة و١٦ مجمعا قرويا، وأربع مصالح للميـاه والمجاري تعمل تحت إشراف الوزارة، وتخدم المنطقتين الغربية والشرقية، ومدينة الرياض والمدينة المنورة. وقد كان المبلغ المخصص لتلك الجهات في العام المالي السابق هو ٢٧,١٠ بليون ريال.

وفيما يتعلـق بتوزيع مخصصات العام الحالي اعتمد مبلغ ٧٩,٩ بليون ريال للمشروعـات ومبلـغ ١٦,٢ بليون ريال للتشغيـل والصيانة. ولا تشمـل هذه المبالغ بالطبـع التسهيـلات والخدمات الأخـرى التي تقدمهـا بقية الـوزارات والأجهزة المعنيـة كل فيما يخصه في مجالات التعليم والصحـة والطرق والنقل والمواصلات والطيران المدني والمياه والتجارة والصناعة والكهرباء والعمل والشؤون الاجتماعية. ومـن مشروعات التجهيزات الأساسة للبلديـات مشروعات تصريف مياه المجاري والأمطار والسيـول ومشروعات توفير المياه الصالحة للشـرب. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

٤. ارتفعت مخصصات وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الشؤون البلدية والقرويـة في ميزانيـة عـام ١٤٠٠/ ١٤٠١ بنسبـة ٥٨ ٪ مـن ١٦.٢ بليون ريال في ميزانيـة عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ إلى ٢٥,٦ بليون ريال في ميزانية ١٤٠٠/ ١٤٠١، منها مبلغ ١٩,٨ بليون ريال خصصت لوزارة الشؤون البلدية والقروية ومبلغ ٥,٨ بليون ريـال لوزارة الأشغال العامة والإسكان. وبذلك بلغت مخصصات هاتين الوزارتين في السنة الأولى من خطة التنمية الثالثة حوالي ٢٩٪ من إجمالي متطلبات الخطة الثالثة البالغة ٨٩,٣ مليون ريال.

وقد قام القطاعان العام والخاص بتشييد المساكن الخاصة والمباني السكنية علـى نطاق واسـع مما أدى إلى التخفيـف إلى حد كبير من النقصـ في المساكن. وانخفضـت إيجـارات المساكـن المنشـأة حديثا بشكل ملحـوظ مقارنـة بالأعوام السابقـة، ممـا عكس مدى التحسـن في المعروض من المساكـن. وأصبحت أعمال

البنـاء والتشييد ميسرة بشكل كبير بفضل المساعدات المالية التي يقدمها صندوق التنمية العقاري، والذي أنشئ في عام ١٣٩٤ (١٩٧٤) بهدف تقديم قروض متوسطة وطويلـة الأجل بدون فوائـد لتمويل استثمارات القطاع الخاص في إنشاء المساكن الشخصيـة والمباني السكنية. وقد بلـغ إجمالي القروض التـي صرفها الصندوق حتى نهأي عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ زهاء ٣٣ بليون ريال.

كذلـك فقد ارتفعت مخصصـات وزارة الشؤون البلديـة والقروية والبلديات ومصالـح الميـاه والمجاري بنسبـة ٥٤ ٪ لتصبح ١٩,٨ بليون ريـال في العام المالي ١٤٠٠/ ١٤٠١. كمـا أبرمـت الـوزارة عـددا من العقـود لتطوير وتوسيـع شبكات تصريف مياه المجاري والأمطار والسيول في مختلف أرجاء المملكة. وتم في رمضان ١٤٠٠ (يوليـة ١٩٨٠) إبرام ثلاثة عقود مع شركات دولية لتنفيذ مشاريع تصريف الميـاه والمجاري في المنطقـة الشرقية وذلـك بتكلفة إجمالية قدرهـا ١١٢٦ مليون ريـال، وتضمن العقـد الأول تنفيذ مشروع تصريف ميـاه المجاري والمستنقعات في قـرى القطيف، بينما تضمن العقدان الثاني والثالـث تنفيذ مشروع تصريف مياه الأمطار في كل من الدمام والخبر.

ويجري العمل أيضا في تنفيذ مشاريع أخرى للمياه والمجاري في كل من الإحساء وسيهات وأبها وخميس مشيط. كذلك تم إعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ مشاريع لتصريف مياه السيول في حفر الباطن والإحساء والقطيف وسيهات، والقضاء على المستنقعات في بعض مدن الإحساء. وجرى تنفيذ أجزاء كبيرة من مشاريع تصريف مياه السيـول في الرياض، ويتوقع إبرام عقود لتنفيـذ الأجزاء الأخرى قريبا. كما سيوقع عقد قريبا لتشييـد قناة رئيسة لتصريف مياه الأمطار في الطائف وتطوير وادي(وج) في الطائف. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

٥. بلـغ إجمالي الاعتمـادات المخصصة لوزارتـي الشؤون البلديـة والقروية والأشغـال العامة والإسكان في ميزانية ١٤٠١/ ١٤٠٢ نحو ٣٢٧٣٥ مليون ريال. أي

بزيادة قدرها (٣٠٪) عن ميزانية العام السابق. كما عالجت الحكومة مشكلة تأمين المساكن اللائقة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط بعدة طرق. أولا: تنفيذ برنامج عاجل للإسكان يشمل إنشاء مباني ذات طوابق متعددة خلال فترة عامين في كل من الرياض وجدة والدمام. وثانيا: تنفيذ برنامج إسكان عام ينفذ على فترة أطول ويشمل إنشاء مجمعات سكنية متكاملة (فيلات وشقق) في عدد من مدن المملكة. وثالثا: على شكل قروض بدون فوائد، ومنح قطع أراضي للمواطنين؛ لتشجيع إنشاء مساكن خاصة بهم. وتم تنفيذ مشروعات الإسكان العاجلة في كل من جدة والدمام والرياض، وتشمل ٤٧٥٢ وحدة سكنية.

وقدم صندوق التنمية العقارية، منذ إنشائه وحتى نهأي عام ١٤٠٠/ ١٤٠١. أكثر من ٢٠٠٠٠٠ قرض طويل الأجل بدون فوائد، يبلغ قيمتها الإجمالية ٤١,٥ بليون ريال لإنشاء مساكن خاصة ومنح الصندوق خلال الفترة ذاتها قروضا استثمارية متوسطة الأجل تبلغ قيمتها نحو ٦,١ بليون ريال لإنشاء ١٥٠٠ بنأي سكنية للإيجار، وتشجيعا للمقترضين على تسديد أقساط القروض المترتبة عليهم لإعادة قرضها لمستفيدين جدد، كما تبنى الصندوق سياسة جديدة تضمن للمقترض الإعفاء من (٢٠٪) من قيمة الأقساط المسددة بطريقة منتظمة ومتتابعة في تواريخ استحقاقها، وخصم (٣٠٪) من قيمة القرض في حالة تسديده دفعة واحدة قبل استحقاقه.

أيضا فقد شهدت مدن وقرى المملكة الرئيسة تغيرا حضاريا سريعا بسبب التوسع الكبير في حركة البناء والتشييد للقطاعين العام والخاص، وتدفق الأيدي العاملة الأجنبية، وتحسن دخول المواطنين، وارتفاع مستوى معيشتهم. وقد أحدثت هذه التطورات ضغوطا شديدة على المرافق العامة والخدمات البلدية، مثل: مرافق المياه والمجاري وتصريف مياه الأمطار وخدمات النظافة العامة وشبكات الطرق داخل المدن. وتطلب الأمر تنفيذ مشروعات عاجلة لتوسعة شبكات المياه والمجاري، وتوصيلها إلى المناطق السكنية الجديدة، وإنشاء الجسور والطرق السريعة

والأرصفة؛ لتيسير حركة السير للعربات والمشاة، وكذلك تنفيذ مشروعات لتحسين وتجميل المدن، مثل تحسين وتوسعة وإنارة الطرق وإقامة الحدائق العامة، وأماكن الترفيه للمواطنين، والأسواق المركزية، وغيرها من المشروعات الضرورية.

وتبذل وزارة الشؤون البلدية والقروية والهيئات التابعة لها مثل البلديات ومصالح المياه والمجاري جهودا كبيرة للنهوض بمستوى الخدمات البلدية، وتنفيذ المشروعات المطلوبة بالسرعة الممكنة بهدف جعل الحياة في المدن أكثر راحة ورفاهية للعمل والعيش بها. وواصلت الحكومة دعمها لقطاع الشؤون البلدية والقروية لتنفيذ المشروعات والبرامج المناطة بها، حيث بلغت المخصصات لوزارة الشؤون البلدية والقروية والهيئات التابعة لها ٣,٢٦ بليون ريال في ميزانية ١٤٠١/ ١٤٠٢ بزيادة مقدارها (٢,٢٣٪) عن ميزانية العام السابق. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

٦. استمرت الجهود المبذولة من أجل توفير المساكن الملائمة وتجهيزها المرافق كافة والخدمات البلدية اللازمة، فقد بلغ إجمالي الاعتمادات المخصصة لوزارتي الشؤون البلدية والقروية، والأشغال العامة والإسكان في ميزانية العام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣هـ ٣٠٣٢٦ مليون ريال. كما أن هناك كثيراً من الوزارات والمصالح الحكومية التي صارت تنفذ مشاريع ضخمة لإسكان منسوبيها مثل: وزارة الدفاع والطيران، ووزارة الداخلية والحرس الوطني، والمستشفيات الحكومية والجامعات.

ويقوم صندوق التنمية العقارية بتقديم القروض الميسرة للأفراد والمستثمرين لإنشاء المساكن. ولا يزال صندوق التنمية العقارية يساهم بشكل فاعل في بناء المساكن الخاصة والبنايات السكنية، وذلك من خلال ما يقدمه من قروض طويلة ومتوسطة الأجل للأفراد والمستثمرين. وقد بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ نحو ٧١٤١ مليون ريال، منها ٣٧٧ مليون ريال قروض متوسطة الأجل (١٠ سنوات) لإقامة البنايات السكنية للاستثمار، و٦٧٦٤

مليـون ريال قروض طويلة الأجـل (٢٥ سنة) لإقامة المساكـن الخاصة. كما تم في ٩ جمـادى الأولى ١٤٠٣هـ افتتاح مشروع مياه التحليـة لمدينة الرياض لجلب المياه العذبـة من المنطقة الشرقية إلى الرياض عبر خـط أنابيب المياه المزدوج، والممتد من محطة تحلية مياه الجبيل (٢) حتى موقع خزانات المياه بمنطقة الوسيع بمدينة الرياضـ. ويعـد هذا المشروع من أضخم المشاريع مـن نوعه في العالم؛ حيث بلغت تكلفته حوالي ٥٠٠٠ مليون ريال.

كمـا وقعت مصلحـة مياه ومجـاري الرياض عقـدا لتنفيذ شبـكات مجاري وتوصيلاتهـا، بتكلفـة ٢٢٠ مليـون ريال. وفي منطقـة القصيـم تم التعاقد لإنشاء شبـكات مجاري ومحطات تنقية في كل من الرس والبكيرية ورياض الخبراء، وقد اعتمـد لها مبلـغ ١٠٩٢ مليون ريال. وفي مدينة عنيزة اعتمد مبلغ ٤٠٠ مليون ريال لمشروع تصريف مياه ومجاري المدينة. إضافة لمجموعة آخري من المشاريع في بعض مـدن المنطقة الوسطى لتطويـر شبكات المياه وتصريف السيـول تبلغ تكاليفها ٢٨ مليون ريال.

أما عـن مشاريع التحسين فقد اعتمد مبلغ ١٠٦ ملايين ريال لتحسين مدينة بريـدة، و٥٠ مليون ريـال لتحسين مدينة عنيزة. أيضا فقـد انتهت في مدينة جدة مشاريع تصريف مياه الأمطار بتكلفة قدرها ٥٤٥ مليون ريال. وفي المدينة المنورة تم البـدء في تنفيذ عدد من مشاريع المرافق العامة ومشاريع التطور العمراني كإنشاء خزانات الميـاه، والأرصفة، والأسواق، والمتنزهات، والجسـور، والإنارة. وقد بلغت اعتمادات هذه المشاريع للعام المالي ١٤٠١/ ١٤٠٢هـ ١٨٩ مليون ريال. وفي المنطقة الجنوبيـة تم الشروع في تنفيـذ مشاريع تصريف مياه ومجاري الأمطار لمدينة أبها بتكاليف قدرها ٢٤٢ مليون ريال،كما جري تنفيذ مشاريع مماثلة في خميس مشيط وأبـو عريش ومحايـل تبلغ تكاليفهـا ١٤ مليون ريـال. وبالإضافـة إلى ذلك جري تنفيـذ عدد آخر مـن المشاريع في المنطقة الجنوبية مثـل: توسعة الطرق، وتحسين المـدن، وإنشاء الجسور، والتخطيط والتطور العمـراني. وقد اعتمد لهذه المشاريع

في ميزانية عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ مبلغ ١٦٦ مليون ريال. وفي المنطقة الشمالية تم الشروع في تنفيذ مشروع تصريف مياه المجاري والسيول في مدينة سكاكا، وتوسيع شبكة المياه في المدينة، بتكاليف كلية تبلغ ٥٥٠ مليون ريال اعتمد منها لعام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ مبلغ ١٠٠ مليون ريال. وفي حائل طرحت مناقصة مشروع تصريف مياه الأمطار والمجاري، ومحطة تنقية المياه. وقد اعتمد لهذا المشروع مبلغ ٤٩٥ مليون ريال. وفي مدينة رفحاء طرح مشروع المياه والمجاري وتصريف السيول والأمطار بتكاليف بلغت حوالي ٤٥٠ مليون ريال. إضافة للعديد من مشاريع المياه وتصريف السيول في مدن المنطقة الشمالية تبلغ تكاليفها ١٩١ مليون ريال، منها: ١٨٠ مليون ريال لتوسعة شبكة مياه الشرب بحائل، بالإضافة إلى ذلك تم اعتماد مبلغ ٢٢٨ مليون ريال لمشاريع تحسين المدن في كل: من سكاكا، والجوف، والقريات، وطريف، ورفحاء، وحائل. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

٧. بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لوزارتي الأشغال العامة والإسكان والشؤون البلدية والقروية في ميزانية عام ١٤٠٣/ ١٤٠٤ زهاء ٢١٦٧٣ مليون ريال، وتمثل نسبة (٣,٨٪) من إجمالي الإنفاق المعتمد. وبلغت مخصصات وزارة الأشغال العامة والإسكان نحو ٢٦٠٣ مليون ريال، أما وزارة الشؤون البلدية والقروية فخصص لها زهاء ١٩٠٧٠ مليون ريال. وبلغ إجمالي اعتمادات هاتين الوزارتين خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثالثة نحو ١٨٩٠٨ مليون ريال و ٩١٣٣١ مليون ريال على التوالي.

وأنجزت الوزارة مشاريع الإسكان العاجل بالرياض وجدة والدمام. وقد بلغت التكاليف الكلية لهذه المشاريع حوالي ٥٠٧٦ مليون ريال. ففي مدينة الرياض تم بناء ٢٤ عمارة على مساحة مقدارها ١٩٠ ألف متر مربع تتكون كل منها من عشرة أدوار وتضم هذه العمارات ١١٥٢ وحدة سكنية (شقة)، وقد بلغت تكاليف هذا المشروع حوالي ١٠١٢ مليون ريال. وفي مدينة جدة تم إنشاء ٣٢ عمارة على مساحة ٣.١ مليون متر مربع تتكون كل منها من ١٨ دورا وتحتوي جميعها على ١٩٣٦

وحـدة سكنية بتكلفـة كلية مقدارها ٢١٥٠ مليون ريـال. وفي مدينة الدمام شيدت ٣٢ عمـارة على مساحة ٣٥٠ ألف متر مربع تتكون كل عمارة من ١٨ دورا، وتحتوي أيضا على ١٦٦٤ وحدة سكنية، وقد بلغت تكاليفها حوالي ١٩١٤ مليون ريال.

وإلى جانـب إنجـاز مشاريع الإسـكان العام في جدة والخـبر، أنجزت وزارة الأشغـال العامـة والإسـكان ممثلـة بوكالـة الـوزارة لشـؤون الإسـكان ٩٥ ٪ من مشـروع الإسكان بالرياض (طريق الخـرج) و (٢٠ ٪) من مشروع الرياض طريق خريص (شـرق). وواصـل صنـدوق التنمية العقاريـة تقديم قروضـه للمواطنين لإنشـاء المساكن الخاصـة والأبنيـة الاستثمارية. وكان للصنـدوق أثره الفاعل في القضـاء على أزمة السكن وتوفير المساكن الملائمة للمواطنين، وذلك من خلال ما قدمه من قروض ميسرة طويلة الأجل (٢٥ سنة) لبناء المساكن الخاصة، وقروض متوسطـة الأجل (١٠ سنوات) لإنشاء المباني الاستثماريـة. وبلغ مجموع ما صرفه الصنـدوق من قروض خلال العام المـالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ زهاء ٨٣١٨ مليون ريال، منهـا ٧٩٧٤ مليون ريال قروض خاصة، و ٣٤٤ مليون ريال قروض استثمار. وبلغت قيمـة القروض التي صرفها الصندوق منـذ إنشائه حتى نهأي عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ نحو ٥٥٩٩٢ مليـون ريال، وكان القدر الأعظم منها لتمويل بناء المساكن الخاصة. وبلـغ عدد الوحـدات السكنية التي مولها الصندوق في عـام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ حوالي ٤٣٨٢٥ وحـدة سكنيـة منها ٤٢٤٣١ وحـدة مولت بقروض خاصـة، و ١٣٩٤ وحدة مولت بقروض استثمار، وبلغ مجموع عدد الوحدات السكنية التي مولها الصندوق منـذ إنشائه وحتى نهأي عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ زهـاء ٣١٨٩٤٤ وحدة، منها ٢٩٧١٩٠ وحدة مولت بقروض خاصة، ٢١٧٥٤ وحدة مولت بقروض استثمار.

وفيما يتعلق بالتطور العمراني بالمنطقة الوسطى بلغت اعتمادات أمانة مدينة الرياضـ في ميزانية العام المـالي ١٤٠٣/ ١٤٠٤ حوالي ٨,٢٤٣٤ مليون ريال. كما بلغـت اعتمادات مصلحة المياه والمجاري لنفس العام حوالي ٥,١١٢١ مليون ريال. وفي القصيـم بلغت اعتمادات مشاريع المياه والمجاري وتصريف السيول، وخزانات

المياه حوالي ١٠٠٧ مليون ريال، وقد أنجز بعض هذه المشاريع في كل من بريدة وعنيزة والرس والبكيرية ورياض الخبراء والمذنب. وفي المنطقة الغربية بلغت اعتمادات البلديات في ميزانية العام المالي ١٤٠٣/ ١٤٠٤ كالتالي: أمانة مدينة جدة ٧,١٣٠٧ مليون ريال، وأمانة مدينة مكة المكرمة ١,١٢٠٧ مليون ريال، وأمانة المدينة المنورة ٢,٨٢٣ مليون ريال. كما تم الشروع في تنفيذ مشاريع للمياه والمجاري في المنطقة الغربية باعتمادات تبلغ حوالي ٢٩١٤ مليون ريال. وتشتمل على شبكات المياه والمجاري وتصريف السيول ومحطات إعادة استعمال مياه المجاري للأغراض الزراعية في كل من جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف.

وفي مجال تحسين المدن انتهت مدينة جدة من المرحلتين الأولى والثانية لتحسين المدينة بتكاليف قدرت بحوالي ٩,٧٤٨ مليون ريال، وبدأ العمل بالمرحلتين الثالثة والرابعة باعتماد بلغ ٥,٨٢٢ مليون ريال. وفي المنطقة الشرقية نفذت مصلحة مياه ومجاري المنطقة الشرقية عددا من مشاريع المياه والمجاري في مختلف مدن المنطقة بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي ٥٤٩٣ مليون ريال. واشتملت المشاريع على شبكات المجاري والمياه ومشاريع الآبار والمضخات ومشاريع التوسعة لشبكات المجاري القائمة والتوصيلات المنزلية وبرامج التشغيل والصيانة ومشاريع القضاء على المستنقعات.

فضلاً عن ذلك كان هناك مشاريع جديدة مثل مشروع استكمال مجاري القطيف بتكاليف كلية تبلغ حوالي ٥٤٨ مليون ريال، وكذلك مشروع مياه الجبيل بتكاليف كلية تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون ريال، ومشروع شبكات مياه الخفجي بتكاليف كلية تبلغ ٢٠٠ مليون ريال. كما بدأت المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية بالمنطقة الشرقية بتنفيذ العديد من مشاريع تطوير الخدمات البلدية في المنطقة، مثل تعبيد وإنارة الطرق وإنشاء الأسواق، والتشجير وإنشاء الحدائق، وتنفيذ مشروع كورنيش المنطقة الشرقية (مرحلة أولى) بتكلفة كلية لهذه المشاريع بلغت حوالي ٨,١٣٠٥ مليون ريال. فضلا عن عدد من مشاريع المياه والمجاري في

مختلف مدن المنطقة الجنوبية بلغت تكاليفها الإجمالية حوالي ٧,١١٤٠ مليون ريال، كذلك جري العمل في مشاريع تحسين المدن وتطوير الخدمات البلدية من ترقيم شوارع وإنشاء جسور وتعبيد الطرق وإنارة وإقامة أسواق بتكلفة إجمالية قدرها ٨,٣٩٨ مليون ريال. وفي المنطقة الشمالية تم البدء في عدد من مشاريع تحسين وتجميل المدن في كل من حائل ورفحاء وطريف وعرعر والقريات، بلغت تكاليفها الإجمالية حوالي ٦٥٥ مليون ريال، بجانب مشاريع أخري للمياه والمجاري في مدينة حائل بتكاليف كلية تقدر بحوالي ٦٧٥ مليون ريال. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

المحور الرابع: إنجازات قطاع المياه في عهد الملك خالد

لتحسين وتوسعة مصادر المياه في الرياض منحت وزارة الزراعة والمياه عقدا لشركة فرنسية في ذي القعدة ١٣٩٥ (نوفمبر ١٩٧٥) لحفر ١٢ بئرا في منطقة صلبوخ التي تبعد مسافة ٥٥ كيلو مترا عن مدينة الرياض، وإنشاء محطة لتنقية المياه بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠ ألف متر مكعب في اليوم، وتركيب محطة لتغذية المشروع بالكهرباء اللازمة وبلغت تكاليف العقد ٢٤٦ مليون ريال ومدته ٣ سنوات. وجري العمل في مشروع لتوسعة محطة منفوحة لتنقية المياه في الرياض لرفع طاقتها الإنتاجية إلى ٨٦ ألف متر مكعب يوميا. وقدرت تكاليف المشروع بحوالي ٨.٧٤ مليون ريال ومدته ٣ سنوات.

كما وقعت في محرم ١٣٩٦ (يناير ١٩٧٦) اتفاقية مع شركة يونانية لتنفيذ المرحلة الأخيرة من مشروع توسعة وتحسين شبكة مياه مدينة جدة الذي ينفذ على ثلاث مراحل ويشمل هذا المشروع الذي يستغرق تنفيذه ٢٦ شهرا بتكاليف حوالي ١٠٨ ملايين ريال تركيب ٣٤٠ كيلو مترا من الأنابيب للشبكة الرئيسة والفرعية. وجري العمل كذلك في بناء برج للمياه سعته ١٤٠٠٠ متر مكعب وإنشاء خزان أرضي ومحطة لضخ المياه.

وقامت وزارة الزراعة أيضا بتنفيذ ٣٥ مشروعا لمياه الشرب في مختلف مدن وقرى المملكة خلال عام ١٣٩٤/ ٩٥، وجري العمل على تنفيذ ١٥ مشروعا مماثلا. كما تولت الوزارة عملية بناء سبعة سدود في كل من رابغ وحفر الباطن والغاط وثادق وجلاجل وشقراء والعلب.

وشرعت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة التي أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم ٩/ ٤٩ وتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٩٤ (٧ سبتمبر ١٩٧٤) لتحل محل وكالة تحلية المياه التابعة لوزارة الزراعة في تنفيذ مشروعات لتوسعة محطات التحلية الحالية في كل من جدة والخبر والوجه وضباء والخفجي وأملج، وإنشاء محطات أخرى في مناطق مختلفة من المملكة. فقد بدأ العمل في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع توسعة محطة جدة لرفع طاقتها الإنتاجية بعشرة ملايين جالون من المياه يوميا، و ٨٤ ألف كيلووات من ٦٦ الكهرباء، وبذلك تصبح طاقتها ١٥ مليون جالون من المياه يوميا و ١٥٠ ألف كيلوات من الكهرباء. ومنح عقد في جمادى الأولى ١٣٩٦ (مايو ١٩٧٦) لتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع التوسعة لرفع طاقة المحطة بمعدل إضافي قدره ٢٠ مليون جالون من المياه في اليوم و ٢٠٠ ألف كيلوات من الكهرباء. وكما جري العمل علي إعداد الدراسات اللازمة لرفع طاقة محطة الخبر إلى ٥٠ مليون جالون من المياه في اليوم و ٥٠٠ ألف كيلوات من الكهرباء، والوجه وضباء إلى ١٢٠ ألف جالون من المياه يوميا لكل منهما، وأملج إلى مليون جالون من المياه يوميا و ١٠ ألف كيلوات من الكهرباء. كما أن إنشاء محطات في ينبع والمدينة المنورة ورابغ وحقل والليث والقنفذة وفرسان والجبيل والعقير والخرج قيد الدراسة، ويتوقع تنفيذ جميع هذه المشروعات خلال الفترة ١٣٩٦ ١٣٩٨ (١٩٧٦ ١٩٧٨). (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

وقد استهدفت الخطة الثانية زيادة المياه التي تضخ لمدينة الرياض من ١١٠ ألف متر مكعب يوميا في بدأي الخطة إلى ١٧٥ ألف متر مكعب في نهايتها. غير أن الزيادة الحادة في الطلب على المياه حتمت اتخاذ خطوات سريعة لتدبير مصادر

إضافيــة للميــاه، فشرع آنــذاك في حفر عدد مــن الآبار العميقة التــي بلغ إنتاجها حــوالي ٥٠ ألــف متر كعــب يوميًا فضلا عــن ١٦ بئرا في حقل صلبــوخ بلغ إنتاجها حوالي ٦٠ ألف متر مكعب يوميًا أضيف إليها حقل بويب الذي بدأ الضخ الأولي منه في شهر شعبان ١٣٩٩بمعدل إنتاج وصل إلى حوالي ٦٠ ألف متر مكعب يوميا.

وفي جــدة تم في عــام ١٣٩٨ إنجــاز المرحلة الثالثة من توسعــة شبكة التوزيع وتطويرهــا. وقــد بلغت أطــوال الأنابيب المستخدمــة في هذه الشبكــة حوالي ٩٣١ كيلومــتراً بأقطار مختلفــة بالإضافــة إلى ٥٤٤٠٠ توصيلة منزليــة. وبلغت أطوال الشبكــة في هــذه المرحلة حوالي ٥٠٠ كيلومــتر كما تشمل حــوالي ٣٠٠٠٠ توصيلة منزليــة. وقد تم تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة أجزاء يجري العمل حاليًا في تنفيذ الجزأيــن الأول والثاني اللذين خطــط حينئذ للانتهاء منهما في عــام ١٤٠٠. أما الجــزء الثالث فيتم تنفيذه خلال الخطة الثالثة. وقد تم في عام ١٣٩٩ افتتاح برج ميــاه جدة الذي يبلــغ ارتفاعه ٨٠ مترا وطاقته التخزينيــة ١٨٠٠٠ متر مكعب من المياه.

وفي الطائــف تم تنفيذ المرحلــة الأولى من مشروع مياه الطائــف والهدا وبدأ ضــخ المياه منها إلى هاتين المنطقتين في شهر شعبان من عام ١٣٩٩، وقد اشتملت هذه المرحلة على حفر ٢٢ بئرا في وادي عروة وخزانات للمياه وسبع محطات لضخ الميــاه عبر خط أنابيــب طوله ١٩٠ كيلومــترا. أما طاقتها فبلغــت ٥,١٧ ألف متر مكعــب من المياه يوميًا. وبالنسبة للمرحلــة الثانية من المشروع فقد بدأت دراستها في عــام ١٣٩٨، بهدف جلب مياه إضافية لمدينة الطائــف ومنطقة الهدا من وادي تربة وفروعه تقدر بحوالي ٥,١٧ ألف متر مكعب يوميًا.

كذلــك تم في عــام ١٣٩٩ إنجاز مشــروع لدعم مــوارد مدينة أبهــا من المياه ومقابلــة التزايــد في احتياجــات تلــك المدينة. وقد شمــل المشروع جلــب المياه من وادي حجــلا بعد حفر عشرين بئرًا وإنشاء خزانات ووحدات ضخ ومحطة معالجة

وترشيح وتعقيم. وتبلغ كميات المياه المنتجة من المشروع الحالي حوالي ٥٠٠٠ متر مكعب يوميا، وهو قابل للتوسعة بحيث تصل طاقته في المستقبل إلى ١٠٠٠٠ متر مكعب يوميًا.

وبالنسبة لتحلية المياه بالمملكة فقد تم في محرم عام ١٣٩٨ بدء إنتاج المرحلة الثانية من محطة جدة على الساحل الغربي بطاقة إنتاجية قدرها ١٠ ملايين جالون من المياه يوميًا، و ٨٠ ميجاوات من الكهرباء. وفي أوائل عام ١٣٩٩ بدأ تشغيل المرحلة الثالثة من هذه المحطة والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٠ مليون جالون من المياه يوميًا و٢٠٠ ميجاوات من الكهرباء. أما المرحلة الرابعة منها والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٥٠ مليون جالون من المياه يوميا و ٥٠٠ ميجاوات من الكهرباء، فقد بدأ تنفيذها في شهر ذي الحجة عام ١٣٩٧ لتبدأ الإنتاج في نهأي عام ١٤٠٠. وباكتمال هذه المرحلة، بلغ نصيب جدة من مياه التحلية ٨٥ مليون جالون يوميًا. وعلى الساحل الغربي أيضًا، بدأ في عام ١٣٩٨ تنفيذ المرحلة الأولى من محطة المدينة المنورة وينبع بطاقة إنتاجية قدرها ٢٥ مليون جالون من المياه يوميًا و٢٥٠ ميجاوات من الكهرباء. ليبدأ إنتاج هذه المرحلة في أوائل عام ١٤٠١. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

وبصفة مجملة، وبالنظر إلى المشروعات المتقدم ذكرها، يمكن القول بأن مجموع إنتاج محطات التحلية بالمملكة قد وصل بنهأي عام ١٤٠٢ وبدأي عام ١٤٠٣ إلى حوالي ٤١٢ مليون جالون من المياه يوميًا و ٢٧٣٠ ميجاوات من الكهرباء. وتمثل هذه الكميات إضافة غير صغيرة إلى موارد البلاد الطبيعية من المياه وكذا إلى الطاقة الكهربائية المنتجة حاليًا والمتوقع إنتاجها آنذاك. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩) وأخيرا فقد تم في جمادى الأولى ١٤٠٣ (فبراير ١٩٨٣) افتتاح مشروع تحلية الجبيل (٢) الذي يغذي مدينة الرياض في الوقت الحاضر بحوالي ١٣٠٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا (تبلغ الطاقة الكاملة للمشروع حوالي ٦٦٠٠٠٠ متر مكعب يوميا) بواسطة خط مزدوج طوله حوالي ٤٥٠ كيلومتر. ويتم خلط مياه

التحلية بمياه مشروع الوسيع الذي ينتج حوالي ٢٠٠٠٠٠ متر مكعب يوميا. كما يرد إلى مدينة الرياض حوالي ٥٠٠٠٠ متر مكعب يوميا من مشروع صلبوخ، و ٦٠٠٠٠ متر مكعب يوميا من مياه مشروع بويب. ويقدر استهلاك مدينة الرياض بحوالي ٤٤٠٠٠٠ متر مكعب يوميا قابل للزيادة السريعة بسبب التوسع العمراني. وتنفذ حاليا مشروعات لتوسعة شبكة مياه الرياض لإيصالها إلى الأحياء الجديدة. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

المحور الخامس: إنجازات قطاع البنوك في عهد الملك خالد

صدر مرسوم ملكي في ٢٥ جمادى الثانية ١٣٩٦ (٢٣ يونيو ١٩٧٦) بإنشاء شركة استثمار مصرفية تسمى الشركة المصرفية السعودية للاستثمار التي يُعدُّ قيامها حدثا مهما للنظام المالي. والهدف الرئيس للشركة الجديدة هو تقديم احتياجات الشركات والأفراد من تمويل مالي متوسط وطويل الأجل - وخاصة تمويل المشروعات الجديدة - بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية في عمليات تشغيلها. لذا سيكون دور الشركة تقديم المساعدة الفاعلة للتنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للمملكة. وبلغ رأس مال الشركة ٣٠ مليون ريال سيتم دفع نصفه في البدأي. وتم طرح (٣٦ ٪) من رأس مال الشركة لاكتتاب المواطنين بينما ساهمت مؤسسات سعودية وأجنبية في النسبة المتبقية البالغة (٦٤ ٪). (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

حدثت زيادة كبيرة في قروض المؤسسات الائتمانية المتخصصة بالمملكة خلال العام المالي ١٣٩٦/ ٩٧، حيث بلغ إجمالي القروض التي صرفتها ٦,١٤ بليون ريال، وزاد ذلك بنسبة (١٣٥٪) عن القروض التي صرفت في عام ١٣٩٥/ ٩٦ والبالغة ٢,٦ بلايين ريال. واحتلت هذه المؤسسات المركز الثاني بعد الإنفاق الحكومي بالريال من حيث القدرة على خلق السيولة.

وهذا التطوير السريع للقطاعات التي تمولها هذه المؤسسات يجري لمصلحة الاقتصاد بوجه عام إلا أن الحكومة اتخذت الإجراءات الممكنة كافة للتقليل من الأثر التضخمي للتوسع في الائتمان على المدى القريب. ومن المأمول على المدى البعيد أن يؤدي تطوير هذه القطاعات ليس فقط إلى مقاومة الضغوط التضخمية فسحب بل والمساهمة الإيجابية الصحية في نمو الاقتصاد.

كما استمر العمل بنجاح في برنامج سعودة البنوك التجارية الذي تتولاه مؤسسة النقد العربي السعودي. ويهدف هذا البرنامج إلى تحويل البنوك التجارية الأجنبية العاملة بالمملكة إلى مؤسسات سعودية بنسبة مشاركة سعودية كبيرة. وقد بدأ بنك الجزيرة في العمل منذ شوال ١٣٩٦هـ بعد أن حل محل البنك الأهلي الباكستاني بعد تحويله، وأصبح للبنك الجديد ثلاثة فروع عاملة بالمملكة (فرعان في جدة وفرع في الرياض). وصدرت مراسيم ملكية بشأن تحويل بنك هولندا العام وبنك الأندوشين إلى مؤسسات سعودية بأسماء جديدة هي: البنك السعودي الهولندي. والبنك السعودي الفرنسي على التوالي، وارتفعت فروع البنوك العاملة بالمملكة من ٨٧ فرعا في عام ١٣٩٥/ ١٣٩٦إلى ٩٣ فرعا في عام ١٣٩٦/ ١٣٩٧. وتم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي معهد التدريب المصرفي في عام ١٣٨٥ (١٩٦٥م). وقد بدأ المعهد منذ شهر صفر ١٣٩٥ (مارس ١٩٧٥م) في تنظيم دورات مصرفية عامة مدتها ١٨ شهرا. واشتمل برنامج هذه الدورات على مجموعة متنوعة من الموضوعات شملت أعمال البنوك والمحاسبة والاقتصاد واللغة الإنجليزية والإدارة والطباعة على الآلة الكاتبة واستخدام الآلات الحاسبة الإليكترونية. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

استمرت الودائع المصرفية في النمو بالأرقام المطلقة، فقد زاد مجموع الودائع لدى المصارف التجارية بمقدار ٤٧٢٣ مليون ريال أي بمعدل (١٣ , ٢٪) لتبلغ ٤٠٣٧٠ مليون ريال مقابل زيادة مقدارها ١١٩٢٠ مليون ريال ومعدلها (٢,٥٠ ٪) في عام ١٣٩٧/٩٨. ويشير تقسيم الودائع حسب أنواعها إلى أن الودائع

النقدية (الجارية) قد ارتفعت خلال العام١٣٩٨/٩٩ بمقدار ٢١٤٩ مليون ريال ونسبته (٧,٩٪) لتبلغ ٢٩٤٧٦ مليون ريال. وذلك مقابل زيادة مقدارها ٩٧١٧ مليون ريال ونسبتها (٥٥,٢٪) في عام ١٣٩٧/٩٨.

وفيما يتعلق بالودائع شبه النقدية، فقد زادت بمقدار ٢٥٧٤ مليون ريال وبنسبة (٣٠,٩٪) لتبلغ ١٠٨٩٤ مليون ريال في نهأي عام ١٣٩٨/٩٩، وذلك مقابل زيادة مقدارها ٢٢٠٢ مليون ريال ونسبتها (٣٦٪) في العام السابق. أما من حيث مكوناتها فقد زادت الودائع الادخارية والزمنية بمقدار ١١٠٥ مليون ريال وبنسبة (٣٦,١٪) لتبلغ ٤١٦٥ مليون ريال. هذا في حين زادت الودائع شبه النقدية الأخرى بمقدار ١٤٦٩ مليون ريال وبنسبة (٢٧,٩٪) لتبلغ ٦٧٢٩ مليون ريال، بينما كانت الزيادة في العام السابق ١٢٤٩ مليون ريال أو (٦٩٪) بالنسبة للودائع الادخارية والزمنية و ٩٥٣ مليون ريال أو (٢٢,١٪) بالنسبة للودائع شبه النقدية الأخرى.

كذلك ارتفعت ودائع الاعتمادات المستندية بمقدار ٩٤٧ مليون ريال ونسبته (٥٠,٩٪) لتبلغ ٢٨٣٦ مليون ريال وذلك بالمقارنة بارتفاع قدره ١١٥ مليون ريال ونسبته (٦,٥٪) في العام السابق. وأشارت الأرقام المتوفرة حتى نهأي عام ١٣٩٨ عن الائتمان المصرفي مصنفًا حسب القطاعات الاقتصادية المقترضة إلى زيادة في الائتمان إلى جميع القطاعات خلال العام، في حين لم يسجل العام السابق زيادة سوى لقطاعين فقط.

وقد كانت أعلى زيادة خلال العام هي في الائتمان الممنوح لقطاع التجارة؛ حيث ارتفع بمقدار ١٢٠٥ مليون ريال وبنسبة (٣٦,٣٪) ليبلغ ٤٥٢٠ مليون ريال مقارنة بانخفاض قدره ٣٨٥ مليون ريال ونسبته (١٠,٤٪) في العام السابق. يلي ذلك قطاع البناء والتشييد الذي سجل الائتمان الممنوح له زيادة قدرها ٤٦٣ مليون ريال ونسبتها (١٨,٨٪) ليبلغ ٢٩٣٠ مليون ريال مقابل زيادة قدرها ٢٤٩ مليون ريال ونسبتها (١١,٢٪) في العام السابق. كما استوعب قطاع الصناعة التحويلية

زيـادة في الإقراض مقدارها ٢٩٥ مليون ريال ونسبتها (٢٥ , ٩٪) مقابل انخفاض مقداره ٣١ مليون ريال ونسبته (٢ , ٧٪) في العام السابق. كما سار برنامج سعودة البنوك الأجنبية قدمًا وفق ما خطط له. فقد تم خلال العام ١٣٩٨/٩٩ تحويل بنك القاهـرة إلى شركة سعودية مساهمة تحت اسـم «بنك القاهرة السعودي» وبذلك ارتفع عدد البنوك التي تم تحويلها إلى شركات مصرفية سعودية إلى خمسة بنوك تشتمل إلى جانب بنك القاهرة السعودي بنك الجزيرة والبنك السعودي الهولندي والبنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي البريطاني.

وقد صدر مرسوم ملكـي في ١٨ رجب ١٣٩٩ (١٣ يونيه ١٩٧٩) بتحويل البنك العربـي إلى شركـة مصرفية سعودية تحت اسم «البنـك العربي الوطني». وبذلك بلغ عدد البنـوك التجارية الوطنية العاملة في المملكة حينئذ ثمانية بنوك: البنكان السعوديان أصلاً وهما بنك الرياض والبنك الأهلي التجاري بالإضافة إلى البنوك السـت المشـار إليها أعلاه والتي تمـت سعودتها بالفعل. هذا وقـد اتخذت البنوك المسعـودة خطوات سريعة لفتح فروع جديدة لهـا في سائر أنحاء المملكة؛ حيث بلغ عدد الفروع الجديدة التي افتتحت خلال عام ١٣٩٨/٩٩ ثلاثين فرعًا مقابل سبعة عشر فرعًا في العام السابق. وقد بلغ مجموع الفروع المصرفية ١٤٠ فرعًا في نهأي جمـادى الثانيـة ١٣٩٩ مقابل ١١٠ فرعًا في نهـأي نفس الشهر مـن العام السابق وذلـك باستثناء المكاتب الموسميـة العاملة خلال موسم الحـج. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

شهـد قطاع النقود والبنـوك توسعا ملحوظا خلال عـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠. وقد سجل المجموع الكلي لميزانيات مؤسسات الجهاز المصرفي والذي يتألف من مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة ارتفاعا نسبته (٩ , ٢١٪) خلال السنة مقابل (٦ , ١٪) في عام ١٣٩٨/ ٩٩ و(٧ , ١٢٪) في عـام ١٣٩٧/ ٩٨. أيضـاً فإن مجمـوع الميزانية الموحدة للبنـوك التجارية قد حقق زيـادة خـلال عـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ بلغ معدلهـا (٦ , ٢٤٪)، في حـين ارتفع مجموع

ميزانيــة مؤسسة النقد العربي السعودي بمعدل (١٦,٣٪) مقابل انخفاض معدله (٦,١٪) على التوالي خلال ذات الفترة.

أمــا مجمــوع الميزانية الموحدة لمؤسســات الإقراض المتخصصــة فقد شهدت ارتفاعــا مطردا خلال الأعوام الماضية، وأصبحت تفوق في حجمها الكلي الميزانية الموحــدة للبنوك التجارية اعتبارا من عام ١٣٩٨/ ٩٩. ورغم أن معدل زيادتها قد تراجــع تدريجيا من (٦١,٢٪) خــلال عام ١٣٩٧/ ٩٨ إلى (٣٦,٢٪) خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ فــإن نصيبها النسبي في المجمــوع الكلي لميزانيات الجهاز المصرفي قــد تزايد بصورة مستمرة ليصــل إلى (٢٣,٢٪) بعد أن كان (١٠,٨٪) في نهأي عام ١٣٩٦/ ٩٧. وهذا يدل على تزايد أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات الإقراض المتخصصــة في الجهاز المصرفي بالنسبة لتوفير القروض للقطاعات التي يتعذر على البنوك التجارية تلبية احتياجاتها الائتمانية على النحو المطلوب.

وارتفع معدل النمو النقدي خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ بسبب الزيادة في الإنفاق الحكومــي، ورغم ذلك فقد أمكن التحكم في الضغوط التضخمية؛ لأن معدل النمو النقــدي ظــل متسقا إلى حد كبــير مع معدل النمــو في الطلب النقــدي الحقيقي. وازداد نشــاط البنــوك التجارية بشــكل ملحوظ خلال عــام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ وارتفع مجمــوع ميزانيتها الموحدة مــن ٥٢٥٦٠ مليون ريال في نهأي عــام ١٣٩٨/ ٩٩ إلى ٦٥٥١١ مليــون ريــال في نهأي عــام ١٣٩٩/١٤٠٠ بمعدل زيادة قــدره (٢٤,٦٪). وذلك بعد أن كان الاتجاه العام المتصاعد للميزانية الموحدة قد اتخذ اتجاها أفقيا خلال العام السابق (١٣٩٨/ ٩٩).

وقــد أدى التوســع الاقتصــادي في عــام ١٣٩٩/١٤٠٠ إلى إحــداث ضغــوط كبــيرة على سيولة البنــوك التجارية. ولو لم تلجأ مؤسســة النقد العربي السعودي إلى تخفيــض نسبة الاحتياطي النظامي لما استطاعــت المصارف تلبية احتياجات القطــاع الخاص من الائتمان بالقدر المطلوب. كمــا ارتفع حجم الودائع الإجمالية

لدى البنوك التجارية خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ بنحو ٧٠٩٩ مليون ريال، أي بمعدل (١٧,٦٪)، ليصل إلى ٤٧٤٧٠ مليون ريال مقابل زيادة قدرها ٤٧٢٤ مليون ريال، ومعدلها (١٣,٢ ٪)، في العام السابق. ويبين توزيع هذه الودائع حسب أنواعها خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ومن بين الموارد الأخرى للبنوك ارتفع بند «رأس المال والاحتياطيات» ليصبح ٣٥٢٠ مليون ريال في نهأي عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ مقابل ١٩٩٠ مليون ريال في نهأي عام ١٣٩٨/ ٩٩ و١٣٦٠ مليون ريال عام ١٣٩٧/ ٩٨. ويرجع ذلك بصفة رئيسة لسعودة فروع البنوك الأجنبية والزيادة الكبيرة في رؤوس أموال تلك البنوك لتمكينها من زيادة انتشارها والتوسع في تقديم خدماتها المصرفية.

وزاد حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بما في ذلك الاستثمارات من ١٩٧٣٩ مليون ريال إلى ٢٩٢٤٠ مليون ريال بزيادة قدرها ٩٥٠١ مليون ريال، بنسبة (٤٨.١ ٪)، مقابل زيادة قدرها ٨٥٢٢ مليون ريال، بنسبة (٧٦ ٪)، في العام السابق. وكانت الزيادة في الائتمان المصرفي خلال عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ أكبر من الزيادة في الودائع المصرفية والبالغة ٧٠٩٩ مليون ريال. وقد أمكن للبنوك مواجهة هذه الزيادة في الائتمان بسبب تخفيض نسبة الاحتياطي النظامي على الودائع لدى مؤسسة النقد.

كما قامت البنوك التجارية بتمويل بعض مشاريع الصناعات التحويلية. وقد خص هذا القطاع ٢٠٤٠ مليون ريال في عام ١٣٩٩، وهو ما شكل نسبة (٨,٦٪) من إجمالي الائتمان المصرفي مقابل ١٤٣٣ مليون ريال بنسبة (١٠,٧٪) و١١٣٨ مليون ريال ونسبة (١١,٨٪) في العامين السابقين. وهذا يشير إلى انخفاض تدريجي في الأهمية النسبية لهذا القطاع. أما فيما يتعلق بقطاعات الخدمات والتمويل والتعدين والمعادن والكهرباء فقد ارتفع النصيب النسبي لكل منها في الائتمان، في حين انخفض بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات. وفي عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ تحققت للبنوك السيولة اللازمة نتيجة تخفيض نسبة الاحتياطي النظامي

من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، مما أتاح للبنوك تخفيض أرصدة ودائعها النظاميـة والحرة لـدى المؤسسة بنحـو ٧٤٣٢ مليون ريال و٩٤٧ مليـون ريال على التـوالي، هذا وبالإضافـة إلى الزيادة في جميـع بنود مواردهـا والبالغ مجموعها ١٢٩٥١ مليـون ريـال تمكنـت البنوك مـن تلبية احتياجـات القطـاع الخاص من الائتمان بما قيمته ٩٥٠١ مليون ريال فضلا عن زيادة موجوداتها الأجنبية بحوالي ١٠٩٧٥ مليون ريال. كما زاد عدد البنوك السعودية بعد سعودة بعض فروع البنوك الأجنبية بالمملكة وتحويلها إلى شركات مصرفية وطنية مساهمة يمتلك رأس المال السعودي الخاص غالبية أسهمها.

وقـد حقق قطاع النقـود والبنوك توسعـا مرضيا خلال عـام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ كمـا تدل على ذلك المؤشـرات النقدية والمصرفية. كما ظهـرت تغيرات واضحة في مكوناتها، وأهم ملامح تلك التغيرات أن جانبا قليلا من الزيادة في وسائل الدفع كان مصـدره النقد المتداول، أما الجانـب الأكبر فيرجع إلى نمو الودائع المصرفية، مما يعكس تحولا واضحا مـن حيازة الأوراق النقد لصالح الإيداعات المصرفية، وزادت الموارد الإجمالية للبنوك التجارية زيادة مرموقة خلال العام، وقد استخدمت البنوك جانبا من تلك الموارد في زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، غير أن الجـزء الأكبر من تلـك الموارد خصص لتملك مزيد مـن الأصول الأجنبية، كما توسعت مؤسسات الإقراض المتخصصة في منح القروض لمختلف القطاعات الأخرى. وانعكسـت هذه الاتجاهات في تطور المجمـوع الكلي لميزانيات الجهاز المصرفي الذي يشتمـل على ميزانيات مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصـة، حيث ارتفع المجمـوع الكلي للميزانيـات الثلاث خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ بمعـدل ٤٦,٤٪ ليبلغ ٥٤٨٦٦٢ مليون ريال مقابل (٢١,٩٪) في العام السابق و(١,٦٪) فقط في عام ١٣٩٨/ ١٣٩٩.

وقـد سجلت ميزانيـة مؤسسة النقد العربـي السعودي أكبر معـدل للنمو بلغ (٣,٥٦٪)، تليهـا البنـوك التجاريـة التي نمت بمعـدل (٩,٤٢٪) ثـم مؤسسات

الإقراض المتخصصة، حيث بلغ معدل الزيادة في ميزانياتها الموحدة (٢٣,٨٪). وحققت البنوك التجارية خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ توسعا في نشاطها يفوق ما تحقق في العام السابق، مما يعزز الاتجاه التصاعدي الذي بدأ مع مطلع العام السابق بعد فترة من الثبات النسبي في موجودات ومطلوبات البنوك خلال عام ١٣٩٨/ ٩٩، فقد تحققت زيادة ملحوظة في موارد البنوك، كما زاد حجم القروض والتسهيلات الائتمانية ولكن بمعدل أقل من السابق واتجهت البنوك إلى توظيف جانب كبير من مواردها في الموجودات الأجنبية.

وارتفع إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك إلى ٦١٣٣٩ مليون ريال بزيادة معدلها (٢٩,٢٪) مقابل (١٧,٦٪) في العام السابق. وارتفعت المطلوبات الأجنبية بمعدل (٤٤٪) كما زاد رأس المال والاحتياطيات بنسبة (٣٧,٥٪)، وارتفعت في نفس الوقت المطلوبات الأخرى بشكل ملحوظ إلى ١٨٨٩٥ مليون ريال بمعدل (٤٤,٧٪). وارتفع رقم التوظيف الإجمالي للأرصدة المصرفية على شكل قروض واستثمارات إلى ٤٢٩٥١ مليون ريال في نهأي عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ بمعدل (٣٥,٢٪) مقابل (٤٣,٥٪) في العام السابق، وقد زاد حجم القروض والاستثمارات المحلية إلى ٤٠٢٥٢ مليون ريال وهي تشكل (٩٣,٧٪) من إجمالي التوظيف. وحققت البنوك زيادة نسبتها (٣٧,٥٪) في رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ وهو معدل يقل عن المعدل المتحقق في العام السابق ومن التي شهدت ذروة التقدم في سعودة المصارف التجارية.

ومن تطور الأرقام يتضح أن الموارد الذاتية للبنوك قد ارتفعت بما يقارب أربعة أمثال ما كانت عليه في نهأي عام ١٣٩٧/ ١٣٩٨، الأمر الذي سمح بارتفاع حجم الصفقات التي تعقدها البنوك لصالح عملائها. كما ارتفع عدد فروع البنوك التجارية العاملة بالمملكة عند نهأي عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ إلى ٢٥٩ فرعا، وأصبحت الخدمات المصرفية متاحة لأكبر قدر من الجمهور في سائر أنحاء البلاد، وقد بلغ عدد الفروع الجديدة التي تم افتتاحها خلال العام ٧١ فرعا بالمقارنة مع ٤٨

فرعا خلال العام السابق، واحتوت المنطقتان الغربية والجنوبية علي أكبر عدد من الفروع(١٠٤ فروع) تليها المنطقتان الوسطى والشمالية(٨٦ فرعا) ثم المنطقة الشرقية(٦٩ فرعا). (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

وبالنسبة لوسائل الدفع فقد سجلت خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ معدل نمو مرتفع، وساهم ذلك في مزيد من الانخفاض في معدل التضخم. ونظرا لاستمرار الاتجاه التصاعدي لإجمالي الودائع فقد حققت موارد المصارف تحسنا ملموسا خلال هذا العام. وبخصوص التطورات التنظيمية المهمة في القطاع المصرفي حدث تطوران مهمان خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢. تمثل الأول في التوسع السريع في عدد فروع المصارف التجارية، حيث تم افتتاح نحو ٩٣ فرعا جديدا خلال العام ليصل عددها الإجمالي إلى ٣٥٢ فرعا. أما بالنسبة للتطور الثاني فقد تم إصدار نظام جديد بتاريخ ١٦ من صفر ١٤٠٢ (١٢ ديسمبر ١٩٨١) لتنظيم نشاطات الصيارفة في المملكة. وبموجب النظام يتعين على الصيارفة تصفية أعمالهم المتعلقة بقبول الودائع، وأن يقتصر نشاطهم على شراء وبيع العملات الأجنبية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

واستمرت الودائع المصرفية في اتجاهها التصاعدي عام ١٤٠١/ ١٤٠٢. وشهد إجمالي ودائع المصارف التجارية زيادة مقدارها ٢١٠٨١ مليون ريال، أي بنسبة (٣٠, ٩٪)، حيث بلغت قيمتها زهاء ٨٩٣١٧ مليون ريال، مقابل ارتفاع مقداره ١٨٦٤٦ مليون ريال، أي بمعدل (٣٧, ٦٪) في العام السابق. وقد ساهمت الودائع تحت الطلب بنسبة ٤٢٪ من الزيادة في إجمالي الودائع المصرفية خلال العام، وتلتها الودائع الزمنية والادخارية بنسبة (٣٢٪)، ثم الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة (٢٦٪). وسجلت الودائع تحت الطلب زيادة مقدارها ٨٩٠٢ مليون ريال، أي بنسبة (٢٣, ٩٪) حيث بلغت زهاء ٤٦١٦٧ مليون ريال مقابل زيادة قدرها ٦٨١٦ مليون ريال، ومعدلها (٢٢, ٤٪) في العام السابق. وقد طرأ معظم الزيادة في ودائع «المؤسسات والأفراد» التي ارتفعت بحوالي ٨٦٤٣ مليون ريال لتبلغ

نحـو ٤٢٤٠٦ مليـون ريال. أما الودائع تحـت الطلب الخاصة بالهيئـات الرسمية، والتـي تشكل نسبـة طفيفة من المجموع- فقد ارتفعت بنحـو ٢٥٩ مليون ريال لتبلغ زهاء ٣٧٦١ مليون ريال. كما استمرت الودائع الزمنية والادخارية بارتفاعها الحاد بالرغم من انخفاض معدل نموها عن المعدلات العالية غير الاعتيادية التي سجلتها في السنتـين السابقتين. وبلغت الزيادة في هذه الودائع زهاء ٦٦٦٦ مليون ريال، أي بنسبة (٣٣, ٣٪)، لتصل إلى نحو ٢٦٦٦٠ مليون ريال، مقابل ارتفاع مقداره ٨٣٦٤ مليـون ريال، أي بنسبـة (٧١, ٩٪) في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١، و٧٤٦٥ مليون ريال، أي بنسبة (١٧٩, ٢٪) في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ.

كذلـك ارتفعت قيمة الودائع الأخرى شبه النقدية بحوالي ٥٥١٣ مليون ريال، أي بنسبـة (٥٠, ٢٪)، لتبلغ زهاء ١٦٤٩٠ مليون ريـال. وقد زادت هذه الودائع في العـام السابق بحوالي ٣٤٦٦ مليون ريـال، أي بنسبة (٤٦, ١٪). كما زاد الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على شكل قروض وسلف لمؤسسات خاصة محلية، بحـوالي ٦٣٢٠ مليون ريـال، أي بنسبة (١٥, ٧٪)، حيث بلـغ زهاء ٤٦٥٧٢ مليون ريال خلال عـام ١٤٠١/ ١٤٠٢. مقابل زيادة قدرها ١١٠١٢ مليون ريال، ومعدلها (٣٧, ٧٪) في العـام السابق. ومع انخفاض نمو الائتمان المصرفي بنسبة أكبر من نمـو الودائع المصرفية نتج عن ذلـك أن انخفضت نسبة الائتمان إلى الودائع لتبلغ (٥٢, ١٪) في نهـاية عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ مقابل (٥٩, ٠٪) في العام السابق. وبلغت قيمـة الزيادة في القروض المقدمة لقطاع البناء والتشييد زهاء ٢٣٨٩ مليون ريال، أي بنسبـة (٣١, ٨٪)، مقابـل ١٦١١ مليون سريال، أي بنسبة (٢٧, ٣٪) في العام السابـق. وتبعـا لذلك ارتفع نصيب هـذا القطاع مـن (١٩, ٧٪) إلى ٢١, ٥٪ من إجمالي الإقراض.

وعلى ذلـك فقد تحسن الرصيد النقدي للمصـارف التجارية بحوالي ٢١٩٥ مليـون ريال، أي بنسبة (٢٧, ٧٪)، حيث بلغ حجم الأرصدة النقدية زهاء ١٠١٢٦ مليـون ريال في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢. مقابل انخفاض مقداره ١٠٦٦ مليون ريال، أي

بنسبة (٨,١١٪) في العام الماضي. وتشير الأرقام الإحصائية التفصيلية إلى أن الاحتياطيات النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي قد ارتفعت بمعدل (٦,٢٨٪) لتبلغ زهاء ٣٨٣٢ مليون ريال. كذلك زادت قيمة الاحتياطيات الحرة للمصارف لدى مؤسسة النقد بمعدل (٨,٣٠٪) لتصل إلى ٤٧٧٤ مليون ريال. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

ومع اكتمال عملية سعودة المصارف الأجنبية في عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ أصبح مجموع المصارف السعودية أحد عشر مصرفا بما في ذلك الشركة المصرفية السعودية للاستثمار والتي فتحت لها خلال ذلك العام نحو ٨٤ فرعا جديدا، وبذلك ارتفع عدد فروع المصارف العاملة في المملكة إلى ٤٣٦ فرعا. كما رفعت المصارف حجم رأس مالها واحتياطها بنسبة (٧,٢٨٪) ليبلغ نحو ٥١,٨ بليون ريال مشكلا نسبة (٢٠٦٪) من إجمالي المطلوبات مقابل (٦,٥٪) في العام السابق.

وواصلت مؤسسات الإقراض المتخصصة الخمس التوسع في نشاطاتها الائتمانية.

وكان صافي ما صرفته من قروض قد بلغ معدل ارتفاع مقداره (٩,٨٪) مقابل (٣,٢٪) في العام السابق. كما واصلت الودائع المصرفية اتجاهها التصاعدي خلال عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣. وقد زادت الودائع الإجمالية للمصارف التجارية بنحو ٠٩,١٠ بليون ريال، أي بنسبة (٣,١١٪)، لتبلغ ١٢,٩٩ بليون ريال مقابل زيادة قدرها ٧٩,٢٠ بليون ريال، أي بنسبة (٥,٣٠٪) في العام السابق وقد ساهمت الودائع تحت الطلب بنسبة (٥٥٪) من الزيادة في إجمالي الودائع المصرفية، وتلتها الودائع الزمنية والادخارية بنسبة (٢٧٪)، ثم الودائع الأخرى شبة النقدية (ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية والودائع التأمينية مقابل اعتمادات مستندية وضمانات) بنسبة (١٨٪). (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

الفصل الثامن

السياسات الاقتصادية للملك خالد وتحقيق رفاهية المواطن السعودي

- تمهيد..
- المحور الأول: سياسة العمل والأجور.
- وضع سياسة عامة للتدريب الإداري والصناعي والمهني.
- تغطية أرجاء المملكة بمراكز التدريب المهني.
- المحور الثاني: تنمية قطاع الإسكان والتشييد وتوزيع أراضي البناء على المواطنين.
- المحور الثالث: الخدمات التعليمية وبناء الإنسان السعودي.
- التوسع في بناء الجامعات والمدارس في مختلف التخصصات.
- نمو قبول الطلاب والطالبات في مراحل التعليم المختلفة.
- مرحلة التعليم الابتدائي.
- مرحلة التعليم فوق الابتدائي.
- التعليم الفني. - تعليم الكبار. - تعليم البنات.
- التعليم العالي.
- التزايد المستمر في الاعتمادات المالية والإنفاق على التعليم.
- المحور الرابع: الخدمات الصحية للمواطنين
- المحور الخامس: تطور أنماط الرعأي الاجتماعية في ضوء السياسات الاقتصادية.
- إنشاء الجمعيات الاجتماعية والتعاونية والمهنية في أرجاء المملكة.
- إنشاء مؤسسات رعأي المعوقين وذوي الحاجات.
- زيادة مساعدات الضمان الاجتماعي وتوفير التدريب للأسر الفقيرة.
- تأمين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص اجتماعياً.
- تشجيع الأنشطة الرياضية.

تمهيد

كان من أبرز الأسس الفكرية الموجهة للسياسات الاقتصادية للملك خالد يرحمه الله ضرورة العمل على رفع مستوى معيشة المواطن السعودي وتعميق إحساسه بأن الثروة النفطية التي أنعم الله بها على البلاد إنما توجه لرفاهية ولبناء مستقبل زاهر له ولأولاده. ولذلك فقد كانت السياسات الاقتصادية تركز على الجانب الإنساني بدرجة أكبر من الاهتمام بالعائد الاقتصادي في حد ذاته. فالتقدم الاقتصادي كان وسيلة لتحسين نوعي لحياة أبناء المجتمع العربي السعودي وللنهوض بهم كقوة بشرية تستطيع قيادة التنمية إلى غاياتها المنشودة. ولهذا فقد بذلت الدولة قصارى جهدها وذلك من أجل الإسراع بالتنمية البشرية والاجتماعية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة من قبل المواطنين السعوديين في برامج التنمية الاقتصادية، وتأمين نصيب متزايد لهم من معطياتها بصفة عامة، كما وضعت خطة التنمية الثانية هدفا رئيسا طموحا لتوسعة وتحسين نوعية الخدمات في مجالات التعليم والصحة والقوى العاملة وتنمية المجتمع، إلى جانب الرعأي الاجتماعية ورعأي الشباب، والخدمات الاجتماعية المتصلة بها. ونتناول في هذا الفصل المحاور المتعددة التي قامت عليها سياسات الملك خالد الاقتصادية، لنوضح كيف أفسحت تلك السياسات أبواب المشاركة الفعلية للمواطنين في بناء بلدهم لتحقق في نهأي الأمر الإستراتيجية التي تنادي بأن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها.

المحور الأول: سياسات العمل والأجور

كان في طليعة أهداف خطة التنمية في عهد الملك خالد العمل على توسعة وتحسين الخدمات العمالية وتنفيذ والبرامج التي ينص عليها نظام العمل والعمال، بغرض إيجاد ظروف عمل أفضل، وزيادة إنتاجية العمال، كما أكدت الخطة على ضرورة توفير المزيد من المعلومات عن فرص العمل، وجمع الإحصاءات العمالية ونشرها. وتنفيذاً لهذه

الأهـداف العامة التي يتطلع الملك خالد إلى تحقيقها لرعـأي العمال وتأمينهم اتخذت عديداً من الإجراءات وأتمت كثيراً من الإنجازات نشير إليها تفصيلاً فيما يلي:

١- وضع سياسة عامة للتدريب في المجالات الإدارية والمهنية والصناعية

وقد اضطلعت وكالة وزارة العمـل والشؤون الاجتماعية لشؤون العمل بموجب نظـام العمل والعمال بممهم التفتيش على ظروف العمل وأحواله، وفض المنازعات العماليـة، وتقـديم المساعـدة في مجـال توظيف العمـال، وجمع ونشـر المعلومات والإحصاءات عن شؤون العمل.

وابتـدأ من عام ١٣٩٧هـ جرى تطبيـق البرنامج الجديد (التدريب الصناعي التمهيدي) الذي يهدف إلى تعليم مبادئ القراءة والكتابة مع التدريب المهني على بعض الحرف الصناعية، فافتتحت فصول دراسيـة صباحية ومسائية التحق بها ١١١٥ متدربـا. وإضافـة إلى ذلـك كان هناك ١٣٦٤٨ متدربـا يتلقون تدريبهم في مواقـع عملهم ضمن برنامـج التدريب على رأس العمل (التقريـر السنوي لسنة: ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).

ومـن أهم إنجازات وكالة وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية لشؤون العمل خلال عام ١٣٩٩ افتتاح أربعة مكاتب عمل فرعية جديدة، وبذلك أصبح مجموع مكاتب العمل القائمة في المملكـة خلال تلك الفترة (٣١) مكتبا منها ٤ مكاتب رئيسة في الرياض وجدة والدمام وأبهـا، و٢٧ مكتبـا فرعيا موزعـة على النحو الآتـي: ٧ في كل من المنطقـة الوسطى، و٧ في المنطقة الغربية، و٩ في المنطقة الشرقية، و٤ في المنطقة الجنوبية.

كذلـك انتهت الوكالة من إعـداد دراسة خاصة بالخدمـات الاجتماعية التي يستفيد منها عمال الشركات والمؤسسات الخاصة التي تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر. كمـا أتمت دراسة أخـرى تتضمن إحصائيات عن العمـال في المؤسسات الخاصة، أجـرى بعد ذلك تبويـب بياناتها تمهيـدا لإصدارها بعد ذلك. ومـن أجل تحسين مستـوى أداء ممهمهـا الرقابيـة والتأكد مـن سلامة تطبيق أحـكام نظام العمل،

قامت الوكالة بتنظيم دورات تدريبية لرفع مستوى العاملين لديها. وبلغ إجمالي عدد المتدربين من موظفي الوكالة ١٠٧ متدربين، منهم ٦٥ متدربا في مجال تفتيش العمل و٤٢ متدربا في مجال تسوية النزاعات العمالية.

وبشكل عام فقد بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاع العمل والشؤون الاجتماعية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والرئاسة العامة لرعأي الشباب في ميزانية العام المالي ١٤٠٣/ ١٤٠٤ مبلغ ٥٧٨٧ مليون ريال. كما تمت الموافقة مؤخرا على اللائحة الجديدة لإقراض المهنيين. وقد بدأ العمل بهذه اللائحة اعتبارا من غرة رجب ١٤٠٣ هـ. ويتم بموجب هذه اللائحة تقديم قروض بدون فوائد لأصحاب الأعمال المهنية، بحد أعلى قدره ٢٠٠ ألف ريال تصرف على ثلاث دفعات، تشتمل الدفعتان الأولى والثانية منها على نسبة ٤٠٪ من قيمة القرض لكل منهما، والدفعة الثالثة على ٢٠ ٪، على أن يتم سداد القرض خلال فترة عشر سنوات. وبنك التسليف السعودي هو الجهة المسؤولة عن تقديم القروض. وتمنح القروض للمواطنين السعوديين الذين يتخرجون من مراكز التدريب المهني أو مدارس التعليم الفني أو مراكز التدريب على التفصيل والخياطة. وتشمل اللائحة حرف السباكة والحدادة والنجارة وميكانيكا السيارات والسمكرة والبوية. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

وفي خلال عام ١٣٩٨ افتتاح ثلاثة مراكز جديدة للتدريب المهني في كل من مكة المكرمة وتبوك والمجمعة، وبذلك ارتفع العدد الإجمالي لمراكز التدريب المهني في المملكة إلى ١٤ مركزًا. وهناك خطة لإنشاء ثلاثة مراكز أخرى في القطيف وجيزان والجبيل في المستقبل القريب. وقد بلغ مجموع من أتموا تدريبهم في مراكز التدريب المهني خلال عام ١٣٩٨هـ ١٥٩٣ متدربًا مقابل ٢٥٥ متدربًا في عام ١٣٩٧ وبذلك يصبح مجموع عدد المتخرجين من هذه المراكز حتى نهأي عام ١٣٩٨هـ ٦٩١٦ متدربًا (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).

كمـا أحرز برنامج التدريـب المهني المسائي - الذي يستهـدف تنظيم برامج تدريبية مجانية للراغبين في التدريب على المهن المختلفة - تقدمًا ملحوظًا منذ أن بـدأ نشاطه في ربيع الأول ١٣٩٧، فقد بلغ عدد مراكز التدريب المسائية العاملة في المملكـة ١٣ مركزًا حتى نهـأي شهر شعبان ١٣٩٨ وبلغ عدد المتدربين الملتحقين بها في نفس التاريخ ٤٣٤٢ فردًا تخرج منهم ٢٩٥٦ متدربًا. وقد تركز العدد الأكبر من هؤلاء المتخرجـين في مهنة الكهرباء، تليها ميكانيكا السيارات فالنجارة فالسباكة فاللحام.

٢- تغطية أرجاء المملكة بمراكز التدريب المهني

مـن الملاحـظ أن خطط تدريب القـوى العاملة السعودية قـد تجنبت النزعة المركزيـة التي توهم بها كثيراً من الخطط التنموية؛ فعمدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعيـة إلى تغطيـة معظم مدن المملكة بخدمات التدريـب، وتم إنشاء المراكز المنوط بها هذه المهمة في عديد من المناطق الجغرافية في المملكة ليتسنى للمواطنين الالتحاق بها والانخراط في العمل المهني والصناعي.

ففـي خلال عـام ١٣٩٨ بلغ مجمـوع المتخرجين مـن مراكز التدريـب المهني الإعـدادي بقسميهـا المهنـي والتجاري ٢٤٠ متدربًـا مقابـل ١٩١ متدربًا في العام السابـق ١٣٩٧. وكذلك بلغ عدد الملتحقين ببرنامـج التدريب التمهيدي الصناعي -الـذي يجمع بين تعليـم القراءة والكتابة والتدريب علـى بعض المهن للمبتدئين - ٣٢٤٠ متدربًا، أكمل منهم ٢٣١٤ متدربًا برنامجهم التدريبي بنجاح، كما تم إنشاء مركزيـن متنقلين مـن مراكز التدريب التمهيـدي الصناعـي في مدينتي المجمعة وشقراء. وبلغ مجموع الخريجين الجدد من معهد إعداد المدربين (للتدريب المهني) ١٢٤ مدربًا خلال عام ٩٨/١٣٩٧. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٨ / ١٩٧٨).

وفي عـام ١٣٩٩ افتتـح مركـزان جديـدان للتدريب المهنـي في كل من شقراء والرس، وبلـغ عدد الخريجـين من هـذه المراكز بنهـأي عام ١٣٩٩ زهـاء ٨١١٣

خريجـا، منهم ١٦٧٢ أكملوا تدريبهم في تخصص ميكانيكا السيارات، و١٦١٥ في الكهربـاء، و١١٠٨ في النجـارة والتنجيد، و٦٩٩ في اللحـام و٥٨٥ في البناء، و٥٧٤ في الميكانيـكا العامـة، و٥٥٠ في السباكـة، و١٣١٠ في ثمانية مجـالات أخرى. كما تم خـلال عـام ١٣٩٩ افتتاح مركزين جديدين للتدريـب المهني المسائي في كل من المجمعـة وشقراء، وبنهأي شعبان ١٣٩٩، بلغ إجمالي المتدربين الملتحقين بالبرامج المسائية ٨٢٨١ متدربا منهم ٦٠٤٨ أكملوا تدريبهم بنجاح.

وبالنسبـة لمراكـز التدريب المهنـي الإعدادي، فقد بلغ مجمـوع خريجيها من قسميهـا المهني والتجاري ٤٥٥ خريجا في عـام ١٣٩٩. وبلغ عدد الملتحقين ببرامج التدريـب علـى رأس العمـل ٥٠٧٣ متدربا بنهأي عـام ١٣٩٩، منهـم ٥٠٣٧ تلقوا تدريبهم في المملكة في حين تلقى ٣٦ متدربا تدريبهم خارجها.

ولم يقتصر الأمـر على تدريب العاملين والمهنيـين الصناعيين؛ وإنما امتدت سياسـة التدريـب لتشمـل المدربين أنفسهم، وهـذا يعد مؤشـراً واضحاً على وعي المسؤولـين بضـرورة تكويـن الكـوادر الفنيـة التي يمكـن الاعتماد عليهـا في نقل التكنولوجيا من الخارج والاستغناء تدريجياً عن العمالة الوافدة، وتشجيع العمالة الوطنيـة. وفي هـذا الإطار نجد أن عـدد الأشخاص الذين التحقـوا بمعهد إعداد المدربـين في الرياض قد بلـغ ٣٣٦ متدربا حتى نهـأي عـام ١٣٩٩، منهم ٢٦٧ تم ابتعاثهـم إلى المملكـة المتحـدة لمتابعة دراستهم. وقـد افتتح أيضـاً في عام ١٤٠٠ مركـزان جديدان للتدريب المهني في كل من حفر الباطن والقطيف، وبذلك أصبح مجموع عدد المراكز العاملة في المملكة ١٨ مركزا. وبلغ عدد الملتحقين بهذه المراكز خلال عام ١٤٠٠ زهاء ٣٦٨٤ متدربا، بلغ نصيب المنطقة الغربية منهم (٢٩٪) تلتها المنطقة الوسطى (٢٥ ٪) فالمنطقة الشرقية (٢٢٪) فالمنطقة الجنوبية (١٤٪) ثم المنطقـة الشمالية (١٠٪) (جدول ١ - ١١). وقد ارتفع مجموع الخريجين من هذه المراكـز بنهأي عام ١٤٠٠ بنسبة (١٦٪) ليصـل إلى ٩٧٢٤ متخرجا بالمقارنة مع العام ١٣٩٩.

واستأثرت مهنة ميكانيكا السيارات على أكبر نصيب في عدد الخريجين، تلتها مهنة الكهرباء فالنجارة والتنجيد فاللحام فالسباكة، ثم مختلف المهن الأخرى. كما بوشر في تقديم ثلاثة برامج تدريب مسائية في عام ١٤٠٠ في كل من حفر الباطن والرس والقطيف، وبذلك وصل مجموع هذه البرامج إلى ١٨ برنامجا. وبلغ إجمالي عدد المتدربين الذين تخرجوا من برامج التدريب المسائي حتى نهاية شعبان ١٤٠٠ زهاء ٩٤٤٢ خريجا.

وقد تم خلال عام ١٤٠٠ افتتاح مركز جديد للإعداد المهني في مدينة أبها، وارتفع بذلك عدد المراكز القائمة بالمملكة إلى ستة مراكز، بلغ مجموع خريجيها من قسميها التجاري والمهني ٦١٥ خريجا. وبلغ مجموع عدد الخريجين من هذه المراكز حتى نهاية عام ١٤٠٠ زهاء ١٨٨٠ خريجا. وبالإضافة إلى البرامج التدريبية السابقة، هناك برنامج التدريب على رأس العمل، والبرنامج الذي يقدمه معهد إعداد المدربين بالرياض لتأهيل كوادر من المدربين الوطنيين.

ولتوفير الأيدي العاملة الفنية المدربة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي، تم إنشاء معهد زراعي نموذجي في بريدة، وبلغ عدد الملتحقين به خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ زهاء ٢٤٦ طالبا (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١ / ١٩٨١). أيضا فقد قامت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني خلال العام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ بافتتاح مركز جديد للتدريب المهني في الخرج. وقد بلغ عدد الملتحقين بهذه المراكز خلال عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ٣٧٥١ متدربا، وعدد المتخرجين خلال نفس العام ٢٨٠٨ متدربا. وحازت مهنة ميكانيكا السيارات على أكبر نصيب من عدد الخريجين (٦, ٢٧٪)، تلتها مهنة الكهرباء (٢, ٢٢٪) فالنجارة (١٣٪) فاللحام (١١, ٨٪) فالسباكة (١, ٩٪) فالتبريد وتكييف الهواء (٢, ٦٪)، ثم مختلف المهن الأخرى (١, ١٠٪). وبلغ إجمالي عدد الملتحقين بهذه المراكز منذ افتتاحها وحتى نهاية عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ١٩٢٩٥ متدربا تخرج منهم ١٦٨٣٠ متدربا أو ٨٧, ٢٢٪. وقد بلغ عدد الملتحقين في البرامج المسائية المجانية للتدريب المهني للمواطنين من القطاعين

العـام والخاصـ الراغبين في التدريـب المهني خلال عـام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ٤٤٦٥ متدربا، وعدد المتخرجين في نفس العام ٣٥٤٨ متدربا، وبلغ إجمالي عدد الملتحقين ببرنامـج التدريب على رأس العمل حتى نهـأي عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ٢٨٣ متدربا، منهـم ٢٣٢ تلقـوا تدريبهم في داخـل المملكـة و ٥١ متدربا تم تدريبهـم خارجها. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

وهكـذا نرى أن برامج التدريب التي أشرفت على إنجازها وكالة وزارة العمل والشـؤون الاجتماعيـة لشـؤون العمـل في عهد الملك خالـد كانت تتميـز بالشمول والوعـي العميق لمفهـوم التدريـب كأسلوب متخصصـ لإعداد القـوى العاملة في عـالم الصناعة والتقنيات الحديثة فقد غطت برامـج التدريب نطاقاً عريضاً من الأعمال المهنية كالتجارة والزراعة وأعمال الميكانيكا والكهرباء والنجارة والسباكة واللحـام وغيرها. ولم ينخرط في التدريب أعداد من العمال الجدد الذين يرغبون في اكتساب حرفة يتكسبون منها وإنما يشمل التدريب أيضاً كثيراً من أفراد القوى العاملـة على رأس العمل ليزدادوا علماً إلى جانب خبرتهم العملية. بل والأكثر من ذلـك أن التدريب قد شمل المدربين أنفسهـم لتزويدهم بالجديد من فنون الإنتاج وأساليب التعامل مع العمال الذين يقومون بتدريبهم.

المحور الثاني: تنمية قطاع الإسكان والتشييد وتوزيع الأراضي على المواطنين

تهدف السياسة العامة لقطاع الإسكان إلى تحسين مستوى السكن في الأوساط التي يتدنى فيها هذا المستوى إلى ما دون المتطلبات الصحية والاجتماعية المفروض توافرها، ورفع مستوى السكن لفئات الدخل المنخفض بحيث يتمشى وجهود الدولة لتحسين مستوى المعيشة. كما تهدف إلى مساعدة مختلفة فئات الدخل على تحسين الشروط السكنية ضمن حدود الإمكانيات الاقتصادية والمالية المتاحة للإنفاق على هذا القطاع (الدغيدي: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

وقـد أسفرت السياسات الاقتصادية للملـك خالد عن نتائج إيجابية بالنسبة للمواطـن في ظل ظروف وشروط التنمية، من بينهـا: أن المواطن في المملكة أصبح متاحًا له الحصول على السكن دون أن يكلفه ذلك دفع أي مبالغ إضافية كالفوائد وما شابه ذلك. ولتحقيق شروط القرض فرض علي المواطن مراعاة البعد الصحي والنفسـي والاجتماعي في تصميم وتنفيذ المسكن، الأمر الذي ميز مسكن المواطن السعودي بميزات لا تتوافر في معظم الدول النامية، وربما في بعض الدول الصناعية أيضًـا نظـرًا لاتساعه وحداثته، هـذا بالإضافة إلى فتح بـاب القروض والإعانات لتشجيع أعمال البناء من قبل القطاع الخاص (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

ومـع هذا فإن قطاع البناء السكني قد واجه خلال خطة التنمية الأولى – وفي النصـف الأول مـن الخطة الثانيـة – معوقات متعـددة، فارتفعـت تكاليف البناء ارتفاعـا حادا، نتيجة النقص في اليد العاملة العادية والماهرة، و كذلك عدم توفر مواد البناء نتيجة الاختناقات التي حصلت في السوق من جراء صعوبة التفريغ في الموانـئ، و ارتفاع أسعار الأراضـي الصالحة للبناء السكني، نظراً لاشتداد الطلب عليها لأغراض السكن من ناحية ولأعمال المضاربة التجارية من ناحية أخرى.

يضاف إلى ذلك أنه في كثير من الأحيان لم تكن تتوفر رؤوس الأموال اللازمة لأغراض بناء المساكن؛ لأن البنوك المحلية والمؤسسات المالية لا تقوم بتقديم قروض مقابـل رهونات، ممـا يعنـي أن معظم المساكـن الحديثة التي بنيـت خلال خطة التنمية الأولى، قد تم تمويلها بالمدخرات الفردية مما حال خلال هذه الفترة دون دخول ذوي الدخل المتوسط والمحدود مجال التملك العقاري.

وقـد حاولت الحكومة منـذ مطلع خطة التنمية الأولى تـدارك الخلل الناشئ عـن عدم وجود مؤسسات في القطاع الخاص تعمل في حقل الإسكان، إذ كان يقوم علـى أعمـال قطاع البنـاء الإسكاني منشآت صغـيرة تبني المساكـن للأفراد على أساسـ التعامل نقدا، فأنشأت منذ عام ١٣٩١هـ، الإدارة العامة للإسكان في إطار

وزارة الماليـة والاقتصاد الوطني، والتي كانت مهمتهـا تصميم وإنشاء مشروعات إسكانيـة لـذوي الدخل المحدود والمتوسط، مع تحديـد المرشحين للإفادة من هذه المشروعات.

ولعل أهم خطوة اتخذتها الحكومـة في مجال البناء السكني تأسيس صندوق التنمية العقاري في عام ١٣٩٥هـ، الذي منح صلاحيات تقديم القروض إلى الأفراد والشركات الراغبـة في بناء مساكن أو شرائها، وللدخول في اتفاقيات مشتركة مع البلديـات لتطوير مناطق سكنية أو تجارية مربحة، وبناء المساكن فيها، ومساعدة أرباب العمل في إنشاء مساكن لموظفيهم.

ونظـراً لأنه كان من شروط القروض للإسـكان التي يمنحها صندوق التنمية العقـاري أن يكـون المستفيد مالكا لأرض، فقد قامـت الدولة بوضع برنامج لتوفير قطع أراضي مزودة بالمرافق لتوزيعها على ذوي الدخل المحدود، ويساهم البرنامج في توفير ١٤٨٠٠ قطعة أرض في ١٥ موقعا، منها ٨٥٠٠ ذات الأولوية الأولى ينتظر أن يتـم توزيعهـا في عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣هـ. و ٦٣٠٠ قطعة ذات أولويـة ثانية يتوقع أن يتـم إعدادها وتوزيعها في عام ١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ. ونتيجة لمختلف التدابير التي اتخذتهـا الحكومـة ارتفع عدد المساكـن التي تم بناؤها مـن ٧٥٠٠٠ وحدة سكنية خلال خطة التنمية الأولى إلى ٢٥٤٦٠٠ خلال خطة التنمية الثانية، منها ١٥٠٠٠٠ وحـدة سكنيـة أنشأها القطـاع الخاص و ٥٣٦٠٠ أنشأها القطاع العـام لإسكان العمـال والإداريين الذين يستقدمهم، تنفيذا للقـرار الحكومي الذي اشترط على كبار المقاولين إسكان عمالهم وموظفيهم (باشا: ١٩٨٥م).

المحـور الثالث: الخدمات التعليمية وبناء الإنسـان السـعودي وبعدها الاقتصادي

لم يكـن الاهتمام بالبرامج الإنمائية لسياسات الملك خالد موجها إلى التوسع في عـدد المؤسسـات التعليمية فحسب، بـل وإلى رفع مستويـات التعليم أيضا؛ عن

طريـق التخطيط الأفضل للمرافق والتجهيـزات المدرسية، ورفع مستوى المقررات الدراسيـة وفقـا للصبغـة العلميـة والعملية، وتطويـر أساليب التعليـم عن طريق توظيف العناصـر المؤهلة والمدربة من هيئات التدريـس والإدارة المدرسية. ويحتل التعليم لدى الملك خالد أولوية عالية فقد تم في عهده إصلاحات تعليمية كثيرة من أبرزها:

- دراسة مدى ملائمة النظام الشامل لهيكل التعليم الثانوي.
- إنشـاء نظام متعـدد الإغراض، وإعـداد المنهج، والكتـب المدرسية وتدريب المعلمين (الدعجاني / ٢٠٠٢: ١٨٤).

وتتجلى إسهامات حكومة الملك خالد في مجال التعليم على عدة صعد نوضحها على النحو الآتي:

أ- التوسع في بناء الجامعات والمدارس في مختلف التخصصات.

نظـرت حكومة الملك خالـد يرحمـه الله إلى التعليم أنه المؤسسـة التي يعهد إليهـا بتنمية رأس المال البشري والاقتصـادي، مما ينعكـس إيجابياً على خطط التنمية حيث إن زيـادة معدلات التعليم تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في إنتاجية عمال الصناعة، وإلى نجاح التدريب المهني الذي يتدرب عليه أولئك العمال، وإلى تكوين المواطن الصالح الذي يعد ركناً أساسياً في بناء الوطن.

وانطلاقـاً مـن هذه النظرة لم يدخر جلالته - رحمـه الله - وسعاً في الإنفاق على التعليم وزيادة المبالغ المخصصة له عاماً بعد عام، وذلك على أساس أن بناء الإنسـان مهمة أشـق وأعقد من تشييـد أي بنيان، وأن السعـودي المتعلم هو الذي سيحمل مهمة ريادة وطنه ويحقق الإنجازات الاقتصادية.

ففي ميزانية عام ١٣٧٩/٩٦هـ اعتمد لقطاع التعليم مبلغ ١٤٠٣٠ مليون ريال أو مـا نسبته (١٢,٦٪) من مجمـوع اعتمادات الميزانية، حيـث خصص من هذا

المبلغ ٩٣٤٤ مليون ريال لوزارة المعارف و ١٧٠٧ ملايين ريال للرئاسة العامة لتعليم البنات و ٥٣ مليون ريال لوزارة التعليم العالي التي أنشئت حديثا لتضطلع بممهم تطوير وتنمية الكليات، ورصد المبلغ المتبقي وهو ٢٩٢٦ مليون ريال. وكان مجموع المبلغ المعتمد لقطاع التعليم في ميزانية العام السابق(٩٥/ ١٣٩٦هـ) ١٢٩٧٤ مليون ريال.

ويستدل على التقدم المطرد في مجال التعليم من الزيادة المرموقة التي تحققت في عدد الطلاب والطالبات والمؤسسات التعليمية وهيئات التدريس خلال العام الدراسي ٩٤/ ١٣٩٥هـ، حيث زاد المجموع الكلي لعدد الطلاب الملتحقين بالمدارس بمختلف مراحل التعليم بنسبة(١٥٪) خلال العام الدراسي ١٣٩٤/ ٩٥، فبلغ ٩٧٧٩٧٢ طالبا وطالبة، وزاد عدد الطلاب الملتحقين برياض الأطفال والمدارس الابتدائية بنسبة (٣٧٪)، و(١٠٪) على التوالي كما زاد عدد الملتحقين بمراحل التعليم فوق الابتدائي(المتوسط والثانوي) والتعليم العالي بنسبة(١٧٪) و(٢٨٪) وتحقق أعلى معدل للنمو في عدد المسجلين في مجال التعليم الفني(٤٦٪) وفي مدارس تعليم الكبار ما نسبته (٤٠٪)، كما زاد عدد المسجلين في مدارس التعليم الخاص(الصم وفاقدي البصر) بنسبة (٣٪) (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

ويقدر العدد الإجمالي للطلاب الملتحقين بالمدارس في العام الدراسي ١٣٩٥/ ٩٦ بأكثر من مليون طالب وطالبة. كما حدثت زيادة في عدد المؤسسات التعليمية والفصول وهيئات التدريس خلال العامين الدراسيين ٩٣/ ١٣٩٤، ٩٤/ ١٣٩٥، فقد افتتح خلال هذا العام ما مجموعه ٣١٧ مدرسة ابتدائية جديدة بطاقة ٢٥١٢ فصلا، و ٨٩ مدرسة جديدة لمرحلة ما فوق الابتدائي بطاقة ١٠٩٥ فصلا. وزاد أيضاً عدد معاهد التعليم الفني (التدريب الأكاديمي والمهني) وفصولها وعدد الجامعات والكليات. وكانت الزيادة البالغة (١٥٪) في هيئات التدريس مواكبة للزيادة المماثلة في عدد الطلاب والطالبات المسجلين، مما يشير إلى التقدم

المطـرد الذي أحرز في مجال توفير العدد المناسب من المدرسين (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

وبالنسبـة للتعليم العالي تتضح أبعـاد التقدم المطرد في مجال التعليم العالي مـن خلال النمـو المتواصل في عدد الطلاب والمؤسسـات التعليمية وارتفاع مستوى التعليم، وحجم اعتمادات الميزانية.

وفي العـام المالي ١٣٩٥/ ٩٦ زادت اعتمـادات التعليم العالي بنسبة (١٨٤٪) إلى ١٩٥٨ مليون ريال ثم زادت تلك الاعتمادات مرة أخرى في العام المالي(١٣٩٦/ ٩٧) إلى ٢٧٦٩ مليـون ريـال أي بمعدل نمو إضافي بلـغ (٤١٪). وتأكيدا للأهمية التـي يحظى بها التعليم العالي أنشئـت وزارة جديدة لهذا الغرض في شوال ١٣٩٥ (أكتوبـر ١٩٧٥) بعـد تقسيم وزارة المعـارف ووزارة التعليم العـالي، لتكون وزارة التعليـم العالي مسؤولة عـن إعداد وتنفيـذ البرامج اللازمة لمواجهـة احتياجات المملكة المتزايدة للتعليم العالي.

وواصلـت جامعات المملكة توسعها في عـام ١٣٩٥/ ٩٦ بالنسبة لعدد الطلاب والمدرسـين والخدمـات، حيـث ارتفـع عـدد الطـلاب المسجلين في جامعـة الملك عبدالعزيـز بشطريهـا في جدة ومكـة المكرمة بنسبة (٧٦٪) فبلـغ ١٠٦٠٤ طالبا وطالبـة، وزاد عـدد المدرسين من ٤٥٦ في عام ٩٤/ ١٣٩٥ إلى ٧٨٨ مدرسا في عام ٩٥/ ١٣٩٦، كمـا جري العمل علي افتتاح فرع جديـد لجامعة الملك عبدالعزيز في المدينـة المنورة يبدأ بكليتين. هذا وقد بـدأت جامعة الملك عبدالعزيز في عام ٩٥/ ١٣٩٦ برنامجـاً لمنح درجتي الماجستير والدكتـوراه في التاريخ، وافتتحت مركزين أحدهمـا للغـة العربية لغـير الناطقين بها مـن الطلبة الأجانـب والآخر للأبحاث والتنميـة الاقتصاديـة. وجرى إعـداد الدراسـات اللازمة للبـدء في برنامج منح الدكتـوراه في اللغة العربية ووضع تصميمات مبـاني كلية الطب (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

وفي جامعة الرياض (الملك سعود حالياً) ارتفع عدد الطلاب المسجلين بنسبة ١٧ ٪ فبلغ ٧٨٥٠ طالبا وطالبة في عام ١٣٩٥/ ٩٦. وجري العمل على إنشاء ثلاث كليات جديدة في الطب البيطري وطب الأسنان والتمريض، وبذلك ارتفع عدد الكليات في الجامعة إلى ١١ كلية. وفي المنطقة الشرقية سجلت كلية البترول والمعادن في الظهران زيادة نسبتها ٢٠٪ في عدد الطلاب من ١٤٤٦ طالبا في عام ٩٤/ ١٣٩٥ إلى ١٧٣٢ طالبا في عام ٩٥/ ١٣٩٦. وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بلغ عدد الطلاب المسجلين في الكليات الأربع ٣٠٠٢ طالب في عام ٩٥/ ٩٦ ١٣منهم ٢٢٧٦ طالبا من المسلمين (أي بنسبة ٧٦ ٪ من مجموع الطلاب) ينتمون إلى ثمانين قطرا، واشتملت البرامج الرئيسة التي نفذت في الجامعة الإسلامية خلال عام ٩٥/ ١٣٩٦ على إنشاء كلية للغة والآداب العربية وقسم للدراسات العليا ومركز لنشر الدعوة الإسلامية (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

وقد بلغت جملة اعتمادات التعليم من الميزانية للعام المالي ١٣٩٧/ ٩٨هـ، ١٥٠٥٢ مليون ريال تمثل (١٣ , ٥٪) من إجمالي اعتمادات الميزانية، خصص منها ٨٠٢٣ مليون ريال أو ٥٣٪ لوزارة المعارف، و٢٢٨٦ مليون ريال أو ١٥٪ للرئاسة العامة لتعليم البنات، (٢٪) لوزارة التعليم العالي التي أنشئت في العام ١٣٩٥هـ لتضطلع بممهم تطوير وتنمية الكليات والجامعات والتي رصد لها مبلغ ٤٤٤٩ مليون ريال أو (٣٠٪) من إجمالي اعتمادات التعليم. وبصورة عامة، فقد زيدت اعتمادات التعليم للعام المالي ١٣٩٧/٩٨هـ بنسبة (٧٪) عن الاعتمادات البالغة ١٤٠٣٠ مليون ريال في عام ١٣٩٧/٩٦هـ، الأمر الذي يبين اهتمام الحكومة المتزايد بهذا القطاع. ويتضح من هذه الاعتمادات المتزايدة الرغبة الصادقة في تحقيق التقدم في قطاع التعليم، وكذلك من الزيادة التي تحققت في عدد الطلاب والطالبات والمؤسسات التعليمية وهيئات التدريس خلال العام الدراسي ١٣٩٥/ ١٣٩٦هـ، فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس بمختلف مراحل التعليم ما يزيد عن المليون طالب وطالبة خلال العام الدراسي ٩٥/

١٣٩٦ وبلغت نسبة الزيادة في إجمالي عدد الطلاب (٧٪). وزاد عدد الطلاب الملتحقين برياض الأطفال والمدارس الابتدائية بنسبة (١١٪) و(٨٪) على التوالي. وزاد عدد الملتحقين بمراحل التعليم فوق الابتدائي (المتوسط والثانوي) والتعليم الفني والتعليم العالي بنسبة (٧٪) و(١٩٪) و(٣٨٪) على التوالي، كما زاد عدد المسجلين في مدارس التعليم الخاص (الصم والبكم وفاقدي البصر) بنسبة تزيد قليلا عن (الواحد٪).

وفي مجال تعليم الكبار الخاص بمحو الأمية انخفض عدد الطلاب الملتحقين بنسبة قليلة ولكن بمقارنته مع عام ١٣٩٣/ ٩٤هـ يبلغ معدل النمو في عدد الملتحقين (٣٤٪). وتجدر الإشارة إلى أن أعلى معدل للنمو قد تحقق في مجال التعليم العالي (٣٨٪)، ثم في مجال التعليم الفني (١٩٪) اللذين يوفران للبلاد معا احتياجاتها الضرورية من المهنيين وشبه المهنيين في مجالات العمل المختلفة، وتُعدُّ هذه الزيادة دلالة مشجعة، وتبشر بمستقبل زاهر للبلاد. وبلغت الزيادة في عدد المدارس الابتدائية مدرسة ٤٦٩، وفي فصولها ٣٠٨٧ فصل، وفي مدارس مرحلة ما فوق الابتدائي ٥٣ مدرسة، وفصولها ٦٢٩ فصل.

وسجلت معاهد التعليم الفني (التدريب الأكاديمي والمهني) توسعا ملحوظا، وكذلك الجامعات وكلياتها. وبلغت نسبة الزيادة في أعضاء هيئات التدريس في مختلف مراحل التعليم ١٥٪ حيث ارتفع عدد المدرسين من ٤٣٦٢٧ في عام ١٣٩٤/ ٩٥ إلى ٥٠٤٠٦ في عام ١٣٩٥/ ٩٦. وتمثل نسبة الزيادة في عدد المدرسين تحسنا مرموقا إذا ما قورنت بنسبة الزيادة البالغة (٧٪) في إجمالي عدد الطلاب للعام ذاته. أيضا فقد أحرز تقدم ملموس في مجال التعليم العالي كما هو واضح من خلال النمو المتواصل في عدد الطلاب والمؤسسات التعليمية، وارتفاع مستوى التعليم، وحجم اعتمادات الميزانية.

وقد زادت اعتمادات التعليم العالي للعام المالي ١٣٩٦/ ٩٧ بنسبة (٤١٪)

حيث بلغت ٢٧٦٩ , ٤ مليون ريال بينما بلغت تلك الاعتمادات للعام المالي (١٣٩٧/ ٩٨) ٤٧٤٣ , ٣ مليـون ريال، بمعدل نمو قـدره ٧١ ٪ عن العام السابق. وارتفع عدد الكليات في الجامعات المختلفة من ٢٨ كلية في عام ١٣٩٤/ ٩٥ إلى ٤٠ كلية في عام ١٣٩٥/ ٩٦. وارتفـع عـدد الطلاب المسجلين في جامعة الرياض بنسبة ١٩٪ فبلغ ٩٣٤٦ طالبا وطالبة في عام ١٣٩٦/ ٩٧.

و في عـام ١٩٦١ تم إنشاء معهد الإدارة العامة كمعهد تعليمي حكومي مستقل يهـدف إلى تقـديم التدريـب في الإدارة العامة لزيادة الكفـاءة الإدارية للمديرين الحكوميين وزيادة معارفهم؛ حتى يتمكنوا من معالجة المشكلات الإدارية الحديثة الأكـثر تعقيـدا التي تواجههم نتيجة للدور المتزايد والمهـم الذي تلعبه الحكومة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة في المملكة.

ويتكـون المعهد مـن ثـلاث إدارات متخصصـة في تقديم برامـج تدريبية لما قبـل الخدمة وأثناء الخدمة ولكبـار المديرين. وقد أنشـأ المعهد فرعين في كل من الدمام وجدة لتقديم التدريب الإداري والخدمات الاستشارية للمصالح الحكومية في المنطقتـين الشرقيـة والغربية. وقد تخرج من المعهـد ١٢٠٣٤ متدربا حتى عام ١٣٩٥/ ٩٦. وارتفعـت ميزانيته من ١ , ٣ مليون ريال في عام ١٣٨١/ ٨٢ إلى ١١٨. ١ مليـون ريـال في عام ١٣٩٧/ ١٣٩٨هـ، وكانت الزيادة الرئيسـة في الميزانية قد تمت خلال الفترة ما بين عامي٩٥/ ١٣٩٦ و٩٧/ ١٣٩٨هـ. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

٢. نمو قبول الطلاب والطالبات في مراحل التعليم المختلفة.

واصلـت أجهـزة التعليم العـام والعالي بالمملكـة بذل أقصـى جهودها في بناء المدارس على مختلف المستويات في جميع أرجاء البـلاد وفي إقامة الكليات والمعاهد الجديـدة في المـدن الرئيسـة وفي تأهيـل المدرسـين والأساتذة الوطنيـين واستقدام المدرسين والأساتذة من الخارج وتدعيم الأجهزة القائمة على التعليم فنيًا وإداريًا.

توضح الإحصاءات أن مجموع عدد الطلبة والطالبات قد ارتفع بمختلف مراحل التعليم خلال العام الدراسي ١٣٩٨/٩٧ إلى ١٢١٢٤٥٣ طالبًا وطالبة بزيادة عن العام السابق قدرها ٧٩٤٢٢ طالبًا وطالبة ونسبتها (٧٪)، وأزداد مرة أخرى وبنسبة (١١٪) ليصل إلى حوالي ١٣٥٠٠٠٠ طالب وطالبة في عام ١٣٩٩/٩٨هـ. كذلك زاد عدد أعضاء هيئة التدريس إلى ٦٢٧٠٠ مدرس ومدرسة في عام ١٣٩٨/٩٧هـ. وخلال العام ١٣٩٨/٩٧هـ تم افتتاح أكثر من ١٢٠٠ مدرسة جديدة ونحو ٦٣٠٠ فصل إضافي بمعدل يزيد عن ثلاث مدارس وسبعة عشر فصلاً في كل يوم من أيام العام.

والواقع أن نمو أعداد الطلاب المقبولين كان مرتفعاً في كل مراحل التعليم بوجه عام وإن كانت معدلاته تتفاوت من مرحلة إلى أخرى وذلك على نحو ما سنرى:

أ- مرحلة التعليم الابتدائي.

حقق مجموع عدد طلبة وطالبات المرحلة الابتدائية خلال العام ١٣٩٨/٩٧هـ زيادة قدرها ٢٧١٤٥ طالبًا وطالبة ونسبتها ٣,٧٪ إذ بلغ ٧٥٣٢٠٨ طالب وطالبة. ويمثل هذا العدد حوالي ٦٢٪ من مجموع عدد الطلبة بمراحل التعليم المختلفة خلال هذا العام. كذلك ارتفع عدد مدرسي هذه المرحلة من ٣٨٠٧٧ مدرسًا إلى ٣٩٣٢٨ مدرسًا. كما افتتح خلال العام١٣٩٨/٩٧هـ ٥٦٧ مدرسة ابتدائية جديدة و٣٥٠٥ فصلا إضافيا ليصبح مجموع عدد المدارس ٤٤٤٥ مدرسة تحتوي على ٣٤١١٤ فصلاً.

ب- مرحلة التعليم فوق الابتدائي.

أما في مرحلة التعليم فوق الابتدائي(المتوسط والثانوي) فقد حققت أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس زيادة كبيرة خلال العام بلغت نسبتها (٣,١٣)

و(١٩٪) لتصل إلى ٢٨٦٩٣٠ طالبا و١٧٩٥٤ مدرسًا على التوالي. ونتيجة لهذه الزيادة انخفض متوسط عدد الطلبة لكل مدرس من نحو ١٧ طالبًا في عام ١٣٩٦/ ١٣٩٧هـ إلى نحو ١٦ طالبًا في عام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ. كما ارتفعت نسبة ما يمثله عدد الطلبة في هاتين المرحلتين إلى مجموع عدد الطلبة في جميع المراحل من (٢٢٪) في عام ٩٦/ ١٣٩٧هـ إلى (٢٤٪) في عام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ. هذا في الوقت الذي فيه ارتفع عدد المدارس إلى ١٤٠٠ مدرسة، وعدد الفصول إلى ١٠٥٠٦ فصلاً أي بزيادة قدرها ٢٥٣ مدرسة و١٦٤٦ فصلاً خلال العام.

ج- مرحلة التعليم الفني.

في حقل التعليم الفني، ارتفعت أعداد الطلبة والمدرسين خلال العام لتصل إلى ٤٩٦٧ طالبًا و٨٥٢ مدرسًا أي بنسبة (٢,٩) و(٢١٪) على التوالي. كذلك ارتفع عدد المدارس والفصول من ٢٢ مدرسة و٢٢١ فصلاً في عام ٩٦/ ١٣٩٧هـ إلى ٢٨ مدرسة و٢٤٨ فصلاً في عام ٩٧/١٣٩٧هـ. هذا وقد بلغ متوسط التكلفة السنوية لطالب التعليم الفني ١٦٦٦٦ ريالا في عام ١٣٩٦/ ١٣٩٧هـ وهو ما يفوق بكثير المتوسط العام لتكلفة الطالب في جميع المراحل وقدره ٤٥٤٧ ريالا، الأمر الذي يشير إلى مدى الاهتمام الذي توليه حكومة الملك خالد لرفع مستوى التعليم الفني بالمملكة.

د- مرحلة تعليم الكبار.

وفي مجال تعليم الكبار زيدت مخصصات محو الأمية ثمانية أضعاف تقريبًا خلال خمس سنوات وذلك من ٣,١٤ مليون ريال في ميزانية ١٣٩٢/٩٣ إلى أكثر من ١١٣ مليون ريال في ميزانية ١٣٩٧/٩٨. هذا وقد وضعت وزارة المعارف في عام ١٣٩٣ خطة تهدف إلى القضاء على الأمية في المملكة خلال عشرين عامًا. وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه الخطة بحيث تتم على خمس مراحل، ومن مكوناتها: إنشاء مركز وطني لمحو الأمية يعد الدراسات والبحوث التي تهدف إلى جذب الأميين كبار السن إلى التعليم، وتنظيم برامج صيفية لتعليم أهل البادية بصورة منتظمة.

وقد ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بمدارس محو الأمية إلى ١٠٦٠٢٩ طالبا في عام ٩٨/١٣٩٧ مقابل ٩٩٣٥٢ طالبا في عام ٩٧/١٣٩٦ وحوالي ٥٠٠٠٠ طالب في عام ٩٣/١٣٩٢. ولقد ارتفع عدد المدرسين إلى ٩٦٨٤ مدرسًا وعدد المدارس إلى ٢٥١٥ مدرسة والفصول إلى ٧١٤٤ فصلاً.

هـ- تعليم البنات.

وفيما يتعلق بتعليم البنات فقد تم إحراز تقدم ملموس خلال العام الدراسي ١٣٩٨/٩٧ حيث افتتحت ١٧٥ مدرسة جديدة و١٧٠٦ فصول إضافية تخص المراحل الابتدائية وفوق الابتدائية (المتوسط والثانوي). كما ارتفع عدد معلمات هذه المراحل بنسبة (١٣٪) خلال العام وذلك من ١٦٣٢٠ معلمة إلى ١٨٤٠٥ معلمات. هذا في حين ارتفع عدد الطالبات بنسبة (٨٪) من ٣٤٥٠٥٤ طالبة إلى ٣٧٢٤٩٦ طالبة. ويشكل هذا العدد ٣٦٪ من مجموع عدد طلبة هذه المراحل من بنين وبنات على مستوى المملكة ككل.

كذلك ارتفع عدد الملتحقات بمعاهد إعداد المعلمات من ٥٦١٨ طالبة في عام ١٣٩٧/٩٦ إلى ٩٣٤١ طالبة عام ١٣٩٨/٩٧ مسجلاً بذلك زيادة ملحوظة بلغت نسبتها (٦٦٪). ولمقابلة هذه الزيادة في عدد الطالبات تم افتتاح سبع معاهد جديدة وزيد عدد المعلمات إلى ٦٣٥ معلمة مقابل ٤٣١ معلمة في عام ١٣٩٧/٩٦.

أما في مجال تعليم الكبيرات، فقد بلغ عدد الطالبات ٣١٢١١ طالبة في عام ١٣٩٨/٩٧. كما افتتحت ٦٨ مدرسة جديدة و٢٣٤ فصلاً إضافيًا ليصبح مجموعها ١٨١٩ مدرسة و٢٢٢٨ فصلاً.

و- التعليم العالي.

وأحرز التعليم العالي تقدمًا كبيرًا خلال عام ١٣٩٨/٩٧هـ وذلك من حيث أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على السواء، فقد حقق عدد الطلبة

والطالبـات المسجلين بمختلف الكليات والجامعـات ارتفاعًا ملحوظاً؛ إذ وصل إلى ٤١٥٨٤ طالبًا وطالبة.

أما عدد أعضاء هيئة التدريس فقد ارتفع بنسبة ٣٥٪ خلال العام ١٣٩٨/٩٧هـ ليصـل إلى ٣٧٧٤ عضوا. هـذا وقد افتتح خلال العـام ١٣٩٨/٩٧هـ خمس كليات جديدة ليصبح مجموعها ٤٥ كلية تتبع الجامعات الست القائمة بالمملكة بالإضافة إلى ثلاث كليات ومعهد عال تحت إشراف أمانة كليات البنات.

وفيمـا يتعلـق بكل جامعة على حدة يتبين مـن الأرقام الخاصة بكل جامعة ما يلي:

ففـي جامعـة الرياض (الملـك سعود) أن عـدد الطلبة والطالبـات المسجلين بهـا قد ارتفـع خلال عـام ١٣٩٨/٩٧هـ بنسبـة ٢٩ ٪ ليصـل إلى ١٠٥٠٠ طالب وطالبة(منهـم ٨٠٨ طالبا منتسبـا) مقابل ٨١٣٩ طالبا وطالبـة في العام السابق ١٣٩٧/٩٦هـ. أما عدد الخريجين في نفـس العام فقد بلغ ١١٥٢ خريجًا وخريجة، ليصبح مجموع من تخرجوا من الجامعة حتى ذلك العام ٧١٣٧ خريجًا وخريجة. وأصبـح يتبع الجامعة، بعد افتتاح كلية التربية بأبها، اثنتا عشرة كلية موزعة على أماكـن متفرقـة لذلك جري العمل علي إنشاء حرم جامعـي جديد بالدرعية يضم معظم كليات الجامعة بالإضافة إلى وحدات سكنية لطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وقـد تم بالفعل الانتهاء من تنفيذ الوحدات السكنية وكلية الطب، ليتبع ذلك وعلى مراحل تنفيذ بقية عناصر المشروع.

وفي جامعة الملك عبدالعزيز، فقد ارتفع عدد الطلبة والطالبات المسجلين بها خـلال العـام ١٣٩٨/٩٧هـ عنه في العـام السابق ١٣٩٧/٩٦هـ بنسبة كبيرة بلغت (٥,٤٥٪). وقـد بلـغ هذا العـدد ٢٠٢٠٦ طالبًا وطالبـة (١٢٤٣٢ منتظمًا و٧٧٧٤ منتسبـاً) وهو يناهز نصف مجموع عدد الطلبة بجامعات المملكة مجتمعة. وخلال ذات العام ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة (٤٠٪) ليصل إلى ١٠٠٨ عضو،

كما تخـرج من الجامعة ٨٠٣ خريجـاً. هذا وقد شهد العـام السابق ١٣٩٧/٩٦هـ افتتاح معهد علوم البحار بجدة وكلية للتربية بالمدينة المنورة كفرع جديد للجامعة إلى جانب الفرع القائم بمكة المكرمة.

وفي جامعة البترول والمعادن بالظهران (الملك فهد للبترول والمعادن) بلغ عدد الطلبـة المسجلـين لعام ١٣٩٨/٩٧ هـ ١٦١٦ طالبًا، كما بلغ عـدد الخريجين ٣٠١ خريجا. وارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس إلى ٤٣٢ عضوًا خلال ذات الفترة.

وفي جامعـة الملك فيصـل بالدمام ارتفع عدد طلبتها مـن ٣٥٠ طالبًا في عام ١٣٩٧/٩٦هـ إلى ٦١٤ طالبًـا في عـام ١٣٩٨/٩٧هـ. وفي ذات الوقـت ارتفع عدد أعضـاء هيئة التدريـس إلى ٢١٢ عضوًا. وتشمل مشروعات هـذه الجامعة إجراء توسعـات لكليتي الزراعة والطب البيطري والمعامل التابعة لها بالإضافة إلى إنشاء مستشفى بيطري.

وفي جامعـة الإمام محمد بـن سعود الإسلامية بالرياضـ ارتفع عدد طلبتها في عـام ١٣٩٨/٩٧ هـ. إلى ٥٢٩٩ طالبًا مقابـل ٥٠٤٢ طالبًا في العام السابق٩٦/ ١٣٩٧هـ. كذلك ارتفع عدد أعضاء هيئـة التدريس إلى ٤٨٧ عضوًا بزيادة نسبتها ٣٨ ٪ عـن العام السابق١٣٩٧/٩٦هـ. ويتبع هذه الجامعة ٤٢ معهدًا علميًا دينيًا في مختلف أنحاء المملكة تضم مجتمعة زهاء ١٢٠٠٠ طالب.

وفي الجامعـة الإسلامية بالمدينة المنـورة ارتفع عدد طلبتها عام ١٣٩٨/٩٧هـ إلى ١٦٥٥ مقابل ١٢٥٥ طالبًا في العام السابق١٣٩٧/٩٦هـ أي بزيادة نسبتها ٣٢٪. كمـا بلغ عدد خريجي هذه الجامعة لنفس العام ٢٣٣ خريجًا. وبالإضافة إلى ذلك فـإن المعاهد والدور والشعب التابعـة للجامعة والتي تقوم بتدريس الحديث النبوي الشريـف واللغـة العربية قد ضمـت في مجموعها ٢٤٥٧ طالبًـا في عام١٣٩٨/٩٧ هـ. هـذا ومن مجموع الملتحقين بالجامعة والمعاهد والـدور التابعة لها تصل نسبة المنتمين إلى بـلاد إسلامية خلاف المملكة حوالي (٨٠٪). أما فيما يتعلق بالتعليم

العالي للبنات فقد ارتفع عدد الطالبات المسجلات بكليات التربية بالرياض وجدة ومكة المكرمة والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالرياض إلى ١٦٩٤ طالبة في عام ١٣٩٨/٩٧ مقابل ١٣٤٨ طالبة في العام السابق ١٣٩٧/٩٦هـ أي بزيادة نسبتها (٢٦٪). كذلك ارتفع عدد المدرسات في تلك المؤسسات من ٢٦٤ مدرسة إلى ٣٢٦ مدرسة أي بنسبة (٢٤٪) (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

وبالنظر إلى مؤشرات قبول الطلاب والطالبات في العام الدراسي ٩٩/ ١٤٠٠هـ يسترعي الانتباه استمرار تزايد هذا القبول في شتى المراحل التعليمية، فقد زاد عدد الطلبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة بنسبة (٩٪) عن العام السابق ١٣٩٩/٩٨هـ ليسجل ١٤٤٥٣٤٢ طالبا وطالبة، كما زاد عدد أعضاء هيئة التدريس بمعدل (١١٪) ليصل إلى ٧٧٦٣٢ عضوا، وتم افتتاح أكثر من ٦٠٠ مدرسة جديدة خلال العام الدراسي ٩٩/ ١٤٠٠. وحظي التعليم الفني بأهمية خاصة نظرا لتزايد الاهتمام بالتصنيع في البلاد حيث وصل عدد الطلبة الملتحقين بالمعاهد والمدارس الزراعية والصناعية والتجارية إلى ٦٢٢٤ طالبا في عام ٩٩/ ١٤٠٠ بزيادة نسبتها (١٧٪) عن عام ٩٨/ ١٣٩٩هـ.

كما قامت وزارة المعارف (التربية والتعليم) بتهيئة فرص التعليم المناسب للأطفال المعوقين والمتخلفين عقليا عن طريق معاهد خاصة. وقد بلغ عدد الأطفال الذين التحقوا بهذه المعاهد ١٩٢٠ طفلا في العام الدراسي ٩٩/ ١٤٠٠ مقابل ١٨٣٩ طفلا في العام السابق ١٣٩٩/٩٨هـ.

وقد أثمرت الجهود التي بذلتها الحكومة في تشجيع الإقبال على مدارس محوالأمية حيث وصل عدد الطلاب الملتحقين في عام ١٣٩٩/١٤٠٠ إلى ١٤٢٣٧٠ طالبا وطالبة بزيادة معدلها (١٧ , ١٪) عن العام السابق ١٣٩٩/٩٨هـ. وتم خلال العام الدراسي ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ افتتاح ٣٩٠ مدرسة جديدة لتوفير فصول دراسية لتعليم الكبار.

وقد بلغ عدد الطالبات في مراحل التعليم كافة ٥٠٨١٢٤ طالبة في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ بزيادة نسبتها (١٠٪) عن العام السابق ٩٨/ ١٣٩٩هـ في حين بلغ معدل الزيادة في عدد المعلمات ١٧ , ٧٪ مما أدى إلى انخفاض نسبة عدد الطالبات إلى عدد المدرسات من ٢٠ في عام ١٣٩٩/٩٨ إلى ١٨ في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ.

وبلغ مجموع عدد الطلبة والطالبات المسجلين بمختلف الجامعات وكليات البنات ٤٧٩٩٠ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٣٩٩/١٤٠٠ بزيادة معدلها (٦٪) عن العام السابق ١٣٩٩/٩٨ هـ، بينما وصل مجموع أعضاء هيئة التدريس إلى ٤٨٠٦ عضوا بزيادة معدلها (١٢٪)، وبذلك تحسنت نسبة متوسط عدد الطلبة لكل أستاذ من ١١ إلى ١٠ طلاب.

وفي حقل التعليم العالي للبنات شهد العام الدراسي ١٣٩٩/١٤٠٠ افتتاح كليتين جديدتين الأولى كلية الآداب للبنات بالرياض والثانية كلية البنات بالدمام، وبذلك ارتفع عدد الكليات التابعة لأمانة كليات البنات إلى خمس فضلا عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد أقسام خاصة بالبنات تتبع بعض الجامعات بلغ عدد الملتحقات بها في العام الدراسي ١٣٩٩/١٤٠٠ نحو ٩٢٣٠ طالبة.

واضطلع المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا، الذي أنشئ في عام ١٣٩٧، بمهمة تشجيع البحث العلمي للأغراض التطبيقية وتنسيق نشاطات مؤسسات البحوث العلمية في المملكة ورسم خطة عامة للبحوث العلمية. وقد قام المركز بإنجاز مسح لتقدير متطلبات البحوث في المملكة العبية السعودية بهدف إنشاء مركز معلومات وطني للعلوم والتكنولوجيا يتم ربطه بمراكز المعلومات الوطنية والدولية. كما أنجزت أيضا الدراسات اللازمة لإنشاء مختبرات لأبحاث الأراضي القاحلة وبحوث الطاقة ومختبر للبترول والبتروكيميائيات وآخر للأبحاث الصناعية الأخرى.

وفي العام (١٤٠٠/١٩٨٠) جرى دراسة لإنشاء مركز الأجهزة العلمية. وقام المركز بإبرام اتفاقيات للتعاون الفني مع مجلس البحوث الوطني الكندي لإنشاء مرصد وطني ومع جمهورية الصين الوطنية في مجال تصنيع البروتين وحيد الخلية وتربية الأسماك صناعيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية في مضمار الطاقة الشمسية. وتم اختيار قريتي الجبيلة والعيينة لإقامة أكبر مشروع كهربائي شمسي في العالم يقوم بتوليد ميجاوات واحد من الكهرباء. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

كما ارتفع إجمالي عدد الطلبة المسجلين خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ بمعدل (٦٪) ليصل إلى ١٥٢٨٤٣١ طالبا وطالبة. وواكب ذلك زيادة أسرع في معدل نمو هيئة التدريس، نسبته (٨٪)، ليصبح ٨٢٧٨٦ مدرسا ومدرسة. كذلك تم افتتاح أكثر من ٦٠٠ مدرسة جديدة خلال العام فأصبح مجموع عدد المؤسسات التعليمية في المملكة زهاء ٨٢٢٣ مؤسسة. وتحسنت نسبة عدد الطلبة إلى المدرسين بشكل طفيف لتصبح ١٨ طالبا لكل مدرس مقابل ١٩ طالبا لكل مدرس في عام ٩٨/ ١٣٩٩هـ.

وفي العام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ تجاوز معدل النمو في عدد الطالبات الملتحقات في مختلف مراحل التعليم نظيره في عدد الطلاب. وشكل عدد الطالبات، البالغ نحو ٥٦٩٨٨٧ طالبة، نسبة (٣٧٪) من إجمالي عدد الطلاب والطالبات، مقابل (٣٥٪) في العام السابق، وتم افتتاح ما يزيد عن ٣٠٠ مدرسة جديدة خلال العام لمواكبة هذه الزيادة في عدد الطالبات. كذلك تم زيادة عدد المدرسات ليصبح ٣١٢٩٢ مدرسة مقابل ٢٧٧١٧ مدرسة في العام السابق.

وسجل عدد الطلاب والطالبات المسجلين في المرحلة الابتدائية خلال العام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ أكبر زيادة، لتشكل نسبة (٥,٧٦٪) من إجمالي الزيادة في عدد الطلبة. كما يمثل عددهم البالغ ٩٣٠٤٣٦ طالبا وطالبة نسبة ٦١٪ من

مجموع عدد الطلبة في جميع مراحل التعليم. وارتفع عدد المعلمين في مرحلة التعليم الابتدائي بمعدل أسرع من عدد الطلاب، بلغت نسبته ٨. ٥٪، وتم خلال العام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ افتتاح حوالي ٣٧٠ مدرسة ابتدائية جديدة، أي بمعدل مدرسة جديدة كل يوم، ليصبح مجموع عدد المدارس الابتدائية نحو ٥٧٤٤ مدرسة، أي ٧٠٪ من مجموع عدد المدارس في المملكة.

كذلك في العام ١٤٠٠ / ١٤٠١هـ زاد عدد الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم فوق الابتدائي (المتوسط والثانوي) بنسبة (٤, ٩٪) ليصل إلى ٣٧٧٦٨١ طالبا وطالبة، في حين ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة (٣, ٢٪) ليصبح زهاء ٢٤٨٦٦ مدرسا ومدرسة. كذلك تم افتتاح حوالي ٢٤١ مدرسة متوسطة وثانوية، فأصبح عددها الإجمالي نحو ٢١٨١ مدرسة.

أما في حقل تعليم الكبار، فقد سجل عدد الطلاب انخفاضا مقابل الزيادة الملحوظة في عدد الطالبات، وارتفعت نسبة الطالبات إلى مجموع الطلبة المسجلين في مدارس تعليم الكبار من(٢٧, ٤) ٪ في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ إلى (٣٤, ٧)٪ خلال العام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ.

وحقق التعليم العالي تقدما ملحوظا خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١. فقد زاد عدد الطلاب والطالبات الملتحقين في كليات وجامعات المملكة خلال العام ليصل إلى ٥٤٣٩٧ طالبا وطالبة مسجلا زيادة نسبتها (١٣, ٤٪). كما ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة (٢٤, ٢٪) خلال نفس الفترة ليصل إلى ٥٩٤٦ مدرسا ومدرسة، وبذلك انخفض متوسط عدد الطلاب والطالبات لكل أستاذ من ١٠ إلى ٩. وبلغ مجموع عدد الطلاب والطالبات الذين أتموا تعليمهم العالي خلال العام زهاء ٥٤٤٨ خريجا وخريجة، منهم ٤٩٦٣ خريجا وخريجة من مرحلة البكالوريوس، أما العدد الباقي وقدره ٤٨٥ خريجا وخريجة فأكملوا دراساتهم العليا، وحصل ١٧ منهم على درجة الدكتوراه و ٢٥٧ على درجة الماجستير و ٢١١ حصلوا على دبلوم دراسات عليا.

وزاد عدد الطلاب والطالبات المسجلين في جامعة الرياض(الملك سعود) من ١٣١٢٤ طالبا وطالبة في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ إلى ١٤٢٣٨ طالبا وطالبة في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١، أي بما يزيد عن نسبة (٢٥٪) من إجمالي عدد الطلاب الملتحقين في التعليم العالي في المملكة. كما ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من ١٣٢١ إلى ١٦٤٤ أستاذ. وبلغ مجموع عدد الخريجين من هذه الجامعة خلال العام قيد الدراسة نحو ١٥٧٩ طالباً.

وارتفع عدد الطلاب في جامعة الملك عبدالعزيز من ١٩٢٨٧ إلى ٢١٧٤٥ طالبا مشكلا نسبة (٤٠٪) من إجمالي عدد الطلاب الملتحقين في التعليم العالي. كذلك ارتفع عدد المدرسين من ١٢٠٦ إلى ١٤٢٤ مدرسا. وتخرج من هذه الجامعة خلال العام ١٤٠٠/ ١٤٠١ نحو ٢٠٧٢ خريجاً، منهم ١٢ خريجاً حصلوا على درجة الدكتوراه و ١٠٢ خريجا نالوا درجة الماجستير.

وفي جامعة البترول والمعادن (الملك فهد للبترول والمعادن)، بالظهران، فقد زاد عدد الطلاب من ٢٧٩٤ إلى ٣٠٥٤ طالبا في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١، بينما ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من ٥٥٢ إلى ٦٢١ أستاذا. وبلغ إجمالي عدد الخريجين من هذه الجامعة ٢٩٤ خريجا وخريجة، منهم ٤٤ خريجا حصلوا على درجة الماجستير.

و زاد عدد الطلاب والطالبات في جامعة الملك فيصل بالدمام من ١١٥٨ في عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ إلى ١٤٣٠ طالبا وطالبة في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١، بزيادة نسبتها (٢٣, ٥٪). كما واكب ذلك ارتفاع في عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة (٣١, ٢٪)، ليصل إلى ٥٠٥ أساتذة، في حين بلغ عدد المتخرجين زهاء ٨٠ خريجا وخريجة.

و في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، فقد بلغ عدد الطلاب ٥٨٧٠ طالبا وعدد أعضاء هيئة التدريس ٦٩٢ أستاذا. وقد تخرج حوالي ٥٩١ خريجا

من مرحلة البكالوريوس و ٥٥ من مرحلة الماجستير وحصل ٤ خريجين على درجة الدكتوراه في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١.

وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ارتفع عدد الطلاب ليصل إلى ٢٧٣٩ طالبا، بزيادة نسبتها (٢٠, ٦٪)، في حين زاد عدد أعضاء هيئة لتدريس بنسبة (٤٦, ٥٪)، ليصبح زهاء ٣٥٠ أستاذا. وتبعا لذلك فقد انخفض متوسط عدد الطلاب لكل أستاذ من ١٠ إلى ٨ طلاب في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١.

وحقق التعليم العالي للبنات أعلى معدلات نمو في عدد الطالبات والمدرسات بالمقارنة بمراحل التعليم الأخرى. فقد ارتفع عدد الطالبات بنسبة (٢٥, ٨٪) ليصل إلى ١٥٩٣٢ طالبة، في حين زاد عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة(٢٥, ٢٪) ليصل إلى ١٢٨٣ مدرسة. وتم افتتاح ثلاث كليات جديدة للبنات في المدينة المنورة وبريدة وأبها. وهكذا يصبح مجموع عدد كليات البنات في المملكة ٩ كليات، وذلك إضافة إلى معهد عال للخدمة الاجتماعية بالرياض والأقسام الخاصة بالبنات في بعض الجامعات والتي بلغ عدد الملتحقات فيها نحو ١٠٦١٠ طالبة خلال العام الدراسي ١٤٠٠/ ١٤٠١ (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

٣- التزايد المستمر في الاعتمادات المالية والإنفاق على التعليم.

يقاس تقدم الدول بمقدار ما تنفقه من دخلها الوطني على التعليم. وفي هذا الاتجاه، نلاحظ أن حكومة الملك خالد طيب الله ثراه لم تدخر وسعاً في الإنفاق على التعليم لدفع الوطن نحو تحقيق التقدم والتحول من المرحلة التقليدية إلى مرحلة التحديث والانفتاح على العالم بمتغيراته العصرية المتسارعة في عوالم الفكر والتكنولوجيا والصناعة. وقد بلغت الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم في عامي ١٤٠٠/ ١٤٠١ و ١٤٠١/ ١٤٠٢ (السنتان الأولى والثانية من الخطة الثالثة) التي مهد لها الملك خالد ووضع أسسها نحو ٢١ بليون ريال و ١, ٢٤ بليون ريال على التوالي. وقد سجلت مخصصات التعليم في ميزانية عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ زيادة

نسبتهـا (٢١.٩٪) عن العام المـالي السابق حيث بلغت زهاء ٣١٨٤٦ مليون ريال، ممثلـة نسبة (١٠,٢٪) من إجمالي اعتمادات الميزانية، خصص منها ١٣٣٠٩,٤ مليون ريال، أي ما نسبته (٤١,٨٪) لوزارة المعارف.

و٦٧٣٧,٤ مليـون ريـال، أي(٢١,٢٪) للرئاسـة العامـة لتعليـم البنـات، و٩٦٩٤,٥ مليـون ريال، أي (٣٠,٤٪) لـوزارة التعليم العالي والجامعات. و١٦٦٣ مليـون ريال، أي(٥,٢٪) للتعليم المهني والفني. أما الرصيد البالغ ٣,٤٤١ مليون ريـال، ونسبته(١,٤٪)- فقد خصص للمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا ومعهد الإدارة العامـة. وواصلـت الحكومة جهودها الرامية إلى توسيـع المرافق التعليمية لاستيعـاب الزيادة في أعداد الطلاب لا سيمـا في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وتوفير المدارس للمواطنين القاطنين خارج المدن الرئيسة كالقرى والهجر.

ولم تقتصـر جهـود الحكومة علـى زيادة أعضـاء هيئة التدريـس والمؤسسات التعليمية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، بل اتجهت الجهود أيضا إلى رفع مستوى الخدمات التعليمية، وتحسين نوعيتها من خلال تطوير المرافق والتجهيزات التعليمية، وتحديث المناهج الدراسية والوسائل التعليمية وطرق التدريس.

وارتفـع مجموع عـدد الطـلاب والطالبـات بمختلف مراحـل التعليـم للعام الدراسي ١٤٠١/ ١٤٠٢ بمعدل قدره (٣,٨٪) عن العام السابق، ليصل إلى زهاء ١,٦٥ مليـون طالب وطالبة(١٠/١). وواكب ذلك زيـادة بمعدل أسرع في أعضاء هيئـة التدريس بلغ (١٠,٨٪) ليبلـغ عددهم ٩١٦٠٢ مدرسا، مما أدى إلى تحسن نسبـة عدد الطلبة إلى المدرسين. كما تم افتتاح أكثر من٩٠٠ مدرسة جديدة وست عشـرة كليـة خلال العـام، فأصبح مجمـوع عـدد المؤسسات التعليميـة في المملكة حوالي٩١٥٠ مؤسسة.

وقـد حققت مراحـل التعليم كافة زيـادة في عدد طلابها بمعـدلات متفاوتة، فبلغت أدناها في التعليم الابتدائي(٣,٧٪)، وأعلاها في التعليم العالي(٩,١٧٪).

ورغم ذلك حافظت مراحل التعليم إلى حد كبير على أوزانها النسبية، فحظيت المرحلة الابتدائية على نسبة ٦٠,٣٪ من إجمالي عدد الطلاب والطالبات في جميع المراحل، ثم تلتها المرحلة المتوسطة والثانوية(٢٤,٧٪)، ثم تعليم الكبار(٨,٨٪)، فالتعليم العالي(٣,٩٪). وأخيرا رياض الأطفال والتعليم الخاص(٣.٢٪). واستمر معدل نمو أعداد الطالبات الملتحقات بمختلف مراحل التعليم في التفوق على نظيره بالنسبة للطلاب الذكور؛ حيث سجل نسبة(٧,١١٪) مقابل (٣,٦٪) في عدد الطلاب.

وبلغ مجموع عدد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة نحو ٦٣٧٠٥٠ طالبة، ممثلا نسبة(٥,٣٨٪) من مجموع عدد الطلاب والطالبات مقابل (٣,٣٧٪) و(٣٥٪) في العامين السابقين. أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فباستثناء الانخفاض الطفيف في التعليم الخاص والبالغ(٢,٢٪) شهدت جميع مراحل التعليم الأخرى معدلات نمو مرتفعة، تراوحت بين(٨.٩٪) في المرحلة المتوسطة والثانوية، و(٩,١٨٪) في التعليم العالي. وتمشيا مع الزيادة في أعداد الطالبات تحققت زيادة في أعضاء هيئة التدريس من الإناث بلغ معدلها (٥,١٨٪)، وهذا المعدل أعلى بكثير من نظيره في عدد المدرسين، وتبعا لذلك تحسن متوسط نسبة الطالبات إلى المدرسات لمراحل التعليم المختلفة، عدا التعليم العالي حيث بلغت ١٦ طالبة لكل معلمة مقابل١٨ طالبا لكل مدرس.

كما حققت المملكة تقدما ملحوظا في مجال التعليم العالي تمثل في ارتفاع عدد الطلاب في العام الدراسي١٤٠١/ ١٤٠٢ ليبلغ ٦٤٢٩٠ طالبا وطالبة، مقابل ٥٤٥٠٩ طالبا وطالبة في العام السابق، وصاحب ذلك زيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس من ٥٨٤١ عضوا إلى ٦٩٤٣ عضوا، ونظرا لأن معدل الزيادة في هيئة التدريس كان أعلى من معدل الزيادة في عدد الطلبة؛ فقد انخفضت نسبة عدد الطلبة إلى المدرسين لتبلغ ٩ طلاب لكل مدرس. وقد شهد عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ توسع معهد الإدارة العامة في عقد البرامج التدريبية والحلقات الدراسية للعاملين

بالحكومة في مختلف مستوياتهم، فضلا على تدريب الخريجين الراغبين في العمل بالخدمة الحكومية بغرض إعدادهم للقيام بالوظائف التي يتم التحاقهم بها. وقد بلغ عدد الخريجين من برامج التدريب خلال العام ١٤٠١/ ١٤٠٢ حوالي ٥٥٢٦ خريجا، بالإضافة إلى ٦٤٢ مشاركا في الندوات التي عقدت بالمعهد مقابل ٤٩٥٤ خريجا و٥٦٥ مشاركا في الندوات في العام السابق.

وفي مجال الأبحاث والاستشارات التي يعدها فقد تم نشر العديد من الأبحاث التي تناولت عددا من الأنظمة التي تطبق في المملكة، كذلك توسع المعهد في تقديم استشاراته للعديد من الجهات داخل المملكة وخارجها مما ساعدها على إيجاد الحلول العلمية للمشكلات التي تواجهها، وقد بلغ عدد الأبحاث والاستشارات التي نفذت خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ نحو ١٩ بحثا و٦٧ استشارة مقابل ١٥ بحثا و٥٣ استشارة في العام السابق. ومن أجل القيام بمهمه بكفاءة عالية حرص المعهد على تدعيم إدارته وهيئة التدريس به بالتخصصات المطلوبة؛ وذلك باستقطاب الكفاءات العلمية، وبتشجيع البعثات الدراسية إلى الخارج. هذا وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالمعهد ٣٠٥ أعضاء في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ مقابل ٢٣٩ عضوا في العام السابق. وبلغت مخصصات المعهد في ميزانية عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ حوالي ٨,١٢٧ مليون ريال. هذا وقد بلغت مخصصات المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا في ميزانية العام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ مبلغ ٦,٣١٣ مليون ريال مقابل ٩,١٥٧ مليون ريال في العام السابق، أي بزيادة معدلها ٦.٩٨ ٪. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢)

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات التعليم في ميزانية عام ١٤٠٣/ ١٤٠٤ قد بلغت زهاء ٨,٢٧٧٧٢ مليون ريال، تمثل (٧,١٠ ٪) من إجمالي اعتمادات الميزانية (مقابل ٢,١٠٪ في العام السابق) خصص منها ٥,١١٣٦٧ مليون ريال، أي ما نسبته (٩,٤٠٪) لوزارة المعارف و ٧,٥٩٦٣ مليون ريال أي (٥,٢١٪) للرئاسة العامة لتعليم البنات، و ٧,٨٧٦٦ مليون ريال، أي (٦,٣١٪) لوزارة

التعليـم العالي والجامعـات، و ١٢٥٣ , ٧ مليون ريـال، أي (٤ , ٥٪) للتعليم المهني والفنـي، أما الرصيـد البالغ ٤٢١ . ٢ مليـون ريال ونسبتـه (١ , ٥٪) فقد خصص للمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا ومعهد الإدارة العامة.

وسجـل مجمـوع عدد الطـلاب والطالبـات بمختلـف مراحل التعليـم للعام الدراسي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ زيادة معدلها (٧ , ٦٪) عن العام السابق ليصل إلى حوالي ١ , ٧٨ مليـون ١١٤ طالـب وطالبـة. وتحققت زيـادة بمعدل أكـبر في أعضاء هيئة التدريس، بلغ (٩ , ٥٪) ليصل عددهم إلى نحو ١٠٠٢٨١ معلما ومعلمة، فأدى ذلك إلى انخفاض نسبة عدد الطلبـة إلى المدرسين، مما يعد مؤشـرا لتحسن مستوى الخدمات التعليمية.

كما تم افتتاح حوالي ٨٨٠ مدرسة ومعهد وكلية خلال العام الدراسي المذكور، فأصبـح مجموع عدد المؤسسـات التعليمية في المملكة زهـاء ١٠٠٣٤ مؤسسة، وقد روعي افتتاح جانب من هذه المؤسسات التعليمية في المدن الصغيرة والقرى تمشيا مـع سياسة الدولـة التي تهدف إلى توفير الخدمات كافـة للمواطنين القاطنين في مناطق لم تكن تتوفر فيها الخدمات من قبل.

وحققت مراحل التعليم كافة - باستثناء تعليم الكبار - زيادة في عدد طلابها بمعـدلات متفاوتة، بلغت أدناها في التعليـم الابتدائي (٧ , ٥٪) وأعلاها في التعليم العـالي (١٦ , ٨٪)، وحقـق التعليم في المرحلتين المتوسطـة والثانوية معا معدل نمو بلـغ (٩ , ٩٪)، أمـا تعليـم الكبار فقد سجـل انخفاضا في مجموع عـدد الدارسين والدارسات بمعدل بلـغ (٤ , ٨٪)، ويعد ذلك مؤشرا صحيا يدل على نجاح برامج محو الأمية في تحقيق أهدافها، كما يدل من ناحية أخرى على إقبال المواطنين على الالتحاق بمراحل التعليم النظامي.

ورغم اختلاف معدلات النمو كما سبقت الإشارة، فقد حافظت مراحل التعليم إلى حد كبير على أوزانها النسبية، فاحتلت المرحلة الابتدائية المرتبة الأولى، حيث

شكل طلابها (٦٠, ٣٪) من مجموع عدد الطلاب والطالبات في جميع المراحل، ثم تبعتها المرحلتان المتوسطة والثانوية (٢٥, ٣٪) ثم تعليم الكبار (٧, ٨٪) فالتعليم العالي (٤, ٢٪)، وأخيرا رياض الأطفال والتعليم الخاص (٢, ٤٪).

وفي مجال تعليم البنات تحقق توسع ونمو ملحوظان، وذلك بفضل تزايد إقبال الفتاة السعودية للالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، واستمر معدل نمو أعداد الطالبات الملتحقات بمختلف مراحل التعليم في التفوق على نظيره بالنسبة للطلاب الذكور، حيث سجل (١٠ ٪) مقابل (٦ ٪) في عدد الطلاب. وبلغ مجموع عدد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة نحو ٧٠٠٢١٠ طالبة ليمثل ٣٩. ٣ ٪ من مجموع عدد الطلاب والطالبات، مقابل (٣٨, ٥٪) في العام السابق، و(٣٧, ٣٪) عام ١٤٠٠/ ١٤٠١.

ومن ناحية أخرى حقق عدد أعضاء هيئة التدريس معدلات نمو مرتفعة في جميع مراحل التعليم، باستثناء التعليم الخاص، تراوحت بين (٨, ٨٪) في المرحلة الابتدائية، و(١٤, ٢٪) في التعليم العالي، وسجل عدد أعضاء هيئة التدريس في المرحلة فوق الابتدائية (المتوسطة والثانوية) نموا معدله (١٠, ٢٪). هذا وقد حقق عدد المعلمات معدل نمو مرتفع بلغ (١٥٪)، وهو ما يفوق معدل نمو عدد الطالبات، الأمر الذي استتبعه تحسن متوسط نسبة الطالبات إلى المعلمات، فأصبحت ١٥ طالبة لكل معلمة مقابل ١٦ طالبة في العام السابق، في حين بلغت هذه النسبة في مجال تعليم الذكور ١٧ طالبا دون تغير يذكر عن العام السابق.

كذلك فقد واصل التعليم العالي مسيرته بخطوات واسعة، فقد حقق على مدى السنوات الثلاثة الأخيرة أعلى معدلات للنمو، حيث سجل مجموع عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات وكليات البنات في العام الدراسي ١٤٠٢/ ١٤٠٣ زيادة معدلها (١٦, ٨٪) عن العام السابق ليصل إلى نحو ٧٥١٢٠ طالبا وطالبة، منهم

حوالي ٢٤٤٨٠ طالبة تمثل (٦,٣٢٪) من مجموع عدد الطلاب، مقابل (٣١٪) في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الزيادة في عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم العالي قد بلغ نحو (٢٣٪)، في حين بلغ معدل الزيادة في عدد الطلبة الذكور (١٤٪). وبلغ عدد خريجي الجامعات وكليات البنات في العام الدراسي ١٤٠١/ ١٤٠٢ نحو ٧٥٤٠ خريجا وخريجة مقابل حوالي ٥٥٣٠ خريجا وخريجة في العام السابق؛ أي بزيادة معدلها (٣٦, ٤٪).

وقد حقق المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا الكثير من الإنجازات في أنشطته المختلفة، حيث بلغ عدد الأبحاث العلمية التي دعمها ومولها حتى عام ١٤٠٣ نحو ١٤١ بحثا، وبلغت الأموال المخصصة لها زهاء ١٢٢ مليون ريال، وذلك ضمن برنامج المنح السنوية للأبحاث التطبيقية. وقد تعددت مجالات هذه الأبحاث لتشمل الطب والزراعة والمياه والثروات الطبيعية والصناعة والطاقة والطرق والمواصلات والبناء وغيرها. وفي إطار برنامج الأبحاث الوطنية، والذي يختص بالأبحاث التي تقترحها جهات حكومية بهدف إيجاد حلول للمشاكل ذات الأولوية التي تعوق تنفيذ خطة التنمية، كما قدم المركز دعما قدره حوالي ٥٥ مليون ريال لسبعة مشاريع. وتختص هذه المشاريع بدراسة الطب الشعبي والمضار الصحية للقات وتشقق الخرسانة المسلحة وتطوير مواد البناء باستخدام الخامات المحلية وسلامة المرور على الطرق، بالإضافة إلى استكمال دراسة طبيعة مرض اللشمانيا ومدى انتشاره في المملكة وطرق علاجه ومشروع وقف زحف الرمال (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

ومن عرضنا السابق يتبين لنا مقدار الاهتمام الذي منحته حكومة الملك خالد للتعليم والبحث العلمي حيث لاحظنا أن في كل عام كانت تتزايد النفقات التي توجه إلى المشروعات لإجراء توسعات في أنشطتها ولزيادة عدد الدارسين والعلماء الذين يقومون بالتدريس أو بالبحث العلمي فيها.

المحور الرابع: الخدمات الصحية للمواطنين.

شهدت الخدمات الصحية منذ بدء خطة التنمية الثانية في عهد الملك خالد تقدما واضحا، متمثلا في التوسع في المرافق الصحية وتطويرها وزيادة عدد الجهاز الطبي العامل بها. فالقطاع الصحي حظي مثل قطاع التعليم بالاهتمام البالغ من جانب الحكومة، فقد أخذت المملكة على عاتقها توفير الرفاهية الاجتماعية التي تُعدُّ أحد مقوماتها توفير الخدمات الصحية الملائمة سواء بالمجان أو بتكلفة زهيدة. ونعرض في هذا الجانب من جوانب العمل التنموي لحكومة الملك خالد الرشيدة للإنجازات التي أتمتها في مجال الرعأي الصحية، متتبعين معدلات الزيادة في الإنفاق على هذا القطاع الحيوي من عام إلى آخر لكي يرى القارئ مقدار الاهتمام الذي تركز على صحة الإنسان السعودي إبان تلك الحقبة الميمونة.

فمن حيث عدد المستشفيات نجد أنه خلال عام ١٣٩٥هـ قد زاد من ٥٨ إلى ٦٢ مستشفى في عام ١٣٩٥، كما ارتفع عدد الأسرة في المستشفيات بمقدار ١٨٠ سريرا فبلغ ٩٢٥٠ سريرا، وزاد عدد المستوصفات والمراكز الصحية من ٦٠٩ إلى ٦٣١ مركزا ومستوصفا، وعدد الأطباء من ١٩٠٠ إلى ٢٢٧٥ طبيبا، وعدد الممرضين والممرضات والقابلات بمقدار ٤٨٧ ليصل عددهم ٤٧٢١ قابلة وممرضا وممرضة، وزاد عدد الصيادلة ومساعديهم والعاملين في الأشعة والمعامل من ١٥٣٩ إلى ١٦٥٩، وتخرج ١٥١٨ مساعدا فنيا من المعاهد الطبية الثلاثة في الرياض وجدة وصفوى في نهأي العام الدراسي ١٣٩٤/ ٩٥، كما تخرجت ٢٧١ ممرضة من مدارس التمريض الأربع في الرياض وجدة والهفوف وجيزان.

كما وقعت رئاسة الحرس الوطني في جمادى الثانية ١٣٩٦ (يونية ١٩٧٦) عقدا مع مجموعة مكونة من ٩ شركات بلجيكية لتنفيذ مشروع صحي متكامل لأفراد الحرس الوطني وأسرهم والمواطنين الآخرين بتكلفة إجمالية قدرها ٢٦٥٠ مليون ريال. وتضمنت الاتفاقية إعداد خطة للخدمات الصحية خلال السنوات

العشـر القادمـة وبناء مستشفيين سعـة كل منهما ٥٠٠ سريـر في كل من الرياض وجـدة مجهزين بأحدث المعدات الطبية، وإنشاء مدينـة سكنية بمرافقها بالقرب مـن كل من المستشفيـين للموظفين والعاملـين بهما، كما تشمـل الاتفاقية برنامج تدريـب للأطباء والممرضين والممرضات والفنيين والإداريين وغيرهم من العاملين بالمستشفيين. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٦/١٩٧٦).

وبلغـت مخصصات وزارة الصحة ٤١٧٧ مليون ريال في ميزانية عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ مسجلـة زيادة قدرها ١٣٧ مليون ريال عـن مخصصات العام السابق. كما تم تخصيـص ٦٤٥ مليون ريال لمستشفى الملـك فيصل التخصصي بزيادة قدرها ٧١ مليون ريال كذلك ارتفعت مخصصات الهلال الأحمر السعودي بنحو ٦ ملايين ريال أو (١١٪) لتصل إلى ٥٩,٣ مليون ريال في ميزانية ١٣٩٩/١٤٠٠.

كمـا تحققـت زيادة في عـدد المرضـين والممرضات والقابـلات قدرها ٣٤١ مقابـل ٧٤ في العام السابق. وسجلت أعـداد الصيادلة ومساعديهم وفنيي الأشعة والمعامـل زيادة بلغـت ١٣٦ و١٧٦ على التوالي. وقد بلغ عدد الخريجين من المعاهد الصحية خلال عـام ٩٨/٩٧ ١٣هـ ١٦٩ خريجًا ليصبح مجموعهم ٢٣٥٢ خريجًا، كمـا تخرجت ٨٢ ممرضة من مدارس التمريض خلال نفس العام ليصل مجموع عدد الخريجات إلى ٤٩٦ ممرضة. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

وقـد بلغ مجموع عدد أعضاء الجهـاز الطبي في وزارة الصحة ١٣٦٥٤ عضوا في نهـأي عام ١٣٩٩ بزيـادة معدلها (٥٪). وفي إطار خطـة تنمية القوى البشرية الطبية الوطنية فقد بلغ عدد الخريجين حتى نهأي عام ١٣٩٨/٩٩هـ ٢٤٨٤ خريجا مـن المعاهد الصحية و٥٣٥ خريجة من مدارس التمريض. وقد زيدت الاعتمادات التـي خصصت لوزارة الصحة للعامـين ١٤٠٠/ ١٤٠١ و ١٤٠١/ ١٤٠٢، (العامان الأول والثـاني مـن الخطة الثالثـة) وبلغ مجموعهـا زهاء ٧,٥ بليـون ريال و٨,٦ بليـون ريال على التوالي. وبدأت في عام ١٤٠٠/١٤٠١ تشغيل أربع مستشفيات من

المستشفيـات الخمس العامة الجديدة التي أنشأتها وزارة الصحة في العام الماضي في جدة والهفوف والمدينة المنورة والخبر، واستلمت جامعة الملك فيصل مستشفى الخـبر وتولت ممهم تشغيله. وقد زودت هـذه المستشفيات بأحدث المعدات الطبية والمختـبرات وبنوك الدم وأقسام للعيادات الخارجية ومساكن للعاملين فيها. وتبلغ طاقتهـا الإجمالية نحو ٢٢٧٥ سريراً. كما بـدأ تشغيل مجمع الباحة الطبي بكامل طاقته البالغة ٣٥٥ سريرا بحلول منتصف العام الحالي ١٤٠١/ ١٤٠٢.

ولتعميم خدمات الصحة بشكل نوعي في تلك الحقبة، فقد أنشئت مبانٍ ثلاثة لمستشفيـات جديدة في تبوك ونجران وحائل، بطاقـة إجمالية قدرها ٦٠٠ سرير. هـذا وزاد مجموع عدد المستشفيات التي تديرها وزارة الصحة خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ لتصـل إلى ٦٦ مستشفى. كذلك تم توسعة وتحديث العديد من المستشفيات القائمـة. وتبعـا لذلك ارتفع عـدد الأسرة فيهـا بنسبـة (١٦, ٥٪) ليصبح زهاء ١٢٧٩٥ سريراً.

وخـلال عـام ١٤٠٠/ ١٤٠١ فقد بلـغ عـدد المستوصفات والمراكـز الصحية العاملـة في المملكة زهاء ٨٨٩ مستوصفاً ومركزاً، أي بزيادة ٦٥ مركزاً ومستوصفاً عـن العام السابـق ١٣٩٩/١٤٠٠. وهنـاك ١٥ مركـزا لرعأي الأمومـة والطفولة و٣٧ مركـزا للحجر الصحي و٤٠ مكتباً صحيـاً، بالإضافة إلى ٢٥ مركزاً للملاريا والبلهارسيـا. وواكب هذا التوسع في المرافـق الصحية زيادة حادة في عدد أعضاء الجهـاز الطبي، بلغت نسبتها ٢, ٢٨٪، فأصبـح مجموعه حوالي ١٤٩٤٦ عضواً في عـام ١٤٠٠/ ١٤٠١. وأحرز الأطباء أعلى معدل نمو، نسبته ٦, ٣١٪، تبعتهم هيئة التمريض (٣٠٪) ثم المساعدون الفنيون (٢٣٪). وتخرج من كليات الطب والعلوم الطبيـة في معظـم جامعات المملكـة زهاء ١٠٥ خريجاً في عـام ١٤٠٠/ ١٤٠١ كما قامـت مدارس التمريض للبنات بتخريج ٣٤ ممرضة خلال العام فأصبح إجمالي عددهن زهاء ٦٠٣ ممرضات. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

ومـن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على قطاع الصحة قد استمرت أيضاً في العـام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ وبلغـت زهاء ٨,٨٠٣ مليون ريـال في ميزانية العام المالي بزيـادة مقدارها ١٩٧٢,٧ مليون ريال ومعدلها (٩,٢٨٪) عن مخصصات العام السابق.

ومـن أهم منجزات وزارة الصحة خلال السنـوات الثلاث (١٣٩٩/ ١٤٠٠ - ١٤٠١/ ١٤٠٢) إنشاء خمس مستشفيات جديدة في جيزان وجدة والهفوف والخبر والمدينـة المنورة تضـم ٢٢٧٥ سريراً، وتتميز هـذه المستشفيـات إلى جانب كونها ذات سعـة كبيرة(٤٥٥ سريرا في المتوسـط) بأنها مجهزة بأحدث المعدات الطبية والمختـبرات وبنوك الـدم، وأقسـام للعيادات الخارجيـة، بالإضافـة إلى مساكن للعاملـين فيها. وعمدت وزارة الصحة إلي إنشـاء ثمانية معاهد صحية جديدة تم تخصيص مبالغ لها في ميزانية العام المالي ١٤٠٢/ ١٤٠٣. وبلغ مجموع المستشفيات العاملـة تحـت إدارة وزارة الصحة في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ نحو ٧٠ مستشفى بطاقة إجماليـة قدرها ١٣٠٦٦ سريـرا، مقابل ٦٦ مستشفى سعتهـا ١٢٧٩٥٠ سريرا في العام السابق وبلغ عدد المستوصفات والمراكز الصحية نحو ٩٣٤ مستوصفا ومركزا صحيـا أي بزيادة قدرها ٤٥ مستوصفا ومركزا عن العام السابق، بالاضافة لـ ١٦ مركـزا لرعأي الأمومة والطفولة، و٢٧ مركزا للحجر الصحي، و٤٧ مكتبا صحيا، علاوة عن ٢١ مركزا للبلهارسيا والملاريا، و٩ مراكز للدرن. وواكب هذا التوسع في المرافـق الصحية زيادة ملموسة في عدد أعضاء الجهاز الطبي بلغت ٣٨٦٠ عضوا عن العام السابق (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

وقـد بلغ مجموع المبالغ المخصصة لوزارة الصحة زهاء ٨٤٠٠. ٨ مليون ريال في ميزانيـة العـام المالي ١٤٠٣/ ١٤٠٤ وهـي وإن كانت تقل بمعـدل (٦,٤٪) عن مخصصـات العام السابـق إلا أنها تزيـد بمعدل (٢٣٪) عـن مخصصات العام المـالي ١٤٠١/ ١٤٠٢. ممـا يوضـح مـدى الاهتمام الـذي توليه الحكومـة لقطاع الصحـة. كذلك خصص للهلال الأحمر السعودي مبلغ ١٤١,٤ مليون ريال وبلغت

مخصصـات مستشفى الملك فيصـل التخصصي نحو ١١٤٠ مليون ريال. و المبالغ المذكورة ليست هي كل المخصصات التي رصدتها الدولة للقطاع الصحي، فهناك المخصصـات التي اعتمدتها للإدارات الطبيـة التابعة للوزارات والجهات الأخرى التـي تقدم خدمات طبيـة لمنسوبيها وغيرهم من المواطنـين، وبالإضافة إلى ذلك هناك القروض الممنوحة للقطاع الخاص الذي يعمل في المجال الطبي.

أمـا الإنجـازات التـي حققهـا القطـاع الصحـي في المملكة خـلال الأعوام الثلاثـة(١٤٠٠/ ١٤٠١ - ١٤٠٢/ ١٤٠٣) تحديـدا فهـي كثـيرة، أهمهـا افتتـاح مستشفـى الملـك خالد الجامعي الذي يعـد من أكبر المستشفيـات في المملكة، وقد تم افتتاحـه في ١٧/ ٣/ ١٤٠٢ كمستشفـى تعليمي يتبـع جامعة الملك سعود بجانب تقـديم خدماته للمواطنين، وتبلغ طاقته ٨٧٠ سريـرا ويتبعه ٢٩ عيادة تخصصية ليعمـل به في ذلك الوقت جهاز طبي يبلغ عـدد أعضائه نحو ٦٥٠ عضوا بالإضافة إلى الأطباء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة. كذلك حقق مستشفى الملك فيصل التخصصي مزيدا من التوسعات والإنجازات، فقد تم افتتاح مركز للعنأي الطبية مما أضاف ١٥٠ سريرا، كما تم فتح عيادتين لأمراض القلب في المستشفى المركزي في كل من الرياض والدمام (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

المحور الخامس: تطور أنماط الرعأي الاجتماعية في ضوء السياسات الاقتصادية.

لم يبالـغ الكتـاب الذيـن رأو أن الملـك خالد يرحمـه الله كان محبـاً لرعيته من أبنـاء وطنه، وشفوقاً عليهـم ومتتبعاً لمشكلات حياتهـم (الدعجاني: ٢٠٠٠) وتتجلـى هـذه النزعـة الإنسانية لـدى جلالته في اهتمامـه البالغ بأوجـه الرعأي الاجتماعيـة على اختـلاف أنماطها مستفيـداً من الزيادة التـي أغدقها الله على الوطـن في إيـرادات النفط لكي ينعم أبناؤه مـن أولاد هذا الوطن بشتى الخدمات التـي قدمتهـا وتقدمهم لها الدولة، ولـذا نرى أن خطة التنميـة الثانية قد عمدت إلى توسعـة مراكـز التنميـة الاجتماعية وفتـح مراكز اجتماعية جديـدة تعمل في

مجـالات التعليم والصحة والزراعة والخدمـات الاجتماعية، وتركز نشاط مراكز التنميـة الاجتماعية في المناطق الريفيـة، أما مراكز الخدمـة الاجتماعية فعملت في المـدن، من أجل رفع مستوى المعيشـة والوعي الثقافي للمجتمعات التي تخدمها، كمـا قامت هذه المراكز بتقديم المشـورة للأسر في مجال رعأي الطفولة، والصحة العامة، وتنظيم حملات محو الأمية، وتقديم العون لإقامة مشاريع الجهود الذاتية كالتعاونيـات ودور الحضانة والمكتبـات والمستوصفات ومراكز الشباب، فضلا عن أعمال المسح الاجتماعي وجمع وتحليل المعلومات والإحصاءات الاجتماعية.

وفيمـا يلي نشـير إلى عدد من مجـالات الاهتمـام التي خطى فيهـا المجتمع السعـودي بالرعأي الاجتماعيـة والمؤسسات التي أنشئت لتتـولى مهمة توفير هذه الرعأي:

أ- إنشاء الجمعيات الاجتماعية والتعاونية والمهنية في مناطق المملكة العربية السعودية

وبلـغ عدد الجمعيـات التعاونيـة العاملـة في المملكـة ٩٤ جمعية بنهـأي عام ١٣٩٥/٩٦، منهـا ٣٥ جمعية تعاونية متعـددة الأغراض، و٢٩ جمعية زراعية، و١٩ جمعيـة استهلاكيـة، و١٠ جمعيات خدمـات، وجمعية واحدة مهنيـة. وبلغ مجموع رؤوس أموال واحتياطيـات تلك الجمعيات ٩,١٠ ملايين ريـال ٨,٣ ملايين ريال على التوالي. وتقدم الحكومة للجمعيـات التعاونية الدعم المالي، وتشجع إنشاءها خاصـة في المناطق الريفية. (التقريـر السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧). وارتفع عدد الجمعيات التعاونية إلى ١١١ جمعية خلال عام ١٣٩٧/٩٨ منها ٤٢ جمعية تعاونية متعددة الأغراض و٣٩ جمعية زراعية و١٩ جمعية استهلاكية و١٠ جمعيات خدمات وجمعية مهنية تعاونية واحدة.

وتوزعـت هـذه الجمعيـات على مختلـف المناطق حيـث يوجـد ٣٩ جمعية في المنطقة الوسطى والقصيم، و٢٨ جمعية في المنطقة الغربية، و١٩ جمعية في المنطقة الجنوبيـة، و١٥ جمعيـة في المنطقـة الشماليـة وحائـل، و١٠ جمعيـات في المنطقة

الشرقيــة. وقد بلغ عدد أعضاء هذه الجمعيــات ٣٦٠٠٠ عضو، وبلغ مجموع رؤوس أموالهــا ١٥ مليون ريــال واحتياطياتها ٥ ملايــين ريال. (التقريــر السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩) وفي سبيــل تطويــر برامج التنمية الاجتماعية قــام مركز التدريب والأبحــاث التطبيقيــة في الدرعية (بالقرب من الرياض) بتنظيم وإعداد دورات تدريبيــة وبحوث تطبيقيــة متنوعة. وقد نظم المركز في عــام ١٣٩٨/ ٩٩ زهاء ١١ دورة تدريبيــة في مجالات الخدمة والرعأي الاجتماعية اشترك فيها ٢٩٠ متدربا. كما أجرى المركز عددا من الدراسات حول الجوانب المهمة في الحياة الاجتماعية، وكذلــك نظم نــدوة اشترك فيهــا ٣١ خبيرا وباحثــا في مختلف مجــالات التنمية الاجتماعية.

وبلــغ عدد الجمعيــات التعاونية في المملكة عــام ١٣٩٨/ ٩٩ ١١٧ جمعية منها ٤٤ جمعيــة متعــددة الأغراض، و٤٢ جمعية زراعيــة، و٢٠ جمعية استهلاكية، و١٠ جمعيات خدمات وجمعية تعاونية مهنية واحدة. وتتوزع هذه الجمعيات في المناطق على النحو الآتي: ٤٠ جمعية في المنطقة الوسطى، و٣٠ في المنطقة الغربية، و٢٠ في المنطقة الجنوبية، و١٧ في المنطقة الشمالية و١٠ في المنطقة الشرقية. وبلغ إجمالي أعضاء هذه الجمعيــات ٣٦٦٥٧ عضوا، وبلغ رأس مالها ٨. ١٧ مليون ريال. وبلغت الإعانــات التي منحتها الحكومــة لهذه الجمعيات خلال ذات العام زهاء ١٢ مليون ريال.. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠ / ١٩٨٠) وبلغ عدد مراكز التنمية والخدمة الاجتماعيــة في عــام ١٤٠٠/ ١٤٠١ زهــاء ٢٢ مركــزا، منهــا ٦ مراكــز للخدمــة الاجتماعيــة تعمل في المناطق الحضرية، و ١٦ مركزا للتنمية الاجتماعية عملت في المناطق الريفية.

وبلغ عــدد الجمعيات التعاونية العاملة في المملكــة بمنتصف عام ١٤٠٠ زهاء ١٤٠ جمعيــة، منهــا ٥٩ جمعيــة متعــددة الإغراض، و ٤٥ جمعيــة زراعيــة، و٢٣ جمعيــة استهلاكية، و١٠ جمعيات خدمات، وجمعيتان تعاونيتان مهنيتان، وجمعية تسويقيــة واحدة. وبلغ إجمــالي أعضاء هذه الجمعيات حتــى منتصف عام ١٤٠٠

أكـثر من ٤٠٠٠٠ عضو وبلغ رأس مالها زهاء ٣٠ مليون ريـال. (التقرير السنوي لسنـة: ١٤٠١ /١٩٨١) وبلغ عـدد مراكز التنمية والخدمـة الاجتماعية في المملكة في عـام ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهاء ٢٢ مركـزا، وقد قامت هذه المراكز خلال تلك الفترة بتنفيذ عدد مـن البرامج الثقافيـة والاجتماعية والصحيـة والزراعية. (التقرير السنـوي لسنـة: ١٤٠٢/١٩٨٢) وبلغ عدد مراكز التنميـة والخدمة الاجتماعية في المملكـة في عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ٢٢ مركزا بالإضافة إلى ١٦ لجنة تقدم خدماتها إلى المواطنـين في المناطق الأخـرى التي لا تصل إليها خدمـات المراكز. وبلغ عدد الجمعيـات التعاونية في المملكة خلال عام ١٤٠٢ هـ ١٦٠ جمعية، منها ٨٧ جمعية متعددة الأغراض، و٤١ جمعية زراعية، و١٩ جمعية استهلاكية، و ١٢ جمعية مهنية وخدمات، وجمعية واحدة للتسويق. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣/١٩٨٣).

ب- إنشاء مؤسسات رعأي المعوقين وذوي الحاجات

عمـدت الحكومة في عهـد الملك خالـد إلي توفـير الرعأي المجانيـة للشباب والكبـار الذين يواجهـون مصاعب بسبب ظروفهـم الاقتصاديـة والاجتماعية أو البدنيـة، وذلك عن طريـق مؤسسات متخصصـة؛ حيث أنشئ مركـزان للتأهيل المهنـي للأشخاص المعوقـين بدنيا وعقليا في عـام ١٣٩٥/٩٦ بالرياض والطائف، التحق بهـا ٧٨ شخصا. وأقيم كذلك مركز للتأهيـل الاجتماعي للمعوقين بصورة شديدة في الرياض في أوائل عام ١٣٩٦، به قسمان أحدهما للبنين والآخر للبنات، التحق به ٢٢ شخصاً.

ج- زيادة مساعدات الضمان الاجتماعي وتوفير التدريب للأسر الفقيرة

وبالإضافـة إلى الدعـم الذي أولته الحكومة لنشـاط مؤسسات الرعأي، فقد كان الاتجـاه نحو منح مساعـدات مالية مباشرة للفئـات ذات الدخل المحدود عن طريـق مصلحـة الضمان الاجتماعـي بوزارة العمـل والشـؤون الاجتماعية، حيث يوجد لها ٦٤ مكتبـا في مختلف أنحاء المملكة. وتقوم مصلحة الضمان الاجتماعي

كذلـك بتقديم منح مؤقتة في حالات الطوارئ للأشخاص الذين يتعرضون لكوارث طبيعيـة مفاجئة. وقد بلغ إجمالي مدفوعـات الضمان ٥٤٠ مليون ريال خلال عام ١٣٩٥/ ٩٦ (مقابـل ٤٣٨ مليـون ريـال في العام السابق) صـرف منها ٤٨٤ مليون ريال كمدفوعات شهرية للأفراد والأسر المستحقة استفاد منها ١٨٠٥٠ شخصاً. (التقريـر السنوي لسنة: ١٣٩٧ / ١٩٧٧). وقامـت الإدارة العامة للتأهيل التابعة لوزارة العمـل والشؤون الاجتماعية بصرف إعانة نقدية سنوية قدرها ٦٠٠٠ ريال لأسرة كل معوق.

وفي جمـادى الثانيـة ١٣٩٩ (مايو ١٩٧٩) تم افتتـاح أول مركز للتأهيل المهني للأثاث في الرياض. وقد بلغ عدد الجمعيات الخيرية التي تقدم خدماتها الاجتماعية بدعـم مالي من الحكومة في مجـال رعأي الأمومة ودور الحضانـة وفصول تعليم الخياطـة والتفصيل ومحو الأمية ٢٤ جمعية في نهأي عام ١٣٩٨/٩٧. واستفاد من خدمات هذه الجمعيات ١٣٣١٨ عضوًا، وبلغ مجموع إيراداتها ومصروفاتها خلال العـام المالي المذكور ٥٥ مليون ريال و٢٣ مليـون ريال على التوالي، كما بلغ مجموع الإعانـات الحكومية لهـذه الجمعيات لنفـس الفترة ٩ ملايين ريـال. هذا وقامت مصلحـة الضمـان الاجتماعي بوزارة العمل بصرف إعانـات منتظمة للأشخاص غـير القادرين علـى العمل بسبب ظـروف اقتصادية واجتماعيـة خاصة. وقد بلغ إجمـالي مدفوعات الضمان ٩٣٠ مليون ريال خلال عام ١٣٩٧/٩٨ هـ(مقابل ٦٦٥ مليـون ريال في عام ١٣٩٧/٩٦) صـرف منها ٨٥٥ مليون ريـال كإعانات شهرية، وصـرف المبلغ المتبقي وقـدره ٧٥ مليون ريال في شكل إعانـات طوارئ للأشخاص الذين تعرضوا لكوارث طبيعية مفاجئة (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

وبلـغ عدد الدور الاجتماعيـة التي تقوم بتقديم الرعـأي الاجتماعية المجانية للمحتاجـين مـن الصغار والمسنـين الذين يعانـون سـوء الأحـوال الاجتماعية أو الاقتصاديـة أو البدنية ٣٥ دارا في عـام ١٣٩٩/١٤٠٠. ومن هذه الدور، يوجد ١٤ دارا للتربية الاجتماعية (١١ للبنين و٣ للبنات) تقوم برعأي الأيتام و٧ دور للرعأي

الاجتماعيــة لتوفير المساعدة للمعوقين والمسنين و٥ دور للتوجيه الاجتماعي لرعأي وتعليــم الأحداث الجانحين و٣ دور للحضانة الاجتماعية لرعأي الأطفال دون سن السادسة الذين لا مأوى لهم، و٤ دور للملاحظة الاجتماعية لإعادة تأهيل الأحداث الجانحين، بالإضافة لدار لرعأي الأطفال المصابين بالشلل وثانية لرعأي الفتيات الجانحــات. كمــا قامت أيضــاً وكالــة وزارة العمــل والشــؤون الاجتماعية بتقديم خدمــات التأهيــل المهنــي للمعوقين عقليا وبدنيــا، وذلك من خــلال تدريبهم على المهن المناسبة لقدراتهم وميولهم الجسمانية والعقلية. وبلغ إجمالي عدد الملتحقين بمراكز التأهيل المهني للذكور في الرياض والطائف والدمام ١٠٢ معوق خلال عام ٩٩/١٣٩٨، كمــا بلغ عدد الملتحقات بمركز التأهيل المهني للإناث بالرياض، الذي تم افتتاحه في شهر جمادى الثانية ١٣٩٩ (مايو ١٩٧٩)، ٨ معوقات.

وبالنسبة للجمعيات الخيرية، التي تقوم بتوفير الخدمات الاجتماعية كالعنأي بالأمهــات وحضانات الأطفال وتدريس الخياطة ومحــو الأمية، فقد ارتفع عددها من ٢٤ جمعية في نهأي عام ٩٧/ ١٣٩٨ إلى ٣٣ جمعية في عام ٩٨/ ١٣٩٩. وهناك أيضــا ٨ جمعيات خيريــة أخرى تم التصريح لها بالعمل يتوقــع أن تباشر مهمها قريبــا. وبلــغ عــدد المستفيدين من هــذه الجمعيــات ١٠٠٠٠ عضو، وبلــغ إجمالي الإعانات المقدمة من الحكومــة لهذه الجمعيات خلال نفس الفترة ٣٣ مليون ريال استفــاد منها أكثر مــن ٢٤٠٠٠ أسرة. كذلك فقد بلغ مجمــوع مدفوعات الضمان الاجتماعــي في عــام ٩٨/ ١٣٩٩ زهاء ١٠٥٠ مليون ريال مقابل ٩٣٠ مليون ريال في عــام ٩٧/ ١٣٩٨، صرف منها ٩٢٤ مليون ريال كمنح للأيتام والأرامل والعاجزين عــن العمل ومبلغ ١٢٦ مليون ريال كمساعدات طــوارئ للأشخاص الذين تعرضوا لكوارث طبيعية مفاجئة. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠).

ارتفعــت الاعتمادات المخصصة لتطوير الموارد البشرية والرعأي الاجتماعية في ميزانية عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠ بنسبة ١٥ , ١٪ عن العام السابق لتصل إلى ٢٨١٢٧ مليــون ريال، لتمثل نسبــة ١٣٪ من إجمــالي النفقات المعتمدة. كمــا ارتفعت هذه

المخصصات مرة ثانية في ميزانية العام المالي ١٤٠٠/ ١٤٠١ لتصبح ٣٤٩٣٨ مليون ريال، أي بزيادة معدلها ٢. ٢٤ ٪، تشكل نسبة ٢. ١٤ ٪ من إجمالي اعتمادات الميزانية. ويعكس الارتفاع في مخصصات هذه القطاعات بنسبة أعلى في العالم المالي ١٤٠٠/ ١٤٠١ هدف خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠/ ١٤٠١ - ١٤٠٤/ ١٤٠٥) في زيادة إنتاجية القوى العاملة السعودية وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية. ولتحقيق هذا الغرض خصصت الخطة مبلغا إجماليا قدره ٦, ١٢٩ بليون ريال للإنفاق على تطوير الموارد البشرية ومبلغ ٢, ٦١ بليون ريال للإنفاق على مشاريع التنمية الاجتماعية. ويشكل المبلغ الأول نسبة ٦, ٦١٪ والثاني ٨, ٧٪ من مجموع المخصصات المقدرة للإنفاق. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

وقد بلغ عدد دور الرعأي الاجتماعية المجانية للأفراد الذين يحتاجون إلى رعأي خاصة بسبب ظروف اجتماعية أو اقتصادية صعبة أو عوائق جسمانية خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ زهاء ٣٤ دارا، منها ١٣ دارا للتربية الاجتماعية تقوم برعأي الأيتام من البنين والبنات، وخمس دور للتوجيه الاجتماعي تقدم الرعأي للأحداث الجانحين و ٥ دور للملاحظة الاجتماعية لتعليم وتأهيل الأحداث و ٧ دور للرعأي الاجتماعية لتقديم الرعأي للأفراد المعوقين والمسنين الذين لا مأوى لهم و ٣ دور للحضانة الاجتماعية لرعأي الأيتام من الأطفال.

وبالإضافة إلى هذه الدور هناك أيضا مؤسسة لرعأي الأطفال المصابين بالشلل مقرها الرياض. كما بلغ عدد المستفيدين من خدمات مراكز التأهيل المهني للذكور بالرياض والطائف والدمام، وكذلك مركز التأهيل للإناث بالرياض خلال عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ زهاء ١٧٤ معوقا ومعوقة. كذلك بلغ عدد المستفيدين من برامج مراكز التأهيل الاجتماعي للأفراد شديدي الإعاقة ٨٠ معوقا و ٥٨ معوقة خلال نفس الفترة مقابل ٣٧ معوقا و ٣٣ معوقة على التوالي في العام الماضي. وبلغ عدد الجمعيات الخيرية في مجالات رعأي الأمومة والطفولة ومحو الأمية وتعليم الحرف المفيدة، كالخياطة وغيرها. في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ زهاء ٣٧ جمعية قدمت

معونـات مالية مقدارها ٤١ مليون ريال لحـوالي ٤٠٢٧٥ أسرة. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١/١٩٨١).

وبلـغ عدد الجمعيـات التعاونية العاملة في المملكة خـلال العام المالي ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهاء ١٥٦ جمعية، منها: ٨١ جمعية متعددة الأغراض، و٤١ جمعية زراعية، و٢٢ جمعيـة استهلاكية، و٨ جمعيات خدمات، وجمعيتان مهنيتان، وجمعية واحدة للتسويـق، وأخرى لصيادي الأسماك. وقد استحـوذت المنطقة الوسطى على أكبر عـدد من هذه الجمعيـات (٤٨)، تلتها المنطقة الجنوبيـة (٤٤)، فالمنطقة الغربية (٣١)، فالمنطقـة الشمالية (١٨)، ثم المنطقة الشرقية (١٥ جمعية). وقد بلغ عدد المستفيديـن مـن خدمات الرعـأي الاجتماعيـة المجانية للأفـراد في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهاء ٤٠٥٠ رجلا وامرأة.

وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات مراكز التأهيل المهني للذكور في الرياض والطائـف والدمـام، وكذلك مركـز التأهيل المهنـي للإناث بالرياض خلال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهـاء ٢٣٨ معوقـا ومعوقة. كمـا بلغ عدد المستفيديـن من خدمات مراكـز التأهيـل الاجتماعي في الرياض والمدينة ١٢٥ المنورة خـلال نفس الفترة ٢٧٠ معوقا ومعوقة. وبلغ عدد الجمعيات الخيرية في المملكة في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهـاء ٥٥ جمعية. وقد بلغ مجموع مدفوعات الضمـان الاجتماعي في عام ١٤٠١/ ١٤٠٢ زهـاء ١٥٢٤ مليون ريال، منها: مبلغ ١٣٧٦ مليون ريال تم صرفه كمعاشات للعاجزيـن عن العمل والأيتام والأرامل، ومبلـغ ١٤٨ مليون ريال كمساعدات لأسر السجنـاء والأشخاص الذين تعرضـوا لعجز مؤقت عن العمـل أو لكوارث طبيعية مفاجئة.. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

وخـلال عـام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ بلغ عدد المستفيدين مـن خدمات دور الرعأي الاجتماعيـة ٤٩٠١ رجـل وامرأة، كمـا بلغ عـدد المستفيدين من خدمـات مراكز التأهيـل المهني خلال عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ ٣١٥ معوقا ومعوقة مقابل ٢٣٨ معوقا

ومعوقة في العام السابق. كما بلغ عدد المستفيدين من خدمات مراكز التأهيل الاجتماعي خلال نفس الفترة ٣٣٥ معوقا ومعوقة. وبلغ مجموع مدفوعات الضمان الاجتماعي في عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ زهاء ١٥٤٠ مليون ريال، منها ١٤٠٢ مليون ريال تم صرفه كمعاشات للعاجزين عن العمل والأيتام والأرامل، ومبلغ ١٣٨ مليون ريال كمساعدات لأسر السجناء والأشخاص الذين تعرضوا لعجز مؤقت عن العمل أو لكوارث طبيعية مفاجئة. وقد استحوذت المنطقة الغربية على نسبة ٣٨٪ من إجمالي مدفوعات الضمان الاجتماعي، تلتها المنطقة الوسطى (٣٠,٥٪) فالمنطقة الجنوبية (١٩,٤٪) فالمنطقة الشرقية (١٢,١٪). (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٣ /١٩٨٣).

د- تأمين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص اجتماعياً

طبقت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نظام التأمينات للعاملين في القطاعين الخاص والعام بهدف تأمين دخل منتظم لهم ومن يعولونهم في حالات التقاعد أو العجز أو الوفاة. ويتميز نظام التأمينات شأنه في ذلك شأن نظام العمل والعمال بشموليته حيث يطبق على جميع العاملين بصرف النظر عن جنسياتهم وأعمارهم ذكورا وإناثا على حد سواء. وقد بلغ عدد المؤسسات التي اشتركت في نظام التأمينات حتى نهاي ١٣٩٦هـ، ٢٠٥٧ مؤسسة، منها ٤٦٢ وحدة حكومية، و٢٠ مؤسسة عامة و١٥٧٥ مؤسسة أهلية.

وبلغت القيمة الإجمالية للاشتراكات التي تم تحصيلها من العاملين المؤمن عليهم بموجب هذا النظام وعددهم ٤٨٧٠٢٦ عاملا، ٤٨٦ مليون ريال حتى نهاي عام ١٣٩٦/ ٩٧. وقد بدأ تطبيق نظام التأمينات الخاص بإصابات العمل والأمراض المهنية اعتبارا من العام المالي ١٣٩٦/ ٩٧. ونظام التأمينات الاجتماعية غطى خلال عام ١٣٩٧/٩٨ جميع المؤسسات الخاصة التي تستخدم ٢٠ عاملاً فأكثر، كذلك غطى جميع العاملين في المؤسسات العامة وقطاع الحكومة. وقد بلغ عدد

المؤسسات المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية حتى نهاية ١٣٩٧/٩٨ هـ ٣٢٥١ مؤسسة: منها ٢٧١٣ مؤسسة خاصة، و٤٩٣ وحدة حكومية، و٤٥ مؤسسة عامة. كما بلغ عدد العمال الذين شملهم النظام ٩٨٠٩١٠ عاملاً، وبلغت القيمة الإجمالية للاشتراكات المحصلة ١٠٤٣ مليون ريال منها ٦٤٢ مليون ريال تم تحصيلها من المؤسسات بواقع ٨٪ من أجور العمال والمبلغ المتبقي وقدره ٤٠١ مليون ريال تم تحصيله من اشتراكات العمال بواقع ٥٪ من أجورهم.. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٩/١٩٧٩).

وبلغ عدد المؤسسات المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية حتى شهر صفر ١٤٠٠ (ديسمبر ١٩٧٩) زهاء ٤٠١٤ مؤسسة منها ٣٥٣٤ شركة خاصة و٣٨٦ وحدة حكومية و٩٤ مؤسسة عامة. وبلغ عدد العمال المسجلين في هذا النظام حتى التاريخ المذكور حوالي مليون عامل، وبلغ إجمالي الاشتراكات المحصلة منذ ١١٩ بدأي تطبيق نظام المعاشات في مطلع عام ١٣٩٣ وحتى نهاية شهر ربيع الثاني ١٤٠٠ (مارس ١٩٨٠) ٦١٥٨ مليون ريال. وقد شمل نظام التأمينات الاجتماعية جميع المؤسسات التي تستخدم ٢٠ عاملا فأكثر إضافة إلى الوحدات الحكومية والمؤسسات العامة كافة. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٠/١٩٨٠). وبلغ عدد المنشآت المسجلة في نظام التأمينات الاجتماعية حتى منتصف عام ١٤٠١ زهاء ٧١٩٦ منشأة، منها ٦٣٢٩ منشأة خاصة، و٨٦٧ مؤسسة عامة. أما بالنسبة لعدد العمال المسجلين في النظام في نفس الفترة فقد زاد عن ١,٥ مليون عامل. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠١ / ١٩٨١).

وقد بلغ عدد المنشآت المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) في عام ١٤٠١ زهاء ٧١٧٦ منشأة، منها: ٦٤٤٧ مؤسسة خاصة، و٧٢٩ مؤسسة عامة. وتركزت معظم هذه المنشآت في المنطقة الشرقية (٢٢١٨)، تلتها المنطقة الغربية (٢٠٤٤)، فالمنطقة الوسطى (١٧٧٠)، فالدوائر الحكومية (٧٢٩)، ثم المنطقة الجنوبية (٤١٥ منشأة). وارتفع عدد العمال المسجلين في هذا النظام

من ١٧٧٣٦٨٩ عاملاً في عام ١٤٠٠ إلى ١٩٨٣٨٥١ عاملا في عام ١٤٠١. وقد استحوذت المنطقة الشرقية في عام ١٤٠١ على نسبة (٣٤٪) من إجمالي عدد العمال، تلتها المنطقة الغربية (٢٩٪)، فالمنطقة الوسطى (٢١٪)، فالدوائر الحكومية (١٣٪)، ثم المنطقة الجنوبية (٣٪). وتم اعتبارا من غرة رجب ١٤٠٢ تطبيق نظام الأخطار المهنية في كل من: الرياض وجدة والدمام ومناطق مجاورة، وكفل هذا النظام دفع تعويضات للعمال ومعالجتهم في حالة تعرضهم للإصابة أثناء تأديتهم للعمل أو تعرضهم لأمراض مهنية. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام حتى نهاي صفر ١٤٠٢ زهاء ٢٥٠ ألف شخص يعملون في حوالي ٢٥٠ منشأة. وقد بدأ تطبيق المرحلة الثانية من نظام الأخطار المهنية اعتبارا من غرة محرم ١٤٠٣. (التقرير السنوي لسنة: ١٤٠٢/١٩٨٢).

هـ- تشجيع الأنشطة الرياضية

وفي عهده - رحمه الله - عملت الرئاسة العامة لرعأي الشباب بنشاط في إنشاء المرافق الرياضية الحديثة في مختلف أنحاء المملكة حيث خصصت لها الأموال الكافية في الميزانية. وقامت الرئاسة أيضا بالإشراف على المواسم الرياضية بما في ذلك الدورات التي تقام على المستويين الإقليمي والوطني وإعداد الفرق الوطنية للاشتراك في المسابقات الرياضية الدولية. كما حرصت علي رعأي الفنون والآداب وتنظيم محاضرات وبرامج اجتماعية ترمي إلى تنمية الوعي الثقافي وإحياء العادات والتقاليد المتوارثة التي لها أصالة اجتماعية.. (التقرير السنوي لسنة: ١٣٩٧/١٩٧٧).

ومما سبق يتبين لنا أن سياسات الملك خالد في سبيل تحقيق رفاهية المواطن السعودي قد غطت جوانب عديدة بدأت باهتمامها بوضع سياسة للأجور وتنظيم ظروف العمل الذي هو أساس الإنسان وهمه الأول، ثم امتدت لتتيح له المسكن الذي يستقر به ويتزوج ويبني أسرته ثم انتقلت إلى مجالات التعليم بمراحله

المختلفة لتبني جيلاً واعياً قادراً على الإسهام في بناء الوطن والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحمل المسؤولية في المحافظة على المكاسب الهائلة التي تحققت له وللوطن.

وتمتد مظلة السياسات الاجتماعية لتشمل أيضاً الجوانب الصحية للإنسان السعودي والعنأي به حين مرضه بتوفير البيئة الأساسة التي يقوم عليها القطاع الصحي، والكوادر البشرية التي تتولى توفير الخدمة الصحية والعمل على راحة المواطن.

ولم يتجاهل الملك خالد الضعفاء من أبناء وطنه فاهتم بالمعوقين والأرامل واليتامى والأطفال والمسنين، وهيأ لهم الدخل الذي يقيهم المسألة والعوز، ووفر لهم فرص التدريب والتأهيل لمن يقدر عليه،كما اهتم بالمطلقات والسجناء وأصحاب الظروف الاجتماعية الطارئة ممن تلحق بهم الكوارث والأحداث، ووضع لهم الأنظمة التي تهيئ لهم فرصة مواجهة هذه الظروف الطارئة، وذلك تأكيداً لمشاعر الانتماء لوطنهم ولترسيخ الاعتقاد لديهم بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي ينعم بحكم جلاله الملك خالد رحمه الله تعالى الحاكم الصالح.

الفصل التاسع

الملامح العامة لقطاعات الاقتصاد الوطني في عهد الملك خالد

- تمهيد
- المحور الأول: الخصائص العامة لقطاعات الاقتصاد في عهد الملك خالد.
- المحور الثاني: إنجازات خطة التنمية الثانية وتمهيدها للخطة التنمية الثالثة في عهد الملك فهد.

تمهيد

نعرض في هذا الفصل للملامح العامة التي تميز بها الاقتصاد في عهد الملك خالد وخاصة قطاعاته الرئيسة وذلك على أساس أن الأهداف التنموية والإنجازات الاقتصادية التي تمت في عهده تشكل الأنشطة الرائدة التي نهضت عليها الخطة الاقتصادية الثالثة في عهد الملك فهد، والتي ما كان لها أن تتحقق أهدافها لولا الركائز التي قامت عليها. و الحقيقة إن البحث في الخصائص العامة لقطاعات الاقتصاد في عهد الملك خالد تحيلنا إلي مجموعة من الاستنتاجات المحورية والتي تلقي الضوء في مجملها علي الأوضاع الاقتصادية للمملكة خلال الفترات الزمنية التي شملتها الدراسة، بدءا من نهأي عهد الملك فيصل مرورا بعهد الملك خالد ووصولا إلي ملامح البناء الاقتصادي في عهد الملك فهد - رحمهم الله جميعا - والتي نعرضها على المحاور الآتية:

المحور الأول: الخصائص العامة لقطاعات الاقتصاد في عهد الملك خالد

تكشف الخطة الاقتصادية الثانية عن إسهامات فاعلة بلورت خطة التنمية الأولى ومهدت لخطة التنمية الثالثة وهو ما يبدو من الإنجازات الآتية:

أولاً: تركز الاهتمام في الخطة الخمسية الأولى والثانية والثالثة على إقامة وبناء التجهيزات الأساسة لإزالة الاختناقات ورفع حجم الطاقة الاستيعابية للبلاد، وإذا كانت الخطة الأولى والثانية قد عمدتا للتوسع الأفقي في الاقتصاد الوطني، فإن الخطة الخمسية الثالثة قد ركزت على التوسع الرأسي في الاقتصاد الوطني من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية، جنبا إلي جنب مع تنمية الموارد البشرية للقوى العاملة السعودية (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

ثانياً: حققت الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية نتائج اقتصادية تبدو بوضوح من الأرقام التي سجلتها الإيرادات العامة وأوجه الإنفاق على البنود المتعددة في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك على نحو ما سنرى:

١. ارتفعت الإيرادات الحكومية من ٧٠, ٥ بليون ريال في العام السابق للخطة إلى ٢, ٢١١ بليون ريال في العام الأخير من الخطة. وازداد الإنفاق الفعلي من ٥ بلايين ريال إلى ٤, ١٨٨ بليون ريال بمعدل زيادة سنوي قدره (٤٤٪). وقد ساعد هذا الإنفاق المتصاعد على سرعة تمويل المشروعات الإنمائية.

٢. حقق الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي (عدا قطاع البترول) نموا سريعًا قدره (٧, ١٠٪ بالمائة) وحقق القطاع الخاص زيادة في معدل النمو للإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا قدره (٦, ٩٪ بالمائة). وفي الخطة الخمسية الثانية سجل الإنتاج المحلي الحقيقي معدل نمو سنوي قدره (٧, ١٥٪ بالمائة). وحقق الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص (عدا الزيت) زيادة في معدل نموه بنسبة (٨, ١٥٪ بالمائة) في الخطة الخمسية الثانية. وقد سجل الاستهلاك وتكوين رأس المال نموا مضطردًا على مدى الخطتين بمعدل (٣٣٪ بالمائة)، في حين زاد معدل تكوين رأس المال الإجمالي بمعدل أعلى مقداره (٤٦٪ بالمائة).

٣. سجلت الأجور والرواتب وفائض التشغيل (الإيجارات والأرباح) معدل نمو سنوي مقداره (٣٤٪) و(٣٥٪) خلال فترة الخطتين الأولى والثانية. وقد نجمت عن التنمية السريعة في المملكة ضغوط تضخمية في منتصف الخطة الخمسية الثانية وذلك عائد لنمو وسائل الدفع بمعدل مرتفع بلغ (٦١٪) مع نهأي الخطة الأولى ووصلت إلى (٧٤٪) في العام الأول من الخطة الخمسية الثانية. وقد اتسعت الفجوة التضخمية في العام المالي ١٣٩٤/١٣٩٥هـ لتصل أعلى معدل لها وهو (٣, ٤٢٪)، وأن هذا التضخم لم يكن ذا منشأ محلي، بل إن جانبًا منه مستورد شأنه في ذلك شأن التضخم في معظم الدول النامية. وقد استطاعت الدولة مكافحة التضخم رغم الإبقاء على سياسة الإنفاق الواسع إذا تراجعت الفجوة التضخمية إلى (٢, ٧٪) في العام المالي ١٣٩٨/ ١٣٩٩هـ (الشرع ١٤٠٨/١٩٨٤م).

ثالثاً: شهد النمو في الاقتصاد السعودي عهد الملك خالد قفزة كبيرة بلغت أكثر من (١٢ ٪) وفق تقارير مؤسسة النقد السعودي. وبلغ مجموع ما أنفق على تنمية القطاعات المدنية والإدارية في خطة التنمية الثالثة ١٤٠١ - ١٤٠٥هـ/ ١٩٨١ - ١٩٨٥م، التي بدأت في عهد الملك خالد، حوالي ٧٨٣ بليون ريال سعودي.

جدول رقم (٩-١) يوضح

قروض المساكن الخاصة خلال المدة من ١٣٩٥هـ إلى/ ١٤٠٢هـ

السنة المالية	عند القروض	عدد الوحدات السكنية	قيمة القروض بملايين الريالات
١٣٩٦/٩٥هـ	٣٢٧٠٥	٤١٠١٧	٧٨٢٧
١٣٩٧/٩٦هـ	٤٧٠٦٣	٥٦٣٤٦	١٢٦٩٤
١٣٩٨/٩٧هـ	٤١٩٦	٤٥٩٨	١٠٦٨
١٣٩٩/٩٨هـ	٣٥٣٩٤	٤١٢٨٨	٨٩١٣
١٤٠٠/٩٩هـ	٣٢٧٢٧	٣٩٨٢٨	٨٠٦٠
١٤٠١/١٤٠٠هـ	٢٨٧٤٢	٣٤٣١٢	٧٠٥٨
١٤٠٢/١٤٠١هـ	٣١٦٨٤	٣٧٣٦٠	٨١٨٥
المجموع	٢١٢٥١١	٢٥٤٧٤٩	٥٣٨٠٥

● المصدر: (الهذلول: ١٤٢٤هـ).

وإذا ما أمعنا النظر في بيانات الجدول رقم (٩-١) أن قروض المساكن الخاصة بلغت ٢١٢,٥١١ قرضا، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي قدمت لها القروض ٢٥٤,٧٤٩ وحدة. وقد تم تقديم مبلغ ٥٣,٨٠٥ مليون ريال لها. كما نلاحظ أن متوسط عدد القروض التي تم منحها للمستفيدين خلال الفترة من ١٣٩٥هـ إلى ١٤٠٢هـ قد بلغ ٣٠٣٥٨ قرضاً سنوياً وأن عدد الوحدات السكنية التي تم تقديم بشأنها قد بلغ ستة أضعاف عددها في بدأي الفترة. وتبين هذه الزيادة مدى حرص حكومة الملك خالد يرحمه لله على تيسير حصول المواطنين على المسكن المناسب لتحقيق استقرارهم الاجتماعي.

جدول رقم (٩-٢) يوضح

قروض الاستثمار من عام ١٣٩٧هـ إلى ١٤٠٢هـ

السنة المالية	عدد القروض	عدد المباني	عدد الوحدات السكنية	عدد المعارض	عدد المكاتب	قيمة القروض بملايين الريالات
١٣٩٧/٩٦هـ	٣٦٦	٧٤٩	٧٨٥٤	٦٣٣	٥٨١	٩٠٧
١٣٩٨/٩٧هـ	١٣١	١٧٦	٢٠٢٠	١٩١	٢١٨	٢٣٦
١٣٩٩/٩٨هـ	٤٠٩	٩٣٣	٤٧٤٠	٤٨٥	١٦٧	٦٦٤
١٤٠٠/٩٩هـ	٢٧٥	٢٩٥	٢٥٥٩	٣٦٧	٧٨٨	٤٨٩
١٤٠١/١٤٠٠هـ	٢٠٥	٣٣٨	١٧٧٤	٢٦٤	٢٠٣	٣٩٩
١٤٠٢/١٤٠١هـ	١٩٢	٣٣٣	١٥٨٢	٣٩٩	٢٢٣	٤٤١
المجموع	١٥٧٨	٢٩٢٤	٢٠٥٢٩	٢٢٣٩	٢١٨٠	٣١٣٦

● المصدر (الدعجاني: ١٤٢٥هـ).

وتوضح بيانات الجدول رقم (٩-٢) أنه في عهد الملك خالد، لم تكن تتوانى الحكومة عن تشجيع المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم في المعارض والمكاتب والوحدات السكنية والمباني حيث بلغ متوسط قيمة القروض التي كانت تقدم لهم سنوياً خلال الفترة من ١٣٩٦/١٤٠٢هـ ٥٢٢,٧ مليون ريال وهو مبلغ ضخم إذا ما قورن بأسعار تلك الفترة الزمنية، وبلغ عدد القروض المقدمة خلال الفترة من ١٣٩٦/١٤٠٢هـ من أجل الاستثمار(١٥٧٨) قرضا، لعدد (٢٩٢٤) مبنى قدمت لها(٣١٣٦) مليون ريال سعودي للاستثمار.

رابعاً: ولعل أبرز الإنجازات التي حققتها الخطط الاقتصادية لا سيما الخطة الأولى والثانية هو تنظيم الاقتصاد الوطني وإيجاد الأشكال التنظيمية لذلك منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

أ. تطوير وتنظيم المؤسسات المالية التي لها دور واضح في التنمية، وهي من ثم ذات أغراض محددة وفقًا لتأسيسها. وتشمل مجموع البنوك والصناديق التي ساهمت في التنمية وفي تنظيم عملية التنمية ومتابعتها ومراقبة حسن الإنفاق عليها، سواء كانت هذه المؤسسات قد توجهت لدعم السياسة الحكومية في القطاع العام أم عهد إليها القيام بدور مشجع ومرشد للقطاع الخاص.

ومن أمثلة هذه المؤسسات:

أ- مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). وهذه المؤسسة قامت بدور البنك المركزي الذي يشرف بشكل مباشر على السياسة النقدية للبلاد من حيث الإشراف على البنوك والمصارف الأهلية الموجودة داخل البلاد وتنظيم أعمالها ومراقبة نسبة الاحتياطي النظامي لهذه البنوك. وكذلك مراقبة الكتلة النقدية المتداولة في السوق زيادة أو نقصانًا. كما أنها قامت بإصدار النقد الورقي والمعدني المتداول، والمحافظة على القيمة للعملة الوطنية.

ب- صندوق التنمية الصناعية الذي أنشئ في عام ١٣٩٤هـ ومهمته تتلخص في المساهمة في تنمية القطاع الصناعي، وقد قدم هذا الصندوق قروضًا بدون فوائد لإقامة وتوسعة وتحديث الصناعة في القطاع الخاص، ولعب دورًا كمصدر لتمويل مشاريع المرافق والكهرباء ومستودعات التبريد، وفي التوسع في إنتاج الأسمنت ومواد البناء والمواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملبوسات والأثاث... إلخ.

ج- صندوق التنمية العقاري أنشئ في عام ١٣٩٤هـ وقد ساهم هذا الصندوق في تدعيم سياسة الإسكان وخاصة لذوي الدخل المحدود. وصندوق تمويل المقاولين وقد أسس عام ١٣٩٤هـ ومهمته تمويل المقاولين.

د- بنك التسليف السعودي وقد أسس عام ١٣٩١هـ. فضلا عن البنك الزراعي العربي السعودي وأسس عام ١٣٨٢هـ وله دور بالغ الأثر في التنمية الزراعية

بفضل القروض التي قدمها لتنمية المزارع وتربية الدواجن والحيوانات. وأخيرا صندوق الاستثمارات العامة تأسس عام ١٣٩١هـ.، هذا وقد حظيت تلك المؤسسات الاقتصادية بدعم فاعل لممارسة أدوارها المحددة خلال حقبة حكم الملك خالد.

ب. تأسيس عدد كبير من الشركات التي تضطلع بالتنمية الاقتصادية في قطاع الصناعة وتقود العملية التنموية في سائر قطاعات الاقتصاد الأخرى بالمملكة، ومن هذه الشركات الصناعية:

أ- الشركة السعودية للصناعات الأساسة (سابك) وقد أسست هذه الشركة في عام ١٣٩٦هـ الموافق لعام ١٩٧٦م كمؤسسة حكومية مستقلة برأسمال قدره ١٠ بلايين ريال ومهمة هذه الشركة القيام بمسؤولية التنمية الصناعية للموارد المعدنية والهيدروكربونية في المملكة.

ب- الهيئة الملكية للجبيل وينبع: وقد أسست هذه الهيئة في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) بهدف تنفيذ برنامج إنشاء التجهيزات الأساسة لخدمة المدينتين الصناعيتين الجديدتين في الجبيل على ساحل الخليج وينبع على ساحل البحر الأحمر.

ج- المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق: إذ من الواضح أن تخصص هذه المؤسسة يحقق الأهداف التالية: المحافظة على الغلال وتشجيع المزارع عن طريق شراء المحاصيل الزراعية. وتأمين قوت الشعب من الدقيق والمحافظة على المخزون الإستراتيجي من الغلال لمواجهة احتياجات المملكة لمدة ستة أشهر، وتوفير الأعلاف للمواشي بأسعار معقولة.

د- الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وقد تأسست في عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م لوضع ونشر وتطبيق المقاييس الخاصة بالمنتجات المحلية والمستوردة.

هـ- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة: وقد أسست هذه المؤسسة منذ عام

١٣٨٩هـ الموافق ١٩٦٩م لإنشاء ١٦ محطة تحلية تزود ثماني مدن في المملكة بالماء العذب وكذلك لإنتاج الكهرباء كمنتج ثان.

و- الشركة الزراعية السعودية (نادك) وقد أسست في عام ١٤٠٠هـ بهدف تشجيع وتنمية القطاع الزراعي والتوسع في الإنتاج الزراعي.

ز- المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) وهي صرح اقتصادي شامخ ويتبع لها مجموعة من الشركات المتخصصة والمصافي، وقد ساهمت بشكل فاعل في حركة التصنيع والتطور التي شهدتها البلاد. (الشرع ١٤٠٨).

والواقع أن هذه التنظيمات المشار إليها، بالرغم من أن معظمها قد أسس في سنوات الخطة الأولى والثانية، وربما امتد بعضها للثالثة، إلا أنها تعكس حقيقة أن النهضة الحضارية التي ابتدأت بها المملكة منذ السنة الأولى لا زالت في تطور وارتقاء وأن ما تحقق يدلل على أن المملكة وقد اختطت طريق التخطيط الشامل فإنما تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة.

خامساً يتبين من خلال الدراسة أن عهد الملك خالد، قد بدأ بميزانية هي الأكبر والأضخم في تاريخ المملكة الاقتصادي مما جعل هذا العهد يعد نقطة البدأي للانطلاق العلمي والحضاري في المملكة. وهو ما يضاف إليه اتجاه المملكة نحو تدعيم الشعوب الإسلامية، والمساهمة في تنميتها، حيث أنشأت المملكة المؤسسات الخيرية والإغاثية لتساهم في المساعدة على تحقيق أهدافها الدعوية، أما في الجانب العلمي والفكري فقد أنشأت المملكة الجامعات والمعاهد والمدارس الإسلامية في العالم، ونظمت المؤتمرات وشاركت فيها خدمة للإسلام والمسلمين. (الحربي: ١٤٢٥هـ).

سادساً: تميز الاقتصاد السعودي في عهد الملك خالد وعهد سلفه الملك فيصل وكذلك في العهد اللاحق للملك فهد بالسعي نحو إحداث نهضة شاملة يمكن لمسها في الإسكان والتعمير بشكل عام والمواصلات والتعليم والصحة وقطاع

البنـوك والقطاع التجـاري وحالة الرخاء الواضحة بشكل إنفـاق واسع ومقتدر في القطاعـين العام والخاصـ. ولا يمكن تجاهل أن المملكة قـد حققت نجاحات على صعيـد بناء الهياكل الأساسة للاقتصاد الوطني. كل ذلك قد وفر إمكانيات مادية لإقامـة شبكات الكهرباء وإنارة البلاد وإقامة الصناعة وتطوير الزراعة في حركة عمل دائبة عنوانها الكبير هو تعديل هيكل الاقتصاد الوطني وإيجاد روافد جديدة لدعـم الدخـل القومي وتنميـة المـوارد البشرية وإحـلال القوى العاملـة الوطنية تدريجيا محل القوى العاملة الأجنبية بشكل يتفق مع بناء التنمية وحاجتها بالشكل والمضمـون وإقامـة الـكادرات البشريـة المدربـة في الإدارات العليـا وإدارة اتخاذ القرارات والإدارات ذات الصفة الفنية وهذا يأتي عبر عمليات متواترة في التعليم والتدريب واكتساب المعارف والعلوم (الشرع: ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م).

سابعـاً: أن عهد الملك خالد قد تميز بتصاعد مـوارد البلاد المالية إلى أرقام عاليـة، نتيجة لارتفاع أسعار البترول وزيادة الإنتاج إلى حد جاوز أحد عشر مليون برميل في اليوم (عهد الطفرة). وقد سعي الملك خالد إلي استثمار ذلك في تحقيق معـدل نمو اقتصادي أعلـى، وتنمية القوى البشرية عن طريـق التعليم والتدريب، وتنمية القدرة الإنشائية القومية.

ولإنجـاز تلـك الأهـداف عمدت الدولـة إلي إيجـاد القوى البشريـة المتعلمة والمنتجة الماهـرة لتنمية القوى البشرية الوطنية وفتح المزيد من المدارس والمعاهد المتخصصة وزيادة معدلات مشاركة القوى العاملة في السعودية في مجالات التنمية. ومـا إن انتصفت مسيرة الخطـة التنموية الثانية حتى أتت خطط التعليم بمختلف مستوياتها ثمارها بتخريج أعداد كبيرة من الشباب السعودي المؤهل تأهيلا عاليًا والمتمكن من تولي المناصب وخدمة البلاد في جميع المجالات. ومن ثم فقد شهدت البلاد بهـذه المميزات لعهد الملك خالد وثبة حضارية شملت جميع أنحائها وبدأت معها مرحلة جديدة في تاريخ المملكة. (العتيبي: ١٤١٩هـ).

ثامناً: ومن أبرز ما يميز التجربة السعودية في التنمية، لاسيما في عهد الملك خالد، هو أنها جعلت من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات الاقتصادية الأساسة وكذلك في القطاعات الأخرى تسير على خطين متوازيين لا يسبق أحدهما الآخر. بمعنى أن تنمية الموارد الاقتصادية لم تأت على حساب الرخاء والرفاهية وتحقيق المستويات المعاشية الجيدة للمواطن. وعلى سبيل المثال لا الحصر نستطيع أن نسجل الأرقام التالية كدليل على ذلك:

١. القروض الصناعية المقدمة من صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام ١٤٠١هـ نحو ١٢٥٨,٩ مليون ريال وأن المجموع التراكمي لقروض هذا الصندوق من سنة ١٣٩٥هـ إلى ١٤٠١هـ قد بلغت نحو٩. ٢٨٥١٠ مليون ريال سعودي.

٢. البنك الزراعي العربي السعودي: بلغت كميات القروض المقدمة من هذا الصندوق خلال الفترة ٢١ ١٣٩٥هـ إلى ١٤٠١هـ نحو٨. ٥٧١٣ مليون ريال سعودي.

٣. بنك التسليف السعودي: بلغ المجموع التراكمي للاقتراض من هذا البنك من ١٣٩٥ إلى ١٤٠١هـ نحو ٨٠٢,٤ مليون ريال سعودي.

٤. صندوق التنمية العقارية: بلغ الإجمالي لإقراض هذا الصندوق لنفس الفترة السابقة أعلاه نحو٣. ٥٢٨٩٤ مليون ريال سعودي.

٥. صندوق إقراض المقاولين والمخابز ٨٢١ مليون ريال المجموع التراكمي.

٦. وزارة المالية والاقتصاد الوطني: وتتضمن قروض هذه الوزارة الكميات المقرضة للفنادق والمستشفيات والمشاريع الزراعية الكبرى. وقد بلغ الإجمالي التراكمي للقروض المقدمة من هذه الوزارة خلال السنوات ١٣٩٥ إلى ١٤٠١هـ نحو ٩. ٤٣٦٧ مليون ريال سعودي (الشرع: ١٤٠٨هـ).

المحور الثاني: إنجازات خطة التنمية الثانية وتمهيدها للخطة الثالثة فيعهد الملك فهد

أولاً: عند وضع خطة التنمية الثالثة، كانت المملكة قد حققت إنجازات أساسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. فقد تم التغلب على العقبات التكوينية الرئيسة المتعلقة بتوفير هيكل مرموق من التجهيزات الأساسة، وإن لم تكن مكتملة تماما، كما عرف المستوى المادي للمعيشة لمعظم السكان تحسنا كبيرا في نهأي الخطة الثانية، حيث ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد من العمالة لمجموع السكان من حوالي ٤٨٠٠ ريال عام ١٣٩٥هـ إلى حوالي ٨٢٠٠ ريال عام ١٣٩٩هـ، يضاف إلى ذلك الدخل المكتسب بشكل منافع اجتماعية عينية تقدمها الدولة مجانا، وتمثل (٢٣٪) زيادة في الدخول الشخصية خلال فترة خطة التنمية الثانية، وارتفعت حصة الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ١٩٧٠٠ ريال عام ١٣٩٥هـ. إلى ٤٣٤٠٠ ريال عام ١٤٠٠هـ. إلا أن الخطة الثانية كشفت عن بعض المشكلات عملت الخطة الثالثة على معالجتها ومنها: (باشا: ١٩٨٥م).

١. تركيز الطلب من القوى العاملة غير السعودية في قطاع الخدمات الخاصة، كما أن تركيز الحكومة على تنمية التجهيزات الأساسة شجع على نمو قطاعات الإنشاء والنقل والتوزيع التي تعتبر قطاعات وسيطة تسهم إسهاما غير مباشر في نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بالرغم من وظائفها المهمة الأخرى. ولذلك فإن نمو الإنتاج المحلي كله لم ينبع أساسا من مشروعات إنتاجية جديدة في الصناعة والزراعة، وإنما من هذه القطاعات الوسيطة، كالنقل والتوزيع والبناء، والتي لا تقدم بحكم طبيعتها بدائل عن الزيت في المدى البعيد.

٢. استمرار عدم التوازن بين احتياجات الاقتصاد المتزايدة من القوى العاملة وعدد السعوديين الجدد الذين ينضمون إلى القوى العاملة.

٣. الاعتماد على هجرة عمال الزراعة باعتبارهم مصدرا مهما من مصادر القوى العاملة المتاحة للقطاعات الأخرى.

ثانيـاً: انطلاقا من الاعتبارات السابقة ركـزت إستراتيجية الخطة الخمسية الثالثة في عهد الملك فهد على توسيع وتدعيم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتنمية المـوارد البشرية واستكمال بناء التجهيـزات الأساسة. فقد قدر للإنفاق على هذه الخطـة نحـو ٧٨٣ بليون ريال وقد خصصـ هذا المبلغ بواقـع: ٨, ٢٦١ بليون ريال لتنميـة الموارد الاقتصاديـة، و١, ٢٤٩ بليون ريال للتجهيـزات الأساسة، و٦, ١٢٩ بليـون ريال للموارد البشرية، و٢, ٦١ بليـون ريال للتنمية، و٨١ بليون ريال للإدارة والمعونات واحتياطـي الطوارئ. وهدفت هذه الخطة إلى تحقيق معدل نمو حقيقي للإنتاج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بمعدل (٦,٢٪) سنويا (الشرع: ١٤٠٨هـ).

هدفـت الخطـة الخمسيـة الثالثـة أيضا إلى تحقيـق عدة أهـداف - إضافة إلى الأهـداف الرئيسـة التي سبق ذكرهـا. وأهمها: زيادة وتشجيـع الاستثمار في القطاعـات الإنتاجية، بجانب التركيز علـى التعليم والتدريب المهني وتعليم الكبار للقضـاء علـى الأمية، فضلا عن تنشيط دور المـرأة للمساهمة في بناء المجتمع بما لا يتعارضـ مع تعاليـم الدين، مع التأكيد علـي اهتمام الدولة ببنـاء الإنسان من النواحي الصحية والخلقية والثقافية.

وقـد أقـرت هـذه الخطة في التاسـع عشر مـن الشهر الخامسـ في عام ألف وأربعمائـة للهجرة ١٤٠٠/٥/١٩ هـ حيث رصد لها مبلـغ سبعمائة واثنين وثمانين ألـف مليون وثمانمائة مليون ريال (٧٨٢,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال يتم إنفاقها على المشاريع الجديدة والمرافق المختلفة على مدى السنوات الخمس التي بدأت في الأول مـن الشهر السابع من عام ألف وأربعمائة للهجرة ١٤٠٠/٧/١ هـ حتى شهر رجب من عام ألف وأربعمائة وخمسة للهجرة عام ١٤٠٥هـ (العمري: ١٤٠٨هـ).

ثالثـاً: بينما ركزت الخطتـان الأولى والثانية على تحقيق النمـو المرتفع في جميع القطاعـات مع تـرك حرية استقدام العمـال الأجانب بلا قيود نسبيـا، عمدت الخطة الثالثـة إلى التأكيد على ضرورة تركيز النمو في مجالات مختارة، بحيث يوجه الجانب الأكبر من رؤوس الأموال والقوى البشرية إلى القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة والتعدين، لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، ويشمل ذلك زيادة القيمة المحلية المضافة إلى أقصى حد ممكن لإنتاج الزيت الخام عن طريق إقامة الصناعات الهدرو كربونية. ويعني ذلـك أن الاستثمارات الموظفة في التجهيزات الأساسة ستقلل نسبتها، إلا ما كان مرتبطا منها مباشرة بالقطاعات الإنتاجية. كما شددت إستراتيجية الخطة الثالثة على ضرورة تطوير القوى البشرية الوطنية بهدف إحلال السعوديين محل القوى العاملة الأجنبية إلى أقصى حد ممكن. (باشا: ١٩٨٥م).

رابعـاً: حدد الملك فهد رؤيتـه الأساسة لتطوير المملكـة في اتجاهين رئيسين: الأول يتصـل ببناء القاعدة الصناعية، وفـق نظرة تسعى إلى توسيع المشاركة لكل المواطنـين في هذه العملية، وجعلهـم يستفيدون إلى أبعد مدى من الثروة النفطية، أما الاتجاه الثاني فيقوم على بناء مجتمع خليجي قوي لمواجهة التطورات المحتملة خاصـة بعد أحداث إيـران والحرب العراقية الإيرانية وغـزو العراق للكويت. وقد نشطـت السياسة الاقتصاديـة لتخدم الأغراض السياسيـة المنشودة، إذ بدأ عهد المؤسسات، ولم تكن هناك لحظات هدوء في السير نحو تحقيق الأفضل، فقد شجع الملـك فهـد على قيام الصناعة، وضاعـف قوة صندوق التنميـة الصناعية ليقدم المزيـد من القروض لقيـام المصانع في المملكـة، ووضعت الدولة مـن نفسها مثلا يحتـذي به في هذا المجـال حيث تبنت مشروعـات صناعية عملاقة مـن أشهرها التصنيع البتروكيماوي في الجبيل وينبع، وهما المدينتان الصناعيتان اللتان قامتا لخدمة الصناعة السعودية خدمة متطورة.

وكان من نتائج هذا التشجيع قيام صناعات صغيرة ومتوسطة في البلاد ونواة للصناعـات الثقيلـة، وهذا ما كان يهدف لـه الملك فهد من وضـع أسس للاكتفاء

الذاتـي للدولة في مجالات التصنيع. كما نشطت في عهد الملك فهد حركة الزراعة إلى حد ملفت للنظر فقد اكتفت المملكة ذاتيا وتعدته إلى التصدير في إنتاج القمح والشعـير، وتحولت الصحراء القاحلة إلى أراض خضراء تجود بالخير على سكان المعمـورة، وتم تصدير القمح جنبا إلى جنب مع البـترول، وساعدت المملكة الدول المنكوبة والمتضررة من الجفاف والعاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي.

ومن أبـرز السمـات الاقتصادية المميزة لحكـم الملك فهد، تطـور الشركات المساهمـة ونشوء سوق الأسهم الذي ضـم ما يقارب المائة مليون سهم في أكثر من سبعـين شركـة مساهمة، وكانت البنوك من جملة تلـك الشركات التي تحولت إلى شـركات مساهمـة تتداول أسهمها في السـوق السعودية. أيضـا يرجع الفضل إلى الملـك فهد في تحويـل البنوك إلى شـركات مساهمة، «وسعـودة» الأجنبي ليصبح ملكا للمكتتبـين من المواطنين السعوديين، وتحول المواطـن إلى شريك في المنشآت التجارية والصناعية.

واستطاعت البنوك أن تستفيد من ملاءة المواطن السعودي بأن تقدم له كافة الخدمـات المصرفيـة، وأن تساهم في دعـم التجارة الخارجية وتمـول الكثير من الصفقـات التجارية في سبيل دعم وبناء السـوق المحلية من ناحية وغزو المنتجات السعودية للأسواق العالمية من ناحية أخرى.

كذلـك فقد امتـاز عهد الملك فهد بأنـه عهد المصارف الحرفيـة فقد أخذت المصـارف تقـوم بـأدوار لم تكن تقوم بها مـن قبل في السابق حيـث قامت بتنفيذ برامـج متنافسـة لاستمالـة المواطنـين وإقراضهم لتنفيـذ مشروعـات تجارية أو صناعيـة صغيرة، أو رفع مستوياتهم المعيشيـة مثل شراء سيارة، أو قطعة أرض أو بنـأي سكنية. ومن هذا المنطلق أخذت البنوك تلعب هذه الأدوار جميعها، وتدفقت الأموال في أيدي المواطنين من جديد وصارت هناك سيولة في السوق تسمح بتغطية الكثير من الصفقات وتمويل الكثير منها.

ويمكـن من خلال تلـك التطورات في مجـالات الاقتصاد والتجـارة وبالذات العمـل المصـرفي ملاحظة الكثـير من الظواهـر الاقتصادية التـي استجدت على الأوضـاع الماليـة في المملكة، فقد أخذت الشـركات المساهمة تتسـارع في الظهور، وأخـذت سوق الأسهم بتلبية متطلبات تلك النهضة سواء بتنظيم أعمال الشركات الجديدة، أو إقراض الكثير منها وتسديد تلك القروض من الإنتاج المباشر للشركة سـواء من محيطها التنموي الزراعي أو الصناعـي. كما عمد الملك فهد نحو ربط الاقتصـاد الوطني بمؤسسات قوية، ومن هنا كانـت مساهمة المملكة في مؤسسات خليجية لتأكيد دور الاقتصاد السعودي في تنمية القطاعات الاقتصادية المجاورة. (المهنا: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

خامساً: اعتمدت سياسة الملك فهد علي تعزيز دور القطاع الخاص، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بمعدل نموقدره (٨,٥٪) في المتوسط خلال فـترة العشرين سنة الماضية متجاوزا معدل النمـو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والذي يبلـغ (٢,٣٪) في المتوسط. وأصبح القطاع الخاص يسهم (بـ ٢,٣٦٪) من إجمالي النـاتج المحلي ١٩٩٩م ويسهم بنحو (٩,٥٨٪) مـن إجمالي الناتج المحلي غير النفطـي. كما ارتفع حجم الاستثمار السنوي للقطاع الخاص من ٥ مليار ريال عـام ١٩٨١م إلى ٦٤,٢ مليار ريال عـام ١٩٩٩م والذي يشكل نسبة (٤٦,٥٪) من إجمالي الاستثمارات الثابتة. (http: //www. kingkhalid. org. sa).

سادساً: استكمل الملك فهد مشاريع البنية الأساسة التي بُدِئَ فيها في عهد الملك خالـد -رحمه الله- وقد تمثلت في تطوير المـدن والقرى من خلال مخططات شاملة، وإنشـاء شبكات الطرق والجسـور والأنفاق والاتصالات، والتوسـع في إنشاء محطات تحليـة الميـاه المالحة، وقـد احتلت المملكة المركـز الأول بين دول العـالم في تحلية مياه البحـر ووصـل إنتاجها إلى أكثر من ٥٠٠ مليون جالون من المياه العذبة من ٢٧ محطة تحليـة، بجانـب تطويـر الزراعة، وتحسـين أوضاع الموظفـين، ووضـع قواعد جديدة للرواتب، بالإضافة إلى تطوير الموانئ والمطارات والتوسع في إنشاء الجامعات والمدارس وغيرها من الإنجازات الضخمة. (http: //www. kingkhalid. org. sa).

الخاتمة

ومن خلال الاستعراض السابق في فصول البحث نجد أن الملك خالد –رحمه الله – أولي جل اهتمامه بالتنمية الاقتصادية، وخاصةً القوى البشرية وإعدادها لكي تشغل مراكز العمل والإنتاج في مختلف المؤسسات التي نشأت سواء منها الخاصة أو الحكومية. فخطة التنمية الثانية (١٣٩٥- ١٤٠٠ هـ) حددت أهدافها على الاستمرار في التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع الصناعية الإنتاجية والمتنوعة.

كما اتسم حكمة – رحمه الله – علي التخلص من المعوقات التي واجهت تنفيذ خطة التنمية الأولى، الأمر الذي نتج عنه توظيف استثمارات ضخمه في التجهيزات الأساسة الإنشائية طول فترة خطة التنمية الثانية، وكذلك المحافظة القصوى على الموارد الهيدروكربونية، وتشجيع إقامة الصناعات المستندة إلى استخدام الطاقة على نحو مكثف، وتصدير منتجاتها ذات القيمة المرتفعة، كما تم دعم القطاع الخاص وتشجيعه (وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية: ١٤٠٠:٣٥:٣٧).

كما أن خطة التنمية الثانية لم تركز على التنمية الاقتصادية وحدها بل اهتمت أيضاً بالتنمية الاجتماعية، لأنهما عمليتان مترابطتان، يتوقف نجاح أي

عمليــة منهما على العملية الأخرى، كما رافق النمو السريع لاقتصاد المملكة زيادة في الطلــب على القوى البشرية وعلى كافــة المستويات العلمية والفنية بالقدر الذي لم تستطع مصادر العرض المحلية مقابلته، وكانت النتيجة، كما هو في كافة الدول النامية ذات الظــروف المشابهــة، باستخدام عــدد كبير من الأجانــب في العديد مــن المجــالات الاقتصادية وخاصة تلك التــي تتطلب مستويات عاليــة من التعليم والتدريــب، انظر جــدول (خ-١) (وزارة التخطيــط بالمملكة العربيــة السعودية: ١٣٩٥: ٥٣٧).

وقــد ظهــر جليا من تنفيذ خطــط التنمية أن القــوى الوطنيــة المؤهلة للقيام بعمليات التنمية غير كافية، وتولى هذا الأمر في تلك الحقبة قطاع الخدمة المدنية الــذي ركز مــن بين أهدافه على العمــل على توفير القوى العاملــة الوطنية المدربة وتعهدهــا حتى توفير ما تحتاج إليــه المشروعات الاقتصاديــة والخدمية المتنوعة. ولكــي يحقق قطــاع الخدمة المدنية الــدور المطلوب منه فقد عمل علــى التوسع في عــدد الوظائف ومن ثم أخذ عدد الموظفين في الارتفــاع لشغل الوظائف الجديدة، لتحقــق سير العمل وفــق البرامج المحددة لــه. ومع هذا النمــو السريع في الجهاز الإداري للدولــة بــدأت مشكلة خطيرة في الظهور، وهي عجــز الموظفين عن القيام بمسؤولياتهم الجديدة بكفاءة عالية ولم يكن ذلك غريبا نتيجة لعدم وجود قاعدة تعليمية واسعة يمكن عن طريقها إمداد الأجهزة الجديدة بحاجاتها من الموظفين الأكفاء.

ولكــي تســد حاجة الدولــة في عهد الملك خالد مــن الموظفين الأكفــاء لمواكبة التحويــل من الوظائــف التقليدية إلى الوظائف الفاعلــة المناسبة للتطور، وتحقيق دولة الخدمات والرفاهية اقتضى هذا التحول أن تستعين الدولة بأعداد كبيرة من الموظفــين الأمر الذي أدى إلى الاهتمــام بإنشاء أجهزة ترعى تنظيمهم والاهتمام بهــم، ويتمثــل ذلك في الوقــت الحاضر بــوزارة الخدمة المدنية، والتــي مرت منذ إنشائهــا بعدد من مراحــل التطور ليتلاءم مع الوضع الحاضــر في المملكة. ونظرا

للتوسع في مجال الخدمات والوظائف ووجود النقص في الأيدي العاملة الفنية الوطنية، واستعانة الدولة بالكفاءات الأجنبية التي تطرد أعدادها في الزيادة سنة بعد أخرى أنظر جدول (خ-١). فا البيانات في الجدول رقم (خ-١) توضح ارتفاع أعداد الموظفين السعوديين والمتعاقدين في كل عام، لتلبية متطلبات واحتياجات مشاريع وبرامج عملية التنمية الاقتصادية المتسارعة، والشاملة.

جدول (خ - ١)

تطور عدد الموظفين والمتعاقدين خلال الفترة

من عام ١٣٥٩/٩٤هـ - ١٤٠٣/٤٠٤هـ

١٣٩٥/٩٤هـ = سنة الأساس

السنة المالية	الموظفين	النسبة٪	المتعاقدين	النسبة٪
١٣٩٥/٩٤هـ	٨١٩١٧	٪١٠٠	٣٤٧٤٨	٪١٠٠
١٣٩٦/٩٥هـ	٨٧٦٧٣	٪١٠٧	٤٢٤٠٠	٪١٢٢
١٣٩٧/٩٦هـ	٨٨٠٧٠	٪١٠٧,٥	٤٧٠٥٥	٪١٣٥
١٣٩٨/٩٧هـ	٩٧٠٨٤	٪١١٨,٥	٥٠٩٧٦	٪١٤٦,٧
١٣٩٩/٩٨هـ	١٠٥٥٤٨	٪١٢٨,٨	٥٧٢٥٢	٪١٦٤,٨
١٤٠٠/٩٩هـ	١١٤٦٢٥	٪١٤٠	٦٤١٨٢	٪١٨٤,٧
١٤٠١/١٤٠٠هـ	١٢٩٧٧٥	٪١٥٨,٤	٦٩٣٩٧	٪١٩٩,٧
١٤٠٢/١٤٠١هـ	١٣٨٧٢٩	٪١٦٩,٤	٧٢٨٦٧	٪٢٠٩,٧
١٤٠٣/١٤٠٢هـ	١٨٢٨٩٩	٪٢٢٣,٣	٨٦٢٤٣	٪٢٤٨,٢

● المصدر: (إدارة الإحصاء، الإدارة العامة للتخطيط والقوى العاملة، بالديوان العام للخدمة المدنية: ١٤٠٣/١٤٠٤: ٢٥).

وقد اتخذت سياسة الملك خالد في إستراتيجيتها تحقيق النمو في مجال تنمية القوى البشرية المحلية لمواجهة هذه الحاجة وذلك بإعداد أبنائها في مجالات التعليم وخاصة التعليم الجامعي، حتى توفر لقطاع الإنتاج وقطاع الخدمات ما يحتاجان إليه من هذه القوى الوطنية في مختلف التخصصات، مما أبرز للتعليم دورا مهما في تنمية القوى البشرية.

فسياسة الملك خالد- رحمه الله – لا ترى أن رصد المال لإقامة المصانع والمدارس والمنشآت بأنواعها أو توفر الآلات والأجهزة.. إلخ يكفي لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية بل يجب أن يصاحب هذا الإعداد توفر الكوادر الماهرة من مختلف التخصصات، ومختلف مستويات التعليم والتدريب حتى تدار المصانع وعجلة الاقتصاد. وذلك لأن القوى البشرية هي أهم العناصر التي تعتمد عليها المجتمعات في بناء نهضتها. وتعتبر درجة كفاءة وقدرة تلك الكوادر إحدى الدعامات الأساسة التي يرتكز عليها نجاح تلك النهضة الصناعية، ولهذا فتنمية أو تطوير القوى العاملة هو السياسة و الضمان التي نهجها الملك خالد- رحمه الله –لاستمرارية النمو الاقتصادي بمختلف جوانبه. فرؤيته –رحمه الله- أن عملية التنمية تتطلب وجود قاعدة اجتماعية عريضة من المتعلمين، ففي عصر الاتصالات المكتوبة والمقروءة يصعب التفاعل مع أفراد المجتمع الأميين، هذا بالإضافة إلى أن عملية التنمية تعتمد على لغة الاتصالات والمعرفة والمهارة، ولا يكفي وجود نخبة متعلمة لإحداثها. فالتعليم وفق رؤيته – رحمه الله- يعد أهم عملية لإعداد الأفراد للمشاركة في الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتكيفهم مع الثقافة الجديدة للمجتمع في تلك المرحلة من النمو الاقتصادي، أي هو عملية إعداد القوى البشرية التي تسهم في خطة التنمية الشاملة للمجتمع، والعمل على إكسابهم قيما حديثة تتفق مع أهداف التطور الحديث للمجتمع، و المؤسسات التعليمية تقوم بهذه المهمة.

ولقد أدرك الملك خالد- رحمه الله – أن تطوير العنصر البشري هو الدعامة الأولى للتنمية الاقتصادية،والتعليم هو المرتكز الأساس في عملية الموارد البشرية لتكون قادرة على التحويل المنشود من مجتمع يعتمد على مصدر واحد للدخل إلى مجتمع له مصادر اقتصادية متنوعة. فأولى التعليم جل اهتمامه سواء برصد المبالغ اللازمة لتطويره أو التوسع في مجالات المختلفة، والقصد من ذلك الحصول على الكفاءات المتخصصة والمتعددة في مختلف مجالات العمل المطلوبة. ذلك لأن

النقص في إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة يعيق بلا شك النمو الاقتصادي بمعدل أكبر من الإعاقة الناتجة عن النقص في رأس المال.

والقوى البشرية المؤهلة والمدربة هي أثمن ما في البلاد من ثروات، حيث لا تقاس ثروة الأمم بعدد سكانها أو ثرواتها الطبيعية بقدر ما تقاس بما يتوفر لديها من علماء وباحثين ومفكرين ومن أيد قادرة على العمل و الإنتاج، فالاقتصاد يتطلب نوعا من المهارات والقدرات التي يتحدد مداها من العامل البسيط إلى العلماء المؤهلين والمدربين تدريبا عاليا (الرميح، ١٤٠٦هـ).

ويتضح اهتمامه - رحمه الله – بالتعليم في رصد المبالغ اللازمة، حيث رصد لهذا القطاع في خطة التنمية الثالثة اعتمادات تصل إلى ١٢٢،٥ بليون ريال، أي ما يعادل ١٦٪ من إجمالي الإنفاق المعتمد للتنمية. (الإعلام الخارجي وزارة الإعلام بالمملكة: ١٤٠٥: ٨٠). وأيضا بالتركيز على ذلك من الصغر، حيث يبدأ تعليم الفرد من مرحلة رياض الأطفال والتي تبدأ في سن الرابعة، حيث زاد أعداد الطلاب إلى سبعة أمثال ما بين عام ١٣٩١/٩٠هـ ١٤٠٣/٤٠٢ هـ وكذلك التوسع في التعليم الابتدائي الذي انتشرت مدارسه في كل مدن المملكة وقراها حتى مضارب البادية، وزادت المدارس والفصول الابتدائية إلى أكثر من ثلاثة أمثالها فيما بين عامي ١٣٩٣/٩٠هـ، ٢٠٤ / ١٤٠٣ هـ، الأمر الذي سهل للأهالي إدخال أبنائهم إلى المدارس ليتعلموا وهذا بدوره زاد عدد الأفراد المتقدمين على التعليم نتيجة للتيسير، كذلك امتد الاهتمام إلى التعليم المتوسط، حيث وضع التخطيط على أن تستوعب المدارس المتوسطة معظم خريجي المدارس الابتدائية، كذلك خطط للمرحلة الثانوية على أن تستوعب أعداد المتقدمين إليها، حيث زاد أعداد الطلاب والطالبات إلى أكثر من ستة أمثال مابين عام ١٣٩١/٩٠هـ، ٢٠٤/ ١٤٠٣ هـ. (مكتب الخليج للتنظيم والدراسات الإحصائية بالمملكة: ١٤٠٥/٤٠٤: ١٦-١٨).

ووفقـا لما سبق من إيضاح أهمية العناصر البشرية المدربة، في تحقيق التنمية الاقتصاديـة وإبـراز دور التعليـم في ذلك فإنه - رحمه الله – كمـا أهتم بالتعليم العام الـذي يسعى إلى إكساب عموميات الثقافـة أولى التعليم العالي الذي يعتمد علـى التخصـص، ويسهم في تقـديم مستوى عال مـن المعرفـة، بالإضافة لسعيه المستمـر في تحقيـق احتياجات البلد من الكفـاءات، وتتجلي قيمـة التعليم العالي بتركيـزه في إعداد طلابـه، فالتعليم العـالي أصبح غـأي تحقق بها الأمـم الكفأي العلميـة، وتتعداهـا إلى التقـدم العلمي الـذي يقـود المجتـمـع إلى طريق مفتوح تواكـب فيه الأمـة، أمم الأرض المتقدم وتنـال احترامها. ولأهميـة التعليم العالي توسعـت المملكـة في إنشـاء الجامعـات، حيث أصبـح عددها في عهـد الملك خالد سبـع جامعات، بالإضافـة إلى الكليات والمعاهد العليـا المتخصصة، مما أدي إلى الزيادة المستمرة في أعداد الخريجين كما يتضح ذلك من الجدول (خ-٢). والذي نستخلص منه النمو الواضح الذي زاد بنسبة ١ , ٥٩٧٪ في عام ١٤٠٢/٤٠١ هـ عن سنة الأساس، ومن ثم فالخريجون ازدادت أعدادهم لتغطية النقص في الكفاءات الوطنية وتغطية حاجة القطاع الحكومي والخاص والتي تعاني من النقص في تلك المرحلة.

جدول (خ-٢)

تطور عدد خريجي الجامعات السعودية خلال فترة

من عام (١٣٩٣/٩٢ - ١٤٠٢/٤٠١ هـ)

٩٢ / ١٣٩٣ هـ = سنة الأساس

السنوات	الطلاب	إناث	المجموع	النسبة٪
١٣٩٣/٩٢هـ	١١٨٤	٧٩	١٢٦٣	٪١٠٠
١٣٩٤/٩٣هـ	١٨٣٩	١٥٧	١٩٩٦	٪١٥٨
١٣٩٤/٩٤هـ	١٦٦٩	٢١٠	١٨٧٩	٪١٤٨,٨
١٣٩٦/٩٥هـ	٢٠٤٤	١٧٩	٢٢٢٣	٪١٧٦
١٣٩٧/٩٦هـ	٦٢٤٤	٥٦٦	٣٢١٠	٪٢٥٤,٢

١٣٩٨/٩٧هـ	٣٠٩٣	٨٠٤	٣٨٩٧	٣٠٨,٦٪
١٣٩٩/٩٨هـ	٣١٣٤	٩١١	٤٠٤٥	٥,٣٦٧٪
١٤٠٠/٩٩هـ	٣٤٦٨	١١٧٤	٤٦٤٢	٥,٣٦٧٪
١٤٠٠/١٤٠٠هـ	٤١٢٥	١٤٠٢	٥٥٢٧	٤٣٧,٦٪
١٤٠٢/٤٠١هـ	٥٥٦٩	١٩٧٢	٧٥٤١	٥٩٧,١٪

● المصدر: (إدارة الإحصاء، الإدارة العامة للتخطيط والقوى العاملة، بالديوان العام للخدمة المدنية:١٤٠٣/١٤٠٤: ٩٩).

المراجع

١) إدارة البحوث والدراسات، الاقتصاد السعودي بين الماضي والحاضر مع التركيز على فترة ١٣١٩-١٤١٩ هـ،الرياض: الإدارة العامة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، ص ٨٣.

٢) باشا، نهاد إبراهيم(١٩٨٥م): المجتمع الطموح والتنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي، نهاد إبراهيم باشا.

٣) بكر، نجلاء محمد إبراهيم (د. ت/http: //www. kingkhalid. org. sa): الاقتصاد السعودي في عهد الملك فهد عشرون عاما من الإنجازات، جامعة الملك سعود.

٤) التقرير السنوي لسنة(١٣٩٦/ ١٩٧٦) الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

٥) التقرير السنوي لسنة (١٣٩٧/ ١٩٧٧) الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

٦) التقرير السنوي لسنة (١٣٩٨/ ١٩٧٨) الصادر عن مؤسسة النقد العربي

السعـودي،١٣٩٨ هــ/ ١٩٧٨م، قاعدة معلومـات الملك خالد بـن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

٧) التقريـر السنـوي لسنـة (١٣٩٩/ ١٩٧٩) الصادر عن مؤسسـة النقد العربي السعودي،١٣٩٩ هـ/١٩٧٩م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

٨) التقريـر السنـوي لسنـة(١٤٠٠/ ١٩٨٠) الصـادر عن مؤسسـة النقد العربي السعـودي،١٤٠٠ هــ/ ١٩٨٠م، قاعدة معلومـات الملك خالد بـن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

٩) التقريـر السنـوي لسنـة(١٤٠١/ ١٩٨١) الصـادر عن مؤسسـة النقد العربي السعـودي،١٤٠١ هــ/ ١٩٨١م، قاعدة معلومـات الملك خالد بـن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

١٠) التقريـر السنوي لسنـة(١٤٠٢/ ١٩٨٢) الصادر عن مؤسسـة النقد العربي السعـودي،١٤٠٢ هــ/ ١٩٨٢م، قاعدة معلومـات الملك خالد بـن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

١١) التقريـر السنوي لسنـة(١٤٠٣/ ١٩٨٣) الصادر عن مؤسسـة النقد العربي السعـودي،١٤٠٣ هــ/ ١٩٨٣م، قاعدة معلومـات الملك خالد بـن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: //www. kingkhalid. org. sa/

١٢) الحارثي، فهد العرابي وآخـرون، الآثار التنموية لصناديق التنمية السعودية، الرياض: مركز اسبار للدراسات، ١٤١٩هـ.

١٣) الحربـي، نمر(١٤٢٥ هـ): الدعوة في عهـد الملك خالد بن عبدالعزيز، رسالة جامعية – جامعة المدينة المنورة – كلية الدعوة.

١٤) الحسـن، محمـد بـن إبراهيـم (١٤٠٧هــ/١٩٨٧م): مستقبـل الصناعات الكيميائية في المملكة، جامعة الملك سعود.

١٥) حسن، محمد حسن، ١٩٩٥، التنمية الاجتماعية والتخطيط، بيروت: دار النهضة العربية.

١٦) حسن، محمد حسن (د. ت/http: //www. kingkhalid. org. sa): عشر سنوات مع الملك فيصل، مكتبة الأمير سلمان قاعة الجزيرة.

١٧) خلف، حمدية (د. ت/http: //www. kingkhalid. org. sa): أيام في السعودية، مكتبة الأمير سلمان قاعة الجزيرة.

١٨) خياط، نوال محمد عبدالغني (٢٠٠٣ م): الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود دراسة تاريخية وحضارية (١٣٣١-١٤٠٢هـ/١٩١١-١٩٨٢م)، رسالة ماجستير،قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى.

١٩) الدعجاني، أحمد (١٤٢٥ هـ): خالد بن عبدالعزيز سيرة ملك ونهضة مملكة، مكتبة الملك فهد الوطنية،٢٠٠٢ م

٢٠) الدغيدي، مديحة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م): النفقات العامة دراسة تحليلية مع دراسة تطبيقية عن تطور الإنفاق العام في المملكة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى.

٢١) الرميح، صالح بن رميح «موقف الشباب الجامعي من العمل الحكومي». مجلة الخدمة الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، كلية الآداب، جامعة الملك سعود عام ١٤٠٦.

٢٢) الرميح، صالح بن رميح «نظريات التنمية في المجتمع العربي السعودي». المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر لكلية الخدمة الاجتماعية. والمنعقد بالقاهرة، مصر في الفترة من (٢-٣ أبريل عام ٢٠٠٠ م). وتم نشره في كتاب المؤتمر «الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات و الظواهر الاجتماعية» ص ص: ٤٠٩-٤٦٥.

٢٣) الرميح، صالح بن رميح «نظرية التخلف الثقافي لأجوبورن ومساهمتها في فهم التغير الاجتماعي». مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يناير عام ٢٠٠٠، العدد (٤٥).

٢٤) زيادة، معن، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧، ص ٦٧.

٢٥) شافعي، محمود (د. ت/http: //www. kingkhalid. org. sa): مجموعة أنظمة التجارة في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والتنمية.

٢٦) الشرع، حسين علي (١٤٠٨هـ/١٩٨٤م): الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية.

٢٧) الشريف، محمد وعبدالعزيز الإمام (١٤٠٢هـ): حسابات الحكومة في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة.

٢٨) العتيبي، غالب عوض (١٤١٩هـ): المملكة العربية السعودية مسيرة دولة وسيرة رجال، مكتبة المعارف – بيروت.

٢٩) العمري، عبدالمجيد (١٤٠٨هـ): الرثاء الخالد فيما قيل عن الملك خالد، ١٤٠٨.

٣٠) قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، شبكة الإنترنت موقع: http: // www. kingkhalid. org. sa

٣١) المجيولي، عبدالله معيض (د. ت/http: //www. kingkhalid. org. sa): مراثي الملك الصالح خالد بن عبدالعزيز آل سعود.

٣٢) محمد زيد العسكر، التعليم العام للبنين في منطقة الرياض ١٣١٩ – ١٤١٩هـ – ملامح وأرقام، وزارة المعارف في الرياض، ١٤١٩هـ – ١٨ – ١٩.

٣٣) مركز البحوث والدراسات، الاقتصاد السعودي بين الماضي والحاضر، مع التركيز على الفترة ١٣٩١-١٤١٩هـ، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ص١٣٧.

٣٤) المرواني، عبد الله بن علي، التخطيط التنموي: الإطار النظري والمنهج التطبيقي، الرياض: معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، ١٤٢٥/٢٠٠٥م.

٣٥) المهنا، عبدالعزيز (١٤١٥هـ/١٩٩٥م): الموسوعة المصرفية السعودية، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض.

٣٦) مؤسسة تهامة (١٤٠١هـ/١٩٨١م): دليل البنوك والاستثمارات في المملكة العربية السعودية، مؤسسة تهامة.

٣٧) الناشف، القاضي أنطوان، الخصخصة (التخصيص): مفهوم جديد لفكرة الدولة ودروها في إدارة المرافق العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٠م، ص ٢٣ و٣٤.

٣٨) الهذلول، سمير بن عبدالله (١٤٢٤هـ): ومضات تاريخية عن الدولة السعودية وملوكها، وزارة التربية والتعليم.

٣٩) وزارة التخطيط، خطة التنمية، ١٣٩٠-١٤١٧هـ.

٤٠) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، ١٣٩٥/١٤٠٠هـ.